منتدى
البدائل
العربي
للدراسات

الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر

- قبل وأثناء وبعد الثورة -

(أعمال ندوة)



الأنماط غير التقليدية

للمشاركة السياسية للشباب في مصر

[قبل وأثناء وبعد الثورة]

الأنماط غير التقليدية للمشاركة السياسية للشباب في مصر

مجموعة مؤلفين

منتدى البدائل العربي للدراسات(A.F.A)

العنوان: شقة ٤ . الطابق الرابع . ٥ شارع المساحة . الدقي . القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives



منتدى البدائل العربي للدراسات

Arab Forum for Alternatives

صدرت هذه الأوراق بمشاركة



مؤسسة روزا لوكسمبورغ



مركز دعم للاستشارات والتدريب

رقم الإيداع : 2012/3910

الترقيم الدولي : 978 -977- 6370 - 43 - 2

نشر وتوزيع



+2 01222235071
rwafead@gmail.com
www.rwafead.com

الأنماط غير التقليدية

للمشاركة السياسية للشباب في مصر

[قبل وأثناء وبعد الثورة]

منتدى البدائل العربي للدراسات

(أعمال ندوة)

هذا الكتاب هو نتاج ندوة نظمها المنتدى بالتعاون مع مركز دعم التنمية ومؤسسة روزا لوكسومبورج ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل

الباحثون

رابحة علام جورج فهمي أحمد خير

نادين عبد الله مريم مخيمر كريم قاسم

حبيبه محسن عمرو عبد الرحمن عمرو مجدي

د. ياسر علوي

إشراف علمي: د. عمرو الشوبكي

تحريـــــــر: محمد العجاتي

منسق الدراسة: رابحة علام

مراجعـــــة: أيمن عبد المعطي

المحتويات

مقدمة

تختلف نسب المشاركة السياسية في مختلف المناسبات الانتخابية في الأنظمة الديمقراطية عن الأنظمة السلطوية، ففي الأولى عادة ما تكون نسب المشاركة الحقيقية مرتفعة لتعبر عن مدى ثقة الناخبين في نزاهة العملية الانتخابية وقدرتها على التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم. أما في الأنظمة السلطوية عادة ما تكون نسب المشاركة الحقيقية منخفضة للغاية لعدم ثقة الناخبين في نزاهة الانتخابات، ورغم تكفل القائمين على إجراء الانتخابات في الأنظمة السلطوية بتزوير نسب المشاركة من جملة ما يزورونه خلال الانتخابات، فإن مصداقية الانتخابات تكون منعدمة إلى حدٍ كبير.

وفي مصر نجد أن نسب المشاركة في الانتخابات تختلف من مناسبة إلى أخرى وتختلف أيضا طبقا للمناطق الجغرافية. فنسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية عادة ما تكون أكبر من المشاركة في الاستفتاءات أو الانتخابات الرئاسية. وقد يعود ذلك إلى مدى قوة الأواصر العائلية والشخصية التي تساعد على حشد عدد كبير من الناخبين للوقوف خلف مرشحيهم في الانتخابات البرلمانية، وهو الأمر غير المتحقق في الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية. ومن جهة ثانية ترتفع نسب المشاركة في الريف، في حين تنخفض بشكل ملفت في الحضر، وإن كان التفسير الأولي قد يشير بالنسبة لأي باحث بأن الوعي السياسي مرتفع في الريف ومنخفض في الحضر. فإن التفسير الأدق يشير إلى أن قوة الروابط الشخصية والعائلية وربما القبلية أيضا في الريف أكبر مما هي عليه في الحضر، حيث تتناقص قيم التعاضد والتناصر على أساس عائلي في الحضر. فإن صدق ذلك على الانتخابات البرلمانية، فكيف يصدق على الانتخابات والاستفتاءات الرئاسية؟ في الواقع إن السبب الرئيس لارتفاع نسب المشاركة في الريف عن الحضر في مصر يعود لانخفاض المستوى التعليمي والثقافي والمعيشي لسكان الريف مما يجعلهم أكثر قابلية للانسياق وراء مغريات الرشاوي الانتخابية ويفسر بالتالي إقبالهم الكثيف على استخدام حق التصويت لمقايضته بمنافع مادية أو عينية.

وبالنظر إلى ما سبق يتضح لنا، أن للمواطن المصري وسائله الخاصة لاستقاء وعيه السياسي ولاستخدام حقه الدستوري في المشاركة السياسية. فقلما نجد مواطنا مصريا لا

يملك رؤية عامة عن الحياة السياسية في مصر وقد تتراوح هذه الرؤى بين البساطة والتعقيد، غير أنها بكل تأكيد بالنسبة لصاحبها هي رؤية صائبة وكافية وعفوية. فمختلف الفئات العمرية والمهنية والمناطقية تتفاعل بشكل يومي مع مفردات السياسة المحلية أو الوطنية أو الدولية من خلال عدة سلوكيات ووسائل تعبر بها عن مشاركتها السياسية. فالنكتة السياسية اللاذعة والناقدة للوضع القائم هي وجه من أوجه المشاركة، وكذلك الأمر بالنسبة للكاريكاتور. والأغنية السياسية هي وسيلة أخرى شعبية للتعبير عن المشاركة سواء كانت بهدف النقد أو الدعاية، فمجرد إنتاجها وتداولها في الفضاءات العامة والخاصة تعبر عن إرادة للمشاركة. ولا نغفل هنا استخدام الوسائط التكنولوجيا المتعددة لنشر وتمرير هذا الفعل المشارك، فتمرير النكات السياسية لم يعد حكرا على المجالس الخاصة وإنما امتد إلى رسائل المحمول والبريد الالكتروني. وينطبق الأمر كذلك على الأغاني السياسية التي عرفت انتشارا واسعا من خلال المواقع والمدونات والمنتديات وصفحات التعارف الاجتماعي كالفيسبوك والتويتر.

بالإضافة إلى مشاركة المواطنين في الجدل العام حول عدد من القضايا المعيشية السياسية أو الاقتصادية من خلال التفاعل مع البرامج الحوارية اليومية على شاشات القنوات المصرية العامة والخاصة هو وجه آخر من أوجه المشاركة. وبالتالي نلاحظ من هذه المساحات كافة إصرارا مصريا خالصا على المشاركة في الشأن السياسي الجاري، ولكنها مشاركة غير تقليدية تحمل نكهة احتجاجية قد تكون ضمنية أو علنية ليس فقط على مضمون السياسة في مصر، ولكن أيضا على وسائلها التقليدية. ويمكن من خلال استقراء هذه الأنماط الجديدة في المشاركة السياسية أن نقف على نمط تفاعل المواطن المصري مع مصادر الوعي السياسي المختلفة. فتتبع كيف يستقبل النكتة السياسية كمصدر للوعي السياسي الساخر، كيف يتفاعل مع الأغاني السياسية وكيف يعيد تمريرها ويساهم في نشرها، كيف يتفاعل مع الفضاء الالكتروني وهل هو في ذلك مستقبل فقط أم انه مرسل أيضا، إلى أي مدى يثق في البرامج الحوارية المباشرة على الشاشات المصرية العامة والخاصة وإلى مدى تثر وعيه وتعود فتمثل له وسيلة للمشاركة في الشأن العام، كما يمكن أيضا التعرف على نمط المشاركة الغاضبة للمصريين عبر مقاطعة الانتخابات، وكيف يمكن قراءة هذه المقاطعة كموقف سياسي غاضب أو لا مبالاة سياسية لها منطلقاتها الفكرية وتجلياتها خلال العملية الانتخابية.

ومع اندلاع ثورة ٢٥ يناير برزت هذه المشاركة غير التقليدية كقاطرة رئيسية للحراك السياسي المصري عبر ١٨ يوما أدت في النهاية إلى تنحي الرئيس. فالدعوة للثورة قادها جيل الشباب بالأساس وانطلقت عبر الإنترنت، وهنا برز جيل الشباب بخصائصه ورؤيته المميزة للمشاركة غير التقليدية، وتخطى العوائق الإيديولوجية وشكل فيما بينه تحالفات شبابية عابرة للإيديولوجيات وموحدة على هدف واضح وملح. ولذا لاقت دعوته استجابة واسعة لدى الشارع المصري المشبع بالإلهام التونسي والمثقل بهمومه اليومية، بما جعلها تتخطى حدود الفضاء الالكتروني. ومع ذلك فقد حضر الفضاء الالكتروني مجددا ليذكي الثورة ويقدم لها إعلاما بديلا ومستقلا عن الدعاية المضادة التي قدمها الإعلام الرسمي ضمن إطار التهوين تارة والتخوين تارة أخرى. فجاءت الأغاني والنكات والشعارات الساخرة لتعطي زخما دعائيا للثورة انتشر انتشارا واسعا بدءً من وسائل الإعلام البديل على الانترنت ليغزو الإعلام التقليدي. وهنا وجد الإعلام التقليدي نفسه وخاصة البرامج الحوارية "التوك شو" في مأزق السباق مع الإعلام البديل لنقل الأخبار ورصد الحراك الشعبي المفضي إلى الثورة وإلا خسر مصداقيته لدى جمهوره. وقد دارت معارك دعائية كثيرة حول الثورة وضدها أيضا عبر برامج التوك شو المختلفة بما يكشف دورها الفعال في مجال المشاركة السياسية للمواطنين خلال الثورة وبعد التنحي. ومن ثم يطرح السؤال حول ماهية هذه المشاركة غير التقليدية التي حشدت وعبأت من أجل الثورة وما مستقبلها في ظل اختفاء (أو كادت) القيود على المشاركة التقليدية، وهل ستستمر المشاركة غير التقليدية لتواكب تطلع المصريين للمشاركة التقليدية بحرية ونزاهة، أم أنها قد تختفي أو تخسر وزنا وتأثيرا؟

وفي هذا الإطار نقسم الدراسة إلى قسمين، الأول السمات والخصائص المشركة والمختلفة لهذا الجيل مقارنة بالجيل القديم في ذات التيار يتضمن السمات والخصائص المشتركة والمختلفة لهذا الجيل مقارنة بذات الجيل في التيارات الأخرى، وكيفية حراكهم داخل ذات التيار وتنظيماته الشبابية التقليدي منها و الجديد. ويتناول حراكهم في أواسط جيل الشباب في المجتمع ككل ودرجة تفاعلهم واستخدامهم وتأثيرهم فيما يخص وسائل المشاركة غير التقليدية. ثم يتناول دورهم في الثورة المصرية ووضعيتهم على مستوى التيار والمستوى المجتمعي بعد الثورة، بالإضافة إلى رؤية مستقبلية لتطور دور الشباب في هذا التيار.

ويتضمن الفصول التالية: خصائص جيل الشباب في التيار الإسلامي، في التيار اليساري والليبرالي إضافة إلى وسائل المشاركة عند الشباب القبطي.

أما القسم الثاني فيتناول أزمة المشاركة التقليدية والوسائل التي أبتكرها أو استخدمها الشباب في المشاركة من حيث كيفية الاستعانة بهذه الأداة ما قبل الثورة، وأثناء التحضير والتجهيز للثورة، والكيفية التي ظهرت بها خلال الثورة للدعاية والحشد والتعبئة (أو الدعاية المضادة إن وجدت). ثم تنتقل إلى كيفية توظيفها في مصر ما بعد الثورة، ومستقبل المشاركة غير التقليدية بعد فتح الأفق للمشاركة التقليدية عبر الانتخابات النزيهة وحرية تكوين الأحزاب وحرية التحرك السياسي في الشارع..الخ

وذلك عبر فصول تحلل وسائل المشاركة التقليدية وما تواجهه من تحديات في مصر،المشاركة عبر الفضاء الإلكتروني، ومشاركة المصريين عبر البرامج التلفزيونية الحوارية "التوك شو" كمصدر للوعي ووسيلة للمشاركة، ثم المشاركة بالفن للحشد والتنشئة والمشاركة بالسخرية.

وأخيرا تقدم الخاتمة (الفصل الختامي) رؤية عن المشاركة المصرية الخالصة: الساحات والوسائل والمآلات.

القسم الأول

سمات وخصائص الشباب
في التيارات السياسية

الفصل الأول
خصائص جيل الشباب في التيار الإسلامي

رابحة عــلام

باحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
وعضو الفريق البحثي لمنتدى البدائل العربي

تتقدم الباحثة بالشكر الجزيل للناشطين والناشطات الإسلاميين الذين أجرت معهم مقابلات لإتمام هذا البحث، وهم: عبد الله عصام، أسامة درة، محمد شرف، سارة علاء، هشام حسن، محمد الجبة، أنس مجدي، محمد عثمان، علي عبد العال، عبد الله خلف، بلال داغر.

تمهيد نظري

يُقال إن "العمر والاختلافات العمرية تعتبر من أهم محددات المصير والسلوك الإنساني"[1]، فالجيل الذي يتقاسم العمر ذاته يتقاسم أيضا معه النشوء والترعرع في كنف نفس الظروف، فيشهد ويتأثر بنفس الأحداث التاريخية التي تعود وتشكل بالتبعية وعيه وخصائصه وصفاته على نحو متشابه، فعمر الإنسان يُشير من جهة إلى موقعه في مجمل حركة التاريخ، بمعنى في أي عصر ولد وشب وعاش، ثم يشير من جهة أخرى إلى المرحلة التي بلغها في دورة حياته، هو وما يستتبع ذلك من أنماط معينة للسلوك وميل معين لأفعال دون أخرى، ومن هنا يمكن استخلاص أهمية محدد الجيل والعمر في التأثير على السلوك السياسي، ومن ثم التأثير في حجم التغيير المجتمعي تبعا لهذا السلوك السياسي المعين، فبصفة عامة يعتبر الشباب أكثر جرأة نحو إحداث تغيير جذري في المجتمع والمحيط الذي يعيشون فيها، وبحكم طموحهم وقلة خبرتهم يكونون أقل احتراما للمبادئ الراسخة التي تحكم حركة المجتمع من حولهم، على العكس من ذلك يكون الجيل الأكبر أكثر تشبثا بالعادات التي اكتسبها والقواعد التي تحكم تسيير حياته ضمن المجتمع وأقل جرأة تجاه تغييرها حتى ولو سيحمل التغيير نتائج أكثر ايجابية من الوضع الراهن، فالجيل المسن يكون بحكم اعتياده على الوضع الراهن أو بحكم الآثار الفيسيولوجية للتقدم في السن أقل إدراكا للمستجدات التي تدور من حوله، وبالتالي يكون أقل تفاعلا معها واستغلالا لها لصالحه، كما أنه قد لا يرى حاجة للتغيير لأنه لم يدرك المقدمات والمستجدات الموجبة لهذا التغيير[2]، وتبعا لذلك فالتغيير المجتمعي قد يطرأ بشكل تدريجي وتراكمي نتيجة لتغير في السلوك الفردي لمجموعة من الأفراد أو جيل بعينه، كما أنه قد يطرأ نتيجة لتحول كبير ومفاجئ تنعكس آثاره على المجتمع كله في وقت قصير، ومع ذلك فإن التحول

---

[1] William R. Klecka ,"Applying Political Generations to the Study of Political Behavior: A Cohort Analysis", in The Public Opinion Quarterly, Vol. 35, No. 3 (Autumn, 1971), pp. 358-373, http://www.jstor.org/stable/2747932 - Accessed: 10/04/2011

[2] Op. cit., p 360

الكبير هو في حد ذاته نتيجة لتحول تدريجي وتراكمي قد سبقه ومهد له كي يتم على النحو الذي تم به، والتحول المجتمعي الكبير لا يشمل فقط تحول اتجاهات الرأي العام، بل أيضا تغييرات رسمية ومؤسسية تؤدي إلى تغير في قواعد اللعبة وفي توزيع السلطة والموارد في نظام ما.

وفقا لهذه النظرية نجد أن الفعل الثوري الذي استهله الشباب في مصر يوم ٢٥ يناير، قد أثبت أن الشباب المصري قد استثمر مساحات الاتفاق فيما بينه بصرف النظر عن الاختلافات الأيديولوجية التي تفرق بينه، كما أنه قد تجاهل في عدة مراحل من الثورة الوصاية التي فرضها عليه القيادات الأكبر سنا في التيار المنتمي إليه لصالح المشترك الذي يتقاسمه مع الشباب التابع للتيارات الأخرى، ورغم هذا التحالف الشبابي الذي كان من أهم أسباب نجاح الثورة ومن أهم مكتسباتها على حد سواء، فلا يمكن القول بأن الاختلافات الأيديولوجية ليست جوهرية، فالاتفاق على مرحلة إسقاط قد لا يتوفر بنفس الصورة في مرحلة بناء النظام الجديد، حيث يصبح للاختلافات الأيديولوجية وزن أكبر، والتيار الإسلامي ليس استثناء في هذا المشهد، حيث شارك شبابه في الثورة منذ بدايتها على عكس مواقف القيادات الأكبر سنا في هذا التيار على اختلاف مشاربه، وهو ما أدى إلى تعزيز المساحة المشتركة بينه وبين شباب التيارات الأخرى، وانعكس ذلك بدرجات متفاوتة على تصوراتهم لمرحلة بناء النظام الجديد، وهو الأمر الذي سنحاول استكشافه في هذه الورقة من أجل التعرف على خصائص وتصورات الجيل الإسلامي الشاب، وما حمله العمل المشترك والوثيق مع شباب التيارات الأخرى من تأثير على تفاصيل هذه التصورات.

تعتمد النتائج الواردة في هذه البحث على مقابلات شخصية ومحادثات تليفونية تمت على مدار شهرين مع ١١ ناشطا إسلاميا يتنوع انتماؤهم بين أعضاء حاليين في الإخوان المسلمين (٤) أو سابقين (٤) بينهم ثلاثة من بيت إخواني (عائلاتهم من الإخوان) وصوفيين (١) وسلفيين (١) وإسلاميين مستقلين (١)، من محافظات القاهرة (٦) والجيزة (١) و٦ أكتوبر(١) ودمياط (١) والدقهلية (١) والمنيا (١) تتراوح أعمارهم بين ١٧- ٢٢ (١) و٢٢- ٣٠ (٤) ٣٠- ٣٥ (٥) و٣٥- ٤٠ (١)

أولا: خصائص جيل الشباب الإسلامي

١- *تنشئة الجيل الإسلامي*

يعتبر الجيل الإسلامي الحالي متميزا في أسلوب تنشئته على الأجيال السابقة، فإلى جانب البرامج التربوية الإسلامية التي يخضع لها خلال عضويته في الجماعات

الإسلامية، كان لهذا الجيل حظ من الانفتاح على مصادر أخرى للاطلاع من خلال الإنترنت والقنوات الإخبارية الفضائية.

أغلب الناشطين الذين تشملهم العينة ينتمون للإخوان المسلمين سواء، كانوا لا يزالون ناشطين فيها أم انفصلوا عنها، وهنا نتبين أن اهتمامهم بالشأن العام قد بدأ متلازما مع التدين أو لاحقا له، ذلك أن الرغبة في التدين أو التقرب إلى الله كان الحلقة الأهم التي قادتهم إلى الالتحاق بالإخوان المسلمين، وفي ذلك دلالة كبيرة وتشابه كبير أيضا في حالات العينة، فالناشطون ممن ينتمون لعائلات إخوانية بالأصل(٣ حالات)، تربوا بحكم هذا الانتماء في مرحلة الطفولة على المبادئ التربية الإخوانية التي تتضمن حفظا منتظما للقرآن والاهتمام بأداء الفروض والتحلي بالقيم الإسلامية، حيث إنهم انضموا منذ الطفولة إلى نشاط الأشبال أو الزهرات الإخواني، وفي بداية فترة النضوج خاصة في مرحلة التعليم الثانوي تحرروا قليلا من هذا الانتماء ومنهم من تحرر أيضا من التدين والالتزام قبل أن يعودوا مرة أخرى للالتحاق بالإخوان في المرحلة الجامعية، وعليه فانتماؤهم الأول بحكم النشأة ضمن عائلة إخوانية يعود ويترسخ على أساس الاقتناع بعد دخول الجامعة والانضمام لأنشطة الإخوان الطلابية، بحكم التنشئة الإسلامية يصبح الشأن العام السياسي قرينا للاهتمام بالشأن الديني على قاعدة "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم"، ومع ذلك تتفاوت درجة الاهتمام بحكم الميول الشخصية والظروف المحيطة، فابن أحد القيادات الوسيطة بالإخوان يعتبر أن الشأن السياسي هو بالضرورة شأن ديني، ولكن ليس كل الشأن الديني سياسيا، إذ يرى أن الرأي العام والإعلام يسلط الضوء على النشاط السياسي فقط للإخوان، في حين أن النشاط الديني والدعوي والخيري للإخوان أهم وأكثر تشعبا، ومع ذلك فنشاط البر والدعوة ليس سياسيا ولا يصح أن يعتبر سياسيا بحسب رأيه، بل هو نشاط مجتمعي بالمعنى الواسع، وفي مرحلة الجامعة عاد هذا الشاب إلى الانتماء لنشاط الإخوان بسبب اعتقال والده ومحاكمته عسكريا على خلفية تكوين حزب الوسط في عام ١٩٩٦، الأمر الذي دفعه إلى الانخراط من جديد في أنشطة الإخوان، والعودة للاهتمام بالسياسة، ورغم هذا فهو يعتبر أن النشاط السياسي ليس له الأولوية بالنسبة له، وإنما الأولوية للدعوة.

على الجانب الآخر يرى شاب ترك الإخوان منذ عامين ـ وكان في الأساس من أسرة إخوانية ـ أن النشاط الدعوي أو الخيري أو التنموي الذي قام به خلال فترة

عضويته في الجماعة أو بعدها، يمثل البنية التحتية للسياسة والنشاط السياسي في المجتمع، ويعتبر أن تنشئته السياسية جاءت متلازمة مع تنشئته الدينية منذ الصغر وذلك بالاهتمام بمتابعة الأخبار والتحليلات السياسية.

بينا يرى شاب آخرون تعرف إلى الإخوان في المرحلة الثانوية عن طريق تحفيظ القرآن، أن انضمامه للإخوان كان على أساس ديني بحت، ثم في مرحلة الجامعة بدأ مرحلة التسييس، خاصة بعد العام ٢٠٠٣ ، حيث بدأ الانفتاح في الحياة السياسية، وبحكم مسئوليته عن نشاط الإخوان في الكليات الطبية بجامعته، قام مع زملائه بتنظيم دورات للتدريب السياسي المكثف لطلاب الإخوان بمبادرة من الشباب أنفسهم، حيث درسوا فيها أساسيات السياسة وقاموا فيها بدعوة عدد من القيادات السياسية من الإخوان وغير الإخوان وخاصة اليساريين، فكانت مناسبة لهم للاطلاع على تاريخ مصر بنظرة مختلفة عن الرواية الإخوانية والالتقاء مع شباب وقيادات من المخالفين لهم أيديولوجيا، ونظرا لانشغال القيادات الإخوانية في ذلك الوقت بانفتاح الساحة السياسية كان النشاط الطلابي يُدار بشكل أساسي من جانب الطلاب أنفسهم، ولذا كانت لهم حرية الحركة، فقرروا أن يتعلموا بأنفسهم وقاموا بدعوة عدد من الشخصيات الذين ليسوا بالضرورة على وفاق تام مع قيادات الجماعة، مثل دكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي كان محروما من الالتقاء بشباب الإخوان ضمن الفعاليات الإخوانية.

من جهة ثانية تأثر جيل الشباب الإسلامي بباقة كبيرة من الرموز والمفكرين والدعاة الإسلاميين بالإضافة إلى مجموعة كبيرة أيضا من المفكرين من خارج التيار الإسلامي، وهو ما أدى إلى تشكيل فكرهم ووعيهم على أساس تعددي ومنفتح، خاصة في ظل حالة من الانفتاح السياسي النسبي التي صاحبت ميلاد كفاية منذ نهاية ٢٠٠٤، فضلا عن انتشار استخدام الإنترنت لاستقاء الوعي السياسي والتعبير عن الرأي بحرية، وبالتالي انفتح هذا الجيل الشاب على آراء مختلفة عن تلك التي يتم الترويج لها داخل التيار الإسلاميين سواء من خلال تبادل الآراء مع شباب التيارات الأخرى سواء من خلال النشاط المشترك على أرض الواقع أو من خلال النشاط الالكتروني بالتدوين أو شبكات التواصل الاجتماعي، ومن هنا يرى أحد شباب الإخوان المفصولين حديثا من الجماعة على خلفية انضمامه لحملة ترشيح د. عبد المنعم أبو الفتوح للرئاسة، أن التعرف بشكل مباشر على الآخر الأيديولوجي دون عوائق أسقط فزاعة "ذوبان الفكرة

الإسلامية" وفزاعة "الآخر" الذي يسعى لطمس معالم هذه الفكرة، بل وجد أن شباب الإخوان يحتفظون بفكرتهم ضمن تفاعلهم مع التيارات الأخرى دون تفريط.

فعلى رأس قائمة المفكرين الذين تأثر بهم شباب الإخوان نجد الأستاذ حسن البنا، بالإضافة إلى سيد قطب الذي وصفته إحدى الأخوات أنه مناصر لفكرة الحرية أكثر من مناصرته للفكرة الإسلامية، بالإضافة إلى تأثر عدد منهم بدعاة مثل خالد أبو شادي وهو من الإخوان يمتد نشاطه في شرق القاهرة بالأساس، فضلا عن عمرو خالد باعتباره كان من الإخوان المسلمين خاصة في الجيزة حتى منتصف التسعينيات، ثم فضل تكريس وقته للدعوة خارج الإخوان، بالإضافة إلى معز مسعود ومصطفى حسني من الدعاة الجدد، بالإضافة إلى الشيخ صلاح الصاوي وهو من الإخوان ولكنه يتميز بلمحة سلفية، وله مقاربات عصرية معززة بالأدلة الشرعية في أكثر من مجال وأهمها السياسة.

بالإضافة إلى تأثر عدد من الشباب الإخواني بكتابات الشيخين محمد الغزالي ويوسف القرضاوي، رغم أنها لا تُدرس في المناهج التربوية للإخوان، ولكنه كانت محل جذب لأحد شباب الإخوان المفصولين حديثا لأنها أقرب للفطرة خاصة في القضايا المعاصرة على عكس الرؤية السلفية أو المحافظة، فضلا عن الكتابات السياسية التأصيلية لطارق البشري ومحمد سليم العوا.

إلى جانب ذلك تأثر الشباب الإسلاميين وفي القلب منهم الإخوان المسلمون بعدد من الدعاة السلفيين خاصة في أمور الإيمانيات والرقائق، ومنهم محمد حسين يعقوب ومحمد عبد المقصود، وهذا التأثير قد يكون في بداية فترة التزامهم الديني ثم انتهي وقد يكون مستمرا حتى اليوم دون أن يجعلهم يصنفون أنفسهم كسلفيين، فهم ينتقون من المنهج السلفي الإيمانيات والرقائق دون أن يتبنوا بشكل كامل هذا المنهج ولا يلزمون أنفسهم بآراء مشايخ السلفية في المجالات المختلفة، هذا إلى جانب تأثر شاب إخواني ترك الإخوان منذ عامين بمزيج من المشايخ السلفية والمتصوفة مثل الدكتور على جمعة في نفس الوقت دون أن يجد في ذلك تناقضا أو تضاربا في الرؤى، بالإضافة إلى اكتسابه إلى ثقافة التنمية البشرية القائمة على الفلسفات الغربية فأكسبته قدرا من الانفتاح.

أما الشاب الإسلامي المستقل، فقد كان لافتا أنه مر بمراحل تنشئة دينية شملت الإخوان المسلمين والسلفيين والمتصوفين دون أن ينضم لأي منها رسميا، بل بقى على هامش هذه الحركات جميعها ينهل منها ويتعاون معها فيما يتفق، ولكن لا يلزم نفسه

بها بشكل قسري، أما الناشط الصوفي فعرف نفسه باعتباره مسلما وليس إسلاميا وبأنه يميل للمنهج الأزهري في الصوفية وذلك رغم انتظامه في أنشطة طريقة صوفية منذ عام ٢٠٠٩ ، دون أن يأخذ العهد عن أحد مشايخها، ويظهر تأثره بالمنهج الأزهري من خلال نشره لمقتطفات لكتابات وخطب كل من الشيخين الأزهريين الدكتور على جمعة والشيخ أسامة السيد على مدونته وفي خطبه بالمسجد، فضلا عن تأثره بمعز مسعود ودعاة غير مصريين كالحبيب علي الجفري وطارق سويدان، إلى جانب الإمام أبي حامد الغزالي وبديع الزمان سعيد النورسي، بالإضافة إلى تأثر أفكاره السياسية بمحمد الغزالي وعبد الوهاب المسيري وطارق البشري ومحمد سليم العوا ومالك بن نبي وعبد الله كولن.

أحد الشباب المفصولين حديثا يرى أن المنهج المرسوم لشباب الإخوان في التربية والأنشطة قد لا يسمح لهم بالتواصل مع شباب التيارات الأخرى، كما قد يبقي لهم الوقت للاطلاع على مصادر أخرى غير تلك التي تقترحها الجماعة، فأساسيات الترقي داخل الجماعة تفترض الحضور في اللجان والأنشطة وحضور اجتماعات الأسرة بانتظام وحضور نشاط الكتيبة كل شهر، فإذا ما تفرغ الأخ لهذه المهام فقط لن يدرك محاسن التواصل والإطلاع خارج الإطار المرسوم من جانب الجماعة، وإذا أهمل في هذه المهام المرسوم لحساب الاطلاع والنشاط الحر الذي سيثقل معرفته وخبرته وتسامحه مع التيارات والأفكار المختلفة قد يفوته بكل تأكيد محطات الترقي داخل الجماعة، بل قد يعرض نفسه للتحقيق أو تجميد العضوية أو الفصل، وبالتالي فالتطور الطبيعي لأفكار شباب الإخوان المنضوين في كافة أنشطة الجماعة كما رُسمت لهم قد لا يبلغ النظرة النقدية التي اكتسبها الشباب الذي نشط بشكل مستقل وبمبادرته الشخصية خارج إطار أنشطة الجماعة، وهذه النظرة النقدية تشمل نقد قرارات الجماعة وعملية صنع القرار داخل مكتب الإرشاد وكيفية تطوير أفكار الجماعة، وهل هي مناسبة للمرحلة أم لا؟ الخ.

فحرية الرأي مكفولة بشكل تام على مستوى الأسر والشعب والمناطق، ولكن المعضلة أن أغلب قرارات الجماعة لا يتم تمريرها على المستويات الدنيا كالشُعب والمناطق.

من جهة ثانية، تأثر الجيل الإسلامي الشاب أيضا بمفكرين من خارج الإخوان خاصة في المجال السياسي.

أحد الشباب المفصولين من الجماعة كان يقرأ كتب جلال أمين ومحمد حسنين هيكل فضلا عن تأثره بشكل ملحوظ بموقع إسلام أون لاين الذي كان يقدم محتوى معمّق يوّسع المدارك، فضلا عن موقع عشرينات الذي كان يقدم محتوى عميق بلغة شبابية جذابة، بينما كان لا يقرأ آفاق عربية الجريدة الرسمية للإخوان.

الشاب الإخواني الناشط بالدعوة كان يقرأ بانتظام لفهمي هويدي (في الأهرام والشروق) وضياء رشوان ومصطفى الفقي (وذلك قبل تورط الفقي في تزوير الانتخابات في العام ٢٠٠٥ ثم أقلع عن الثقة به أو بآرائه)، كما أنه كان يواظب على قراءة الأهرام من أجل التعرف على الرأي الرسمي للنظام، بالإضافة إلى قراءة الدستور (الإصدار الثاني قبل إقالة إبراهيم عيسى من رئاسة التحرير) بانتظام أيضا، في حين أنه كان لا يقرأ أفاق عربية وهي الجريدة الرسمية للإخوان إلا قليلا نظرا لضعف مستواها المهني، وبالمثل كان يتابع موقع إخوان أون لاين دون أن يكون راضيا عن أدائه بشكل تام، بينما كان يستقي الأخبار السياسية بشكل مجمل من موقع مصراوي،

أما الناشطة الإخوانية فتأثرت بفكر أستاذيّ العلوم السياسية د. سيف الدين عبد الفتاح ود. هبة رءوف عزت، ويتوافق معها في ذلك الناشط الذي ترك الإخوان منذ عامين ويضيف عليها د. معتز بالله عبد الفتاح ود. عمرو الشوبكي ود. جلال أمين، كما كان يواظب على قراءة المصري اليوم والشروق ودورية المستقبل العربي فضلا عن موقع إسلام أون لاين، أحد شباب الإخوان الذي لم يحسم أمره بعد بالرحيل أو البقاء في الجماعة كان يستقي وعيه السياسي بالكامل من كتاب غير إسلاميين مثل بلال فضل ونوارة نجم وعلاء الأسواني وخالد كساب.

الناشط الإخواني الذي استقال مؤخرا تأثر كثيرا بالجزيرة كقناة فضائية وموقع الكتروني في استقاء الأخبار والتحليلات السياسية، أما الناشط السلفي فقد تأثر بباقة من الرموز والدعاة الإسلاميين أمثال سيد قطب ومحمد قطب وأبي الأعلى المودودي وعمر عبد الرحمن وعبود الزمر، بالإضافة إلى شيوخ الدعوة السلفية بالإسكندرية خاصة ياسر برهامي ومحمد إسماعيل المقدم، إلى جانب وجدي غنيم ومحمد حسان، وبالنسبة له فمشايخ السلفية بالإسكندرية كانوا يتطرقون للسياسة بشكل عميق قبل سقوط النظام السابق ويعارضونه بقوة على أساس أنه نظام لا يطبق شرع الله، ولكنهم لم يكفروه لأنه لم يتسن لهم إقامة الحُجة عليه ، وبالتالي فمصدر الوعي السياسي ضمن حدود العلم الشرعي كان مصدره الشيخ ياسر برهامي الذي

ألقى سلسلة محاضرات عن العلمانية والديمقراطية الغربية كنظريات منحرفة عن المنهج الإسلامي السليم.

وقد ارتبط لديه الوعي الديني بالوعي السياسي على نحو متلازم، ولعل أبرز الأحداث التي جذبته للشأن السياسي صراع الجهاديين مع النظام الحاكم في مصر منذ مقتل السادات مرورا مقتل فرج فودة ورفعت المحجوب ومحاولة إقامة نظام إسلامي عبر الجهاد المسلح، فضلا عن تمادي النظام السابق في السماح بالمحرمات خاصة في قطاع السياحة، إلى جانب ذلك كانت القضية الفلسطينية من أهم أسباب اهتمامه بالشأن العام مثلها في ذلك مثل احتلال العراق وأفغانستان وقبلهما حرب البوسنة والهرسك.

أما الناشط الإسلامي المستقل، فقد تأثر برموز إخوانية كثيرة كحسن البنا وسيد قطب فضلا عن دكتور جمال عبد الهادي، ومن الدعاة صفوت حجازي ود. مصطفى حجازي والمهندس فاضل سليمان. كما تأثر بمفكرين عالمين كالأمريكي نعوم تشومسكي والكندية ناعومي كلاين نظرا لقضائه فترة من عمره بالخارج.

٢- أهم الأحداث المؤثرة في وعي الجيل الإسلامي الشاب

عاصر الجيل الشاب في التيار الإسلامي عددا من الأحداث التي شكلت وعيه وجعلته يهتم بالسياسة ثم يحاول المشاركة بها والتعبير عن رأي وتصوراته فيما يجري من أحداثها، وإذ شكلت هذه الأحداث المصرية أو العربية ذات التأثير على الساحة السياسية في مصر وعي هذا الجيل، فهي قد خلقت أيضا بينه وبين الجيل الشاب في التيارات السياسية الأخرى مساحة مشتركة سمحت لهم بالتعاون فيما بعد خلال الثورة على نحو منسجم ومتناغم:

- **الانتفاضة الفلسطينية ٢٠٠٠- ٢٠٠١**: كان لها تأثير هام على عدد من شباب العينة، خاصة من شباب الإخوان الذين قاموا بالتنسيق في فعاليات مشتركة مع التيارات الأخرى، وخاصة اليساريين والخروج بمظاهرات في مسجد الأزهر بعد صلاة الجمعة.
- **حرب غزة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩**: ساهمت أيضا في تحريك الوعي وتحريك الشارع المصري على اختلاف توجهاته، كما أنها كانت مؤثرة بشكل خاص لدى الناشطة الإخوانية الشابة التي شاركت لأول مرة في مظاهرات الإخوان النهارية والليلية والتي كانت تعد بالآلاف وكان ذلك التحرك الإخواني

الأول في الشارع بعد سنوات من الإحجام عن التظاهر منذ مظاهرات دعم استقلال القضاة.

- **الانتخابات في مصر ١٩٩٥- ٢٠٠٠- ٢٠٠٥- ٢٠١٠:** كانت حملات الاعتقالات المتلاحقة لقيادات الإخوان مؤثرة بشكل كبير في وعى الشباب خاصة من أبناء القيادات والذين كانوا يتأثرون بها بشكل يومي لغياب آبائهم عن المنزل أو مداهمته ليلا لاعتقال الوالد أو الأعمام أو آباء الأصدقاء، فضلا عن حالات التزوير الواسعة والعنف المفرط من جانب قوات الأمن والبلطجية خلال الانتخابات لتفويت الفرصة على الإخوان في الفوز بمقاعد البرلمان، كما أن الانتخابات كانت محطة دورية بالنسبة لهم تمكنهم من الإلمام بتفاصيل تدهور الأوضاع السياسية والمعيشية في مصر في إطار نشاطهم في حملات الإخوان الانتخابية لتوعية الجمهور بفساد سياسات الحزب الحاكم ورموزه ومرشحيه.
- **ميلاد كفاية ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ وانتفاضة القضاة:** كان له أثر لدى عدد من شباب الإسلاميين والإخوان خصوصا ممن لهم ميول سياسية غالبة في تبديل رأيهم بشأن ما تحتاجه مصر، فعلى خلاف تشبث قيادات الجماعة بمنهج الإصلاح المتدرج أسهم طرح كفاية بالتظاهر في الشارع في تغذية فكرة التغيير الجذري وليس مجرد الإصلاح التدريجي في النظام القائم، وقد ترافق مع ذلك أحداث مظاهرات الاستقلال الحاشدة في لبنان في فبراير ومارس ٢٠٠٥، مما غذى فكرة النزول إلى الشارع والاحتكاك والتعاون مع التيارات الأخرى.
- **عودة البرادعي إلى مصر ٢٠١٠ وجاذبية فكرة التغيير الجذري:** كانت عودة البرادعي بمثابة التأكيد على خيار حتمية التغيير الجذري عبر التحرك في الشارع خارج الأطر الرسمية للنظام التي ما فتئت تضيق باستمرار وكان ذلك جاليا بالتزوير الواسع الذي حدث خلال الانتخابات الأخيرة من عمر النظام السابق.
- إلى جانب ذلك كانت الأحداث الشخصية لعدد من الناشطين هي الباعث الأساسي للإقبال على التدين والقرب من الله، ومن ثم الانضمام لجماعة إسلامية ينتج عنها تدريجيا اهتماما بالشأن العام والسياسة.

٣- التواصل مع الشباب غير الإسلامي

لم يكن التواصل مع شباب من تيارات أخرى هو الشغل الشاغل للشباب الإسلامي خلال فترة تفتح وعيه وبداية اهتمامه بالشأن العام، فبالنسبة للشاب الإخواني الناشط بالدعوة، فإن النشاط السياسي المشترك مع شباب مختلف أيديولوجيًا لم يكن حاضرا بقوة في معرض نشاطه السياسي بالجماعة، باستثناء بعض تجارب المظاهرات المشتركة بين الإخوان اليساريين والليبراليين من خلال "كفاية" في بدايتها، غير أن التعاون كان بالأساس من خلال العمل الخيري مثل النشاط عبر جمعية رسالة الخيرية حيث التقى وتعاون مع شباب من غير الإخوان، من جهة ثانية كان لهذا الشاب تجربة قصيرة في الترشح لاتحاد الطلبة خلال الجامعة، ولكنه تعرض لضغط كبير من أجل الانسحاب وتم شطب اسمه من المرشحين، فلم تكتمل تجربته في العمل العام الطلابي خارج الإطار الإخواني.

شاب آخر ترك الإخوان تنظيما منذ عامين ولكنه يتمسك بالانتماء الفكري لمدرسة الإخوان المسلمين، أصر خلال فترة الجامعة على قيادة نشاط طلابي جامع يضم دفعته بالكامل بصرف النظر عن انتماءاتهم في إطار نشاط اجتماعي مهني وتدريبي، ولم يحز هذا النشاط رضاء مسئوليه المباشرين، الأمر الذي عرضه للإبعاد من الجماعة لمدة عامين قبل أن يعود مرة أخرى للالتحاق بها، يُضاف إلى ذلك أن هذا الناشط كان قريبا من تنظيم الأزهر، وهي مجموعة داخل الإخوان يتميز أغلب أعضائها بأنهم من طلاب العلم الشرعي بالأزهر، ولكنهم كانوا يرون أن الأولوية يجب أن تكون للتربية والدعوة وليس للسياسة وخوض الانتخابات، الأمر الذي كلفهم غضب القيادات العليا بالجماعة، وبالتالي كان كل من يلازمهم داخل الإخوان يحظى بنصيبه من هذا الغضب، ومن هنا فكانت تجربة التعاون مع غير الإسلاميين من جانب هذا الشاب سببا في إبعاده، تماما كما كانت تجربة تعاونه مع جناح مغضوب عليه داخل الإخوان سببا مماثلا لإبعاده، ولكن هذا لا يخفض من حماسه للعمل الاجتماعي والتدريبي والتنموي الجماعي مع تيارات أخرى، ففي مجال عمله أنشأ عدة مبادرات خيرية وتنموية تشارك فيها مع العاملين معه بالشركة بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية والسياسية وحقق نجاحا كبيرا، كما أنشأ عقب تركه للجماعة جمعية أهلية تنشط في دعم التعايش والتسامح بين المسلمين والمسيحيين قائمة على الانتظام في عمل تنموي وكشفي وتربوي مشترك بين الجانبين.

شاب آخر إخواني تم فصله حديثا نشط بشكل مكثف مع شباب من أجل التغيير التابعة لكفاية عام ٢٠٠٥، وكان يرى أن قيادته في الجماعة لابد أن تكون أكثر حماسا لفكرة التغيير عبر التحرك في الشارع التي بادرت بها كفاية، حيث رأى أن الجماعة إذا كانت ألقت بثقلها التنظيمي والعددي في إطار الجهود التي خلقتها كفاية آنذاك، كان من الممكن أن تكون النتيجة جيدة وتأتي في مرحلة سابقة على قيام الثورة، ففي رأيه أن الجماعة كانت تُحجم عن الخوض في النشاط السياسي الجماعي الذي يضم التيارات الأخرى، بدعوى أنها لن تستطيع السيطرة على تبعات هذا النشاط إذا ما ساءت الأمور بسببه، ورغم هذا فإن هذا التصور لم يمنعه من المشاركة والتنسيق بشكل مستمر وبشكل فردي مع شباب التيارات الأخرى سواء في إطار كفاية أو ٦ أبريل أو عشية ٢٥ يناير ٢٠١١، فمنذ انتخابات مكتب الإرشاد في نهاية ٢٠٠٩ وعودة البرادعي في فبراير ٢٠١٠ بدأ يشعر أن ما ينتظره من تغيير لن يأتي عبر الوسائل التي تتبعها الجماعة من إصلاح تدريجي، وحينها شعر أن ما يجمعه بشباب التيارات الأخرى من إيمان بالتغيير الجذري يفوق ما يجمعه مع جماعته من تمسك بالوسائل التدريجية القديمة.

شاب إخواني آخر استقال من الإخوان عقب الثورة، يرى أن وضعه كشاب إخواني في محافظة شرق البلاد بعيدة عن مركز الأحداث في العاصمة كان لا يسمح له بالتواصل مع شباب التيارات الأخرى على عكس ما كان قائما في العاصمة، كما أنه يعتبر أن التواصل مع مصادر أخرى للتحليلات والأفكار من خارج الجماعة ساعد على إنضاج فكره بشكل ملحوظ، فقبل أن يستقيل من الجماعة بعامين كان شديد الدفاع عن مواقف الجماعة وقرارات قيادتها دون تفكير ودون تمحيص ونقد حقيقي لهذه القرارات، ولكن خلال عامين من نشاطه الالكتروني عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك مع شباب من تيارات أخرى وشباب من إخوان المحافظات الأخرى، نمت لديه النظرة النقدية وقرر أن يعبر عن رأيه بحرية، وعلى عكس حركة التدوين الإخواني التي ازدهرت لدى الشباب الإسلامي منذ ٢٠٠٧، قرر هذا الشاب أن ينشر كتابا يتضمن آراءه الشخصية والسياسية باعتباره أحد شباب الإخوان الذين يغردون خارج السرب، الأمر الذي كلفه إيقافا أو تجميدا لعضويته داخل الجماعة من جانب مسئول محافظته الذي رأي أن نشر هذا الكتاب على النحو الذي تم به منافٍ لما تقتضيه متطلبات الدعوة خلال هذه المرحلة.

ناشطة أخرى من الإخوان ترى أن خبراتها في العمل العام كانت بالأساس في إطار التنمية البشرية من خلال مؤسسة بداية وعدة مبادرات وحملات مجتمعية أخرى، الأمر الذي مكنها من التفكير والتفاعل بشكل غير نمطي على عكس ما هو مرسوم لها ضمن مناهج التربية الإخوانية، وقد أفادتها هذه التجربة كثيرا قبل قيام الثورة، حيث تفاعلت وشاركت وتبادلت الأفكار مع شباب من تيارات أخرى مثل ٦ أبريل وشباب من أجل العدالة والحرية وشباب الاشتراكيين، وبالمثل أفادها ذلك أيضا عند قيام الثورة ومكنها من التفاعل الايجابي مع ناشطين وناشطات من تيارات أخرى لم يكن يخطر ببالها من قبل أن تتقاسم معهم الاعتصام والمبيت والتفاعل اليومي بميدان التحرير خلال الثورة، هذه التجربة الثرية عمقت إحساسها بالانتماء لمصر والمصريين بشكل أساسي، حيث عرفت عن نفسها كمواطنة مصرية بالأساس ولكن لها توجه إسلامي، كما أنها قد غذت لديها أهمية فكرة التواصل مع المختلفين أيديولوجيا للتعاون والتنسيق وتعزيز المشترك فيما بينهم لخدمة مصر، وليس مجرد الالتزام بما تعهد به إليها قيادتها في الجماعة.

الشاب السلفي على العكس من ذلك لم يدخل في أي نشاط تعاوني مع شباب من غير الإسلاميين إلا فيما اعتبره نشاطا جدليا، أي الدخول في مناظرة أو جدل فكري مع شباب من الليبراليين أو العلمانيين خلال مرحلة الجامعة كي يثبت كل طرف صوابية خياره الفكري، ورغم ذلك فهو منفتح بشكل كبير على العمل المشترك مع شباب الإسلاميين بمختلف اتجاهاتهم، فهو على علاقة جيدة بشباب الإخوان وشباب من الجهاديين السابقين وآخرين عمل معهم بشكل وثيق في مبادرات وأنشطة سياسية وحزبية سابقة، أما عن تجربة الثورة فيرى أنها كانت مناسبة لتوحيد كافة الجهود للإطاحة بالنظام السابق دون أن يحدد مدى إمكانية تكرار هذه التجربة الوحدوية وتخطي الخلافات الأيديولوجية مرة أخرى.

٤- الاختلاف عن الجيل الإسلامي الأكبر

الجيل الإسلامي الأكبر كان مشغولا في مرحلة شبابه بأسئلة مختلفة عما شُغل بها الجيل الشاب الحالي، فقضية مزاولة السياسة ضمن الأطر القائمة للدولة الوطنية كانت محل جدل في مقابل بعض الأطروحات العنيفة التي تبنتها الجماعات الجهادية في السبعينيات والثمانينيات وامتدت حتى التسعينيات، الجدل المحتدم كان بين العمل العنيف الذي يقضي على الدولة القائمة ويعيد بناء الدولة الإسلامية عبر التغيير

اللحظي وبين العمل السياسي والنقابي الذي يصلح في هياكل الدولة القائمة تدريجيا لحين تحولها إلى إسلامية، فجيل السبعينيات مثلا في الحركة الإسلامية، قد أسهم بشكل ملحوظ في إحياء الخيار الإسلامي دون أن يحسم مسألة توجه هذا الخيار، حيث انقسمت الحركة الطلابية الإسلامية آنذاك إلى ثلاثة أجنحة رئيسية، الجناح الأول حسم أمره باتجاه مزاولة الجهاد المسلح والعنيف من أجل إرساء دعائم الدولة الإسلامية على أنقاض الدولة القائمة ضمن العقيدة السلفية الجهادية، وهذا الجناح كان له وجود ملحوظ في صعيد مصر على وجه الخصوص، بينما الجناح الثاني حسم أمره باتجاه العقيدة السلفية العلمية التي نأت بنفسها عن خياري ممارسة العنف أو الانخراط بالسياسة وآثرت التفرغ لتحصيل العلم الشرعي على المنهج السلفي وإقامة بعض الأعمال الخيرية، وهذا الجناح كان له حضور ملحوظ بالإسكندرية خصوصا، أما الجناح الثالث من الحركة الطلابية الإسلامية فقد اختار الانضمام لقيادات الإخوان المسلمين المفرج عنهم حديثا آنذاك في عهد السادات، بما مكنهم من إطلاق التأسيس الثاني للجماعة.

ومن هنا فإن الجيل الإسلامي يتأثر بشكل ملحوظ بما يلاقيه من استراتيجيات النظام القائم في التعامل معه، فبينما عرف جيل السبعينيات والثمانينيات انفتاحا سياسيا نسبيا، تعامل معه على أساس حرية الاختيار بين عدة بدائل تراوحت بين السلمي والعنيف وبين السياسي المحافظ والسياسي المنفتح المتقدم ديمقراطيا، كان جيل التسعينيات خاضعا لسلسلة من المطاردات الأمنية والتضييق الخانق الذي جعله يُحجم عن تبني خياراته بحرية ويُعلي من قيمة السرية والانكفاء على الفكرة الإسلامية، ويُحجم أيضا عن التواصل مع التيارات الأخرى ويتعامل معها بريبة غير خافية.

أما جيل الشباب الإسلامي في الألفية الجديدة، فقد انفتح على خبرات سياسية جديدة من أهمها استخدام الإنترنت للتواصل مع شباب التيارات الأخرى والإطلاع على الأخبار والتحليلات والتجارب العالمية من مصادر إسلامية وغير إسلامية، مما راكم لديه شغفا بالمعرفة خارج الأطر المحددة له ضمن التنشئة السياسية التي يخضع لها داخل جماعته، كما أنه أدى إلى ترسيخ يقينه بضرورة الانتقال من مرحلة تلقي ضربات النظام "بصبر واحتساب" وفق نهج تدريجي يفتقد للمبادرة إلى التفكير في مرحلة إطلاق المبادرات الحركية الثورية التي تسعى للتغيير الجذري وليس مجرد تحسين شروط الوضع الاستبدادي الذي كان قائما.

هذا الفارق في الإدراك بين الجيل الذي شب وخاض غمار العمل العام في التسعينيات ثم تولى القيادة في هذه المرحلة وبين الجيل الشاب الحالي أدى إلى تعقيد العلاقة فيما بينهم بكل تأكيد، وقد تفاوتت تصورات شباب الإخوان حيال هذا الأمر، فيرى أحد شباب الإخوان المستمرين ضمن الأنشطة الدعوية للجماعة أن التأثير بين القيادة والشباب متبادل بكل تأكيد، ولكن هذا التأثير المتبادل ليس حاضرا في كل الأمور، فصنع القرار في الإخوان مثلا يتم بشكل أساسي في إطار مكتب الإرشاد وقد يصل إلى مجلس الشورى لاستفتاء الأعضاء عليه، كما أنه قد يصل للتصويت عليه ضمن الشُعَب والأسر، ولكن هذا لا يحدث في كل الأمور بل في الأمور المصيرية فقط، كخوض الانتخابات من عدمه مثلا، كما يرى أن الشباب بطبعه يتحمس سريعا ويعطي للأفكار الثورية مساحة أكبر من إدراكه، بينما يتأنى الكبار ويأخذون في اعتبارهم كافة مكونات الصورة ولا يستسلمون للحماس بسهولة.

من جهة ثانية، يرى شاب آخر ترك الإخوان منذ عامين أن التخطيط والتنفيذ لا يرتبطان بالعمر داخل الجماعة، فالمسالة أكثر تعقيدا من ذلك، ورغم هذا فهو لا ينفي أنه قد تعرض لنوع من العقاب وتجميد العضوية خلال الفترة الجامعية عندما أصر على تنظيم أنشطة يتقاسمها الإخوان وغيرهم من الطلبة على غير رضا من المسئولين عن النشاط الجامعي في الجماعة، ويعتبر أن المؤيدين أو المحبين الذين يمثلون الدائرة العددية الأوسع حول الإخوان يعانون من التهميش في الهيكل التنظيمي بالجماعة ولا يؤخذ بآرائهم، ذلك لأن الهدف الأساسي من وجودهم بالجماعة في تلك الفترة هي تنشئتهم وتكوين فكرهم بشكل تحدده الجماعة أكثر من السماح لهم بالمبادرة بالفعل داخل الجماعة، ولكن عندما يبلغون درجة الأخ يتم الأخذ برأيهم ويصبح لهم وزنٌ داخل الشُعبة، فالمؤيد أو المحب ليسوا مندرجين بشكل حقيقي ضمن أنشطة ومسئوليات الجماعة ولا يرون الصورة بشكل متكامل، وبالتالي درجة ممارسة الحرية داخل الجماعة تزيد وتتسع مع بلوغ درجة أخ، أما عن قواعد الترقي ضمن درجات العضوية فيرى هذا الشاب أنها معقدة وتخضع لتقدير كل شُعبة على حدة، فقيادة الشعبة قد تكون مستوعبة لطاقات الشباب وتجيد تقديمهم وتصعيدهم، وقد تكون ضعيفة وتنتهج معايير صارمة تعطل من ترقي المحبين والمؤيدين بما قد يبقيهم لفترات قد تصل إلى ٦ إلى ١٠ سنوات دون أن يدخلوا التنظيم فعليا، كما أن هذه المعايير قد يتم تخطيها في بعض الحالات لترقية أبناء الإخوان على حساب من ليسوا من بيوت إخوانية، وبالتالي هذه المعايير قد تخضع لبعض النواقص البشرية لكونها فضفاضة وتتوقف على

شخصية القيادة في كل شُعبة، كما أنها تتفاوت بحسب المكان والثقافة العامة في هذا المكان وطبيعة الأنشطة ودرجة استمراريتها وغيرها من العوامل.

وقد اتفق معه في ذلك أحد الشباب المفصولين من الجماعة حديثا، فهذا الأخير يرى أن نشاط الطلبة لدى الإخوان مثلا كان يتم وفق تخطيط الشباب بالكامل وخاصة في عمل الحملات والخدمات والأنشطة التي يباشرونها مع الطلبة، وكان الإشراف على هذه الأنشطة من جانب القيادة إشرافا شكليا وليس تقييديا، ومع ذلك فقد رأى أيضا أن الإشراف قد يأخذ طابعا تقييدا بأثر رجعي إذا ثبت أن أحد الشباب قد فكر أو نهج نهجا يخالف الرأي الغالب لدى المجموعة التي تسيطر على قرارات مكتب الإرشاد، فبسبب تبني بعض الآراء السياسية التي كانت محسوبة على د. عبد المنعم أبو الفتوح ود. عصام العريان، تعرض أحد زملائه للتهميش داخل القطاع الطلابي للجماعة ومنع بشكل ضمني من التأثير في شباب الجماعة، وكأن أفكاره ستنتشر كالعدوى في شباب الجماعة فيجب محاصرتها بالحجر الصحي، حيث اعتبر أن التفكير بشكل مختلف يعتبر "تهمة لا تسقط بالتقادم وصاحبها لا يلفت من الحساب" من جانب قيادات الجماعة.

أما الشاب الذي استقال مؤخرا فيرى أنه تم معاقبته من جانب بعض مسئولين الإخوان بمحافظته بسبب قيامه بنشر كتاب دون الرجوع إلى الجماعة خاصة أن رؤيته التي قدمها في الكتاب تختلف عن الصورة النمطية المعروفة عن شباب الإخوان، بل يعتبر أن الذي كتبه في الكتاب لا يستطيع قوله داخل اللقاءات الإخوانية، وأنه عندما حاول طرحه من قبل وجد صدودا كبيرا، ويعتبر أن "بعض الإخوة للأسف يعلمون شباب الجماعة أن الجهل بهذه الأمور فضيلة وأن الخوض فيها من الجدل المذموم الذي لا ينبني عليه عمل، حتى أصبحت هذه المسائل تابوهات يحرم على الأخ ذي الإخلاص والفهم أن يهتم بها، فإذا تجرأ الأخ على هذه التابوهات فهو حتما غير سليم النية أو لابسته شبهات فكرية"، ويعتبر أيضا أن هذه الثقافة لا تنمو إلا في التنظيمات السرية، في حين أن الانتماء الحقيقي لا يتحقق إلا بمناقشة كل تفاصيل وشئون ما ينتمي إليه، وعن نظرة قيادات الجماعة لشبابها فيقول إنهم كانوا يرون الشباب أقل حكمة وقدرة وغير مؤتمنين على الحركة وعرضة للاستدراج بدعوة الحماسة، في حين أنهم يرون أن من علامات الرشد لدى الشباب أن يتبعوا قادتهم حتى ولو تم إحباط كل مقترحاتهم.

أما الناشطة الإخوانية فترى أن الفارق بين الجيل الشاب الحالي وما سبقه من أجيال، أن الأجيال السابقة نشأت في ظل تضييق وانغلاق أمني يمنع الناس من التلاقي وتبادل الأفكار بحرية، في حين أن الجيل الحالي يتميز بالانفتاح والمرونة ويتقبل تعددية الأفكار دون أن يتنازل عن أفكاره أو يُفرّط بها، وعن رأيها في الهيكل التنظيمي للجماعة وما يفرضه من قيود على حركة الشباب فترى أن الهيكل التنظيمي سيتغير تدريجيا ويستوعب طاقات الشباب في المستقبل في ظل أجواء الحرية أكثر مما كان يفعل سابقا، ولذا فهي لا تحبذ التصادم مع التنظيم، فلابد من احترام التنظيم والقيادات القائمة عليه، ولكنها لا تريد أيضا أن يتخلى الشباب عن أفكاره المتقدمة لاسترضاء قيادات التنظيم، بل ترى ضرورة المواءمة والتوفيق بل والتحايل إذا لزم الأمر، فهي ترى أن التأثير متبادل بين الأجيال في الجماعة، ولكن السمة السائدة هي التخطيط القيادي ثم التنفيذ الشبابي، ولكن ليس كل شباب الجماعة يخضعون لهذه المعادلة، فترى أن قسما من شباب الجماعة، وهي منه، ينتهج حركية ذاتية وايجابية تسعى للمبادرة ولا تتحرك فقط في حدود الأوامر العليا، وترى أن هذا القسم يتزايد باستمرار بالتجربة واكتساب المهارات، فهذا القسم يتحرك بقيم التغيير في المجتمع ككل دون أن يكون حاملا بالضرورة للافتة تقول هنا الإخوان المسلمون.

من جهة ثانية، يرى الشاب السلفي أن العلاقة مع الجيل الأكبر في الدعوة السلفية قائمة على الاحترام والتبجيل للشيخ والقائد وبالتالي يرى أن التأثير يكون أحاديا فوقيا، وبالتالي من الطبيعي أن يكون التخطيط قياديا والتنفيذ شبابيا، ثم يستدرك ويقول أنه لا مجال للاختلاف في السلفية لأنه العلاقة تقوم كون الشاب يطلب العلم على يد شيخه، وإذا حدث اختلاف في الرأي يكون في إطار الاحترام والرأي الأخير يكون للشيخ، دون أن يعتبر ذلك طاعة عمياء، بل هو إجلال وتقدير وثقة بالشيخ وعلمه وبالتالي بتقديره للأمور حتى الأمور الشخصية من قبيل الزواج والالتحاق بالعمل والجامعة.

ثانيا: تصورات الشباب الإسلامي عن النظام الجديد

١- *هوية الدولة وحقوق مواطنيها*

تتفاوت تصورات الشباب الإسلامي عن هوية الدولة ومستقبلها، كما تتداخل لديهم مفردات "المدنية" و"الإسلامية"، غير أن الدلالة وراءها ثابتة في تصورات معظم شباب العينة، الشاب السلفي وحده كان لديه تصور أكثر وضوحا وحدية، فالدولة إسلامية الهوية دون مواربة ودون مجال لتأويل، تطبق نموذج القرآن والسُنة من قيم عامة وتفاصيل حتى لو كانت هذه الأخيرة عليها بعض الخلاف بين العلماء، فالدولة

يجب أن تحكم بشرع الله ولكن ليس بالأمر الإلهي المقدس، لأن الحاكم في الإسلام أجير لدى الأمة ليس له حق يُميزه عن أي مواطن في الدولة ويقف أمام القضاء كأي مواطن عادي، ويُضاف إلى ذلك أيضا مسألة الفصل بين السلطات مع تأكيد على مسألة استقلال القضاء، بالإضافة إلى استقلال السلطة التشريعية عن التنفيذية مع واجب العلم بدين الله وعلوم الاقتصاد والسياسة وغيرها في أعضاء هذه السلطة، أما فيما يتعلق بحقوق المواطنين فيرى أنها ستكون مكفولة للجميع بالتساوي، أما الأهلية السياسية فهي ليست كذلك، حيث يرى هذا الناشط أن تولي الرئاسة من جانب غير المسلم أو المرأة أمر غير جائز شرعا، بينما يمكنهم تولي الوظائف العليا الأخرى دون الرئاسة، يرفض الحجة القائلة بأن مصر ليست دولة الخلافة كي يتم اعتبار رئاستها ولاية عامة، ويعتبر هذا القول يحط من قيمة مصر كدولة كبرى تتوافر فيها مقومات الدولة العظمى، كما يدفع أيضا بأن الشعب المصري الذي يقدر بأكثر من ٨٠ مليون نسمة أغلبه من المسلمين يحق له أن يحكمه مسلم تماما كما تحتم القوانين في دول مثل بريطانيا أن يكون الملك من مذهب ديني محدد، وفيما يتعلق بالحريات العامة فيرى أن الحرية يجب أن تكون مسئولة، فلا يمكن مثلا من وجهة نظره السماح لكاتب أو مفكر ملحد أن يطعن في دين الأمة بدعوى حرية التعبير، وبالنسبة للحريات الشخصية فيرى أن الزنا وشرب الخمر يتساويان في ضررهما بالسرقة والقتل، على اعتبار أن مرتكبهما سيرتكب الضرورة جرائم أخرى تضر الغير بعد ضرر النفس ومعصية الله، ولذا يرى بوضع قوانين تحد من هذه السلوكيات المنحرفة، ومع ذلك فهو يرى في النموذج السعودي نموذجا سيئا للغاية ولا يحب وصفه بالإسلامي.

على عكس هذا التصور الحدي أبدى غالبية النشطاء الإسلاميين اعتراضه على تصنيفات هوية الدولة بين مدنية وإسلامية، معتبرين أن الدولة الإسلامية بطبيعتها مدنية على اعتبار أن رجال الدين لا يحكمون وليس لديهم حصانة دينية ضد النقد أو التقويم.

فأحد شباب الإخوان الناشطين بالدعوة بالأساس يعتبر أن الدولة في تصوره يجب أن تكون مدنية

بمرجعية حضارية إسلامية، يتولى فيها الحكم من يختاره الناس على أساس مدى الخبرة والكفاءة التي يتمتع بها وليس على أساس علمه الديني أو ورعه أو مدى استقامة سلوكياته، فهو يرفض نموذجيّ حكم رجال الدين القائم في إيران أو طريقة الحكم

السعودية، بل من يملك الكفاءة والخبرة يجب أن يتولى المسئولية، فأهل الخبرة هم الأولى وليس أهل الثقة، وضرب في ذلك مثلا بالفاتح الإسلامي خالد بن الوليد الذي أثبت كفاءة قتالية وكان صاحب تخطيط عسكري ممتاز دون أن يكون حافظا من القرآن سوى قصار السور، فكان يعين أميرا للغزوات لأنه صاحب خبرة وليس صاحب علم ديني، ومع ذلك فرجال الدولة يجب أن يكون مشهودا لهم بالسمعة الحسنة في المجتمع إلى جانب خبرتهم، ويرى أيضا أن المواطنين كافة يجب أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات بصرف النظر عن دينهم أو انتماءاتهم، وهذا الأمر يجب أن يكون مكفولا في دستور وقوانين الدولة، كما أنه يجب أن يكون مطبقا فعليا في الواقع وضمن مؤسسات المجتمع، وبالتالي فهو يعترف لغير المسلمين بكامل الحقوق والأهلية، فلهم مثلا أن يترشحوا للرئاسة في نظام رئاسي، فإذا نجح أحدهم باختيار الناس فهو له كل الحق في ذلك، ويعتبر في ذلك أن الولاية العامة لا تنطبق على رئاسة مصر حاليا بل على دولة الخلافة مترامية الأطراف التي كان لها وظائف دينية صريحة، وكذلك الأمر ينطبق على موضوع الجزية الذي سقط بحكم المتغيرات التاريخية، ويعتمد في رؤيته تلك على ضرورة الاجتهاد الفقهي وليس الأخذ بظاهر النص فقط، فالأمر بالنسبة له يحتاج لتأصيل شرعي وفقهي ينطلق من الواقع والمرحلة التاريخية الحالية، كما يرى أن الحريات العامة بطبيعتها ليست مطلقة بل هي مقيدة أو منضبطة بقواعد وقوانين محددة يرتضيها المجتمع، فحتى الدول التي تسمح بشرب الخمر تمنع بالقانون قيادة السيارات في حالة سُكر، وبالتالي فالحرية مكفولة بما لا يترتب عليها ضرر للآخرين وفي إطار عام من الضوابط التي يرتضيها المجتمع، ومع ذلك فهو يشير بسلبية كبيرة للنموذج السعودي حيث يتم فرض الحجاب والنقاب بالإكراه على النساء، في حين أن المجتمع السعودي يعج بالمفاسد والسلوكيات المنحرفة .

ويتفق في ذلك ناشط إخواني آخر يعتبر أن هدفه الأساسي هو إقامة دولة إسلامية على أساس النموذج النبوي الشريف، ولكنها مع ذلك ستكون مدنية بمرجعية إسلامية، بمعنى أنها ستكون دولة مؤسسات وفصل بين السلطات، تساوي بين مواطنيها بشكل قاطع فيما يتعلق بالحقوق والواجبات والأهلية لشغل المناصب المختلفة، بينما يعد الشرط الوحيد على الحريات العامة هو عدم الإضرار بالغير واحترام العادات والتقاليد التي يرتضيها المجتمع، وهذا الرأي يعتبر محل اتفاق من جانب الناشطين الصوفي والمستقل يتبنيان التصور ذاته، فيرى الأول أن الحرية تنتهي حيث يبدأ الضرر

سواء للنفس أو للآخر أو للمجتمع وهويته ، بينما يرى الأخير أن الصالح العام هو الشرط الوحيد لتقييد الحريات العامة ولا يوجد شرط غيره.

ناشط إخواني ثالث يرى أن الدولة ستكون مدنية بمرجعية حضارية إسلامية وتعطي حقوقا وأهلية متساوية لكافة مواطنيها، يعتبر أن الحريات العامة يجب أن تكون منضبطة بفعل الأعراف العامة والأخلاق والدين، ناشط إخواني رابع ترك الجماعة حديثا يرى أيضا أن تكون الدولة مدنية بمرجعية حضارية إسلامية يبرز فيها الاجتهاد الإداري وتكون داعمة لاحترام القيم الحضارية، ويحظى فيها المواطنون كافة بمعاملة متساوية في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا في الحريات العامة التي تنظمها القيم المجتمعية.

أما الناشطة الإخوانية فترى أن التاريخ الإسلامي لم يشهد قيام دولة إسلامية بالمعنى الديني المحض وخاصة في نموذج دولة المدينة، وبالتالي فهي ترى أن الدولة الإسلامية بحق هي في الحقيقة هي دولة مدنية تتحقق فيها مقاصد الشريعة الإسلامية من عدل وحكم رشيد وديمقراطية وشورى، وترى أيضا أن هناك حلقة مفقودة بين العلمانيين والإسلاميين في هذا الصدد في حين أنهم قد يرغبون في نفس الشيء ولكن بمفردات ومسميات مختلفة، فالدولة المدنية التي تتحقق فيها مقاصد الشريعة الإسلامية من عدل وشورى وغيرها من قيم عليا هي ما يطلبه الإسلاميون ولا يختلف معه العلمانيون، ولابد أن يكون المواطنون في ظل هذه الدولة كاملي الأهلية والحقوق بصرف النظر عن خلفياتهم الدينية أو السياسية، والحريات العامة في الدولة المدنية بمرجعية حضارية إسلامية تتحقق فيها مقاصد الشريعة الإسلامية ستكون بالضرورة مكفولة بالكامل، ومع ذلك فإن حدث إفراط في بعض الحريات، فإن المجتمع سيقيد تلقائيا هذا الإفراط، والدولة في هذا الصدد ليست مطالبة بتقييد الحريات وإنما يجب أن تتبع المجتمع ليس أكثر.

٢- اتجاهات الاقتصاد

الجانب الاقتصادي من تفكير الشباب الإسلامي ليس عميقا بالقدر الكافي، فعلى عكس وضوح الرؤية بالنسبة لهم فيما يتعلق بشكل الدولة وعلاقتها بمواطنيها، نجد أن السياسات الاقتصادية التي يجب أن تتبعها هذه الدولة ليست واضحة بالقدر الكافي، وفي هذا الإطار يتمايز اختياران بوضوح كبير، هما الخيار السلفي الذي يرفع شعار الأسلمة الفورية للاقتصاد، وبين الخيار الآخر الذي يغلب عليه الطابع الفكري

الإخواني، وهذا الأخير يبدي إعجابا ملحوظا بالتجربة التركية ويتريث في الأسلمة ويعتبر أن تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع وحل مشكلاته المزمنة يكفل بشكل تلقائي عودة المجتمع لثوابته الإسلامية دونما حاجة لسن قوانين فورية تفرض أسلمة إجبارية.

وعن الوجهة التي يجب أن يأخذها الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة، ترى الناشطة الإخوانية أن الأولوية يجب أن تكون لمعالجة مشكلات المجتمع المزمنة كالفقر والبطالة وليس الانكباب على أسلمة قطاعات اقتصادية كالسياحة والبنوك، وتعلل ذلك بأن المصريين شعب بطبيعته متدين، وهو لا يلجأ للبنوك الربوية إلا لفقره وحاجته، ولا يلجأ للعمل بالسياحة إلا لتحاشي البطالة، فإذا حُلت المشاكل الرئيسة وتم توفير البديل، فالشعب سيلجأ إليه تلقائيا دون سن قوانين أو إجبار، وهنا أيضا يبرز إعجابها بالنموذج التركي الذي اهتم بالخدمات المجتمعية كالنظافة والصرف الصحي ورصف الطرق والمعاشات والتأمينات، وبالتالي أمنوا الحياة الكريمة للناس، وهذه أولوية يجب أن تنفذ في مصر.

ويتفق معها في ذلك الشاب الإخواني ذو النشاط الدعوي، فيرى أن الأولوية في الاقتصاد يجب أن تكون التركيز في القطاعات التي تهم الناس بشكل مباشر مثل إيجاد حل لمشكلات الفقر البطالة والسكن اللائق والمياه ورصف الطرق، فمسألة أسلمة الاقتصاد تأتي في مرحلة متأخرة ويجب أن تكون مصحوبة باختيار الناس القائم على اقتناع حقيقي، وبالتالي فتطبيقها يأتي بالتدريج بما لا يضر بمصالح الناس، وهنا يبدي رفضه للنموذج السعودي وإعجابه بالنموذج التركي الذي ركز على خدمة مصالح الناس المباشرة بناء على احتياج المجتمع، فالمجتمع المصري الآن يحتاج حلولا عاجلة لمشكلات عديدة مثل النسب العالية للأمية والفقر والفساد والبطالة والعنوسة، فلا يصح أن يتم تجاهل هذه المشكلات ويتم التركيز على أسلمة شكل الاقتصاد والسياحة، فأي تغير منشود في هذه القطاعات يجب أن يكون متدرجا ومدروسا ويراعي الصالح العام.

شاب إخواني آخر ترك الإخوان حديثا ويُعرف نفسه باعتباره يساريا إسلاميا مستقلا يملك رؤية اقتصادية أكثر تفصيلا، فيرى أن الرهان الأساسي يجب أن يكون على إعداد العنصر البشري القادر على إنعاش الاقتصاد، وذلك من خلال التدريب المهني للشباب وتوفير فرص المشروعات الصغيرة لهم من خلال التمويل بقروض حسنة بشكل منظم ومنتشر في المحافظات كافة، ويعتبر أن سياسة الأجور في الوظائف العامة للدولة يجب أن تضع حدا أدنى يبلغ ٢٢٠٠ جنيها مصريا، فيما لا تزيد الحدود القصوى

عن ٢٥ ألف جنيه، أما السياسة الضريبية، فيرى أنها تحتاج لإصلاح شامل كي تصبح تصاعدية على نحو يحقق العدالة بين كافة الشرائح الضريبية، بحيث تصل إلى حد ٤٥٪ لمن تزيد دخولهم على مليون ونصف المليون جنيه سنويا، كما يقترح أن يشمل حد الإعفاء الضريبي كل الدخول التي تقل عن ٥٠ ألف جنيه سنويا، وفيما بين الـ٥٠ ألف والمليون ونصف المليون جنيها أو بين ٠٪ و٤٥٪ ضرائب سيكون هناك ضرائب تصاعدية عادلة، أما قطاع السياحة فيرى هذا الناشط أن مصر دولة سياحية مميزة لابد أن يتم تذليل كل العقبات فيها للنهوض بهذا القطاع وجعل مصر في مصاف الدول السياحية الأولى عالميا، دون أن يتنافى ذلك مع القيم المجتمعية العامة، أما قطاع البنوك الربوية، فيرى أنه ليس بوارد التغيير بشكل فوري بل على نحو متدرج عبر توفير أنظمة تمويل بديلة تغلب عليها القيم الإسلامية في المعاملات البنكية.

شاب إخواني آخر لم يقرر بعد بقاءه أو تركه للجماعة، يتفق مع الشاب السابق ويرى أن قطاع البنوك قطاع استثماري هام للغاية لابد من إعادة هيكلته تدريجيا لكي يتوافق مع القيم الإسلامية، وهو في هذا الشأن لم يقتنع بإجازة الأزهر للتعامل بالفوائد البنكية، أما السياحة فيرى أيضا أنه قطاع لابد من التوسع في الاستثمار فيه لأنه يعد من أهم مصادر الدخل القومي المصري، ويعتبر أن من الممكن تطوير برامج سياحية يتم فيها تحقيق معادلة استمتاع السياح برحلاتهم دون الصدام مع قيم وتقاليد المجتمع، ولكن التركيز الأساسي لهذا الشاب كما لغالبية أقرانه يكمن في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة كالبطالة والسكن في العشوائيات وتدهور الأجور مقارنة بمستوى الأسعار والأمية والفقر والتفاوت في توزيع الدخل القومي، وبالتالي فهو يرى أنه على الدولة أن تلعب دورا مهما في مجال الاقتصاد لضبط الأسعار وتوزيع الدخل ومكافحة الفساد وتوجيه المشروعات الكبرى، فضلا عن مراقبة معايير الجودة وتطبيقها بشكل صارم على الأسواق.

وبالمثل يعطي شاب آخر من الإخوان الأولوية لحل مشكلات الفقر والبطالة مع إيلاء اهتمام خاص لسياسات تطوير الخدمات الصحية والتعليم.

على الجانب الآخر وعلى عكس الإجماع السابق استعراضه، يقف الشاب السلفي وحيدا رافعا شعار الأسلمة الفورية للاقتصاد، ويبرر موقفه هذا بقوله إن إصلاح النظام غير الإسلامي في الاقتصاد سيكون وحده كفيلا بحل المشكلات، وذلك لأن الله تعالي تعهد من يتعامل بالربا بالحرب، ولذا فالنظام الربوي لا يدر بركة على الاقتصاد، ولو

تم التخلي عنه وعن السياحة الخليعة التي لا تحترم شرع الله وعن تجارة الخمور والملاهي الليلية، ستأتي البركة حتما وتعم الاقتصاد والمجتمع، أما عن نظام الضرائب، فقد اعتبر أنه يشوبه عوار كبير لأنه يُفرض على الفقراء وصغار التجار ولا يُفرض على كبار رجال الأعمال، ولذا يرى أنه لابد من استبداله بالالتزام بإخراج زكاة المال، وهو في ذلك يقترح أن يتم إنشاء مؤسسة رسمية أو وزارة للزكاة تقوم بتحصيل الزكاة وصرفها على نحو صحيح، ثم عاد واستدرك بأنه ليس من الضروري إلغاء النظام الضريبي بل يُكتفى بإصلاحه على أساس شرعي وإخضاعه لرقابة صارمة.

٣- العلاقة مع إسرائيل

كان الاعتقاد السائد عندما كان يخرج الآلاف من طلاب وشباب الإسلاميين وخاصة الإخوان المسلمين في تظاهرات حاشدة اعتراضا على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد الفلسطينيين أو لبنان، وأنهم إذا أتيح لهم صنع القرار سينتهجون سياسة راديكالية تجاه إسرائيل، ولكن على العكس من ذلك أبدى معظم الشباب تفهما مرحليا لبقاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في المرحلة الحالية، مع تفضيل قسم كبير منهم لتعديلها، بينما رأت أقلية منهم ضرورة إلغائها.

أحد ناشطي الإخوان المهتمين بالدعوة على وجه الخصوص، يعتبر أن مشاعره تجاه إسرائيل كدولة غاصبة تنفصل عن تقديره الواقعي لما يراه من سياسيات يجب أن تتبعها مصر في هذه المرحلة، الأولوية الآن لمصر هو الإصلاح الداخلي وليس الخوض في مواجهات خارجية، ومع ذلك فالمعاهدة فيها شروط مجحفة لمصر وخاصة فيما يخص انتشار الجيش في سيناء، من جهة ثانية لابد أن تلتزم إسرائيل بشروط سلام عادلة مع الدول العربية، وتنسحب من الأراضي المحتلة، بما يضمن أن مصلحة مصر وأمنها القومي يشمل أيضا علاقة إسرائيل بالعرب وسلوكها في الأراضي المحتلة، وهنا يبرز النموذج التركي مرة أخرى، فيعتبر أن تركيا تجيد التعامل مع عدم التزام إسرائيل بالقوانين الدولية وتملك القدرة على مساومة إسرائيل، ويعود ذلك إلى قوة تركيا الاقتصادية واستقرار نظامها السياسي واستقلال قرارها السياسي، فاستقلال القرار المصري يكمن في الأساس في بناء دولة قوية مكتفية اقتصاديا.

وترى ناشطة إخوانية أخرى أن المعاهدة يجب أن يعاد النظر فيها، فلا يصح أن تكون مجحفة لحقوق مصر ولحقها في نشر قواتها في سيناء بحرية.

وبالنظر لمختلف الآراء نجد أن كافة الآراء اجتمعت على ضرورة تعديل المعادلة بما يعكس وضع مصر الجديد وجسر الهوة بين الرأي الشعبي والسياسة الرسمية المصرية فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، وخاصة فيما يخص نشر القوات المصرية في سيناء بما يساعد على تأمينها وتعميرها وتعويض أهلها عما لاقوه من معاناة في ظل النظام السابق، وحده الإسلامي المستقل رأي أن المعاهدة يجب أن تلغى، ولكنه ربط ذلك بالإعداد الجيد للجيش المصري والتأهيل المطلوب للشعب كي يستطيع تحمل تداعيات هذا القرار، بينما رأى ناشط إخواني آخر لم يقرر بعد مسألة تركه للجماعة أن تظل المعاهدة كما هي في المرحلة الانتقالية لحين استعادة مصر لعافيتها وقدرتها على الدخول في مواجهة مع إسرائيل، لكن السمة الغالبة على تصوراتهم تمزج بين العداء الشديد لإسرائيل وبين الرغبة في تفادي مواجهة مبكرة تفقد مصر فرصتها التاريخية السانحة لبناء دولة قوية، وهو ما يعني أن معظمهم يتعامل بواقعية شديدة في هذا الصدد مستلهما للمرة الألف النموذج التركي في التعامل الصارم مع الدولة الصهيونية دون أن يعرض مصالحه مع العالم الغربي للخطر.

ملاحظات ختامية

يتميز جيل الشباب الإسلامي بحيوية كبيرة ورغبة لا محدودة في الاطلاع والمعرفة، ومع ذلك فلا يمكن تصنيفه بالكامل كاتجاه واحد وموحد الأفكار والميول والخيارات السياسية، فالمشترك بين الجيل الشاب الإسلامي هو بكل تأكيد التدين والحد الأدنى من المعرفة الدينية والاهتمام بالشأن العام، حيث غالبا ما بدأ اهتمامه بالسياسة متلازما باهتمامه بشئون المسلمين في العالم كله فضلا عن الشأن المصري، كما أنه على الأغلب وعلى عكس أقرانه من شباب التيارات الأخرى يتبنى نظرة تصالحية بين الدين والدولة ولا يجنح للفصل الحاد بينهما على اعتبار أن المجتمع بطبعه متدين ولابد للدولة التي تحترم شعبها أن تحترم هذا التدين ولا تتصادم معه.

من جهة ثانية تتنوع التوجهات والأفكار التي يتبناها هؤلاء الشباب وتتحدد بحكم طريقة التنشئة ومقدار الاحتكاك بالآخر وبالأفكار المخالفة وليس بحكم الانتماء لتنظيم معين، فحتى شباب الإخوان المسلمين يختلفون في آرائهم كلٌ بحسب نشأته وميوله الشخصية، فالشاب الذي نشأ مهتما بالسياسة سعى بكل طاقاته للتزود بالمعرفة السياسية، فلم يجد ما يروي نهمه داخل المناهج التربوية للجماعة وأنشطتها السياسية المحدود خاصة في زمن التضييق الأمني، مما جعله يبحث عن مصادر أخرى من خارج الجماعة، فاخذ يتلقى المعرفة السياسية من مصادر غير إخوانية وغير إسلامية، وما لبث أن استثمر هذه المعرفة في تعميق المشترك المصري بينه وبين التيارات الأخرى وخاصة من الشباب، فهؤلاء الشباب تقاسموا معه نفس مراحل التنشئة والتأثر بالأحداث الوطنية والعربية التي طبعت هذا الجيل وسرّعت من اهتمامه ومشاركته في السياسة، وحيث أنه لم يفرط في انتمائه السياسي الإسلامي، عاد هذا الجيل بهذه الأفكار إلى جماعته فوجد صرامة في التعامل وتضييقا على الأفكار الجديدة التي صار يتبناها، الأمر الذي دفعه إلى التعبير عن آرائه عن طريق المدونات الالكترونية ومنتديات التواصل الاجتماعي متجاوزا بذلك - ودفعة واحدة- تضييقا إداريا فُرض عليه من قياداته وتضييقا أمنيا فُرض عليه من أمن النظام السابق، الأمر الذي جعله يعمّق

بذلك من تجربته السياسية المختلطة والمنفتحة على كافة التيارات، والتي كسرت سرية جماعته من جهة، وخلقت حيوية في تداول الأفكار بداخلها من جهة أخرى.

أما الميول الشخصية التي تحكم الشباب المهتمين بالدعوة أكثر من السياسة، فرأوا أن الجماعة حسنا فعلت في كل خطواتها السياسية المدروسة، وأنها في ذلك لم تتأخر عن القيام بالمرجو منها، لذا فهم بحكم اهتمامهم الطفيف بالسياسة يرون أن الوجبة السياسية التي كانت تقدمها لهم الجماعة كانت كافية وربما تزيد عن الكفاية أيضا، وبالتالي فهم لم يلجئوا لمصادر خارجية ولم يحتكوا بشكل مكثف مع شباب من تيارات أخرى، إلا في أنشطة محددة بأمر الجماعة، ولذا فقد احتفظوا بأغلب أفكارهم دون تغيير جذري فيها، ولكن مع قيام الثورة شعر هؤلاء بأهمية ما كان يطرحه أقرانهم من المسيسين من مطالب الإصلاح الإداري للجماعة وإنشاء حزب سياسي والفصل الوظيفي التدريجي بين العمل السياسي والدعوي، كما أنهم قد شعروا بأهمية العمل المشترك مع شباب التيارات الأخرى وما أثمرة من إطاحة بالرئيس المخلوع، والثابت أن النشاط الالكتروني عبر التدوين أو شبكات التواصل الاجتماعي كان سمة بارزة للشباب المسيس قبل الثورة، وكان وسيلة فعالة للتلاقي مع بقية الشباب المصري وتعزيز الأرضية المشتركة بين الطرفين، لكن البارز بعد الثورة أن شباب الجماعة الذي لم يكن مهتما بالسياسة بالقدر الكافي من قبل، دخل بأعداد غفيرة إلى الفضاء الالكتروني وأنشأ حسابات على الفيسبوك عقب التنحي مباشرة في إشارة تبدو أنها تمت بأمر فوقي أكثر من كونه ميلا شخصيا، ورغم هذا فإن تجربة التلاقي الحر مع الآخر السياسي والأيديولوجي عبر الإنترنت قد تكون مفيدة لهذا القطاع من الشباب في تنمية النظرة النقدية عليه، بما يؤدي مستقبلا لتوليد ضغط جديد على قيادات الجماعة من الشباب الذي لم يغادرها بعد ويسوقها لإحداث تغييرات جوهرية في بنيتها.

هذا في شان الإخوان المسلمين، أما في شأن غيرهم فيبدو أن شباب الإسلاميين يتأثرون بشدة بفكر الإخوان المسلمين، سواء كانوا من الإخوان أو تركوهم أو لم يلتحقوا بهم يوما، ويظهر ذلك في حجم التأثر الفكري بالرموز والدعاة والمفكرين الإسلاميين الذين خرجوا من رحم الجماعة، وفي هذا الصدد يتضح مثلا التأثير الذي حمله موقع إسلام أون لاين على فكر غالبية الشباب الإسلامي المستهدف في العينة، وهو التأثير الذي لا يقارن بحجم تأثير الأزهر مثلا والذي بدا طفيفا للغاية.

وعلى عكس الأجيال السابقة التي كانت تُكفّر المجتمع وتتهمه بالجهالة، فالشباب الإسلامي اليوم متصالح مع مجتمعه وواثق في تدينه الفطري، ويضع الأولوية لخدمة المجتمع بسياسات عامة تخدم القطاع الأوسع، ويثق في أن القطاعات التي لا تخضع للقيم الإسلامية لن تلبث إلا أن تختارها بمحض إرادتها وتلزم نفسها بها في حركة ضبط تلقائي من المجتمع لنفسه في ظل الحريات وإطلاق طاقات الأمة.

وفيما يتعلق بتصورات الشباب الإسلامي عن الدولة المرجو بناؤها في مصر، نجد إنكارا واسعا للنموذج السعودي وتبرؤًا من إسلاميته، حتى من جانب الشاب السلفي، وباستثناء هذا الأخير، نجد إعجابا واسعا على كافة المستويات بالنموذج التركي سواء في الحركية الحزبية الإسلامية فيه أو سياساته الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، أو حتى في تعامله مع الدولة الصهيونية في ملف الحصار على غزة والقتلى الأتراك في قافلة كسر الحصار عن غزة، ونجد أن هذا الإعجاب قد تساوى فيه من ترك الإخوان المسلمين أو من لا يزال بها أو من لم يلتحق بها من قبل، ورغم هذا فتصورات الشباب الإسلاميين عن الدولة المرتقبة ليست واضحة ومكتملة بالكامل، فرغم ثقتهم بالقيم والمبادئ التي يتبنونها، لا تزال رؤيتهم تحتاج إلى تطويرها وثقلها بتجارب واقعية في مواقع القرار على كافة الأصعدة والمستويات، ورغم أنهم يدخلون الساحة بثقة، ولسان حالهم يقول لقد أعطيت الفرصة لليساريين والليبراليين في قيادة البلاد وفشلوا، فهذا إذن زمان الإسلاميين، إلا إنهم أيضا قلقون من حجم الإصلاح الذي لابد أن يتم في كل المجالات ويثمنون ضرورة العمل ضمن إجماع وطني يضم الجميع ويركز جهوده على إشعار المواطنين بالبسطاء بفارق وتحسن جوهري مقارنة بعهد النظام السابق.

الفصل الثاني
خصائص جيل الشباب الليبرالي

نادين عبد الله

باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

عرفت مصر منذ تأسيس محمد على لدولتها الحديثة في بدايات القرن التاسع عشر وحتى اليوم، تيارات رئيسية كبرى في العمل السياسي والفكري، ظلت جميعها حية وفعالة خلال هذين القرنين مع تباين من مرحلة لأخرى في قوتها وتأثيراتها على المجتمع والدولة، وليس هناك من شك في أن التيار الليبرالي بوجهيه السياسي والاقتصادي كان من أوائل تلك التيارات التي عرفتها مصر الحديثة بعد أن تناسل وتكاثر بدء من رواده الأوائل وفى مقدمتهم الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي.[1] وقد عرف التيار الليبرالي في مصر تباينا في تأثيره اختلف وفقاً للظروف التاريخية ووفقاً لظروف النظام السياسي الذي حكمها إلى أن ظهر تأثيره بقوة ووضوح في ثورة ٢٥ يناير التي كان السبب في اندلاعها وشارك فيها شباب يحسب على هذا التيار الفكري، بالطبع بالتساوي مع التيارات الفكرية الأخرى. وقد أثار هؤلاء الشباب الذين فجروا معجزة ثورية بكل المقاييس أسئلة كثيرة تتعلق بسماتهم وأسباب وطريقة دخولهم الساحة السياسية بالإضافة إلى الوسائل غير التقليدية التي لجئوا إليها قبل وخلال ثورة ٢٥ يناير، والتي عجز الجيل الأكبر عن إدراك أهميتها وقدرتها على التأثير.

وفى هذا الإطار تناول بالتحليل في هذا الفصل النقاط التالية:

١- نبذة سريعة عن التطور التاريخي والمجتمعي للقوي الليبرالية في مصر، بهدف استنباط أهم خصائصها، والتي بناءً عليها يمكن أن نقيس ونقارن خصائص جيل الشباب من التيار الليبرالي.

٢- عرض للمراحل الأساسية "لتسييس" شباب جيل التيار الليبرالي السابقة للثورة، وعرض للكيفية الذي يرى بها شباب التيار الليبرالي، "الليبرالية" التي يعتنقوها حتى نصل لصورة كاملة لخصائص هذا الجيل من الشباب.

---

[1] ضياء رشوان، من عجائب الليبرالين الجدد، جريدة الشروق
http://www.shorouknews.com/Columns/Column.aspx?id=37274

٣- عرض سريع للوسائل الغير تقليدية التي استخدموها ـ مع باقي التيارات السياسية ـ في تحقيق مشاركة سياسية فعالة قبيل وخلال ثورة ٢٥ يناير.

وسنعتمد في عرضنا لهذه النقاط بالأساس على عينة من ٩ شباب من جيل شباب التيار الليبرالي، أجرينا معهم مقابلات شخصية وراعينا فيها اختلاف الانتماءات ما بين الأحزاب الليبرالية الشابة والحركات العابرة للأيدلوجيات ومنظمات المجتمع المدني الليبرالية.

أولًا: نبذة سريعة عن تطور القوى الليبرالية في مصر:

يعتبر الشيخ رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ـ ١٨٧٣م)، إمام بعثة الطلاب المصريين في باريس، من أبرز مفكري ومؤسسي المدرسة الليبرالية المصرية، حيث نشر عددًا من الكتب، كان من أبرزها "**تخليص الإبريز في تلخيص باريز**"، الذي قدّم فيه فكرة عن الحياة في باريس وعن الثقافة والعادات والتقاليد والقيم الفرنسية، واعتبره البعض بمثابة حجر الأساس في الفكر الاجتماعي والسياسي المصري.

وجاء من بعده جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ـ١٨٩٧م) والذي ساهم في تهيئة المناخ الفكري الملائم للأفكار التحررية، حين تبنى الدعوة إلى الحرية، والأفكار الدستورية، والإفادة من منجزات الغرب والتواصل معه ومكافحة الاستعمار والاستبداد والظلم. وقد تشكل من حوله جيل من التلامذة والمعجبين، قادوا الحركة الفكرية في مصر، وتزعموا حركة الإصلاح وعلى على رأسهم الشيخ محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م)، والذي تأتي أهميته في سياق الحديث عن الفكر الليبرالي في مصر، من كونه يمثل مدرسة عصرانية تدعو ـ كما أوضح هو ـ إلى التوفيق بين الإسلام وبين الحركة المدنية الحديثة، وقد دافع عن الحرية والعدالة والمساواة، من منظور منفتح على التجربة الإنسانية، ولا شك أن هذه الأفكار تشكل جذرًا أساسيًا في دعم الفكر التحرري الليبرالي.[١]

والحقيقة هي أن الإيناع الفكري والسياسي للتيار الليبرالي المصري ارتبط مباشرة بثورة الشعب عام ١٩١٩، والتي خرج من جعبتها عديد من الأحزاب والقوى التي عبرت عنه بصدق، وكان في مقدمتها حزب الوفد بقيادة الزعيمين سعد زغلول ومن بعده مصطفى النحاس، والذي أصبح حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ الممثل الأبرز لليبرالية

---

[١] أبرز مفكري التيار الليبرالي في مصر،

http://lahodod.blogspot.com/2011/05/blog-post_3140.html

المصرية بالرغم مما شاب تجاربه في الحكم من أخطاء لا تنكر[١]. وقد أوضح د. عمرو الشوبكي رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات في مقالته بجريدة للمصري اليوم بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١١: "أن الوفد نجح في تمثيل المجتمع المصري قبل يوليو لأنه نجح في تقديم مشروع سياسي بدا رغم ليبراليته ابن التربة المحلية المصرية، فـ«الوفد» كان في ضمير المصريين هو الحزب المنادى بالاستقلال والتحرر الوطني وليس فقط حزب «الصالون الليبرالي» الذي يُناقش فيه أحدث النظريات الغربية في الفلسفة والسياسة، كما كان يفعل حزب الأحرار الدستوريين الذي كان ـ كما يقول الكُتاب ـ ليبراليًا بامتياز، ولكن، كما يقول الواقع، كان الخاسر في كل انتخابات نزيهة بامتياز، فقدم «الوفد» نفسه باعتباره حزب الداخل (الوطنية المصرية والاستقلال والدستور)، وانتصر لأنه آمن بقيم الحداثة والديمقراطية وفى الوقت نفسه احترم القيم الدينية والثقافية للمجتمع". [٢]

ورغم أن القوي الليبرالية قد تلقت بعد ثورة ١٩٥٢ لطمة قوية، إما بوصفها قوى اشتركت في منظومة حكم فاسدة سابقة، أو بوصفها قوى رأسمالية أو إقطاعية لا تتفق والاتجاه الاشتراكي للثورة، واستمر تراجع الليبرالية في مصر طوال الحقبة الناصرية، فقد استعادت الليبرالية جزءا من عافيتها الجزئية في ضوء تجربة التعددية المقيدة التي أطلقها الرئيس السادات، والتي سمحت بتواجد التيار الليبرالي، ولكن أضعفت قدرته على التأثير، لأن الكلمة العليا ظلت للحزب الوطني كما هو الحال في أي نظام غير ديمقراطي. وفي هذا الإطار، أعلن فؤاد سراج الدين (وزير الداخلية الوفدي السابق) إنشاء حزب الوفد الجديد، الذي ضم عناصر ليبرالية محافظة من بقايا الحقبة الليبرالية السابقة من الذين حاولوا استعادة أمجاد الماضي الليبرالي المضيء[٣].

وبالرغم من وجود حزب الأحرار الذي تأسس في بداية هذه التجربة ليعبر – رسميا- عن التيار الليبرالي المصري، برئاسة أحمد لطفي السيد، ظل الوفد برئاسة فؤاد سراج الدين هو الممثل شبه الوحيد لهذا التيار في البلاد، والذي ظل وفيا للمبادئ الليبرالية التي قام عليها قبل تسعين عاما وبخاصة في الجانب السياسي المتعلق

---

[١] ضياء رشوان، من عجائب الليبراليين الجدد، مرجع سابق.

[٢] عمرو الشوبكي، أين تكمن قوة الأخوان؟، جريدة المصري اليوم، ١٦ يونيو ٢٠١١،
http://www.almasryalyoum.com/node/468567

[٣] تاريخ القوي السياسية الليبرالية في مصر،
http://www.egyptiantalks.org/invb/index.php?showtopic=122880

بالحريات العامة والحقوق الأساسية للمواطنين والتعددية الحزبية الحقيقية والانتخابات الحرة الشفافة، بينما طرأت عليه أفكار وتصورات أكثر تقدمية وحرصا على العدالة الاجتماعية لعموم المصريين على الجانب الاقتصادي، وهو ما اعتبره البعض تطورا إيجابيا وجد جذوره في مدرسة «الطليعة الوفدية» التي تأسست في السنوات الأخيرة لوجود حزب الوفد القديم قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، والتي تأثرت كثيرا بأطروحات المدرسة الاشتراكية المصرية في هذا المجال.[1]

وتغيرت الأمور كثيرًا في مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، حيث من جهة، شهد الوفد إثر وفاة فؤاد سراج الدين انشقاقات عدة انعكست على مصداقيته وقدرته التأثير، ومن جهة أخرى، عرفت البلاد نمطا جديدا من "الليبرالية الزائفة" خرجت من رحم الحزب الحاكم نفسه وعرفت خصائص جديدة لم تعرفها البلاد منذ ثورة ١٩٩١.

فبعد وفاة فؤاد سراج الدين، انشق الحزب من داخله لأنه لم يُدر بالطريقة الديمقراطية المرجوة في صورة رئاسة نعمان جمعة التي عرفت بالسلطوية، وكانت النتيجة أن خرج من عباءة حزب الوفد، في ٢٠٠٥ "حزب الغد" الذي أسسه أيمن نور الذي نشأ وتربى سياسيا داخل حزب الوفد. والحقيقة هي أن هذا الحزب مثل تيارا ليبراليا "ثوريا"، فيما يتعلق بعلاقته مع النظام السياسي، خالف بذلك التيار الليبرالي المحافظ أو المتجمد السائد في حزب الوفد، والذي مثل معارضة (مهذبة وخفيضة الصوت) للحكومة.

والواقع أن الانقسامات داخل حزب الوفد لم تتوقف بل استمرت بين جناحي الحزب: رئيس الحزب نعمان جمعة من جهة، وأعضاء الهيئة العليا للحزب محمود أباظة ومنير فخري عبد النور، الخلاف الذي شهد في أشد محطاته اندلاع حريق في المقر الرئيسي (التاريخي) لحزب الوفد في ٢٠٠٥، والذي انتهى بفصل نعمان جمعة من حزب الوفد وتولي محمود أباظة رئاسة الحزب.[2] وفي ٢٠١٠، فاز السيد البدوي برئاسة الحزب الذي عرف تدهورًا سياسيا غير مسبوق في عهده، ظهرت إرهاصاته في موقف رئيس الحزب من أزمة جريدة الدستور المعارضة التي لعب دورًا في تصفيتها، والنتيجة هي أن

---

[1] ضياء رشوان، من عجائب الليبراليين الجدد، مرجع سابق.

[2] تاريخ القوي السياسية الليبرالية في مصر، مرجع سابق.

هذا الحزب العريق الذي شارك في أغلب المحطات التاريخية الرئيسية منذ قيام الجمهورية الأولى وقبلها في مصر، بات مهمشًا قبيل وفور اندلاع ثورة ٢٥ يناير التي لم يكن له يد في قيامها بل بدا متأخرا ومحاولًا اللحاق بباقي القوى الشبابية، فقد ترك الحزب الساحة الليبرالية بالتجمد الذي أصابه في العقد المنصرم، وبالتالي ـ أو بسبب ذلك ـ قاد المسيرة الثورية ضد النظام القديم، كل شباب حزبي الغد والجبهة الليبراليين من داخل التيار الليبرالي، وهو الأمر الذي سنتناوله لاحقا.

أما فيما يتعلق بالحزب الوطني الحاكم في ظل نظام مبارك، فقد عرف هذا الأخير مع تأسيس لجنة السياسات بداخله ظهور جناح جديد شاء أصحابه أن يطلقوا على أنفسهم صفة «ليبراليين»، وخلال سنوات قليلة هيمن هؤلاء «الليبراليون الجدد» على كثير من مواقع السياسة والإعلام ومقاعد البرلمان ومراكز تغذية صنع القرار في مصر، وراحوا يروجون لما رأوا أنه الفكر الليبرالي الحقيقي، والحقيقة أن إعادة قراءة مسار هذا الجناح الجديد تفضي إلى اكتشاف عدد من السمات كانت سببًا –من وجهة نظرنا- في قيام ثورة ٢٥ يناير ولو بشكل غير مباشر، وقد حدد ضياء رشوان، نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في مقاله في جريدة الشروق بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٩ هذه الخصائص كما يلي:

١- عدم تبني تابعي هذا الجناح الليبرالي ـ باستثناء أفراد قلائل كانوا صادقين مع أنفسهم ـ أي معنى سياسي، بمعني نقد انتهاك القواعد الأساسية لليبرالية السياسية التي يمارسها نظام الحزب الوطني، سواء كان الاستمرار في فرض حالة الطوارئ بكل ما ترتب عليها من عصف بالحريات العامة في البلاد، أو تدعيم الترسانة التشريعية المنظمة للحياة السياسية والمجتمع المدني في البلاد بكل ما يحول دون حصول المواطنين والقوى السياسية على حقوقهم الدنيا، أو تزوير الانتخابات العامة بجميع مستوياتها وبصورة متواصلة خلال العقود الثلاثة الماضية.

٢- التركيز فقط على ما يرون أنها الأبعاد الاقتصادية لرؤيتهم الليبرالية والتي انحازوا فيها إلى أسوأ مدارسها وهى «النيوليبرالية» بجناحيها البريطاني والأمريكي، وبنوا على ذلك تأييدا مطلقا لرجال الأعمال الجدد ورأسماليتهم الفاسدة والمتوحشة التي أطاحت بالحد الأدنى للحياة الآدمية لعموم المصريين.

٣- المساندة العمياء والمطلقة للنظام القديم، بل ومساندة مشروع التوريث والترويج له ولصاحبه نجل الرئيس.

٤- بدا معظم الليبراليين الجدد منحازين بإطلاق فيما يكتبون ويعلنون للمشروع الأمريكي العالمي، وراح العديد منهم يتورطون في مساندة هذا المشروع في نسخته العدوانية المتطرفة عهد الرئيس السابق جورج بوش في الوقت الذي أسقط الأمريكيون أنفسهم هذا الخيار، وعلى الوجه الآخر لهذا التوجه تبنت الأغلبية الساحقة من أولئك الليبراليين الجدد فيما يخص القضايا العربية والإقليمية وخصوصا ما يتعلق بالمواجهة مع إسرائيل أشد المواقف عدوانية تجاه كل من يرفع شعار المقاومة ضدها.

٥- لم ينجحوا في إنتاجهم السياسي والفكري أي تقديم أي تصورات جديدة مفيدة لانتشال البلاد من عثراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتوقفوا فقط عند الهجوم على خصومهم الفكريين والسياسيين من مدارس الفكر الأخرى مصر وبخاصة المدرستين الإسلامية والقومية.[١]

ومما سبق يمكن لنا استنباط نقاط عدة يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة في تحليلنا المتعلق بخصائص جيل الشباب من التيار الليبرالي:

١- تأثر التيار الليبرالي وأتخذ قولبة فيها نوع من "المرونة القيمية الجزئية" التي اختلفت نسبيًا وفقاً للظروف التاريخية والمجتمعية التي تمر بها البلاد، فقد أخذت الليبرالية قبل ثورة ١٩٥٢ شكل "ليبرالية التحرر الوطني" في ضوء الاحتلال الإنجليزي، ثم "ليبرالية التعايش" بعد ثورة ١٩٥٢ في ضوء صعود التيار الإسلامي ووجود البلاد في إطار نظام السادات السلطوي، وأخيرًا "ليبرالية المقايضة" في ضوء نظام مبارك السلطوي المراوغ الذي قايض عدم التأثير الفعلي على الأرض بالتواجد على الساحة السياسية أو من خلال عدد من المقاعد البرلمانية.

٢- لم تكن "ليبرالية التعايش" المتجمدة سوى سبب لظهور "ليبراليات ثورية" لا تكتفي بالمقايضة بل تحلم بالتغيير الكامل للنظام.

---

[١]ضياء رشوان، من عجائب الليبراليين الجدد، مرجع سابق.

٣- ينجح التيار الليبرالي في التأثير المجتمعي حينما يقدم رؤية حداثية متصالحة مع الدين والقيم المجتمعية السائدة، كما كان الوضع مع حزب الوفد قبل ثورة ١٩٥٢، الذي نجح في صناعة صورة ذهنية لنفسه باعتباره ابنًا لهذا الوطن وليس وليد الثقافة الغربية.

٤- ساهم ظهور "الليبراليين الجدد" الذين أعطوا صورة بالغة السوء عن الليبرالية في بلورة فكر جمعي مصري كاره لهذه الكلمة (ولو بشكل جزئي)، فهذه الأخيرة تذكره - على الأقل بالمعنى السياسي- بكل المصائب التي جلبها عليه هذا التيار.

ثانيًا: خصائص جيل الشباب الليبرالي:

١- مراحل (التسييس) الأساسية لشباب التيار الليبرالي قبل ثورة ٢٥ يناير:

عرف جيل الشباب من التيار الليبرالي قبل الثورة مراحل عدة من الدخول والانخراط في العمل العام أو السياسة ارتبطت بظهور، من جهة حزبين ليبراليين على الساحة السياسية رغم اختلاف السياق السياسي والآفاق التي فتحها كل منهما، ومن جهة أخرى ارتبطت بتكوين الحركات "العابرة للأيدلوجيات" التي مثلت مرحلة جديدة ومختلفة من العمل السياسي.

المرحلة الأولى: ربما قد تكون أهم مراحل التسييس الأساسية لشباب التيار الليبرالي السابقة للثورة هي مرحلة نشأة حزب الغد الليبرالي في ٢٠٠٥، الذي ظهر في سياق الإرهاصات الأولى لعملية الحراك السياسي التي شهدتها البلاد، فقد شهدت الحياة السياسية في هذا الوقت نوعا من الديناميكية الخاصة تمثلت في تشكيل حركة «كفاية» في أواخر ٢٠٠٤، ولم يمض وقت طويل حتى جرت، ولأول مرة في تاريخ مصر، انتخابات رئاسية تنافس فيها — شكلا- عدة مرشحين في ٢٠٠٥، وهو الأمر الذي أعطى آمالا للشباب بأن التغيير السياسي هو أمر قد يكون قابلا للتحقق، وهذا ما أكده عمرو صلاح الناشط السياسي الليبرالي: "العلامة الفارقة لدخولي المعترك السياسي هي انتخابات ٢٠٠٥ التي تابعت فاعليتها عن قرب فخلقت بداخلي رغبة في عمل شيء لهذا الوطن".[١]

وفي هذا الإطار، كانت لنشأة حزب الغد الليبرالي في ٢٠٠٥ تأثير كبير على انضمام الشباب - الذي سيكون جزءا من شباب التيار الليبرالي في مصر- إلى العمل

[١] مقابلة مع عمرو صلاح، الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، ٢١ مايو ٢٠١١

السياسي. فقد ارتبطت نشأة حزب الغد بالانتخابات الرئاسية، وبآفاق التغيير السياسي التي فتحتها أمام الشباب، وهذا ما أكدته إسراء عبد الفتاح الناشطة السياسية وأمين صندوق لجنة التدريب السياسي بحزب الغد سابقاً: "انضممت إلى العمل السياسي من خلال حزب الغد في ٢٠٠٥ لأني صدقت - وهذه هي المفارقة- الرئيس السابق حسني مبارك، صدقت أن التغيير قد قرب موعده، وأنه قاد حان وقت العمل لإحداثه".[١]

ولم يكن بأي حال من الأحوال نعمان جمعة مرشح حزب الوفد ذا مصداقية بالذات في الأوساط الشبابية، ليس فقط لأن طريقته في إدارة حزبه كانت تفتقر إلى الديمقراطية، ولكن أيضًا لأن معارضته للنظام لم تنل المصداقية، أما أيمن نور فقد نجح ويعكس ذلك في تقديم نفسه باعتباره المرشح المعارض الوحيد ذا المصداقية، ونجح بالتالي في تقديم حزبه باعتباره صورة لمعارضة صادقة للنظام، تختلف عن معارضة باقي الأحزاب السياسية القائمة على المقايضة والتعايش، وهو الأمر الذي اتفق معه أحمد غنيم الناشط السياسي وأمين صندوق حزب الغد: "شعرت في لحظة انتخابات الرئاسة أن الوطن على مفترق طرق، وشعرت أنه ينبغي لي أن أتخذ موقفا، فتطوعت في حملة أيمن نور للرئاسية ودخلت حزب الغد ولا زلت فيه حتى يومنا هذا".[٢] وقد تعرف الشباب على حزب الغد من خلال وسائل عدة، منها رسائل الإيميل التي كانت ترسل عشوائيًا والتي وصل عددها ل ٥ مليون إيميل، الاستمارات التي كان يتم توزيعها في الجامعات..[٣] الخ.

<u>ومن هنا يتضح لنا أن حزب الغد كان هو الكيان الذي قام "بتأطير" عدد من الشباب الذين آمنوا أو حلموا بثلاثة أشياء:</u>

١- قيم الليبرالية وليس بالضرورة بمبادئها- وهو الأمر الذي سنوضحه لاحقاً.
٢- أولوية التغيير عن أي شيء آخر وبصرف النظر عن الأيدلوجية.
٣- ضرورة إيجاد بديل للنظام القديم المتمثل في الرئيس مبارك، وهو الأمر الذي نجح في تقديمه أيمن نور بصورة واضحة، ويدفعنا ذلك إلى اعتبار خبرة حزب الغد خبرة "صناعة بديل سياسي" (من خلال انتخابات الرئاسة) أكثر منها

---

[١] مقابلة مع إسراء عبد الفتاح، ناشطة ليبرالية وأمين صندوق لجنة التدريب السياسي بحزب الغد سابق.ا، ٢٠ مايو ٢٠١١

[٢] مقابلة مع أحمد غنيم، الناشط الليبرالي وأمين صندوق حزب الغد، ٢٠ مايو ٢٠١١

[٣] مقابلة مع باسم فتحي، مدون وناشط ليبرالي، ٢٠ مايو ٢٠١١

خبرة "تربية حزبية" لكوادر شبابية. ولذلك كان من الطبيعي أن تضعف هذه التجربة ويتركها عدد كبير من كوادرها الشبابية بمجرد أن تفشل "تجربة صناعة البديل السياسي" من خلال خسارة أيمن نور في الانتخابات.[1]

المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة في أواخر ٢٠٠٦ مع ظهور حزب الجبهة الديمقراطية، والذي ظهر وكأنه البديل السياسي المعارض الوحيد الجذاب القدر على جذب الشباب في إطار عدة عوامل، منها: فوز الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية وحصوله على شرعية مزيفة جديدة، ضعف الأحزاب السياسية القديمة وتجمدها وعلى رأسها حزب الوفد، وأخيرًا انقسام حزب الغد الليبرالي الشبابي بين جبهة مؤسسه أيمن نور، وجبهة موسي مصطفى موسي الموالية للنظام القديم، الأمر الذي أفقده كثيرا من مصداقيته، وهذا ما أكده عمرو صلاح الناشط السياسي وعضو منظمة الشباب في حزب الجبهة: "في هذا الوقت كانت المعارضة السياسية كلها عندها مشاكل عديدة، وكان د. أسامة الغزالي حرب رئيس الحزب، يقدم نفسه على أساس أنه بديل لهذه المعارضة الفاقدة للمصداقية، وبالتالي ظهر حزب الجبهة على أساس أنه البديل البراق الوحيد، وقد كان هذا هو الدافع الأساسي للانضمام إلى الحزب[2]".

ومثله مثل حزب الغد، انضم إلى حزب الجبهة مجموعة من الشباب اقتنعوا بأولوية قيم الليبرالية المتمثلة في الحرية والديمقراطية أكثر من أولوية قيم مثل عدالة التوزيع وغيرها من المبادئ اليسارية مثلًا، وهذا ما أكده أيضًا أحمد عيد: "لم تكن عدالة توزيع الثروة هي أولويتي الأولى، ولم تكن القيم الخارجة من لدن الاشتراكية هي المناسبة لي، وفي المقابل كانت القيم التي تندرج تحت الليبرالية هي التي تناسبني وتستهويني بالأكثر[3]". وهو أيضًا ما شدد عليه عمرو صلاح، حزب الجبهة: "لم أكن قريبًا من الثوريين الاشتراكين مثلًا في هذا الوقت ولم أفكر في الانضمام إليهم"[4].

---

[1] مقابلة مع باسم سمير، العضو السابق. بالهيئة العليا لحزب الغد وأحد مؤسسي إتحاد الشباب الليبرالي المصري، ٢٠ مايو ٢٠١١

[2] مقابلة مع أحمد عيد، الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، ٢١ مايو ٢٠١١

[3] المرجع السابق.

[4] مقابلة مع عمرو صلاح، الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، مرجع سابق.

وفي هذا الإطار يمكن أن نقول إن حزب الجبهة قد نجح في ضم شباب جدد يؤمنون بقضية التغيير أولًا وقيم الليبرالية ثانيًا إلى العمل السياسي، وفي الوقت الذي مثل فيه عام ٢٠٠٥ أول مرحلة لتسييس الشباب الليبرالي، والتي تمثلت في جذب الشباب على أساس صناعة بديل سياسي مناهض للنظام القديم، شكل عام ٢٠٠٧ المرحلة الثانية لدخول شباب جيل التيار الليبرالي إلى المعترك السياسي من خلال الحشد على أساس صناعة بديل سياسي للمعارضة المفتقرة إلى المصداقية.

وقد يتضح مما سبق أن:

١- لم تكن أولوية الانضمام لحزبي "الغد" و"الجبهة" هي بالضرورة الإيمان الأيدلوجي العميق بمبادئ الليبرالية بقدر ما كان الحلم بالتغيير والرغبة الملحة في صنعه، والذي كان كل من هذين الحزبين خير مجسد لها، كل على حسب التوقيت والسياق السياسي الذي ظهر فيه. فقد كان المحرك الأساسي للانضمام لهذه الكيانات الحزبية هو القناعة بأنها تمثل أولًا التغيير، وثانيًا مجموعة القيم التي يؤمن بها هؤلاء الشباب والتي يمكن تأطيرها في إطار "الليبرالية".

٢- تمتعت هذه الأحزاب بنوع من العلاقة الجيلية المتوازنة، لأن التكوين الاجتماعي للحزب كان بالأساس من الشباب الذي أعطيت له مساحات غير قليلة من الفعل والتحرك، خلقت منهم لاحقًا شبابا قادرا على المبادرة والمعارضة غير الرخوة للنظام.

وجدير بالذكر أن حزب الجبهة أو الغد لم يكونوا أداة قوية للتنشئة الأساسية في الفكر الليبرالي رغم ما كان يعقد فيهما من دورات تثقيفية، حيث ظلت الأدوات الآتية هي المهيمنة:

١- الحديث مع الجيل الأكبر سنًا من داخل التيار والدخول معه في حوار أو جدال من شأنه تطوير الأفكار عن الليبرالية، وفي أحيان أخرى كانت هذه الحوارات تتم مع المطلعين من نفس الجيل بهدف التعلم والإثراء،[1] وهو ما أكد عليه باسم سمير عضو الهيئة العليا لحزب الغد سابقًا: "لم أجد مادة علمية كافية تخص الليبرالية يمكن الاطلاع

---

[1] مقابلة مع كل من باسم فتحي مدون وناشط ليبرالي و باسم سمير، العضو السابق. بالهيئة العليا لحزب الغد وأحد مؤسسي إتحاد الشباب الليبرالي المصري، ٢٠ مايو ٢٠١١

عليها، فكنت أعتمد على المناقشات مع الجيل الأكبر مني من أعلام الليبرالية في مصر وفي حزب الغد."[1]

٢- الحوار مع نفس الجيل من شباب التيار اليساري أو الإسلامي، حيث كان هذا الحوار يدفع نحو مزيد من البحث والاطلاع من أجل مواجهة الحجة بالحجة.[2]

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن هناك مشكلة أساسية فيما يتعلق بالتنشئة السياسية للشباب الليبرالي، حيث أكد أغلب الذين تحدثت معهم من شباب التيار الليبرالي ـ على الأقل في العينة موضوع الدراسة ـ على غياب أي مادة تتكلم عن الليبرالية وأفكارها، لاسيما وأن المادة الأساسية التي تتكلم عن الليبرالية موجودة باللغة الإنجليزية أو خارج البلاد، الأمر الذي يصعب الوصول إليها. ومما لاشك فيه أن هذا الوضع انعكس على التثقيف السياسي داخل الأحزاب الليبرالية الشابة سواء في الغد أو الجبهة، حيث كانت الدورات التثقيفية غير كافية وفي بعض الأحيان هزيلة تكتفي بالتعاليم المبدئية ولا تتوسع فيما هو أعمق[3].

وبالطبع، كان لذلك أثره على قدرة الشباب الليبرالي على محاججة شباب التيارات الفكرية الأخرى، خاصة وأن اليسارية أو الإسلامية منها تهتم بهذا الجانب التثقيفي كثيرًا. وبالتالي، تصبح الوسيلة الوحيدة لمحاجتهم هي الاعتماد على المجهود الذاتي والاطلاع.[4] وهو ما أكد عليه عمرو صلاح، حزب الجبهة: "نعم كانت تعقد ندوات وورش عمل في الحزب وكنا نستفيد منها ولكنها لم تكن كافية، حيث كانت المعلومات الأساسية نستقيها من الخارج ومن خلال التفاعل مع التيارات المختلفة، ومن يتميز من بيننا من حيث الجانب المعرفي يتميز بمجهوده الشخصي وبسبب دأبه على الاطلاع".[5]

---

[1] مقابلة مع باسم سمير، العضو السابق. بالهيئة العليا لحزب الغد وأحد مؤسسي إتحاد الشباب الليبرالي المصري، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] مقابلة شخصية مع عدد من النشطاء السياسيين الليبراليين أعضاء حزبي الغد والجبهة الذين أجمعوا على نفس النقطة وهم : عمرو صلاح، أحمد عيد، باسم فتحي وباسم سمير

[4] المرجع السابق.

[5] مقابلة مع عمرو صلاح، الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، مرجع سابق.

المرحلة الثالثة: مرحلة الحركات "العابرة للأيدلوجيات: لم يكن العمل الحزبي هو الطريقة الوحيدة للشباب الليبرالي للبحث عن التغيير السياسي، بل كان الدخول في حركات "عابرة للأيدلوجيات" سبيل آخر جديد، فبحلول عام ٢٠٠٨ أصبحت هناك قناعة واضحة أن العمل الحزبي الجامد لم يكن هو الصيغة المناسبة لمجابهة النظام السياسي القائم وتغييره، فانصب تفكير الشباب على فكرة إنشاء أو المشاركة في حركات سياسية معارضة "عابرة للأيدلوجيات". وقد تمثلت مشاركة شباب التيار الليبرالي في هذه الحركات في مرحلتين رئيسيتين، حيث كانت المرحلة الأولى هي حركة ٦ أبريل، والمرحلة الثانية تمثلت في حركة دعم البرادعي ومطالب التغيير. وقد وجدنا من ضمن عينة الدراسة المكونة من ٩ شباب ليبراليين، ٥ شباب شاركوا في إحدى هاتين الحركتين أو الاثنتين معًا، وهو الأمر الذي يوضح أن المشاركة في هذه الحركات كانت اتجاها عاما لدى شباب التيار الليبرالي، كما كان الوضع لغيره من شباب التيارات الأخرى.

وكان وراء الالتحاق بهذه الحركات أسباب عدة أهمها:

١. القناعة بأن التشبيك بين التيارات المختلفة مثلما حدث في الموجة الثانية من تجارب أوروبا الشرقية هو سبيل تكوين الكتلة الحرجة القادرة على إحداث التغيير العنيف، وهو الأمر الذي أكد عليه باسم فتحي، الناشط السابق بحركة ٦ أبريل وحملة البرادعي:"آمنت أن التغيير لن يأتي سوى من خلال التشبيك، وهو الأمر الذي نظرت له منذ أن التحقت بحركة ٦ أبريل: لابد أن تصبح "الأيدلوجية" هي "الأيدلوجية" والتي ستكون الطريقة الوحيدة القادرة على تكوين نواة الكتلة الحرجة محركة التغيير."[١]

٢. المرونة ووجود هامش واسع للتحرك، حيث كانت هذه الحركات قادرة على تعدي جمود الأحزاب السياسية، وبالتالي أعطتها "سيولتها" السياسية هامشا واسعا للتحرك والتأثير الاحتجاجي.

٣. التنوع كمصدر للقوة، حيث كان التنوع الإيديولوجي في كثير من الأحيان- وليس كله- مصدرا للقوة، حيث كانت توزع الأدوار وفقًا للقدرات المختلفة التي يتمتع بها شباب كل تيار. فمثلًا، وفقًا للنشط الليبرالي أحمد عيد، شباب التيار

---

[١] مقابلة مع باسم فتحي، ناشط ومدون ليبرالي، مرجع سابق.

اليساري كان مستميتًا في التظاهرات وقادرًا على الصمود، الأمر الذي كان يعطي زخماً للتظاهرات، وبالتالي كان تواجدهم فيها إضافة للحركة".[١]

٤. سهولة التفاعل الجيلي، لأن هذه الحركات تكونت بالأساس من الشباب، الأمر الذي عالج أزمة صعوبة "التواصل الجيلي"، فقد وجد أفراد هذه الحركات من الشباب متعة وسلاسة في العمل مع أبناء جيلهم.[٢]

ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل نجحت هذه الحركات في بناء علاقات "فوق إيديولوجية" بين الشباب من التيارات المختلفة، بحيث كانت هذه العلاقات أقوى في كثير من الأحيان من تلك التي يمتلكها نشطاء الشباب الليبرالي بينهم وبين بعضهم داخل الحزب السياسي الواحد، أو داخل التيار الواحد. وقد أفرز ذلك على المدى طويل عددا من الشباب القادر على التواصل والعمل مع غيره من شباب التيارات الأخرى في كيانات عابرة للإيديولوجيات، كائتلاف شباب الثورة مثلًا الذي لم يكن سوى صورة للحركات "العابرة الأيدلوجيات" التي تكونت قبل الثورة، وهو الأمر الذي أكد عليه عمرو صلاح، عضو حزب الجبهة، وحملة البرادعي سابقا وعضو ائتلاف شباب الثورة حاليًا: "خلقت هذه الحركات بين شباب التيارات المختلفة نوعا من العلاقات الوطيدة، فإذا أردت تنظيم تظاهرة احتجاجية أو أي فاعلية، كنت أعرف إلى من ألجأ من شباب التيارات الأخرى، الذين كانوا أقرب إلى في كثير من الأحيان من كثير من شباب التيار الليبرالي الذي أنتمي إليه. والحقيقة هي أن هذه الحركات كونت لدينا نوعا من التراكم العلاقاتي والمعرفي المتعلق بكيفية التواصل والعمل المشترك بين التيارات المختلفة، والتي انتهت بنا بتكوين ائتلاف شباب الثورة "العابر للأيدلوجيات" لحماية مكتسبات الثورة ".[٣]

مما لاشك فيه أن مرور الشباب بعدة حركات "عابرة للأيدلوجيات" ابتداءً من حركة ٦ أبريل مرورًا بحملة البرادعي وانتهاءً بائتلاف شباب الثورة، قد شكل نوعا من "النضوج التواصلي" بين شباب التيارات المختلفة، والتي كانت واضحة في حملة البرادعي حيث لم تكن القضايا الأيدلوجية سببًا للخلاف، ولكن هذا لا يعني أن البداية كانت سهلة، لأن "الاختلاف الإيديولوجي" الذي انعكس على اختلاف الرؤى كان سببا

---

[١] مقابلة مع أحمد عيد، ناشط ليبرالي وعضو حزب الجبهة، مرجع سابق.

[٢] مقابلة مع باسم فتحي، مدون وناشط ليبرالي، مرجع سابق.

[٣] مقابلة مع عمرو صلاح الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، مرجع سابق.

في انقسام حركة ٦ أبريل مثلًا، فقد شهدت الحركة، وفقًا لباسم فتحي، عضو الحركة السابق، نوعا من الاستقطاب والتناحر بين التيارات السياسية المختلفة المكونة لها محوره "العلاقة مع الغرب" أو كيفية إدارة مثل هذه العلاقة.[١]

٢- ما خصائص الليبرالية في أعين جيل الشباب الليبرالي؟

تسبب النظام السياسي السابق بسلطويته في تشكيل مجتمع متجمد فكريا، متشدد دينيًا وغير قادر على قبول الآخر، بحيث انعكست سلطوية النظام على سلوك المجتمع ككل، وكان التشدق بالمبادئ الليبرالية بالنسبة لكثير من الشباب طريقة لإعلان رفضهم لهذا الوضع وإرادتهم في بث فكر وروح جديد يجري في شريان المجتمع فيحيه ويجدده. وفي هذا الإطار، نعرض الطريقة التي رأى بها الشباب "الليبرالية"، والأسباب التي جعلتهم يعتنقونها، وذلك بناءً على العينة موضوع الدراسة واستنادا إلى كتاب: "لماذا أنا ليبرالي؟"، الذي أصدره اتحاد الشباب الليبرالي المصري بالتعاون مع مؤسسة فردريش ناومن في ٢٠٠٩، والذي أوضح فيه عدد غير قليل من الشباب رؤيته لليبرالية وسبب التزامه بها.

٣- الليبرالية (كرؤية حقوقية):

انعكست الحالة المتأزمة التي كان يعيشها المجتمع في عهد النظام السابق، والتي اتسمت بعدم التسامح تجاه الآخر المختلف فكريًا أو عقائديًا على السلام الاجتماعي والفكري للمجتمع بشكل عام، فقد أصبح التشدد الديني سمة عامة لأنه جاء لملئ فراغ المجال العام الذي خلا من أي مشروع نهضوي قادر على استيعاب أفراد المجتمع بداخله، وبالطبع، كان لهذا الوضع آثاره على ارتفاع عدد الأحداث الطائفية بصورة غير مسبوقة جعلت هؤلاء الشباب يشعرون أنه قد يكون بث الفكر الليبرالي القائم على أساس احترام الحريات العامة والآخر المختلف، حلًا تنويريًا لبث فكر جديد مجتمعيًا. ومما لاشك فيه أن لهذا الوضع تأثيره على اعتناقهم لليبرالية ورؤيتهم لها، فنجد مثلًا مريم علي عضو حزب الجبهة تؤكد هذه الرؤية الحقوقية بشكل وواضح في مقالها في كتاب: "لماذا أنا ليبرالي؟": "أنا ليبرالية، أؤمن بحرية العقيدة، ومقتنعة أنه ليس من حقي التدخل في اعتقاد شخص أو أن يدخل شخص في اعتقادي، وهذا الأمر كفله الله لكل إنسان قبل

---

[١] مقابلة مع باسم فتحي ، مدون وناشط ليبرالي، مرجع سابق.

أن نطالب نحن به (..)، أنا ليبرالية لأني لا أكره أي شخص يختلف عني في شيء (..)، أنا ليبرالية لأني تعلمت أن المختلف عني ليس ضدي، وأنه ليس منبوذا مهما كان.[١]"

ونفس الشيء بالنسبة لإسماعيل النجار، الناشط السياسي الليبرالي: "أنا ليبرالي لأني لا أؤمن باحتكار السلطة من جانب حزب معين (..) أنا ليبرالي لأني أؤمن بالحقوق والحريات (..) أنا ليبرالي لأني أرفض العنصرية.."[٢].

والحقيقة أن الأمر لم يتوقف عند ذلك، بل خرج من رحم هذه الوضعية المجتمعية مجموعة من الشباب، أرادوا بث فكر "تنويري"ليبرالي من خلال تأسيس منظمة غير حكومية "اتحاد الشباب الليبرالي المصري" في ٢٠٠٧، وكان الهدف من تأسيس هذه المنظمة الشابة هو بث الفكر الليبرالي، والذي كان جوهره وفقاً لهم هو احترام الآخر المختلف، حماية حقوق الإنسان وحرياته، في ظل مجتمع بدا لهم شديد الانغلاق والتقوقع على الذات، وفي ظل نظام سياسي استبدادي غير قادر على صيانة حقوق مواطنيه الأصيلة. وقد نجحت المنظمة في تحقيق نجاح باهر في الأوساط الشبابية الحزبية أو المستقلة من خلال الفعاليات التعليمية التي قامت بها على مثال الندوات، ورش العمل، الدورات التدريبية والتي هدفت بث الفكر الليبرالي، نشره والترويج له.

ورغم ذلك، عانت هذه المنظمة من مشكلتين أساسيتين - من وجهة نظرنا- عكستا رغبة هؤلاء الشباب في تغيير المجتمع من الزاوية الحقوقية أكثر من تركيزهم على بث الفكر الليبرالي بالمعنى الشامل والكامل للكلمة (المعني السياسي أو الاقتصادي)، وذلك على النحو التالي:

١. اختزال الليبرالية في "الرؤية الحقوقية" بمعنى أهمية احترام حقوق الإنسان من دون التركيز على شرح وتحليل الجوانب الأخرى لليبرالية بالمعني السياسي والاقتصادي، وهو الأمر الذي أقر به محمود فاروق المدير التنفيذي لإتحاد الشباب الليبرالي قبل إعادة هيكلتها من فترة قريبة كي تصبح على حد قوله أقرب للمخزن الفكري **Think Tank** الليبرالي: "لم تكن معرفتنا بالليبرالية كاملة وعميقة، ما الليبرالية بالضبط؟ لم نكن

---

[١] مريم علي، المختلف عني مش ضدي، في رونالد ماينادروس وأحمد ناجي، أنا ليه ليبرالي؟ http://www.scribd.com/doc/17711333/Why-I-am-a-Liberal-Articles-by-Young-Egyptian-Liberals

[٢] إسماعيل النجار، لأني مؤمن بالحرية، في رونالد ماينادروس وأحمد ناجي، أنا ليه ليبرالي؟، مرجع سابق.

نعرف، ولكننا كنا نعلم أننا مؤمنين بحقوق الإنسان إيمانًا كاملًا، وكنا نعرف أن احترام الآخر المختلف وحقوق الإنسان هو جوهر الليبرالية، فقررنا نشر الفكر الليبرالي في المجتمع وتعميقه من خلال أنشطتنا، أي أن اتجاهنا في نشر الفكر الليبرالي كان اتجاه تنويريًا أكثر من أي شيء أخر".[١]

٢. انعكس ذلك على طريقة تناولهم لليبرالية من الزاوية الحقوقية حيث بدت صادمة وحادة في كثير من الأحيان، وهو الأمر الذي أقر به باسم سمير، من مؤسسي اتحاد الشباب الليبرالي: "نعم، كان أسلوبنا صادما، فإذا لم يكن هناك احترام لحقوق المسيحيين، كنا نطرح حقوق البهائيين وغير المؤمنين أيضا، كنا نريد لهذا المجتمع أن يفيق، ويتعلم احترام الآخر المختلف عنه".[٢]

٤. الليبرالية كأيدلوجية مرنة و(بديلة) للإيديولوجيات الأخرى:

اتفق عدد من الشباب على أن اعتناق الليبرالية والإعجاب بها يرجع إلى مرونة هذه الأيدلوجية بعكس الأيدلوجيات السياسية الأخرى الأكثر جمودًا، وهو الأمر الذي سهل عملية تطويع الأيدلوجية الليبرالية مع الاحتفاظ بروحها المتمثلة في القيم التي تدافع عنها، وقد أكد محمد سعد عضو هيئة مكتب الغد بالإسكندرية في مقالته بكتاب "ليه أنا ليبرالي؟" ذلك الأمر: "ليست الليبرالية أيدلوجية جامدة بل مشروع حضاري إنساني، يعطي للإنسان الفرد مجالا خاصا يتمتع فيه بحرية الاختيار والتفكير والفعل، لا سلطان عليه سوى ضميره وقناعته بشرط عدم الاعتداء على حقوق الآخرين."[٣] وشدد محمد ماهر، عضو الاتحاد المصري للشباب الليبرالي على نفس الفكرة أيضًا في مقاله: "مفهومي عن الليبرالية هي أنها لا تفرض نسقا فكريا مغلقا جامدا (..)، بل الليبرالية تسعى لتشكيل الوعي لدي الفرد دون الالتزام بخطوط إيديولوجية سابقة."[٤]

---

[١] مقابلة مع محمود فاروق، المدير التنفيذي لإتحاد الشباب الليبرالي والعضو السابق. بحزب الوفد، ١١ يوليو ٢٠١١.

[٢] مقابلة مع باسم سمير، مقابلة مع باسم سمير، العضو السابق. بالهيئة العليا لحزب الغد وأحد مؤسسي إتحاد الشباب الليبرالي المصري، مرجع سابق..

[٣] محمد سعد، مرونة الليبرالية سر استمرارها، في رونالد مايناردوس وأحمد ناجي، أنا ليه ليبرالي؟، مرجع سابق..

[٤] محمد ماهر، إنها ليبراليتي، في رونالد ماينادروس وأحمد ناجي، أنا ليه ليبرالي؟، مرجع سابق..

وفي هذا الإطار شكلت الليبرالية بمرونتها بالنسبة لعدد من الشباب مخرجا آمنا لاعتناق هذا التيار الفكري في ضوء عدم اتفاقهم مع الأيدلوجيات الأخرى، وليس بالضرورة لأنهم متفقون مع كل مناحي الفكر الليبرالي، وهو الأمر الذي أكد عليه باسم فتحي: "شعرت في كثير من الأحيان أن الأيدلوجية القومية واليسارية أو الإسلامية هي أشبه بالعقيدة عن الأيدلوجية، ورأيت أن هذا التوجه العقيدي الجامد ليس مناسبا، ليس فقط في قضية التغيير ولكن أيضًا في الحياة العامة، والحقيقة أن السبب الأساسي لاعتناقي للفكر الليبرالي يرجع إلى عدم اقتناعي بالأفكار الأخرى التي عكفت على دراستها، ولن أخفي سرًا أن سببا رئيسيا أيضًا لذلك هو المواقف المتجمدة لليساريين والقومين التي جعلتني أبتعد عن هذه الأيدلوجيات".[١]

وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن تجربة اتحاد الشباب الليبرالي كانت تهدف بالأساس بث الفكر الليبرالي ونشره في المجتمع المصري الذي بدا لهم في هذه اللحظة منغلق دينيًا وقومي إسلامي فكريًا، وهو الأمر الذي انعكس على طريقة تعاطيهم مع الفكر الليبرالي ليس كفكر منفصل بذاته بل كفكر معاكس للفكر الإسلامي واليساري والقومي، فكان توصيفهم لأنفسهم قائما على رفضهم أن يكونوا جزءا من التيارات الأخرى التي اختلفوا مع أفكارها كليًا وجزئيًا.[٢]

وقد خلق ذلك نوعا من الليبرالية المتشددة في قضايا الحريات الفردية وعلاقة الدين بالدولة في مواجهة التشدد الفكري الإسلامي، ونوعا من التصالح مع إسرائيل في مواجهة الفكر القومي المسيطر على جزء غير قليل من الرأي العام المصري، وقد بدا هذا الأمر من وجهة نظرنا أكثر وضوحًا منذ الهجمة الإسرائيلية على جنوب لبنان في يونيو ٢٠٠٦، حيث أصر عدد من الشباب الليبرالي أخذ مواقف مناقضة للرأي العام المصري باعتباره رأيا عامًا قوميًا معاديا لإسرائيل وتشددوا في إدانة تصرفات حزب الله معتبرين أن إسرائيل في حالة دفاع عن النفس.

والحقيقة هي أن هذه الوضعية خلقت اتجاهين متلازمين أولهما فكري وثانيهما تنظيمي:

١- اتجاه إلى صناعة نوع من "ليبرالية رد الفعل" المتشددة فكريا التي جعلت عددا غير قليل من الشباب يعتنقون الفكر الليبرالي باعتباره، إما مناقضا

---

[١] مقابلة مع باسم فتحي، مدون وناشط ليبرالي، مرجع سابق..

[٢] مقابلة مع محمود فاروق، المدير التنفيذي لإتحاد الشباب الليبرالي المصري والعضو السابق. بحزب الوفد، مرجع سابق..

من وجهة نظرهم للأفكار الأخرى "المتجمدة" والأكثر انتشارًا على المستوي المجتمعي أو مناقضا لمواقف أصحابها "المتشددة".

٢- اتجاه إلى محاولة صنع كيانات ليبرالية مدنية أو حزبية تسعي إلى أن تقديم نفسها بصورة قوية وواضحة باعتبارها بديلًا لاستئثار قوى تنظيمية وفكرية معينة بالرأي العام أو بالشارع المصري. ونعتقد أن نشأة حزب مثل حزب المصريين الأحرار بعد الثورة هو معبر واضح عن هذا الاتجاه.

هـ- الليبرالية كقيم معيشة و(وسطية):

اعتنق عدد من الشباب الفكر الليبرالي لأنهم وجدوا فيها خير معبر عن القيم الفطرية الطبيعية التي يؤمنون بها كتلك المتعلقة بالاعتدال الديني الذي ينعكس على حرية العقيدة، الإيمان بالدولة المدنية، احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان بشكل عام، وهو الأمر الذي أكده عمرو صلاح، حزب الجبهة: "أنا أعيش الليبرالية من حيث طريقة تفكيري، الخطاب الديني المعتدل الذي أتبناه، أؤمن أنني أستطيع التمييز بين الصواب والخطأ من دون التقيد بثقافة "الحلال والحرام"، أنا مقتنع بهذه القيم بغض النظر إذا ما كانت تندرج تحت اسم "الليبرالية" أو لا، والحقيقة هي أنني لم أكن أعرف بشكل متعمق وواضح معنى الليبرالية، ولكني كنت أؤمن بهذه القيم، ووجودي في حزب الجبهة ساعدني على ترجمة هذه القيم في إطار الفكر الليبرالي". [١]

وفي هذا الصدد، نرى أن هؤلاء الشباب اقتنعوا بنوع من الليبرالية المعتدلة التي تؤمن بالديمقراطية وتداول السلطة، تنظيم العلاقة بين الدين والدولة مع الحفاظ على دور الدين في المجتمع، حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة والفردية من دون التوسع في إطلاق الحريات الفردية أو التطرق للقضايا التي قد تكون خلافية في المجتمع،"قضية مثليي الجنس" كمثال. وهو الأمر الذي يؤكده عمرو صلاح: "لماذا كلما تكلمنا عن الليبرالية في مصر تطرح مثل هذه القضايا التي هي أصلًا قضايا غير مثارة مجتمعيا؟ أنا أؤيد كل وثائق الأمم المتحدة، وأي شيء خارج عنها لابد أن يخضع للنقاش المجتمعي."[٢] وهو ما عبر عنه أيضًا أحمد بدوي، عضو الهيئة العليا السابق في حزب الغد: "الليبرالية هي عبارة عن قيم أعيشها وأقتنع بها، وأولها الحرية واحترام حقوق الإنسان، وقناعتي هي أن الدين هو مكون أساسي للثقافة المصري وللعادات

---

[١] مقابلة مع عمرو صلاح، الناشط الليبرالي وعضو حزب الجبهة، مرجع سابق..

[٢] المرجع السابق..

والتقاليد المجتمعية، ولا يمكن تهميشه بأي حال من الأحوال في مصر بدعوى العلمانية."[1]

وهذا يعني أن هؤلاء الشباب قد تبنوا من وجهة نظرنا ما يشبه نوعين من الليبرالية كل وفقاً لرؤيته:

١- "الليبرالية الأنجلوسكسونية" التي تنعكس على شكل علاقة الدين بالدولة، والتي لا يعني فيها فصل الدين عن الدولة أو تنظيم العلاقة بينهما اقتلاعه من المجال العام والمجتمع على طريقة العلمانية الفرنسية المتشددة.

٢- "الليبرالية المحافظة" التي تنعكس على شكل علاقة الحريات الفردية بالقيم الدينية والثقافية للمجتمع، فتبدو قريبة من تلك التي تعتنقها الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا مثلاً، أو حزب العدالة والتنمية التركي، والتي تعطي أولوية للمزج بين الحرية الفردية من جهة والقيم الدينية والثقافية للمجتمع من جهة أخرى.

وقد سعى الشباب من معتنقي هذا الاتجاه تقديم ما أسموه بالاتجاه الوسطي الذي يسعى إلى تحقيق نوع من التوافق بين فصل الدين عن السياسة من جهة، والمحافظة على دور الدين في المجتمع من جهة أخرى، وبين الحفاظ على الحريات الفردية من جهة والمحافظة على قيم المجتمع الثقافية والدينية من جهة أخري. وفي هذا الإطار، أكد عبد المنعم إمام، عضو حزب الجبهة سابقا ووكيل مؤسسي حزب العدل الذي نشأ بعد الثورة والذي يسعى إلى تمثيل هذه الاتجاه: "لابد وأن ترتبط الليبرالية في مصر بالعادات والتقاليد المجتمعية ولا تتصادم معها، لذلك نسعى إلى تقديم ليبرالية وسطية تمزج بين احترام الحريات والمحافظة على قيم المجتمع الثقافية والدينية، وقد يحد ذلك من الحريات الفردية بالمعنى المطلق، فلا يمكن في مصر أن نبيح المخدرات أو نقنن الدعارة كما في هولندا مثلاً"[2].

ثالثا: ما الوسائل التي استخدمها هؤلاء الشباب في المشاركة السياسية والحشد؟

بدأ ظهور الإعلام الجديد في مصر مع ظهور حركة التدوين، والتي كان لها تأثير محدود للغاية خلال مرحلة البداية، ولكنها بدأت تنمو بشدة مع التوسع في استخدام

---

[1] مقابلة مع احمد بدوي، الناشط والمدون الليبرالي وعضو الهيئة العليا السابق. بحزب الغد، ٢٨ يوليو ٢٠١١

[2] مقابلة مع عبد المنعم إمام، الناشط الليبرالي ووكيل مؤسسي حزب العدل، ٢٨ يوليو ٢٠١١.

الخدمات الإعلامية التي قدمها الجيل الثاني من الإنترنت (Web 2.0) بما وفره من أدوات إعلامية أكثر ابتكارا وحداثة مثل الفيسبوك واليوتيوب وتويتر، وقد لعبت هذه الوسائل الإعلامية دورًا هامًا في كافة القضايا والأحداث التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة الماضية.[1] والحقيقة هي أنه قد تم استخدام هذه الوسائل من قبل الشباب المسيسين وفقًا لمرحلتين رئيسيتين بدأت منذ عام ٢٠٠١ وانتهت بثورة ٢٥ يناير في ٢٠١١، نسردها ونقدم لها عرضا تحليليا سريعا، كما نشير فيها إلى مساهمة عدد من شباب التيار الليبرالي وفقًا للعينة المختارة للدراسة.[2]

المرحلة الأولى: ٢٠٠١ – ٢٠٠٧: نشاط المنتديات والمدونات وإعادة تشكيل المجال العام سياسيًا:

في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر ٢٠٠٠ ومع تنامي حالة التعاطف مع القضية الفلسطينية في أوساط الشباب المصري، بدأ استخدام المجموعات البريدية ومنتديات الإنترنت للتحاور، وأحيانا لتنظيم بعض المظاهرات في الجامعات وبعض أعمال التبرع والإغاثة. والحقيقة التي أقر بها الناشط الليبرالي والمدون باسم فتحي في ورقته البحثية، هي أن الدور الأكبر في ذلك يرجع إلى شباب اليسار المصري، الذي استخدم تلك الأدوات لنشر أفكاره والدفاع عنها، وهو الأمر الذي أثر فيما بعد على فكرة استخدام الإنترنت في العمل السياسي.

في ٢٠٠٣ انتشرت ظاهرة التدوين بشكل عام والمدونات السياسية بشكل خاص في العالم. وفي مصر، بدأ انتشار نفس التقنيات في أعقاب الحرب على العراق، وإن لم يكن على مستوى واسع، ومع تأسيس حركة كفاية في بداية ٢٠٠٥، انتشرت المدونات السياسية بصورة أكبر، وكان لها تأثير قوي على الشباب الذين نشروا أفكار حركة كفاية السياسية المعارضة وتابعوا أخبارها عبر مدوناتهم، ثم استخدموا هذه المدونات في التعبير عن معارضتهم للنظام من جهة وفي تنظيم فعالياتهم الشبابية من جهة أخرى في عام ٢٠٠٦،[3] وهو الأمر الذي أكدته إسراء عبد الفتاح الناشطة الليبرالية

---

[1] إسلام حجازي، دور الإعلام الجديد في تغطية الأحداث السياسية، ورقة قدمت في مؤتمر منتدى البدائل العربي للدراسات بعنوان: الإعلام بين المهنية والسياسية، ٢٠١٠.

[2] إسلام حجازي، دور الإعلام الجديد في تغطية الأحداث السياسية، ورقة قدمت في مؤتمر منتدى البدائل العربي للدراسات بعنوان: الإعلام بين المهنية والسياسية، ٢٠١٠.

[3] باسم فتحي، الإعلام المدني والحركات الاجتماعية في مصر ٢٠٠١- ٢٠١١، ورقة بحثية غير منشورة، ٢٠١١.

وواحدة من الداعين لإضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ عبر الفيسبوك: "بداية مشاركتي في الحياة السياسية كانت عن طريق غرف حركة كفاية على الإنترنت عن طريق البالتوك."[١]

ومن المؤكد أن هذه المدونات والمنتديات قد خلقت لدى الشباب نوعا من "الهوية السياسية" المعارضة الخاصة بهم، والتي مكنتهم من تحقيق الأهداف التالية:

١- الهروب من القمع الأمني الذي يتعرض له النشطاء فور العمل على الأرض، لاسيما وأن نظام مبارك لم يشعر بالقلق من أي محاولة للتفاعل السياسي عبر الإنترنت، ولم يكن مقدرًا لحجمها الصحيح حتى إضراب ٢٠٠٨، والذي سنشير إليه لاحقًا[٢]، وهو الأمر الذي أكده أحمد بدوي، عضو الهيئة العليا لحزب الغد سابقًا والمدون: "أجبرني القمع الأمني الذي واجه حزب الغد في ٢٠٠٥ إلى التوجه إلى الإنترنت للتعبير - بداية- عن غضبي، ثم للتعبير عن آرائي السياسية بداية بالمجموعات البريدية التي أنشأها أعضاء كفاية للحديث مع بعضهم البعض، ثم انتقالا إلى المنتديات العامة، وذلك حتى قمت بإنشاء مدونتي الخاصة "بدوي الأول عشر" في ٢٠٠٦." [٣]

٢- تعدي ظاهرة "الشيخوخة السياسية المبكرة التي فرضت عليهم من جانب كافة مؤسسات المجتمع[٤] وعلى رأسها الأحزاب السياسية، فكان اللجوء إلى "السياسة الافتراضية الحية" بديلا عن البقاء في إطار "السياسية الواقعية الراكدة"، وهو الأمر الذي سيظهر بشكل أكثر وضوحًا إثر إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨. وقد أكد أحمد بدوي على هذه الأطروحة: "للمدونات دور كبير لا يمكن إنكاره في تكوين بذور الثورة المصرية، فالحرية الواسعة لعالم التدوين تناقضت بشكل صارخ مع الكبت الواسع للآراء في العالم الواقعي، وكان للمدونين فضل في رفع سقف النقد بمراحل أعلى من الإعلام التقليدي، كما

---

[١] مقابلة مع إسراء عبد الفتاح، ناشطة ليبرالية وأمين صندوق لجنة التدريب السياسي بحزب الغد سابقا، مرجع سابق..

[٢] باسم سمير، الشعب يريد إعلامه البديل، في في باسم فتحي، لنا هناك.. أصوات ليبرالية شابة من الثورة المصرية، مركز المحروسة للنشر، ٢٠١١، ص١٤٧ .

[٣]مقابلة مع أحمد بدوي، الناشط والمدون الليبرالي وعضو الهيئة العليا السابق. بحزب الغد، مرجع سابق..

[٤]إسلام حجازي، دور الإعلام الجديد في تغطية الأحداث السياسية، ورقة قدمت في مؤتمر منتدى البدائل العربي للدراسات بعنوان: الإعلام بين المهنية والسياسية، مرجع سابق..

كان لهم فضل في التوثيق الحي لكل الأحداث البوليسية الإجرامية التي دأبت وزارة الداخلية على إنكار حدوثها".(١)

المرحلة الثانية ٢٠٠٩-٢٠١١: فيسبوك وتويتر والانتقال من الحشد (الافتراضي) إلى الحشد (الحقيقي):

الفيسبوك كوسيلة للحشد (الافتراضي): إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨

ظهر بعد المنتديات والمدونات، موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" بكل ما فيه من إمكانيات ضخمة وبسيطة للتواصل، ما بين رسائل وفيديوهات، ونشر مقالات وروابط المواقع المختلفة، وانضم إليه عشرات الآلاف من المصريين - خاصة الشباب منهم- وبدأ سحر الفيسبوك في الظهور مع تحوله "لمنتدى عام" لمناقشة أحوال وظروف المصريين بشكل علني تفاعلي،(٢) وهو الأمر الذي أكدته إسراء عبد الفتاح، الناشطة الليبرالية: "أتاح لنا "الفيسبوك" مشاركة سياسية أسهل وأعمق لما أمدنا به من وسائل Tools للمناقشة والتحاور، لنشر الصور والفيديوهات، مشاركة الأفكار واتخاذ القرارات، فأعطانا قدرة على نشر أفكارنا السياسية المعارضة بأسلوب أكفأ وأسرع".(٣)

ومنذ ٦ أبريل ٢٠٠٨، انطلقت شهرة "الفيسبوك" كأداة للحشد السياسي، حيث دعا في هذا التوقيت عمال شركة مصر للغزل والنسيج - أكبر تجمع عمالي في مصر يعمل فيه ٢٤ ألف عامل- إلى إضراب من أجل تحقيق مطالبهم الاقتصادية، وهو الإضراب الثالث لهم منذ ديسمبر ٢٠٠٦، وقد تم نقل هذه الدعوة للإضراب من خلال مجموعة من الشباب عبر موقع «الفيسبوك» على الإنترنت في ٢٢ مارس ٢٠٠٨، وهما بالأساس أحمد ماهر، حزب الجبهة سابقاً وإسراء عبد الفتاح، حزب الغد سابقاً وهما نشيطان ليبراليان دخلا السياسية عبر الموجة الأولى والثانية لتسييس الشباب المنتمي للتيار الليبرالي، والتي أشرنا إليها آنفا. فقد تم إنشاء مجموعة على "الفيسبوك" تطالب بإضراب عام في كل أنحاء مصر، بحيث يكون هدف الإضراب هو التعبير عن تضامنهم مع عمال المحلة على وجه الخصوص والتعبير عن غضب شعبي بسبب ارتفاع الأسعار في مصر بوجه عام، وسرعان ما تفاعل شباب المدونين والفيس بوك مع تلك

---

(١) أحمد بدوي، الثورة المصري من اجل الحرية، في باسم فتحي، لنا هناك.. أصوات ليبرالية شابة من الثورة المصرية، مركز المحروسة للنشر، ٢٠١١ ، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق.، ص ٢٤.

(٣) مقابلة مع إسراء عبد الفتاح، ناشطة ليبرالية وأمين صندوق لجنة التدريب السياسي بحزب الغد سابق.١ ٢٠٠٨، مرجع سابق..

الدعوة من جميع التيارات السياسية ونشروها في كل مصر حتى بلغ عدد المشاركين في هذه "المجموعة الإلكترونية" حوالي ٧٠ ألف شخص[1].

وقد كان لهذا الإضراب "الافتراضي" أثر كبير يفوق فشله في تفعيل الإضراب بشكل "واقعي" على الأرض، وذلك للأسباب الآتية:

١- كانت هذه أول صرخة تدعو للاحتجاج على المستوى القومي بعد أن كانت جميع الاحتجاجات مرتكزة في أماكن بعينها "كنقابة الصحفيين" مثلاً بالنسبة للاحتجاجات السياسية أو في "أماكن العمل" بالنسبة للاحتجاجات الاجتماعية، وهو الأمر الذي كان بمثابة الحجرة التي حركت "الثقافة السياسية" السائدة وأدخلت عليها شيئا جديدا وجريئا.

٢- "تسييس الفيسبوك" الذي أصبح متعارفا عليه بين النشطاء الشباب كوسيلة للحشد والتشبيك السياسي وليس فقط التواصل الاجتماعي.

٣- تكوين "كتلة قيادات ثورية" شبابية، افتراضية عابرة للأيدلوجيات، وبديلة للمعارضة السياسية الموجودة، فقد كان تأسيس حركة ٦ أبريل الشبابية، والتي تهدف تحقيق التغيير السياسي عن طريق استخدام الإنترنت في الحشد والتنظيم، هي النتيجة الملموسة الأولى لذلك.

الفيسبوك والتويتر كوسيلة للحشد (الحقيقي): قضية خالد سعيد ٢٠١٠ وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

- **قضية خالد سعيد** ٢٠١٠:

في نهايات عام ٢٠٠٩ ومع انتهاء الفترة الثالثة للدكتور محمد البرادعي في رئاسة وكالة الطاقة الذرية، بدأ في الحديث عن اهتمامه بالديمقراطية في مصر وأنه سيعود في مصر ويعمل من أجلها. وكان لمصداقيته لدى الشباب أثرها على ارتفاع معدلات المشاركة الشبابية من أجل الديمقراطية واستخدام وسائل الاعلام الجديد من أجل ذلك، فبلغ عدد المشاركين على موقع الفيسبوك المخصص للبرادعي رئيساً لمصر ٢٠١١ إلى ٢٥٠ ألف مشارك، انعكسوا على الأرض إلى حوالي ٣٠٠٠- ٥٠٠٠ شخص ذهبوا لاستقباله في المطار،[2] وقد شارك ٥ من الشباب من النشطاء الليبرالين من العينة موضوع الدراسة في تنظيم أو على الأقل المشاركة في هذا الحدث، وهو الأمر الذي يعني

---

[1] **Nadine Abdalla, Labor Movement in Mahala- El- Kobra city : Catalyst for political change ?, 2009,** http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_docman&task=cat_view&gid=17&Itemid=106

[2] باسم فتحي، الإعلام المدني والحركات الاجتماعية في مصر ٢٠٠١- ٢٠١١، ورقة بحثية غير منشورة، ٢٠١١

أن الموجة الأولى والثانية من تسييس شباب التيار الليبرالي أفرزت عددا من الشباب كان في طليعة الأحداث السياسية في البلاد.

وفي هذا الإطار، لعب "الفيسبوك" دورًا تاريخيًا في قضية خالد سعيد الشاب السكندري ابن الطبقة المتوسطة إثر تعذيبه على يد رجلي شرطة في يوليو ٢٠١٠، حيث تحول الفيسبوك لأول مرة من أداة للحشد "الافتراضي" إلى أداة للحشد "الحقيقي" على الأرض، فقد تحول المشاركون "الافتراضيون" على صفحة خالد سعيد على "الفيسبوك" - والذي وصل عددهم إلى ٣٥٠ ألف مشترك- إلى مجموعة من آلاف من المشاركين "الحقيقيين" في مختلف محافظات مصر، والذين يشاركون في تظاهرات ووقفات صامتة منددين بما حدث لهذا الشاب ومطالبين بتغيير هذا "النظام"، والحقيقة أن قيمة هذه الصفحة تتعدى قدرتها على تحريك ملف حقوق الإنسان إلى تكوين "لوبي للإصلاح" قادر على التحرك في أي وقت للمطالبة بالتغيير في حالة أن سنحت الفرصة، وهو الأمر الذي حدث بالفعل إثر قيام الثورة التونسية، وأطلق شرارة ثورة ٢٥ يناير.

- **ثورة ٢٥ يناير:**

لم تكن صفحة خالد سعيد بما نظمته من وقفات احتجاجية سوى "بروفة" لثورة ٢٥ يناير، حيث تجمع الشباب الذين شاركوا في مختلف فاعليات الحياة السياسية منذ ٢٠٠٥ بل وكانوا في مقدمتها من مختلف التيارات السياسية، بما فيهم بالطبع شباب التيار الليبرالي الذي دخل الحياة السياسية وفقًا للموجتين سابقتي الذكر، وتم الاتفاق وفقًا لنفس الآليات على إعلان يوم ٢٥ يناير يوما للاحتجاج العام –على غرار الإضراب العام في ٢٠٠٨- على سوء الأوضاع السياسية والاجتماعية ووضع إقالة حبيب العادلي وزير الداخلية على رأس المطالب.

وقد لعب "الفيسبوك" و"تويتر" - الذي بدأ ينتشر في الأوساط السياسية المصرية في ٢٠٠٩ إثر الاحتجاجات الإيرانية التي لجأت إليه- دورين رئيسيين وقت الثورة، نسردهما على سبيل الحصر لا المثل:

١- التشبيك السياسي بين النشطاء السياسيين من جميع التيارات السياسية، ونقل ما تم الاتفاق عليه إلى جموع مستخدمي الفيسبوك، وكان "جروب خالد سعيد" علي الفيسبوك أحد هذه القنوات.

٢- تشكيل نوع من "التيار الفكري الثوري" القادر على الاتفاق على أفكار بعينها والتصرف بناءً عليها. وهو ما أوضحه باسم فتحي: "في أحداث

الثورة كلما ارتبكت وترددت في أخذ قرار، كنت أفتح "تويتر"، فكنت أشعر بالتيار الفكري السائد فيه وأقوم بتكوين رأي وفقاً لذلك".[1]

وأخيراً، نؤكد على أن الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الجديدة كان دوراً شبابياً محركا ومحفزاً للتمرد والثورة، حيث ساهمت هذه الوسائل الإعلامية في خلق "قيادات ثورية" التقت عبر الفيسبوك وتواصلت ثم نزلت إلى الشارع كما أسلفنا الذكر، وبنزول هذه القيادات الشابة إلى الشارع، تشجعت الجماهير الغفيرة إلى النزول بدورها، وهنا فقط أكتملت ثورة ٢٥ يناير، ومن دون نزول هذه الجماهير لما أمكننا التحدث عن ثورة من الأساس. ورغم ذلك، فمن المناسب أن نشير إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة "للحشد السياسي" تضاءلت جداً في أعقاب الثورة المصرية، في ضوء الحرية الممنوحة للأحزاب والحركات السياسية، وفي ضوء تعطش جميع الكيانات السياسية على ممارسة العمل السياسي على "أرض الواقع" وليس فقط على "أرض العالم الافتراضي" كما كان الحال سابقاً.

---

[1] مقابلة مع باسم فتحي، مدون وناشط ليبرالي، مرجع سابق..

ملاحظات ختامية

١- من الناحية الفكرية: يتأثر الفكر الليبرالي بشكل واضح بسياقه المجتمعي الذي ينعكس على تكوين أنواع مختلفة من الليبرالية تتفق رغم اختلافها في ضرورة التأثير على هذا السياق وتغييره في اتجاه مزيد من الحرية والحداثة، وهو الأمر الذي أفرز نوعا من ليبرالية "رد الفعل" التي دأبت على تقديم أطروحات معاكسة للأفكار السائدة سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي بهدف تغييرها. بالطبع، هذا الاتجاه الفكري مفيد على الصعيد المجتمعي لأنه يبث فيه روحا جديدة تكسر حالة النمطية الفكرية السائدة، ولكن يؤخذ عليه في عديد من الأحيان تقديمه نوعا من "الليبرالية التصادمية" التي تعجز عن تقديم رؤى إصلاحية "تدرجية" تستطيع أن تنقل المجتمع نقلة ولو صغيرة إلى الأمام بدلا من أن تقدم رؤى "صادمة" له، فتظل على هامشه. وفي المقابل، تكون نوع من الليبرالية "الأكثر توافقية ومحافظة" على قيم المجتمع، والتي تسعى إلى المزج بين الحرية الفردية والقيم الثقافية والدينية، وتزداد أهمية هذا المنحى الفكري في ضوء الاستقطاب الحاد الذي يشهده المجتمع حاليًا بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي، وإن كان يأخذ عليه أحيانا استبدال مرونته بميوعة إيدلوجية ووسطيته بلغة باهتة.

٢- من الناحية الهيكلية: انعكست هذه الاختلافات الفكرية على تكوين أطر تنظيمية مختلفة للفكر الليبرالي بعد الثورة عبر عنها عدد من الأحزاب الليبرالية التي رفع كل منها لواء أحد هذه الاتجاهات، أما الثورة فبدورها لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة موجات عديدة "لتسييس" مجموعة من شباب التيارات المختلفة - شباب التيار الليبرالي من ضمنهم- والذين شاركوا في فعاليات وأطر تنظيمية مختلفة أثقلتهم. وقد استخدموا في معارضتهم وسائل غير تقليدية كونت لديهم نوعا من الهوية السياسية الخاصة بهم والمختلفة عن الجيل الأكبر منهم. ولعل الدعوة لثورة ٢٥ يناير من خلال موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" هي أكبر دليل على ذلك.

الفصل الثالث
حول المشاركة السياسية غير التقليدية للشباب من التيار اليساري المصري

حـبيبة محسن
باحثة بمنتدى البدائل العربي للدراسات

مقدمة

قبل البدء في عرض محتوى هذه الورقة البحثية حول المشاركة السياسية للشباب في التيار اليساري في مصر، سواء بأساليبها التقليدية أو غير التقليدية، ربما من المهم العمل على توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي استخدمتها الباحثة في هذه الدراسة؛ وذلك لإزالة أي لبس أو خلط محتمل الحدوث لدى القارئ.

فعلى سبيل المثال، من المهم توضيح أن مصطلح "التيار اليساري" في هذه الدراسة يقتصر فقط على التنظيمات/الأحزاب التي تتبنى الفكر الاشتراكي بتنويعاته المختلفة؛ ولكن –لأسباب تتعلق بضيق المساحة المتاحة والوقت المطلوب لإتمام هذه الدراسة– لم يتم دمج مشاركة التيارات القومية و/أو الناصرية في هذه الدراسة، على الرغم من أن بعضها يتبنى أفكارا أقرب إلى الاشتراكية.

من ناحية أخرى، من المهم أيضا توضيح ما تقصده الدراسة حين تتحدث عن "أساليب المشاركة السياسية غير التقليدية". وهنا، من المهم التوضيح أنه طوال الأعوام السابقة، ربما منذ نشأة الأحزاب والحياة الحزبية في مصر، كانت هناك عدة أساليب شبه ثابتة للمشاركة السياسية لدى الناشطين والمهتمين بالعمل العام، ومنها على سبيل المثال: توزيع النشرات والبيانات، تنظيم الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات، الكتابة في الصحف أو الظهور في وسائل الإعلام المختلفة، التصويت لأحد المرشحين، العمل في أحد المناصب الرسمية.. وهنا، تحاول هذه الدراسة الوقوف على بعض أساليب المشاركة السياسية غير المألوفة، وهي في معظم الأحوال أساليب خلاقة ومبدعة، التي خرجت من شباب التيار اليساري، سواء قبل ثورة ٢٥ يناير أو ما بعده. ويمكننا أن نذكر منها هنا مثلا: المشاركة السياسية بالغناء أو بتنظيم مهرجانات فنية ذات طابع سياسي، عرض أفلام، فنون الشارع Street Art بصورها المختلفة، من مسرح الشارع إلى الرسم على الحوائط Graffiti.. وفي الإطار نفسه، يجب الإشارة إلى أنه –على خلاف التعريفات الموجودة في بعض الأدبيات التي حاولت رصد وتفسير ظاهرة المشاركة السياسية– لا تعنى هذه الورقة البحثية بالأساليب "العنيفة" التي تطرقت إليها بعض هذه الأدبيات (مثل الاغتيالات السياسية– الإرهاب– العصيان المدني..).

اليسار المصري قبل الثورة وتأثيره على التنشئة السياسية للشباب

يمكن تقسيم التيار اليساري في مصر في مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الأحزاب اليسارية "القديمة" المتمثلة في حزب التجمع أو الحزب الشيوعي المصري، وغيرها؛ ومن ناحية أخرى الأحزاب أو التنظيمات اليسارية "الشبابية" أو الجديدة، ومنها على سبيل المثال: الاشتراكيين الثوريين، تيار التجديد الاشتراكي، رابطة الشباب التقدمي.. ومن ناحية ثالثة، يمكن إضافة عدد آخر من الناشطين المنتمين للفكر اليساري – بشكل أو بآخر- دون أن يكونوا منتمين تنظيميا بالمعني الفعلي.

ومن المهم لنا، قبل البدء في هذه الورقة، الإشارة إلى أن الفكر اليساري يعد من أقدم الأفكار السياسية التي خلقت تواصلا مع المجتمع المصري، فقد تميز اليسار في مصر بالاستجابة السريعة لأوضاع الصراع الاجتماعي والنضال السياسي، سواء من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو من أجل القضايا الوطنية والسياسية، فميلاد اليسار المصري كان مصاحبًا لتفجر النضال الوطني والحركة العمالية، في تلك الفترة التي تأسس فيها الحزب الشيوعي الأول في مصر، فقد تأسس الحزب الشيوعي المصري في فترة مبكرة –عام ١٩٢١- وعلى مدى السنتين التاليتين راح الحزب يبلور اتجاهاته الأيديولوجية من ناحية، ويعمّق جذوره داخل الطبقة العاملة من ناحية أخرى، كما لعب الحزب دورا قياديا داخل الحركة العمالية المشتعلة - عبر الإضرابات والاعتصامات المستمرة- طوال عام ١٩٢٣ وبدايات عام ١٩٢٤، وهو ما سبب الصدام بينه وبين الحكومة القائمة آنذاك، أدت إلى إغلاقه ومطاردة قياداته ومصادرة أوراقه[1].. وفي أعقاب ذلك عاد اليسار مرة أخرى للصعود في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته، مرتبطا بالعوامل نفسها لصعود الحركة العمالية والنضال من أجل التحرر الوطني. ورغم الكمون الذي عاشه اليسار في الخمسينيات والستينيات في الفترة الناصرية، سواء نتيجة التضييق والقمع الذي حل بالأحزاب في ظل النظام الناصري، أو التشويش الفكري الذي عاناه في تلك الفترة، إلا أن اليسار عاد للصعود مرة أخرى من نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، مدفوعًا أيضًا بتفجر القضية الوطنية وصعود

[1] عمر شافعي، "حول أول حزب شيوعي في مصر"، القاهرة، أوراق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، يوليو ٢٠٠٧، http://www.e-socialists.net/node/903

الحركة العمالية[1]. ومع بداية التجربة الحزبية الثانية في مصر، والتي بدأت في ظل نظام السادات في منتصف السبعينيات تقريبا، كان أحد المنابر الثلاثة الأساسية التي انبثقت عن الاتحاد الاشتراكي هو "التجمع الوطني الوحدوي"، في مقابل "الأحرار الاشتراكيين" لليمين، و"تنظيم مصر العربي الاشتراكي" للوسط[2]. وهذه المنابر تحولت إلى أحزاب بشكل رسمي بعد صدور القرار بالسماح بالتعددية الحزبية، وهو الصعود الذي امتد إلى الثمانينيات. هكذا تميز اليسار المصري بارتباطه صعوداً وهبوطاً بصعود الصراع الاجتماعي والنضال الوطني وهبوطهما.

من خلال المقابلات الشخصية مع الناشطين من التيار اليساري، كان ملاحظا أن بعض من الأحزاب اليسارية "القديمة" سواء كانت متمتعة برخصة قانونية أم لا ـ كحزب التجمع أو حزب العمال الشيوعي على سبيل المثال ـ كانت تتسم بجو "قمعي" عام، وتنظيم داخلي شديد الهيراركية والمركزية، وهو ما أدى إلى تمرد عدد من الناشطين ـ معظمهم من الشباب ـ من داخلها على هذا الجو العام، وانضمامهم إلى مبادرات أخرى.

فمن خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع بعض الناشطين من الشباب الذين كانوا جزء من "الأحزاب اليسارية القديمة"، فبدت الأحزاب الرسمية كحزب التجمع مثلا، خاصة فيما بعد ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، كصورة أخرى من الحزب الوطني، أو كديكور "ديمقراطي" لنظام مبارك السلطوي، خاصة مع سيطرة قيادة الحزب الحالية على مفاصل الحزب بشكل يقصي أية تيارات أو آراء مختلفة عن دائرة صنع القرار في الحزب، وأيضا تربطها علاقات وثيقة بالنظام السابق وبأجهزته الأمنية، إلى جانب مواقف الحزب المخزية من بعض القضايا الوطنية والقومية، مثل منع شباب الحزب من التظاهر عشية سقوط بغداد في مارس٢٠٠٣، وعندما عارض شباب الحزب هذا القرار وخرجوا للتظاهر، فوجئوا بأن قيادة الحزب متواطئة مع قوى الأمن التي دخلت في مواجهات عنيفة معهم[3]. ويزيد عليها أيضا بعض الأحزاب والتنظيمات اليسارية

---

[1] مصطفى البسيوني، "اليسار المصري: وقفة مع الرفاق"، http://www.e-socialists.net/node/5907

[2] علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر،القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤

[3] مقابلة أجرتها الباحثة مع عمر سعيد، ناشط بحركة الاشتراكيين الثوريين وعضو بحزب العمال الديمقراطي، القاهرة، ٢٩ يوليو ٢٠١١

"القديمة"، فقد كانت هذه الأخيرة تعمل بصفتها تنظيمات سرية (مثل الحزب الشيوعي المصري- حزب العمال الشيوعي..)، بما يعكس مركزية وهيراركية شديدة في أنماط التفاعل داخل الحزب، وسيطرة العقلية الأمنية (أو عقلية التنظيم السري، بعبارة أدق) على كوادر الحزب وناشطيه، إضافة إلى ميل كوادر الحزب إلى التقعر والتنظير أكثر من كونهم مشتبكين مع الواقع المجتمعي من ناحية أخرى[١].

ولكن على الرغم من استمرار الأحزاب "القديمة" على الساحة السياسية المصرية، إلا أن تسارع وتيرة التغيير بصورة كبيرة خلال الأحداث التي طرأت على الساحة السياسية المصرية في ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، قد أظهرت هذه الأحزاب القديمة في موقف شديد الضعف لعجزها عن مواكبة مطالب التغيير المطروحة سوى بصورة محدودة وشكلية، وهو ما جعلها أيضا غير قادرة على استقطاب أعضاء جدد من الأوساط الشبابية إلى صفوفها.

وبالتالي، فمع عجز هذه الأحزاب عن ممارسة أحد أهم المهام الأساسية للأحزاب السياسية، وهي تجنيد أعضاء جدد، إضافة إلى ذلك، فقد خرج عدد كبير من الشباب من ذوي الميول اليسارية، ممن فقدوا الثقة في الأحزاب القديمة خارج الأطر التنظيمية، وبدؤوا في ممارسة العمل السياسي من خارج هذه الأحزاب بشكلها الكلاسيكي، سواء من خلال أحزاب/تنظيمات يسارية أخرى أكثر شبابا وفعالية على الأرض، أو بشكل مستقل من خلال مبادرات أخرى عابرة للأيديولوجيات أكثر حيوية وديناميكية، وأكثر التصاقا بالواقع والمجتمع.

وقد ساهم ذلك في خلق جيل كامل من الناشطين الشباب منقطعي الصلة بالتقاليد التنظيمية للأحزاب القديمة، والتي تميل إلى تغليب ما هو أيديولوجي على ضرورات الحركة في الواقع، ورفض ميل هذه الأحزاب إلى التقعر والالتصاق بالنظرية، والتعالي على العمل على الأرض[٢]. وهذه الفترة شهدت ظهور أكبر للحركات اليسارية الجديدة أو الأكثر شبابا.

أدى ذلك إلى نتيجة حتمية، خاصة في خلال الأعوام ٢٠٠٤- ٢٠٠٥ - والتي شهدت حراكا سياسيا بالغ الأهمية وممتد الأثر- وهو انضمام موجة جديدة من الشباب - ممن

---

[١] مقابلة أجرتها الباحثة مع نرمين نزار، ناشطة بتيار التجديد الاشتراكي، القاهرة، ٢٥ يوليو ٢٠١١

[٢] المرجع السابق

لم تكن لهم سوابق بالعمل السياسي- إلى معترك العمل السياسي، دون أن يكونوا قد حصلوا على "تنشئة" حزبية أو أيديولوجية بالشكل الكلاسيكي، وبالتالي كان لديهم مساحة أوسع بكثير من حرية الحركة والابتكار، والتواصل مع الشارع؛ بالإضافة إلى تحررهم النسبي من سلطة النصوص الأيديولوجية، والتي كانت تعامل كـ"مقدسات" في أغلب التنظيمات أو الأحزاب اليسارية القديمة. وبالتالي، يمكن القول بأنه ثمة قطيعة بين جيل الشباب من الوافدين الجدد على العمل السياسي، والمنضمين إلى مبادرات مثل "شباب من أجل التغيير" على سبيل المثال، وبين الأحزاب السياسية الكلاسيكية.

ورغم التطورات شديدة الأهمية التي مرت بها مصر والمنطقة العربية، واليسار المصري بصفة خاصة، إلا أنه ثمة أحداث بعينها أو محطات كانت تعد هي الأبرز في تاريخ التنظيمات والأحزاب اليسارية.

وكما أجمع الكثير من ناشطي اليسار الذين كانوا يلعبون دورا فاعلا أيضا في حركة "شباب من أجل التغيير"، فإن هذه الأخيرة هي التي صنعت - فعليا- حركة "كفاية" ومنحتها زخمها الحقيقي الذي اشتهرت به في الشارع. ويفسر الناشطون ذلك بأن قيادات "كفاية" كانوا من الأجيال الأكبر عمرا –من جيل السبعينيات في المجمل- وكانوا يميلون إلى عدم المجازفة بالصدام المباشر مع النظام، كما كانت سقوف مطالبهم في المعركة ضد نظام مبارك دائما منخفضة مقارنة بما كانت تطرحه حركة "شباب من أجل التغيير"، دون إغفال المعارك الداخلية التي كانت تحدث باستمرار بين "شباب من أجل التغيير" وبين الأجيال الأكبر عمرا من قيادات "كفاية" حول سقف المطالب الذي يجب التمسك به، وكيفية إدارة الصراع مع نظام مبارك، فقيادات كفاية كانت ترى أن تمسك الشباب بسقف مطالب مرتفع في مواجهة النظام لا يعكس سوى تهور وانعدام خبرة، وإنه لن يؤدي سوى إلى المزيد من تشرس الأجهزة الأمنية في التعامل مع الناشطين في الحركة والمتعاطفين معها؛ في الوقت الذي كان من الصعب على الشباب فيه القبول بالوضع القائم أو حتى بالإصلاحات الشكلية، المفرغة من مضمونها التي كان نظام مبارك يعد بها طوال الوقت[1].

---

(1) مقابلات أجرتها الباحثة مع عدد من الناشطين: مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكرها؛ مقابلة مع عمر سعيد، سبق ذكرها، ومقابلة أخرى مع مصطفى محيي، ناشط بتيار التجديد الاشتراكي وصحفي بجريدة المصري اليوم، القاهرة، ١٣ أغسطس ٢٠١١

ومع تراجع دور "كفاية" في الشارع بعد انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، تنامى شعور لدى بعض الشباب من "شباب من أجل التغيير"، خاصة من أولئك الذين ظهرت لديهم ميول فكرية أقرب إلى اليسار من داخل "شباب من أجل التغيير"، بأن "كفاية" لم تعد هي الإطار التنظيمي الأمثل الذي يمكنهم تحقيق أهدافهم من خلاله، وكانت أبرز الأسباب وراء هذا الشعور هو أن "كفاية" كانت تتجاهل المطالب الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري، بعد فشلها النسبي في تحقيق أهدافها الأساسية التي كانت يغلب عليها الطابع السياسي؛ فبدت كحركة ذات أفق ليبرالي بشكل لا يتناسب مع الأهداف أو المشروع الفكري لهؤلاء الشباب[١].

ولكن معظم هؤلاء الشباب لم يكن لديهم القدرة على بلورة مشروع أو تصور فكري واضح لمرحلة "ما بعد كفاية"، وفي تلك الفترة انضم عدد كبير منهم إلى التنظيمات اليسارية "الشبابية"، مثل الاشتراكيين الثوريين. وأعقب ذلك محاولاتهم في العمل على قضايا عمالية وفلاحية مع تنظيماتهم/أحزابهم، ولاحقا دفع بعد ذلك باتجاه تأسيس مجموعة أخرى ذات إطار تنسيقي واسع، هي مجموعة "تضامن" في ٢٠٠٨، والتي كانت تعمل على تبني ومساندة هذه القضايا؛ وخلال هذه الفترة كانت الحركات الاحتجاجية للعمال والموظفين وباقي الطبقات الكادحة قد بلغت ذروتها، فكان من غير المعقول ألا تشتبك التنظيمات اليسارية معها، أو تحاول التضامن معها على الأقل.

إضافة إلى القضايا التي سبق ذكرها، والتي كانت من أبرز القضايا المؤثرة في التيار اليساري ومسار حركته على الساحة المصرية، كانت قضية "خالد سعيد"، وهو موضوع ذو طابع يغلب عليه المشاركة باستخدام الإنترنت عبر صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع **Facebook**، والتي شكلت منبرا للتيارات كافة –سواء اليسار أو سواه– بل وحتى من الأشخاص غير المسيسين الذين لمستهم هذه القضية الإنسانية.

أخيرا، تأثر التيار اليساري المصري كثيرا بأحداث الأشهر القليلة الأخيرة من عام ٢٠١٠، ومنها على سبيل المثال انتخابات مجلس الشعب، التي مثلت - بما يشبه الإجماع بين المحللين السياسيين- الانتخابات الأسوأ في مصر على مدى عقود، وهذه الانتخابات تلاها الأنباء عن الثورة التونسية ونجاحها، ومن ثم مباشرة أحداث تفجير

---

[١] مقابلة مع مصطفى محيي، المرجع السابق

كنيسة "القديسين" عشية رأس السنة عام ٢٠١١؛ وهي من الأحداث التي ساهمت بشكل كبير في إشعال شرارة الثورة المصرية.

هيكل الحزب/التيار وكيف كان يستوعب مشاركة الشباب داخله

فيما يخص الهياكل الداخلية للأحزاب والتنظيمات اليسارية، فمن المهم التمييز في هذا الصدد بين الأحزاب اليسارية "القديمة" ـ سواء كانت مرخصة أم غير مرخصة ـ وبين التنظيمات/الأحزاب الجديدة، فكما سبقت الإشارة، تتسم مشاركة الشباب في التنظيمات والأحزاب القديمة بالجمود والتعالي على العمل في الشارع، وتغليب الأيديولوجيا على الحركة. على العكس من التيارات ذات الطابع "الشبابي" التي نشأت في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، مثل تيار الاشتراكيين الثوريين، أو تيار التجديد الاشتراكي وغيرهم، والتي كان مكونها الشبابي هو الغالب عليها، والتي تميزت بنوع من "القطيعة" بين أبناء هذا الجيل وبين التنشئة السياسية الحزبية أو التنظيمية بشكلها الكلاسيكي، فكانت تنشئتهم السياسية بعيدة عن المرجعيات الجامدة، وأكثر انفتاحا للمجال أمام المبادرات الخلاقة والإبداعية النابعة من الشباب[١].

فعلى حد تعبير الكثير من ناشطي اليسار، سواء ممن كانوا أعضاء في الأحزاب القديمة لفترة ما من الزمن ثم تركوها، أو من كانوا مقربين من هذه الأحزاب القديمة ثم واصلوا العمل العام والسياسي بشكل مستقل، فإن على مستوى الفكر والممارسة السياسية، كانت هناك الكثير من الأفعال غير المقبولة، ومنها مثلا: استمرار قيادات الحزب من جيل معين لفترة كبيرة جدا في السلطة، واحتفاظ الحزب بأكليشيهات شديدة القدم في خطاب الحزب قد لا تتغير ولا يتم تطبيقها في الواقع، وهو ما يعكس جمودا شديدا لدى الهيكل الداخلي لهذه الأحزاب[٢].

ويفسر عدد من الناشطين هذا التحول الحادث في التيارات الأكثر شبابا من تيارات اليسار المصري بعدة عوامل أساسية:

---

[١] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكرها

[٢] مقابلة مع ياسر علام، ناشط يساري مستقل، مدير تحرير مجلة "المسرح" ومن مؤسسي ائتلاف الثقافة المستقلة وكذلك مهرجان "الفن ميدان " الفني، القاهرة، يوليو ٢٠١١

الأول: هو مسألة القطيعة مع التنشئة السياسية الحزبية بشكلها الكلاسيكي الذي كان سائدا لدى الأحزاب/التنظيمات اليسارية "القديمة"، إضافة إلى غياب ذهنية "السلطة الأبوية" التي كانت سائدة في هذه الأخيرة عن مؤسسي التنظيمات/الأحزاب اليسارية الجديدة، ومنها على سبيل المثال مجموعة الاشتراكيين الثوريين، أو تيار التجديد الاشتراكي أو سواهم..، وذلك حتى على الرغم من التفاوت العمري بين الأعضاء داخل التنظيم/الحزب. وقد ساهم أيضا في هذه المسألة غلبة الطابع الشبابي على هذه التنظيمات (أي أن معظم أعضائها كانوا من الشباب)، وهو ما جعل الأعضاء الأكبر سنا يطرحون منطق "الندية" في التعامل مع الأعضاء الأصغر داخل التنظيم، وهذا المنطق في التعامل "الندي" بين الناشطين كان بارزا في محافظة مهمة مثل الإسكندرية، التي لم يكن فيها ناشطون منتمون إلى اليسار ممن تزيد أعمارهم عن ٣٠ عاما، وهو ما منح التيار اليساري، من ناحية، تحررا من قيود النظريات وقربا لا شك فيه من الواقع المعاش؛ ولكنه من ناحية أخرى، جعل باقي التيارات السياسية لا تأخذ هؤلاء الشباب –أحيانا– مأخذ الجدية، باعتبارهم "شوية عيال" [١].

على مستوى آخر، أكد الكثير من الناشطين الشباب على أن الهيكل التنظيمي داخل الأحزاب/التيارات الجديدة من اليسار المصري ما زالت "سائلة" إلى حد ما، ونظرا لحاجة هذه التنظيمات/الأحزاب إلى العمل تحت غطاء قانوني ما، فكان الأفضل لهم هو بناء هيكل تنظيمي رخو وأفقي إلى حد كبير، بدلا من الأحزاب القديمة التي كانت تتسم بالمركزية الشديدة في اتخاذها للقرارات، والهرمية في تنظيمها الداخلي[٢].

وعلى الرغم من أن التنظيمات الأكثر شبابا داخل التيار اليساري المصري تحاول الإبقاء على مرونة تنظيمها الداخلي قدر الإمكان، إلا أنه لا يمكن إنكار أن ثمة عيوب أو أخطاء في الممارسات، وهي مشاكل يمر بها اليسار –بشكل عام– في دول أخرى. فمن ناحية، يرى بعض نشطاء اليسار أنه التيار اليساري، خاصة اليسار الثوري، يواجه عدة مشكلات في علاقته مع الحركة السياسية في بلده بشكل عام، فهو إما يعمل منفردا تماما، أو كجزء من إطار تنسيقي أوسع؛ وبالتالي، فلم يعمل جيدا على غرس أو بناء

---

(١) مقابلة أجرتها الباحثة مع ماهينور المصري، ناشطة بالاشتراكيين الثوريين– الإسكندرية، الإسكندرية، يوليو ٢٠١١

(٢) مقابلة مع مصطفى محيي، سبق ذكرها

قاعدة كبيرة له في الشارع، أي أنه يعمل إما بمعزل عن الحركة السياسية، أو كجزء منها، ولم يستطع العمل جيدا "داخلها".

من ناحية أخرى، لم يخلُ التنظيم الداخلي للتنظيمات اليسارية الشبابية من بعض "رواسب" التنظيم أو التفكير الأمني الخاص بالتنظيمات اليسارية "القديمة"، فكانت طريقة تقسيم العمل وإدارة النشاطات والعلاقات داخلها طريقة "تنظيم سري" بشكل أو بآخر، كما كان الوضع في فترة التسعينيات؛ وهو ما كان بعض الناشطين من الشباب يشككون في جدواه، باعتبار أن عمل التنظيمات، سواء الاشتراكيين الثوريين أو أي من التيارات الأخرى، الآن يعد نشاطا علنيا يعرفه الجميع. كما أن هناك خللا كبيرا في آليات الحوار الداخلي داخل هذه التنظيمات.

ومع تصاعد حدة الخلافات حول بعض القضايا التنظيمية الداخلية، وخاصة بسبب الخلاف حول آليات الحوار الداخلي داخل الاشتراكيين الثوريين، فضل بعض الناشطين اليساريين الانفصال عنه عام ٢٠١٠، لتأسيس تنظيم جديد هو "تيار التجديد الاشتراكي"، ويحاول الناشطون من خلاله خلق بنية تنظيمية أكثر مرونة وأكثر ديمقراطية، ولكن –بشكل عام– تظل هناك حاجة ماسة لدى التنظيمات اليسارية لأن تجعل التنظيم قضية تتبع السياسة وليس العكس[١].

وبسبب رغبة الشباب في التغلب على مشاكل العلاقة بين "الأيديولوجيا" والعمل على الأرض، والبعد عن التنظير والقيود الإدارية، قرر مجموعة من الشباب تأسيس حركة جديدة ذات سياسات اشتراكية، وهي حركة "شباب من أجل العدالة والحرية"، وهم قريبون من "تيار التجديد الاشتراكي" بصورة كبيرة.

أما في مرحلة ما بعد الثورة، فعلى الرغم من استمرار تنظيمات اليسار في التواجد والعمل بشكل مستقل عن الأحزاب (ومنها الاشتراكيون الثوريون، وتيار التجديد الاشتراكي وحركة شباب من أجل العدالة والحرية) ، إلا أن أغلب ناشطي اليسار قد أسسوا أحزابا جديدة، نذكر منها: حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب العمال الديمقراطي؛ في الوقت الذي قررت فيه بعض الأحزاب "القديمة" الاستمرار في العمل (كحزب التجمع مثلا)،أو العمل كأحزاب علنية (مثل الحزب الشيوعي المصري مثلا).

---

[١] المرجع السابق.

ففي حالة حزب العمال الديمقراطي مثلا، يؤكد الناشطون المنتمون له أن الحزب يستوعب مشاركة الشباب بشكل جيد جدا، باعتبار الشباب هم –في الأصل- المكون الأساسي للحزب: فالحزب له ٣ وكلاء مؤسسين لا تزيد أعمارهم عن الثلاثين عاما، كما أن هناك حالة من التوازن بين الأجيال داخل الحزب، بحيث لا ينفرد جيل معين باتخاذ القرارات داخله، وذلك لتحقيق هدف أساسي وهو دعم الحركات الاحتجاجية، وبالتالي فإن الداعية الحزبية لهذا الحزب تركز على المواقع العمالية وعلى ضم كوادر عمالية بالأساس.

أما عن حزب التحالف الشعبي، فهو محاولة أخرى لتجميع تيارات اليسار المصري ككل في بنية تنظيمية حزبية واحدة، مستفيدين من انفتاح المناخ السياسي في أعقاب الثورة المصرية. وهي تجربة ناجحة حتى كتابة هذه السطور، مقارنة بالمحاولات السابقة المماثلة، التي قوبلت بالفشل، ومهمة الحزب الأساسية هي تحقيق المطالب الأساسية للثورة، سواء على المستوى السياسي (الحريات العامة والديمقراطية، ومحاكمة رموز النظام السابق، وإلغاء المحاكم العسكرية للمدنيين وكتابة دستور جديد يحقق مبدأ الفصل بين السلطات..)، أو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (إعادة توجيه الاقتصاد، ووضع خطط التنمية لصالح الجماهير الفقيرة في مصر، وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية لكافة المواطنين المصريين..)[١]. وبالتالي فإن الحزب يقع على عاتقه التواصل بين اليسار "الأيديولوجي" (أو النخبة ذات الخلفية اليسارية)، وبين اليسار الاجتماعي (أو الشرائح الواسعة من المجتمع المصري التي لديها قناعة وطيدة بهذه المبادئ العامة)[٢].

التشبيك العابر للأيديولوجيات داخل الحزب/التيار وكيف كان يؤثر على العمل الداخلي

كانت أول تجربة مهمة في مجال التشبيك العابر للأيديولوجيات تترك أثرا على التيار اليساري المصري هي تجربة اللجنة الشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في التسعينيات من القرن العشرين، والتي كانت تجربة شديدة الثراء لأنها نجحت في جمع تيارات مختلفة (يساريين- قوميين- إسلاميين..) حول قضية واحدة هي التضامن مع الشعب الفلسطيني، فاللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني انطلقت

---

[١] موقع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، http://egyleftparty.org/?page_id=184

[٢] مقابلة مع مصطفى محيي، السابق

مع انتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني في العام ٢٠٠٠، حيث شكلت القضية الفلسطينية دائمًا همًا وجزءً لا يتجزأ من القضية الوطنية المصرية بالنسبة لتيارات اليسار المصري، من ناحيتين: أولاً رفض اليسار المصري لوجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية بوصفه استعمارًا استيطانيًا عنصريًا يهدد الأمن القومي المصري، ومن ناحية أخرى التعاطف مع الشعب الفلسطيني، باعتبار أن ما يعانيه هو جزء من القضية الوطنية المصرية وهم إنساني عام.

تشكلت اللجنة فور اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، بهدف التضامن مع الشعب الفلسطيني وتدعيم مقاومته أمام الهجمات الإسرائيلية عليه[١]، ومن الجدير بالذكر أن اللجنة بدأت عملها باسم "اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية"، ولكنها تحولت إلى "اللجنة الشعبية المصرية لدعم الشعب الفلسطيني" إبان حرب غزة في نهاية العام ٢٠٠٨. وكان تغيير الاسم له ما يبرره، فقد حاول النشطاء من الشباب الذين أخذوا زمام مبادرة إعادة إحياء عمل اللجنة تفادي الخلاف بين نشطاء اليسار المشاركين فيما يتعلق بالموقف من المقاومة ذات الطابع الإسلامي، وخاصةً حركة "حماس"، ولذلك اختارت اسم "اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني"، دون تفرقة بين الفصائل السياسية الفلسطينية[٢].

مع بداية الحرب الأمريكية على الإرهاب في ٢٠٠١، ظهرت محاولة أخرى من نشطاء اليسار لخلق حركة عرفت باسم "المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)"، وهي لم تكن تشبيك عابر للأيديولوجيات بالمعنى، ولكنها مبادرة جمعت الكثير من أطياف اليسار المصري ومجموعة كبيرة من المستقلين ذوي الفكر اليساري.

بدأت أجيج كجزء من حركات مناهضة العولمة الدولية، وهي ليس لها برنامج سياسي أو أيديولوجية بالمعنى الكلاسيكي الموجود لدى الأحزاب السياسية، فهي مجموعة ضمت كافة أطياف النشطاء على اختلاف توجهاتهم من المتعاطفين فكريًا مع اليسار[٣].

---

[١] محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية ذات الطابع اليساري"، في د. دينا شحاتة (محرر)، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، يوليو ٢٠١٠

[٢] السابق

[٣] السابق

ثم انتهت بعدها تجربة اللجنة الشعبية لتبدأ تجربة أخرى مختلفة وأكثر ثراء، وهي تجربة كفاية، التي بدأت في التشكل في الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، وتحديدا أجمع ناشطو اليسار على أهمية مجموعة "شباب من أجل التغيير" داخل حركة كفاية، والتي كانت تجمع شبابا من مختلف الخلفيات الفكرية، ومن المستقلين أيضا.

فقد لاحظت الباحثة أن عددا لا بأس به من ناشطي اليسار المشاركين في هذه الورقة البحثية كانوا أعضاء في "شباب من أجل التغيير"، أو تعرفوا على التيار اليساري من خلال مشاركتهم في هذه المبادرة.

عمليا لم يحدث تشبيك عابر للأيديولوجيات لدى الأحزاب/التنظيمات اليسارية أثرا كبيرا على ناشطيها أو على طريقة تعاطيها مع بعض القضايا العملية على الأرض، ويمكن تفسير ذلك بأنه - من ناحية- لم تقم هذه الأحزاب/التنظيمات سوى بالتشبيك مع التيارات الأخرى أو التنسيق معها على قضايا محددة وليس بتحالفات كبرى، فعلى سبيل المثال، قام الاشتراكيون الثوريون بالتنسيق مع الإخوان والقوميين وغيرهم من القوى السياسية فيما يخص قضايا بعينها مثل المعتقلين السياسيين، أو قانون الطوارئ.. وهذه الفكرة تجد ما يسوغها أيديولوجيا- خاصة لدى ناشطي تيار التجديد الاشتراكي وتيار الاشتراكيين الثوريين من معتنقي الفكر التروتسكي.

فاستنادا إلى ما طرحه تروتسكي حول فكرة "عمل الجبهة المتحدة"، هناك إمكانية للمشاركة في العمل مع الأطراف الأخرى على أهداف مشتركة، دون التشارك - بالضرورة- في الفكر أو الأيديولوجيا، وبعيدا عن المرجع الأيديولوجي للفكرة، فإن التشبيك أو التنسيق العابر للايدولوجيا كان له مبررات عملية، فمن ناحية، كان يساهم في نشر فكر التنظيم/الحزب لدى كوادر التيارات الفكرية الأخرى، واطلاع أبناء التنظيم/الحزب أنفسهم على أفكار وخطابات التيارات الأخرى الموجودة على الساحة لتفنيدها ونقدها؛ ومن ناحية ثانية، لكون التنسيق والتشبيك ضرورة واقعية على الأرض، خاصة مع قلة عدد المنتمين هذه التنظيمات/الأحزاب مقارنة مثلا بفصيل مثل جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من التخوفات التي كان يطرحها كوادر التنظيمات اليسارية - وهي تخوفات لها وجاهتها- من جر التنظيم إلي صفقات سياسية، قد يتعرض من ورائها للاستغلال، ولكن دوما ما كانت هناك أصوات كثيرة داخل الأحزاب/التنظيمات تؤكد على أن احتمالات التورط في صفقات أو التعرض

للاستغلال واردة الحدوث، ولكن ذلك يعبر عن عيوب حقيقية في التيارات التي تم التنسيق معها وليس عيبا في فكرة العمل المشترك ذاتها[١].

ثمة تجربة أخرى مهمة وجديرة بالذكر في السياق ذاته، على الرغم من كونها داخل التيار اليساري فقط، وهي تجربة حركة ٢٠ مارس عام ٢٠٠٤، وهي مبادرة انطلقت من إحساس عام لدى مجمل نشطاء اليسار بضرورة تقديم مشروع وطني جاد للتغيير، بدأت النشطاء في عقد اجتماعات تحضيرية لمحاولة إيجاد أرضية مشتركة تصلح لأن تكون نواة لتحالف/حزب سياسي ذي طابع يساري، فتشكلت سكرتارية تضم ممثلين للأحزاب اليسارية التاريخية مثل الشيوعي المصري ومركز الدراسات الاشتراكية أو حزب التجمع بالإضافة لممثلين عن المستقلين من اليسار، وانعقدت اجتماعات بصورة منتظمة على مدار ما يقرب من عام كامل، بهدف التحضير للمؤتمر التأسيسي للحركة وإعداد أورق المبادئ العامة لها والاستراتيجيات المتبعة، وتم الإعلان عن تأسيس الحركة، وصدر بيانها التأسيسي في أبريل ٢٠٠٤، بمشاركة وحضور حوالي ٤٠٠ كادر من كوادر اليسار، وتم انتخاب لجنة تأسيسية من الحضور ممثلة لكافة أحزاب وأطياف اليسار، ولكنها لم تحقق نجاحا يذكر، حيث ظهرت بعدها حركة "كفاية" التي حققت زخما إعلاميا أكبر ونجاحات أوسع في الشارع، وبالتالي فضل أغلب أعضاء حركة ٢٠ مارس الانضمام إلى "كفاية"[٢].

حدثت محاولة أخرى للتشبيك العابر للأيديولوجيات فيما عرف باسم "التحالف الوطني من أجل الإصلاح والتغيير" في يونيو ٢٠٠٥، وهي محاولة ضمت تيارات مختلفة في البدء، تتبنى مطالب موحدة تتمثل في: إلغاء حالة الطوارئ، وضمان سلامة الانتخابات العامة، وإطلاق حرية تأسيس الأحزاب وإصدار الصحف.. وعلى الرغم من أن أحزاب الوفد والتجمع والغد والشيوعي المصري، وغيرها شاركت في الاجتماعات التمهيدية لـ"التحالف"، ولكن بدأت هذه التيارات تتملص من المشاركة في التحالف، إلى أن تبقى به فقط الاشتراكيون الثوريون مع الإخوان المسلمين[٣]، وتكمن أهمية هذه التجربة في أنها كانت الأولى من نوعها، ولكنها فشلت فشلا ذريعا[٤].

---

[١] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكره

[٢] محمد العجاتي، "الحركات الاحتجاجية ذات الطابع اليساري"، سبق ذكره

[3] http://ikhwanwiki.com/index.php?title

[٤] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكره

حركة تضامن في ٢٠٠٧، وهي حركة تجمع المهتمين بالقضايا العمالية والفلاحية، سواء كانوا من اليسار أو من خارجه، وإن كان يغلب عليها الطابع اليساري، وتهدف إلى التشبيك وخلق رأي عام مؤيد لهذه القضايا ولمطالب الطبقات الفقيرة والكادحة من الشعب المصري في مقابل ما يتعرضون له من انتهاكات جسيمة من قبل أصحاب الأعمال أو النظام السابق، وكانت تركز على القضايا العمالية والفلاحية فقط ولا تهتم كثيرا بقضايا الإصلاح السياسي أو الديمقراطي[١].

حركة حشد (الحركة الشعبية الديمقراطية من أجل التغيير)، وهي حركة نشأت في منتصف عام ٢٠١٠، تحاول الربط بين المطالب الاقتصادية والاجتماعية للفئات الكادحة من عمال وفلاحين وغيرهم، وبين مطالب التغيير الديمقراطي التي كانت تطرحها "كفاية" في ٢٠٠٥ من ناحية؛ وتدفع لوضع السياسة الاقتصادية العامة، ومطالب الحريات الديمقراطية، والقضية الوطنية، وقضايا العمال والفلاحين، وقضايا المرأة والأقباط، وقضايا التعليم والإسكان والصحة...وغيرها على جدول أعمال من يسعون إلى التغيير الحقيقي في مصر من ناحية أخرى[٢].

وتركز الحركة على التعامل مع الجماهير أيضا، خاصة الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين وغيرهم، وليس النخبة فقط، وهذه الحركة أيضا لا تعد من الحركات العابرة للأيديولوجيات بالمعني المفهوم، ولكنها تعد أيضا من الحركات التي يغلب عليها الطابع اليساري، أو التي تحاول أن تجمع عددا من ناشطي اليسار على اختلاف تنظيماتهم. والحركة لديها هيكل تنظيمي أوسع وأكثر سيولة، ولكن مع وجود حد أدنى من التفاهم بين أعضائها بحيث سمح لها بصياغة برنامج مشترك[٣]، وقد لعبت الحركة دورا مهما في حملة الإفراج عن المعتقلين، وفي مواجهة وفضح التزوير والفساد السائد في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لعام ٢٠١٠، وكذلك باتجاه التعبئة ضد وزير الداخلية السابق باعتباره مسئولا عن حادثة كنيسة القديسين، والتعبئة والحشد حول العديد من القضايا العمالية؛ كما قامت أيضا بدور فاعل في الحشد والتعبئة من أجل

---

[١] المدونة الرسمية لمجموعة "تضامن"،

http://tadamonmasr.wordpress.com/

[٢] المدونة الرسمية للحركة الشعبية الديمقراطية من أجل التغيير (حشد)

http://7ashd.blogspot.com/

[٣] مقابلة مع ماهينور المصري، سبق ذكره

يوم الغضب الشهير الذي أشعل شرارة الثورة، وهو يوم الخامس والعشرين من يناير[١] ٢٠١١، والحركة ما زالت مستمرة في العمل بعد الثورة من خلال شعار "ثورة- حرية- عدالة اجتماعية"، والذي تنادي من خلاله بعدد من المطالب الاقتصادية والاجتماعية لأبناء الطبقة العاملة، ولكن أيضا بمطالب أكثر عمومية مثل المطالبة بحد أدنى وحد أقصى للأجور، وإطلاق حريات التنظيم النقابي وما إلى ذلك[٢].

كما ظهر في أواخر عام ٢٠١٠ المكتب التنسيقي لشباب القوى الوطنية، والذي مثل محاولة أخرى لتجميع كافة القوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وكان هذا المكتب يلعب دورا بارزا أكثر في محافظة الإسكندرية، ومن خلاله كانت تتم المناقشات والتنسيق بين مختلف التيارات المشاركة، ولكن الملاحظ على المشاركين في هذه المبادرة أن أغلبهم كانوا من الشباب، ومن خلال المناقشات تنامى شعور ما لدى التيارات المشاركة بكسر حدة الاختلافات الفكرية والخلافات السياسية، وبأن ما يصنع الفارق بين التيارات المختلفة هو الاختلاف في ترتيب الأولويات لدى كل منها، وكان هناك تنسيق واسع بين القوى المختلفة المشاركة في المكتب، خاصة فيما يخص قضية "خالد سعيد"؛ فعلى سبيل المثال تم طرح موضوع جعل عيد الشرطة يوم ٢٥ يناير يوما للغضب على المكتب، ومن خلال النقاشات التي دارت، أعلنت حتى القوى التي لم تكن تنوى المشاركة في فعاليات اليوم أنها ستدعم القوى المشاركة فيه، فحتى شباب الإخوان المسلمين -وعلى الرغم من رفض مكتب الإرشاد للمشاركة في "يوم الغضب"- إلا أن شباب الإخوان كانوا مقتنعين بالمشاركة في اليوم، وشاركوا بالفعل بصفتهم الشخصية وليست الحزبية، وتضاعف مشاركة النشطاء من التيارات المختلفة في المكتب التنسيقي بعد القبض على عدد كبير منهم يوم ٢٦ يناير ٢٠١١، على إثر مشاركتهم في الاحتجاجات[٣].

في مرحلة التحضير لثورة ٢٥ يناير، كان التنسيق العابر للأيديولوجيات مرتفع نسبيا، فكان هناك تنسيق جيد بين مجموعات مختلفة عبر صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع "فيسبوك **Facebook**" للتواصل الاجتماعي. وهكذا تم التوافق بين المجموعات المختلفة عبر

---

[١] مدونة الحركة الشعبية للتغيير "حشد"، http://7ashd.blogspot.com/2011_01_01_archive.html

[٢] السابق

[٣] مقابلة مع ماهينور المصري، سبق ذكره.

الصفحة على تنظيم مجموعة من المظاهرات تنطلق من أماكن مختلفة في القاهرة - معظمها من المناطق الشعبية- للاحتجاج على الممارسات القمعية والتعذيب والاعتقالات التي كان يقوم بها جهاز الشرطة المصري ضد المواطنين، وتم الاتفاق على موعد ذي دلالة رمزية هو الخامس والعشرون من يناير، وهو يوم عيد الشرطة المصرية، فوجئ النشطاء من التيار ممن تولوا تنظيم المظاهرات بازدياد المشاركة الشعبية فيها بشكل غير مسبوق، إلى أن تحولت إلى مظاهرات حاشدة صدمت الشرطة المصرية، بحيث لم تستطع السيطرة عليها وقمعها كسابقيها[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن التحضير لهذه المظاهرة كانت باستخدام مزيج من أساليب العمل السرية والعلنية في آن واحد، وتم فيها التنسيق بين عدد من التيارات من مختلف الانتماءات الفكرية: تيار التجديد الاشتراكي وشباب من أجل العدالة والحرية من اليسار، إلى جانب شباب الإخوان المسلمين، وحزب الجبهة الديمقراطية وحملة البرادعي، وحملة طرق الأبواب[2]. ومن المهم الإشارة إلى أن الشباب المنخرطين في التنسيق لهذه التظاهرات كانوا يعملون بشكل فردي، ولم يعد أي منهم إلى تنظيمه/حزبه لتبني المقترحات والأفكار التي نتجت عن التنسيق بشكل رسمي، باعتبار أن الكثير من القيادات كانوا يسخرون من مبادرة الشباب- بشكل غير رسمي- ويرون أنها غير واقعية، وأنها لن تخرج بنتائج إيجابية، ولن ينتج عنها سوى المزيد من التضييق الأمني على الناشطين، ولكن -مع التطور السريع للأحداث- عادت التنظيمات والأحزاب وتبنت مقترحات الشباب ولكن من خلال اجتماعات أو جلسات مغلقة، يتم خلالها تحديد خط سير الأحداث[3].

وخلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ـ على عكس المتوقع ـ كان التشبيك العابر للأيديولوجيات أقل من الذي كان عليه في فترة ما قبل الثورة، ويفسر بعض الناشطين ذلك بأن التنظيمات اليسارية المختلفة كانت تتمتع بهامش أوسع بكثير من حرية الحركة، فكانت تمزج بين العمل السياسي السري والعلني ـ بمعنى أنه كان يتم الخروج للتظاهر في الميادين العامة وعلى رأسها ميدان التحرير بشكل علني تماما ـ وفي

---

[1] مقابلة مع نهال الميرغني، ناشطة بتيار التجديد الاشتراكي، القاهرة، يوليو ٢٠١١

[2] حملة طرق الأبواب: هي حملة مستقلة كانت ناشطة وقت انتخابات ٢٠١٠ لتعريف المواطنين بأهمية الانتخاب ومساوئ ظاهرة شراء الأصوات وما إلى ذلك.

[3] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكره؛ مقابلة مع نهال الميرغني، سبق ذكره.

الوقت ذاته كانت الاجتماعات التنظيمية، والأعمال الأخرى المتعلقة بها ــ مثل طباعة البيانات والملصقات وما إلى ذلك) كانت تتم بشكل سري[١].

تنوع أساليب المشاركة بين التقليدية وغير التقليدية:

تنوعت أساليب المشاركة السياسية لدى أبناء التيار اليساري، سواء في شكلها التقليدي من وقفات احتجاجية وتظاهرات وتوزيع بيانات وما إلى ذلك؛ أو في شكلها غير التقليدي من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فن الشارع **Street Art** (مثل الرسم على الحوائط العامة **Graffiti**، أو مسرح الشارع...)، أو أية وسيلة أخرى قد تكون غير مألوفة بالنسبة للشارع المصري.

في مرحلة ما قبل الثورة، كانت أساليب المشاركة السياسية لشباب اليسار معتمدة بشكل كبير على الأساليب التقليدية، ولكن مع الوقت كانت تظهر أيضا مبادرات خلاقة وإبداعية خارج نطاق أساليب المشاركة المألوفة، وذلك كنوع من الاحتجاج الخلاق والمبدع على ما كان يمارسه نظام مبارك من قمع وتضييق على حرية الرأي والتعبير.

فعلى سبيل المثال، في الأحزاب التقليدية أو "القديمة" كانت هناك محاولات لاستغلال الفن كنوع من وسائل التنشئة السياسية، فكان حزب التجمع مثلا يلجأ إلى تنظيم ورش إبداعية تابعة لاتحاد الشباب التقدمي لأعضاء الحزب، وكان يستعين ببعض الناشطين من اليسار المستقل لتنظيمها[٢].

في فترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، يمكننا الحديث عن عدد من أساليب المشاركة غير التقليدية التي قامت بها كل من اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، والمجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج). فالأولى على سبيل المثال قامت بعمل حملة لجمع التوقيعات على بيان بطرد السفير الإسرائيلي من مصر ورفض التطبيع، وتسيير قوافل المساندة للشعب الفلسطيني من خلال التبرعات الشعبية (وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها مثل هذا النشاط)، بالإضافة إلى عمل اللجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني

---

[١] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكره.

[٢] مقابلة مع ياسر علام، سبق ذكره.

على إطلاق المبادرات الشعبية بكافة أنواعها لدعم الشعب الفلسطيني والتضامن مع القضية الفلسطينية (عبر المهرجانات الفنية – معارض الصور- الخ..)[1]

وفي فترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٥، استفاد الناشطون من محاولة النظام توسيع هامش الحرية المتاح أمامهم، وهو ما أفرز عددا من المبادرات الخلاقة التي تعد من وسائل المشاركة السياسية "غير التقليدية"، ومنها على سبيل المثال: خلق الناشطون لخمسة أماكن مختلفة قدموا بها عروض لمسرح شارع في ذات التوقيت، وفي محافظات مختلفة (القاهرة- الإسكندرية- الجيزة- السويس- الإسماعيلية)، وأهم ما يميز مسرح الشارع أو فن الشارع **street art** بشكل عام هو التواصل مع جمهوره بشكل مباشر، بمعنى أنه أحيانا لا يعرف الحدود الفاصلة بين المسرح والجمهور؛ وهو ما كان – كما يؤكد بعض النشطاء- عاملا مهما لكسر الحاجز النفسي والثقافي بين المسرح وبين الجمهور، ودفعه للمشاركة بشكل إيجابي في تحريك مسار الأحداث في المسرحية، وتحويل المشاهد من مكون سلبي إلى مشارك أو فاعل مكون إيجابي[2].

من جهة أخرى، أجمع الناشطون أن المجموعة الفنية في "شباب من أجل التغيير" استحدثت نمطا غير مألوف من المشاركة السياسية، هو الغناء في الشارع، وفي أحياء شعبية على وجه الخصوص (مثل حي إمبابة أو الجيزة على سبيل المثال)، أو عمل حفلات غنائية بسيطة مع توزيع بيانات ذات طابع سياسي، وكانت تلك اللجنة تفاجأ دوما بحجم الاستجابة الكبيرة من المواطنين في الشارع.

استمرت تلك المبادرة الخلاقة أيضا عندما قرر أحد أهم قيادات اليسار المصري، كمال خليل، الترشح لانتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ عن دائرة إمبابة، فكان معظم ناشطي اليسار – تحديدا من الاشتراكيين الثوريين وبعض اليساريين المستقلين- يساعدون في حملته الانتخابية بالقيام بحملات لتنظيف الشوارع، أو حفلات غنائية بسيطة، وكانت تلقى ردود أفعال شديدة الإيجابية لدى الشارع، وعلى الرغم من أنه لم يفز في الانتخابات، إلا أنه حقق نسبة أصوات كبيرة في مقابل مرشح الحزب الوطني المنحل (الذي كان يعتمد بكثافة على ظاهرة شراء الأصوات)[3].

---

[1] محمد العجاتي، سبق ذكره.

[2] مقابلة مع ياسر علام، سبق ذكره.

[3] مقابلة مع عمر سعيد، سبق ذكره.

و لكن مع انتهاء انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥، وعودة مساحة الحرية الممنوحة من النظام للانكماش مرة أخرى، وتراجع حالة الزخم السياسي التي كانت موجودة فيما قبل الانتخابات، وكان على الرغم من ذلك ظلت هناك محاولات لتقديم مسرح شارع، ولكنها ظلت محاولات محدودة، وذات طابع وسط بين المسرح التقليدي ومسرح الشارع.

مع ظهور حركة "تضامن" عام ٢٠٠٨، يمكن القول بأن هذه الأخيرة أيضا كان لها مساهمة كبيرة في استحداث أنماط جديدة من المشاركة السياسية غير التقليدية، ففي حالة التضامن مع العمال أو الفلاحين ممن لديهم قضية، كان أعضاء الحركة يسعون إلى تنظيم التظاهرات والوقفات الاحتجاجية مع الأهالي المتضررين في منطقتهم، وليس في المناطق التي اعتاد الأمن على رؤية التظاهرات والوقفات الاحتجاجية فيها (على سلم نقابة الصحفيين على سبيل المثال..)، مما أعطى التظاهرات طابعا غير تقليدي، كذلك كانت "تضامن" تعمل على التضامن الفعلي مع الأهالي المتضررين، سواء بتوفير حماية قانونية للعمال المضربين أو للأهالي المتضررين من سياسة حكومية معينة أو غير ذلك، أو عمل صناديق لدعم وإعاشة أسر العمال المضربين عن العمل أو من لاقوا فصلا تعسفيا من العمل لحين التوصل إلى حل قانوني لإعادتهم إلى أعمالهم.

بالإضافة إلى ذلك، استحدثت "تضامن" أسلوبا مبتكرا في العمل من أجل قضاياها، وهو محاولة "نقل الخبرات والدعم" بين أصحاب القضايا المتشابهة؛ بمعنى أنها كانت تجلب وفدا من العمال المضربين في مصنع ما احتجاجا على سياسات تعسفية وأسرهم للتضامن مع عمال بمصنع آخر يمرون بظروف مشابهة، بما يمكنهم من نقل خبراتهم إلى بعضهم البعض، وهو أسلوب لاقى نجاحا كبيرا خلال العمل على قضايا الصيادين في البحيرات الشمالية، والذين كانوا يمرون بظروف شديدة التشابه.

كما كانت تعقد عددا من الندوات والمؤتمرات الشعبية التي تهدف إلى تعريف الأهالي بحقوقهم وواجباتهم الأساسية، وأخيرا يتبقى الأسلوب الأخير في العمل على الأرض، والمتمثل في الاعتصام[١].

أما عن مرحلة الثورة ذاتها، كان التنسيق بين الناشطين من شباب اليسار في مرحلة التحضير لثورة ٢٥ يناير عبر صفحة "كلنا خالد سعيد" على موقع facebook للتواصل الاجتماعي، باعتبار أنها الصفحة التي كانت تحظى بأكبر قدر من الإقبال

---

[١] مقابلة مع ماهينور المصري، سبق ذكره.

والتوافق سواء بين التيارات السياسية المختلفة أو حتى من المتعاطفين مع قضية "خالد سعيد" من غير المسيسين بشكل مباشر، فعلى سبيل المثال، كان بعض الناشطين من تيار التجديد الاشتراكي يقومون بعمل قائمة بأسماء المواطنين الذين تعرضوا للتعذيب أو القمع في أقسام الشرطة في الفترات الأخيرة، ونشرها على الصفحة، وغير ذلك.. ومنحت قضية خالد سعيد انتعاشا كبيرا للناشطين، فقد ساهمت قضية "خالد سعيد" والتعبئة التي قام بها الناشطون على الصفحة في خلق حالة لا شك فيها من السخط تجاه الشرطة وممارساتها القمعية وانتهاكاتها المستمرة، وفي تلك المرحلة كانت هناك انتعاشة أيضا في وسائل المشاركة غير التقليدية، سواء عبر التدوين، أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، أو الاستعانة بالرسم على الحوائط العامة **Graffiti**، أو تعليق الملصقات والبوسترات بدلا من توزيع البيانات العادية[١].

وفي تلك الفترة، بدأ استخدام تكنيك "المظاهرات الطيارة" الذي لعب دورا كبيرا في استنفاذ قوى جهاز الشرطة والأجهزة الأمنية وقت الثورة، وسنتحدث عنه بالتفصيل في فقرة لاحقة، إلى جانب الوسائل التقليدية الأخرى مثل الندوات، والوقفات الاحتجاجية، وحملات تجميع التوقيعات لإقالة حبيب العادلي، وزير الداخلية السابق، ومدير أمن الإسكندرية السابق، بعد حادثة القديسين في يناير ٢٠١١ [٢].

خلال الثورة، كان الناشطون يستخدمون صفحة "كلنا خالد سعيد" بشكل كبير في الدعوة للتظاهرات، من خلال عمل دعوات باسم الصفحة **(facebook events)**، وإطلاق تسميات مختلفة على أيام الجمع مثلا، إلى جانب ذلك كان يتم أيضا استخدام مدونة مجموعة "تضامن" أو الموقع الإلكتروني لتيار التجديد، ومستخدمي هذين الوسيلتين هم ـ عادة ـ من المسيسين أو الناشطين، أما مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها **Facebook**، فمستخدموها ليسوا بالضرورة من المسيسين أو من المهتمين بالسياسة بشكل مباشر.

وتزايدت هذه المحاولات ذات الطابع "الإبداعي" أو غير التقليدي مع تراجع الأداء المهني لأجهزة الأمن المصرية، مثل تنظيم وقفات احتجاجية صامتة للتضامن مع قضية خالد سعيد على سبيل المثال، وهي كانت إحدى الفعاليات الفريدة من نوعها التي

---

[١] مقابلة مع نهال الميرغني، سبق ذكره.

[٢] مقابلة مع ماهينور المصري، سبق ذكره.

ساهمت في كسر حاجز الخوف لدى قطاع كبير من المواطنين المصريين، خاصة من غير المسيسين.

ويرى بعض الناشطين أن الثورة المصرية تعبر عن تفجر الإبداع أو وسائل المشاركة غير التقليدية وغير المألوفة منذ بدايتها، فمن المعتاد في المشهد السياسي المصري أن يقتصر دور المظاهرة على التعبير عن موقف ما، ولكن مع إصرار الناس على العودة للتظاهر مرة أخرى في الفترة من ٢٥- ٢٨ يناير ٢٠١١، إلى جانب الحشد الكبير المشارك فيها، جعلت الثوار يشعرون بأنهم يصنعون الحدث فعليا بدلا من الاكتفاء بإعلان موقف فقط كما كان الوضع سابقا، بالإضافة إلى ذلك كان الناس من غير المشاركين في الثورة –من أصحاب المحلات وعوام الناس في بيوتهم- في دعم الثوار بشكل مباشر أو غير مباشر، فمع إصرار بعض أصحاب المحلات على فتح محلاتهم –على عكس المعتاد في حالات المظاهرات- ومساهمة الأهالي في دعم الثوار بإلقاء بعض الأشياء لهم من النوافذ والشرفات للوقاية من تأثير الغاز المسيل للدموع (خل- مياه- بصل..) يعكس أسلوبا غير مألوف في المشاركة السياسية للمصريين بشكل عام.

وفي ذلك الصدد أيضا يمكن التأكيد على أن استفادة الثوار المصريين من نصائح الثوار التونسيين في كيفية مواجهة قوى الأمن وتأثير الغاز المسيل للدموع وما إلى ذلك، التي وصلت لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي – والتي كانت لها فائدة كبيرة في نجاح الثورة في أيامها الأولى- تعد من الوسائل غير التقليدية للمشاركة السياسية أيضا، دون أن نغفل بالطبع الدور شديد الأهمية الذي قامت به روابط مشجعي كرة القدم Ultras في إجهاد قوى الأمن بشدة عبر استعمال تكنيك جديد في التظاهر، وهو "المظاهرات الطيارة"، أو تقسيم مجموعات المتظاهرين إلى مجموعات صغيرة من الأشخاص تقوم بمظاهرة سريعة وتفر من أفراد الأمن قبل أن يتمكنوا من محاصرتها لإجهاضها، ومن ثم تعيد الكرة في مكان آخر.. وهكذا إلى أن تم استنزاف طاقة أفراد الأمن تماما على مدار الأيام الثلاثة الأولى من الثورة[١].

وشهدت فترة ما بعد انسحاب قوات الشرطة من المدن الكبرى بداية تشكل اللجان الشعبية في الأحياء السكنية المختلفة من المدن التي انسحبت منها الشرطة، وذلك على

---

[١] مقابلة مع ياسر علام، سبق ذكره

الرغم من أن المشاركين فيها من المهتمين الجدد بالعمل العام، ولم يكن لديهم فكر سياسي واحد، بل وأحيانا لم يكن لديهم سوى وعي سياسي محدود.

إضافة إلى ذلك، كان ميدان التحرير، وفقا للمقابلات التي قامت بها الباحثة مع الناشطين، مليئا بالإبداع أو بالمشاركة غير التقليدية، مثل تجميع المتظاهرين علب الكشري الفارغة التي تم إلقائها في الميدان، وكتبوا بها على الأرض كلمة "كنتاكي"، ردا على الشائعات التي كانت تروج عن المتظاهرين في ذلك الوقت، كما تم أيضا تجميع الحصى المتخلف عن "معركة الجمل" (التي قذف فيها المتظاهرون بلطجية النظام بالحجارة) لكتابة كلمة "ارحل" على أرض الميدان، وعندما تم استحداث حمامات عمومية للثوار في الميدان تحيط بها مبان خشبية، قام عدد من المتظاهرين بالرسم عليها لتزيينها، كما تحول أيضا بعض المتظاهرين إلى "مسحراتية"، يدورون بين باقي الثوار في الميدان ليلا بطبلة ويقومون بالغناء لإيقاظ الثوار، تحسبا لهجوم البلطجية أو أجهزة الأمن على الميدان، بالإضافة إلى ذلك قام ناشطو اليسار باستحداث "إذاعة الميدان"، التي لم تكن معنية سوى بمخاطبة جمهور الميدان فقط لا غير وليس خارجه، وهو ما ساهم بصورة كبيرة في خلق تواصل كبير بين ناشطي اليسار وبين جمهور المتظاهرين[١].

وفي تلك الفترة انتشرت أيضا بصورة كبيرة فن الشارع **Street Art**، وتحديدا الرسم على الحوائط **Graffiti**، باعتبارها سهلة التنفيذ وقادرة على الوصول للناس بسرعة، إلى جانب المسيرات الطويلة أو الاعتصامات التي تحاول التواصل مع الناس في الشارع، خاصة في الأماكن الشعبية لتنمية وعيهم السياسي، كما كان الإنترنت أيضا لاعبا أساسيا في تنمية الوعي السياسي للناشطين الجدد من الشباب، باعتبار أنه خلق ساحة مفتوحة للنقاش بين أشخاص غير متشابهين أيديولوجيا، إلى جانب أنه يعطي- أحيانا- مؤشرات عن رغبة الشارع[٢].

وفي مرحلة ما بعد الثورة، يتم استغلال كافة الآليات المتاحة من أجل المشاركة السياسية، سواء تقليدية أو غير تقليدية: من مواقع التواصل الاجتماعي (**Facebook** و**Twitter**)، وسائل الإعلام التقليدية، توزيع بيانات في الشارع، تعليق ملصقات أو

---

[١] السابق

[٢] مقابلة مع محمد جابر، ناشط يساري مستقل وأحد المشاركين في فن الشارع **Street Art**، مقابلة عبر برنامج سكايب **Skype**، أغسطس ٢٠١١

لافتات، رسم **Graffiti** على الجدران والحوائط، عمل مهرجانات فنية مثل مهرجان "الفن ميدان" على سبيل المثال.. ومهرجان الفن ميدان خرج بمبادرة من بعض ناشطي اليسار المستقل، باعتبار أن الفن كان موجودا في الميدان بشكل فطري، ودون تدخل كبير من الفنانين والمثقفين.

وهذه المبادرة استغلت حالة السيولة الأمنية والإدارية الموجودة في الدولة وقت الثورة من أجل صنع أعمال فنية في الشارع بدون رقابة، وهو ما كان ممكنا بعد الثورة فقط، باعتبار أنه كان موجودا في الميدان بشكل فطري فأصبحت أية سلطة تعترض عليه تبدو "قمعية" ومرفوضة، وهو ما لن تجازف الحكومة الحالية بفعله[١].

وهنا لا يجب أن ننسى أنه في مرحلة ما بعد الثورة أصبح الظهور في وسائل الإعلام التقليدية متاحا لكافة الأطراف، وهو ما يجعل كفة موازين القوى تميل إلى صالح الناشطين، خاصة مع وسائل التواصل الاجتماعي التي سلطت الأضواء بشكل كبير على معظم قضايا انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية؛ وذلك على الرغم من التضييق الذي يمارسه المجلس العسكري على الناشطين، الأمر الذي يؤدي في معظم الأوقات إلى إشعال الغضب الشعبي للمطالبة بالمزيد من الحريات، ومنها على سبيل المثال الوقفات الاحتجاجية التي يتم تنظيمها مع تحويل الناشطين إلى المحاكمات العسكرية[٢].

وعلى الرغم من وجود أصوات داخل الناشطين اليساريين ممن يرون أن سيطرة المجلس العسكري على السلطة في مصر ـ لكونه سلطة غير منتخبة تدير البلاد بعقلية ديكتاتورية، إضافة إلى كونها من بقايا النظام السابق أيضا ـ هو بمثابة ضربة قوية لأهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير، لأن المجلس العسكري ـ من وجهة نظرهم ـ لن يسمح بإحداث تغييرات جذرية في بنية النظام، أو أنه لن يتخلى ـ بسهولة ـ عن السلطة؛ إلا أن الأغلبية العظمى من شباب التيار اليساري يرون أن الساحة الآن مفتوحة أمام كافة التيارات ـ خاصة التيار اليساري ـ للعمل من أجل تدعيم الحقوق والحريات، ومن أجل إحداث التغييرات الجذرية التي كانت تهدف لها الثورة، وهذا لن يحدث سوى عبر شد وجذب دائم بين التيارات السياسية المختلفة وبعضها من ناحية، وبينها وبين المجلس العسكري الحاكم من ناحية أخرى، وهو ما سيسود خلال المرحلة

---

[١] مقابلة مع ياسر علام، سبق ذكره

[٢] مقابلة مع ماهينور المصري، سبق ذكره.

الانتقالية، التي من المهم فيها ـ بالنسبة لناشطي اليسار ـ الحفاظ على القدرة على حشد الشارع باستمرار حتى لا يؤثر المجلس العسكري على سير عملية التحول الديمقراطي، فاستمرار الثورة لفترة أطول معناها منح فرصة أكبر للثوار لتوسيع مساحات الحرية الممنوحة للمجتمع[١].

[١] مقابلة مع نرمين نزار، سبق ذكره.

الفصل الرابع
الأقباط والنشاط السياسي

(من تظاهرات الكاتدرائية إلى اتحاد شباب ماسبيرو)

جورج فهمي

باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

ظلت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية طوال العقود الثلاثة الأخيرة هي الممثل الرسمي والوحيد للأقباط ولمطالبهم الدينية والسياسية في مواجهة نظام مبارك، حيث تكلفت قيادة الكنيسة ممثلة في البطريرك والمجمع المقدس، بأن تكون هي قناة الاتصال الوحيدة بين النظام والأقباط. فضل حسني مبارك هو الآخر من جانبه التعامل مع جهة واحدة كممثلة للأقباط، وهي الكنيسة.

في بداية عهد مبارك، كانت مشاكل الأقباط ومطالبهم تدار بالأساس من خلال مكتب البابا شنودة ورئاسة الجمهورية، لكن مع مرور السنوات، بينما ظلت الكنيسة هي الممثل الوحيد للأقباط، تخلت رئاسة الجمهورية عن دورها، وتنازلت عن ملف الأقباط مع غيره من الملفات إلى الجهاز الأمني ليتولاه. في ظل هذا التحول، أضحى التعامل مع معظم قضايا الأقباط امنيا بحتا دون أي معالجة سياسية أو اجتماعية، وصارت معظم مفاوضات الكنيسة تدار مع جهاز أمن الدولة بالأساس.

إلا أن الشهور الأخيرة شهدت ظاهرة جديدة على المجتمع القبطي، حيث تشكلت حركات قبطية شابة مثل اتحاد شباب ماسبيرو وحركة أقباط بلا قيود خارج سلطة الكنيسة، تسعى تلك الحركات للدفاع عن حقوق الأقباط من خلال شعارات وطنية غير دينية، وعن طريق التنسيق مع الحركات والقوى السياسية الأخرى. على خلاف الكنيسة القبطية، ترفض تلك الحركات جلسات الحوار العرفية، وتفضل أن تنضم إلى مليونيات التحرير لترفع مطالبها مع مطالب القوى السياسية الأخرى والتي تتمحور حول إنشاء دولة سيادة القانون التي يتمتع فيها المسلم والمسيحي بحقوقه على السواء.

تهدف هذه الورقة إلى العرض بالتحليل إلى تطور النشاط السياسي للأقباط خلال الثلاثة عقود الأخيرة والذي مر بثلاث مراحل رئيسية: الأولي غاب فيها أي نشاط سياسي للأقباط، وكانت فيها الكنيسة القبطية هي اللاعب الوحيد، الثانية، استخدم الأقباط أسلوب التظاهر داخل الكاتدرائية من أجل دعم أو انتقاد مواقف قيادات

الكنيسة وفي مرحلة ثالثة، خرج الأقباط خارج أسوار الكنيسة وانتظموا في إطار حركات سياسية تهدف إلى الدفاع عن حقوقهم.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: الأقباط والسياسة في مصر رؤية تاريخية، تطور النشاط السياسي للأقباط خلال عهد مبارك، والنشاط السياسي للأقباط في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

أولا: الأقباط والسياسة في مصر رؤية تاريخية

كان للأقباط دائما موقع متميز داخل جهاز الدولة الحديثة التي بناها محمد على في بداية القرن ١٩، ومن قبلها خلال الحكم المملوكي، حيث أسندت إليهم دائما الأعمال التي تتعلق بالمالية والموازنة. مع اتساع وازدياد نفوذ الجهاز الإداري للدولة خلال عهد أسرة محمد علي، ازداد واتسع نفوذ الموظفين الأقباط بالتبعية. لمعت خلال تلك الفترة العديد من الأسماء القبطية ممن عملوا داخل جهاز الدولة مثل: حنا المنقبادي، انطونيوس عصفور وباسيليوس بك[1].

مع بدايات القرن العشرين، شهدت العلاقة بين المسلمين والأقباط بعض التوتر، الذي جاء في أغلبه على شكل مشاحنات صحفية بين صحيفتي مصر والوطن من جهة، وصحيفة المؤيد من جهة آخرى. وقد استمرت حالة الاستقطاب، بل وتصاعدت حتى وصلت لذروتها بعقد كل من المؤتمر القبطي والمؤتمر الإسلامي عام ١٩١١.

لكن ما لبثت شرارة التحرر الوطني أن انطلقت عام ١٩١٩، حتى عادت الروح الوطنية للمسلمين والأقباط على السواء. بل إن بعضا ممن كانوا يتبنون خطابا طائفيا، صاروا من أوائل المدافعين عن الوطنية المصرية وشعارها الهلال يعانق الصليب.

كانت ثورة ١٩١٩، نقطة تحول حقيقة، حيث كان على الشعب المصري أن يختار شكل الجماعة السياسية التي يريد: جماعة سياسية قائمة على الدين (المشروع الإسلامي)، أم جماعة سياسية قائمة على فكرة المواطنة التي تضم مسلمي مصر ومسيحييها. وخرجت جماهير الشعب المصري لتعلن انحيازها إلى خيار المواطنة وشعار مصر للمصريين.

---

(١) طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٠، ص ٢٣.

سطع خلال هذه الثورة نجم سعد زغلول كوكيل عن الشعب للحصول على الاستقلال، فذهب إليه مجموعة من الرموز القبطية يسألونه : "إذا كان مبدأ استقلال الشعب المصري هو المطلوب فكيف يجوز تشكيل الوفد المصري المُطالِب به دون أقباط مصر؟"[1]. تعد نلك المقابلة البداية الحقيقة نشاط الأقباط السياسي خارج إطار الجهاز البيروقراطي للدولة. لم يعد الأقباط مجرد أقلية تحظى بتمثيل مميز داخل مؤسسات الدولة، بل صارت مكونا أصيلا في الحركة الوطنية الساعية للاستقلال ولبناء مصر الجديدة. وكان من أبرز الرموز القبطية خلال تلك الحقبة: سينوت حنا، جورج خياط، القمص مرقس سرجيوس، فخري عبد النور. وقد انضم العديد منهم الوفد المصري الذي سافر إلى باريس ليدافع عن حق مصر في الاستقلال برئاسة سعد زغلول. استمر نشاط الأقباط السياسي طوال فترة ما بعد الاستقلال، من خلال حزب الوفد الذي أسسه سعد زغلول، خلال تلك الفترة أيضا، لعب السياسي الشهير مكرم عبيد دورا هاما ليس فقط في السياسة المصرية، ولكن أيضا في تدعيم أواصر الوحدة الوطنية بيم المسيحيين والمسلمين.

رغم النشاط السياسي الملحوظ للعديد من الرموز القبطية خلال النصف الأول من القرن العشرين، من أمثال مكرم عبيد، وفخري عبد النور، فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد أضعفت بشكل كبير من مستوى النشاط السياسي للأقباط، ومهدت لدور أكبر للكنيسة القبطية على حساب النخبة العلمانية (العلمانية هنا بمعنى اللا كهنوتية). فالإجراءات التي اتخذها نظام "ناصر" سواء الاقتصادية أو السياسية قد أفضت إلى إضعاف كل من النخبتين السياسية والاقتصادية القبطية، حتى وإن لم يستهدف "ناصر" ذلك. فقد كان لإجراءات التأميم والحد من الملكية الزراعية أثر كبير على النخبة الاقتصادية القبطية، كما كان للقرارات السياسية المتمثلة في حل الأحزاب ذات الأثر على النخبة السياسية القبطية. ومع خفوت صوت وسلطة النخبة القبطية المدنية، لم يتبق سوى الكنيسة القبطية، لتكون هي ممثل للأقباط لدى الدولة والنظام السياسي.

---

[1] الشروق، ٥ مارس ٢٠١١ محمد حسنين هيكل ، عن المسلمين والأقباط في مصر

لم يمانع نظام ناصر من جانبه هذه الصيغة التي تماشت مع سياسته الرامية إلى إيجاد هيئات تمثيلية وسيطة بين الدولة والمجتمع. لكن رغم انفراد الكنيسة بالساحة القبطية فإن شخصية البابا كيرلس السادس العازفة عن العمل السياسي، بالإضافة إلى شخصية ناصر الكاريزمية ومشروعه السياسي، لم يدفعا الكنيسة لأن يكون لها دور سياسي، فاكتفت بدورها الديني الرعوي. من جانبه سعى "ناصر" أيضا إلى أن يكون بين وزرائه وزير قبطي، كما هو الحال مع كمال رمزي استينو، حتى لا يشعر الأقباط بالاغتراب، خاصة وأن مجلس قيادة الثورة لم يضم بين أعضائه أيا من الأقباط.

إلا أن العلاقة بين الكنيسة والدولة المصرية تغيرت بشكل كبير خلال السبعينيات. فقد تغيرت شخصيتا رئيس الجمهورية وبابا الأقباط، فتولي أنور السادات رئاسة الجمهورية خلفا لجمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، كما جاء البابا شنودة الثالث خلفا البابا كيرلس السادس عام ١٩٧١. على العكس من جمال عبد الناصر، افتقد أنور السادات إلى الشخصية الكاريزمية والمشروع الوطني الحاضن للمصريين جميعا، مسيحيين ومسلمين. على العكس، سعى أنور السادات مع بداية حكمه إلى أن يواجه القوى اليسارية والناصرية من خلال إعطاء حرية أكبر لحركة التيارات الإسلامية داخل المجتمع. أطلق السادات سراح معتقلي جماعة الإخوان المسلمين، كما سمح للتيار الديني داخل الجامعات المصرية بالعمل دون قيود، وللمؤسسات الدينية الإسلامية، وبخاصة الأزهر، بدور أكبر في المجال العام. كما أنه أدخل في الدستور المصري وللمرة الأولى، عبارة تنص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي للتشريع (قبل أن يعود في ١٩٨٠ ويجعل الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع).

بدأ المجال العام في مصر يتخذ شكلا دينيا خالصا، وهو الأمر الذي انعكس على الأقباط من خلال شعور بالاغتراب دفع بالكثير منهم إلى الهجرة أو إلى الاحتماء بأسوار الكنيسة بعد أن لفظتهم الدولة المصرية والتي ذكر رئيسها الأقباط في إحدى خطبه بأنه رئيس مسلم لدولة إسلامية.

على الجانب الآخر، كان البابا شنودة ممن يعتقدون أن للكنيسة دورا مجتمعيا يتجاوز مجرد دورها الديني وقد بدا ذلك واضحا في دروسه التي حملت نبرة سياسية لم

تعتادها الكنيسة القبطية خلال عهد جمال عبد الناصر[1]. وكان البابا كيرلس قد حذر البابا شنودة عندما كان الأخير أسقفا للشباب من تجاوزه في عظاته وتطرقه إلى قضايا خارج إطار الدين. بل وتطور الأمر إلى حد أن أبعده البابا كيرلس وطلب منه البقاء في أحد الأديرة، إلا أنه عاد وتراجع عن قراره بسبب ضغوط من محبي البابا شنودة ومريديه من الشباب الذين اعتادوا حضور دروسه. مع مجيء البابا شنودة إلى كرسي البطريرك، اختار أن يكون للكنيسة دور يتجاوز حدود النشاط الديني والرعوي.

خلال النصف الثاني من السبعينيات، ارتفعت الأصوات المطالبة بتطبيق الشريعة، وبدا أن الرئيس السادات، والعديد من أقطاب نظامه لا يمانعون في هذا الأمر من أجل إرضاء التيارات الإسلامية الصاعدة. مع الأصوات المطالبة بتطبيق الشريعة، ارتفعت أيضا أصوات تطالب الأقباط بدفع الجزية. نتيجة لكل هذه العوامل، تزايدت حالة العزلة لدى الأقباط، وازداد التصاقهم واعتمادهم على الكنيسة التي بدت كأنها المؤسسة الوحيدة القادرة على حمايتهم بعد أن غابت مؤسسات الدولة. ارتفعت حده الأزمة عقب تعرض الأقباط ومصالحهم إلى عنف معنوي وجسدي من قبل الجماعات الإسلامية خاصة في صعيد مصر والتي بدأت في اتخاذ العنف البدني أسلوبا لفرض أفكارها. في هذه اللحظة العصيبة بالنسبة للأقباط، بدت الكنيسة وبخاصة البابا شنودة الثالث كخط الدفاع الأخير للأقباط في مواجهة مجتمع غلب عليه الطابع الإسلامي، ودولة هي الأخرى لم تعد تخفى توجهها الديني.

أبدى البابا شنودة خلال عقد السبعينيات جراءة وتحديا في مواجهة الدولة والنظام لم تعتده الكنيسة خلال العصور السابقة. فعندما قامت وزارة الداخلية عام ١٩٧٢ بإزالة بعض المنشآت لكنيسة دون تصريح في منطقة الخانكة، أمر البابا شنودة مجموعة من الأساقفة أن يتقدموا موكبا ضخما من القساوسة حتى موقع الكنيسة ويقيموا فيها الصلوات، وأن لا يتراجعوا حتى لو أطلق عليهم الرصاص. في عام ١٩٧٦، تمت الدعوة لمؤتمر لبحث أوضاع الأقباط، وقام البابا شنودة بنفسه برئاسة أولى جلسات هذا المؤتمر في ديسمبر ١٩٧٦. في مارس ١٩٨٠، ألقى البابا شنودة خطابا عارض فيه تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين، محذرا من أن الدين يوشك أن يحل

[1] محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ٢٩٠.

مكان الوطنية، معلنا أن احتفالات عيد القيامة لن تقام احتجاجا على تجاهل مطالب الأقباط[1]، وهو الأمر الذي شكل تصعيدا خطيرا في علاقة الكنيسة بنظام السادات.

اتخذت العلاقة بين الدولة والكنيسة منحى خطيرا عندما اتهم أنور السادات البابا شنودة علانية في إحدى خطاباته بأنه يقف خلف التعبئة الطائفية، بل ويسعى إلى تقسيم مصر وإنشاء دولة مستقلة للأقباط. وعندما قرر السادات في سبتمبر ١٩٨١ أن يضع كل معارضيه في السجن، قرر أيضا تحديد إقامة البابا شنودة بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون، في سابقة هي الأولى من نوعها.

ثانيا: الأقباط ونظام مبارك

ظل البابا شنودة رهن الإقامة الجبرية في منطقة وادي النطرون حتى يناير ١٩٨٥، عندما قام الرئيس مبارك بالإفراج عنه ليرأس احتفالات عيد الميلاد في الكاتدرائية في العباسية بعد غياب عدة سنوات. خلال عهد مبارك استمرت الكنيسة في لعب دورها كالممثل الوحيد للجماعة القبطية، إلا أن علاقتها بالنظام السياسي اختلفت جذريا عما كانت عليه خلال عهد السادات، حيث غلب عليها الحوار والتفاوض والضغط على الصدام والمسيرات والتهديد كما كان الحال خلال السبعينيات.

كانت الجماعات الدينية التي ظهرت خلال السبعينيات بمباركة من الرئيس السادات قد انقلبت على النظام الذي اتهمته بالمماطلة في إقامة الحكم الإسلامي وبالسعي لإقامة علاقات مع إسرائيل. في ١٩٨١، اغتالت عناصر من الحركة الإسلامية الرئيس السادات، وشنت خلال عهد مبارك حربا عنيفة في مواجهة النظام.

على مدار عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ظلت قواعد اللعبة بين النظام والكنيسة والمجتمع القبطي مستقرة. فقد بدا في ذلك الوقت أن الجماعات الإسلامية هي العدو المشترك للنظام والأقباط، وهو ما برر مساندة الكنيسة القبطية ومن ورائها قطاعات عريضة من المجتمع القبطي لنظام مبارك. كما دفعت تطورات المواجهة بين الجماعات الإسلامية المسلحة ونظام مبارك خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، جموع الأقباط إلى الاحتماء بالكنيسة وقيادتها. من جانبه، فضل نظام مبارك هو الآخر التعامل مع قيادة الكنيسة القبطية كممثل وحيد عن الأقباط كما فعل سابقوه.

---

[1] محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٣٧٧.

مع نهاية التسعينيات بدأت الصورة تتغير، فقد منيت الجماعات الإسلامية المسلحة بهزيمة عسكرية قاسية، وتوارت تماما عن الساحة. في نفس الوقت، لم تتوقف حوادث العنف التي تستهدف الأقباط، بل ازداد حجمها ووتيرتها. ففي كل الحوادث الطائفية التي شهدتها مصر منذ نهاية التسعينات ابتداء بحادثتي الكشح الأولى والثانية، ثم حادثة نجح حمادي، وانتهاء بحادث تفجير كنيسة القديسين، لم يكن للتيارات الإسلامية أي دور يذكر في إشعال تلك الحوادث، بل بدا أن معظمها تم بالتواطؤ المتعمد أو غير المتعمد من خلال الإهمال لأجهزة الدولة، وعلى رأسها جهاز الأمن والجهاز القضائي الذي فشل في العديد من الأحيان في معاقبة الجناة.

كان نظام مبارك قد قرر استخدام تيارات الإسلام المحافظ داخل الأزهر والجمعيات الإسلامية الخيرية لمواجهة تيارات العنف الديني. من جانبها، دعمت التيارات المحافظة نظام مبارك وأضفت عليه شرعية دينية كان في حاجة إليها لمواجهة اتهامات تيارات العنف الديني له بالكفر، وفي المقابل طالبت تلك التيارات نظام مبارك بأن يسمح لهم بالعمل بحرية داخل مؤسسات الدولة. وفقا لرؤية هذه التيارات المحافظة، فإن الشباب المسلم ينضم إلى جماعات العنف السياسي لأن الدولة تخلت عن مسؤوليتها الدينية، وصارت منبرا للقوى العلمانية. خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات، سعى النظام إلى كسب ود تلك التيارات، ففتح لهم أبواب الدولة المصرية التي كانت موصدة من قبل. وعندما انتهت معركة النظام السياسي مع تيارات العنف الديني، كان الخطاب الديني المحافظ قد صار متغلغلا في العديد من مؤسسات الدولة المصرية، وعلى رأسها القضاء، الإعلام، التعليم والأمن.

مع تزايد نفوذ تيارات المحافظة، كان من الطبيعي أن تستمر الحوادث الطائفية حتى بعد خفوت نجم جماعات العنف. مع استمرار تلك الحوادث في أواخر التسعينيات، بدأ الأقباط في استخدام أسلوب التظاهر للتعبير عن غضبهم وحنقهم مما يتعرضون له من تمييز، وإن ظلت تلك المظاهرات داخل أسوار الكاتدرائية في العباسية. حتى هذا الوقت لم يكن أسلوب التظاهر نمطا مألوفا للمشاركة لدى أقباط الداخل. كانت المظاهرات القبطية ظاهرة تخص أقباط المهجر بالأساس، خاصة في الولايات المتحدة من خلال الأقباط المقيمين هناك والذين اعتادوا منذ السبعينيات التظاهر مطالبين برفع التمييز عن الأقباط في مصر. لكن هذا الأسلوب انتقل إلى الأقباط في مصر مع

بداية الألفية الثانية، فصار الأقباط يتظاهرون كلما تعرضت كنيسة للاعتداء، أو في حالة إسلام إحدى الفتيات القبطيات.

بدأ اعتماد الأقباط أسلوب التظاهر داخل الكاتدرائية مع ما عرف بأزمة جريدة النبأ عام ٢٠٠١، عندما قامت جريدة النبأ بنشر صور لراهب يمارس الجنس داخل هيكل إحدى الكنائس. اعتبر العديد من الأقباط نشر هذه الصور بمثابة إهانة للدين المسيحي، وللكنيسة القبطية، فخرجوا مندفعين إلى الكاتدرائية للتعبير عن غضبهم، ثم جاءت حادثة اختفاء وفاء قسطنطين، زوجة أحد الكهنة، عام ٢٠٠٤ فاتبع الأقباط الأسلوب ذاته، حيث اندفعت جموع كبيرة إلى الكاتدرائية للتظاهر. وصار التظاهر داخل أسوار الكاتدرائية هو أسلوب الأقباط للتعبير عن غضبهم كلما تعرضوا لظلم أو تمييز. من جانبها بدا أن الدولة لا تعارض هذا الأسلوب للتعبير طالما ظل الأقباط داخل أسوار الكاتدرائية دون أن يحاولوا الخروج، للالتحام أو الاشتباك مع الجماهير خارج أسوار الكاتدرائية.

مع نهاية التسعينيات وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تسارعت وتيرة الحوادث الطائفية بشكل غير مسبوق وبمنحنى تصاعدي. جاءت حادثتا الكشح الأولى والثانية لتمثلا تطورا في أحداث العنف الطائفي غير المعهود، حيث قتل خلالها ٢٠ قبطيا ومسلم واحد، كما شهدت ترويعا وعنفا غير مسبوق. وقد تفجرت هذه الأزمة مرتين، الأولى عام ١٩٩٩ والثانية عام ٢٠٠٠ بسبب نزاع شخصي بين تاجر قبطي وزبون مسلم. خلال العقد الأخير أيضا، شهدت محافظات المنيا والبحر الأحمر والأقصر وقنا، عددا آخر من الحوادث الطائفية الأقل حدة، كان القاسم المشترك بين معظمها توسع الكنائس في مبانيها بدون ترخيص رسمي مما تسبب في إثارة المواجهات بين المسلمين الرافضين لبناء الكنائس والمسيحيين. وفي عام ٢٠٠٦ شهدت مدينة الإسكندرية اشتباكات بين بعض المسلمين والمسيحيين أسفرت عن قتلى وجرحى، على خلفية مسرحية عرضت داخل الكنيسة بها مشاهد اعتبرها المسلمون مسيئة للإسلام. وفي مايو ٢٠٠٩ انفجرت قنبلة بالقرب من كنيسة في منطقة الزيتون بالقاهرة دون وقوع إصابات، فيما عثرت الشرطة على قنبلة أخرى في نفس المكان، وتمكنت من إبطال مفعولها. في يناير ٢٠١٠ قتل ستة مسيحيين ورجل شرطة مسلم في إطلاق نار من سيارة عشية احتفال الأقباط بعيد الميلاد خارج كنيسة في مدينة نجع حمادي بصعيد مصر.

و قد مرت مرحلة التظاهر داخل الكاتدرائية بمحطتين رئيستين، في المرحلة الأولى التي امتدت منذ أزمة جريدة النبأ في ٢٠٠١ وحتى حادثة الاعتداء على كنسية نجع حمادي في يناير ٢٠١٠ وخلالها كانت التظاهرات داعمة للكنيسة تجاه ما تتعرض له من اضطهاد وضغوط. في معظمها أظهرت تلك التظاهرات تعاطفها ودعمها للبابا شنودة، مؤكدة مساندتها له. إلا أن تحولا لاح في أعقاب حادثة إطلاق النار على كنيسة نجع حمادي والتي أودت بحياة ستة من الشباب القبطي خلال احتفالهم بأعياد الميلاد ٢٠١٠، حيث شاب المظاهرات بعض الحنق تجاه موقف الكنيسة المهادن، وعدم استعدادها لاتخاذ مواقف أكثر حسما تجاه نظام مبارك. بينما جاءت الشعارات في المرحلة الأولى للتظاهرات في أغلبها مساندة للبابا شنودة ومؤكدة على وحدة الأقباط خلفه، تطورت الشعارات تدريجيا لتبدأ في توجيه نوع من النقد إلى البابا وصمته على ما يتعرض له الأقباط من ظلم.

خلال تلك المرحلة الثانية، بدا جليا للأقباط أن أجهزة الدولة ذاتها هي التي صارت مصدر العنف تجاههم، سواء من خلال أجهزة الأمن التي أبدت إهمالا أو تواطؤا تجاه حوادث العنف تجاه الأقباط ومرورا بجهات التحقيق التي لم تبد جدية في تتبع تلك الحوادث، وانتهاء بالقضاء الذي لم يحكم ولو بمرة واحدة بالإعدام (إلا مؤخرا على المتهم الأول في حادثة نجع حمادي) على المتورطين في حوادث قتل فيها العشرات من الأقباط.

صوب الأقباط سهامهم للنظام السياسي الذي اتهموه بالتورط (سواء بالتواطؤ أو الإهمال) في كل ما يتعرضون له من عنف. بدت الكنيسة من جانبها في موقف أكثر صعوبة، حيث صارت بين مطرقة نظام مبارك الذي ساندته لسنوات طويلة، وسندان الأقباط الغاضبين الذين يحملون النظام السياسي مسئولية ما يتعرضون له من ظلم. ظهرت خلال تلك المرحلة الثانية شعارات تختصم مباشرة النظام ومبارك مثل "يا للي حاكمنا بالمباحث، أولادنا ماتت في الكنايس" و"يا للي حاكمنا بالحديد، أولادنا ماتت ليلة العيد".

كانت حادثة كنيسة العمرانية تحولا جديدا في علاقة الأقباط بالنشاط السياسي. ففي ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠ ، خرج مجموعة من الأقباط احتجاجا على وقف السلطات بناء كنيسة في العمرانية، واصطدم المحتجون مع شرطة مكافحة الشغب، حيث دارت مواجهة استمرت عدة ساعات بين قوات الشرطة والمتظاهرين الأقباط. كانت

تلك الحادثة فارقة حيث أنها المرة الأولى التي لا يتوجه فيها الأقباط إلى الكاتدرائية للتظاهر، بل توجهوا إلى مكان الأزمة ذاته واشتبكوا مع قوات الأمن[١].

مهدت حادثة العمرانية لرد الفعل القبطي الواسع في أعقاب تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية في ليلة رأس السنة. أسفر هذا الهجوم الإرهابي عن مقتل ما لا يقل عن ٢١ شخصا، وإصابة العشرات[٢]. عقب تلك الحادثة بينما توجه بعض الأقباط إلى كاتدرائية العباسية، خرج آخرون إلى الشارع للتظاهر في تطور فارق. في العديد من الأحياء، خرج العديد من الأقباط بشكل عفوي ليعبروا عن غضبهم وحنقهم تجاه النظام السياسي والمجتمع رافعين لشعارات مثل "الإرهاب فين؟.. النصارى أهم"، و"أنا مصري.. أنا قبطي.. ومبارك بيضطهدني"، و"امبارح وقفوا العمرانية.. ليلة العيد قتلوا أقباط إسكندرية"، و"لا عادلي ولا حبيب.. ارحل يا وزير التعذيب".[٣] كانت المرة الأولى للشباب القبطي ولسكان الأحياء القاهرية، أن يروا مئات الشباب القبطي في محيط أحيائهم يتظاهرون ضد ما يتعرضون له من ظلم وقهر وقتل. خلال تلك التظاهرات انضم بعض شباب القوى السياسية للأقباط في تطور آخر لافت، فالتظاهرات التي بدأت طائفية غير مسيسة، انضم إليها مصريون "مسيحيون ومسلمون" مسيسون لتتحول مظاهرات الأقباط إلى مظاهرات مصريين في مواجهة النظام السياسي القمعي.

وفي أثناء صلاة الجنازة على ضحايا حادث كنيسة القديسين، نادى الحاضرون من الأقباط بإسقاط مبارك والعادلي داخل الكنيسة. حاول الأساقفة التهدئة من روع الحاضرين، كما طالبهم الأنبا يوأنس سكرتير البابا شنودة الكف عن الهتاف إلا أن الشباب الغاضب لم يستجب واستمر في الهتاف، في تطور جديد عكس عدم قدرة الكنيسة وقياداتها على احتواء غضب الشباب القبطي. بل إن البابا شنودة ذاته في لقاء مع التليفزيون المصري، طالب الأقباط بعدم الخروج للتظاهر، رافضا هذا الأسلوب في التعبير عن الرأي ومحذرا من إمكانية استغلال تلك التظاهرات من قبل القوى السياسية المعارضة للنظام. انتظر العديد من الأقباط أن يلغي البابا شنودة احتفالات عيد الميلاد لهذا العام، أو يمتنع عن استقبال رموز النظام خلال القداس كما فعل عام

---

[١] محاضرة «كنيسة العمرانية»، المصري اليوم، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠

[٢] الآلاف يشيعون جنازة ضحايا كنيسة القديسين بالإسكندرية، اليوم السابع، ٤ يناير ٢٠١١.

[٣] الأقباط يثورون بـ"مسرة "منددين بالنظام المصري والداخلية، موقع السنكسار المسيحي، ٣ يناير ٢٠١١.

١٩٨٠، إلا أن كلا الأمرين لم يحدث، واكتفى البابا شنودة بعدم ذكر أسماء من حضروا لتهنئته خلال قداس العيد كما جرت العادة.

خارج المجتمع القبطي، كانت التفاعلات تتسارع أيضا داخل المجتمع المصري. فقد بادر بعض شباب الحركات السياسية من المسلمين بتأمين كنائس الأقباط خلال احتفالاتهم بعيد الميلاد المجيد في السابع من يناير، وهو ما أعطى زخما جديدا للتشابك بين الحركات السياسية المعارضة وشباب الأقباط. لم يمض سوى أسبوعين على تلك المبادرة، حتى خرج الشباب المصري كله ليعلن غضبه على النظام، مطالبا بإسقاطه.

ثالثا: الأقباط وثورة ٢٥ يناير

بينما كانت العلاقة بين الشباب القبطي وشباب الحركات السياسية المعارضة تتوطد، كانت الدعوات لنزول للشارع للتظاهر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ تتزايد. من جانبها، أعلنت الكنيسة رفضها للتظاهر مطالبة الأقباط بالبقاء في منازلهم للصلاة على لسان الأنبا مرقس رئيس لجنة الإعلام بالمجمع المقدس، الذي صرح بأن "هذه المظاهرات لا نعرف هدفها، ولا نعرف تفاصيلها ومن يقف وراءها". مضيفا أن الكنيسة الأرثوذكسية تطالب أبناءها بعدم الانسياق وراء الدعوات المشاركة في المظاهرات الداعية إلى التخريب والهدم[١].

وعلى الرغم من موقف الكنيسة السلبي فقد اختار العديد من الأقباط الخروج للتظاهر يوم ٢٥ يناير في العديد من الميادين المصرية، رافعين أعلام مصر، مرددين نفس الشعارات المطالبة بإسقاط النظام دون أي إشارات وهتافات طائفية. وقد ساند معظم الأقباط مطالب اليوم الأول للتظاهر، حيث أنها استهدفت وزارة الداخلية التي يعتبرها الأقباط المسئول الأول عما يحدث لهم. مع تطور التظاهرات، واحتلال المتظاهرين لميدان التحرير، اندفعت مجموعات أخرى من الأقباط ومنهم بعض القساوسة للمشاركة في اعتصام ميدان التحرير.

من جانبها، فقد التزمت الكنيسة الصمت طوال الثمانية عشر يوما، وكان أول بيان لها يوم ١٥ فبراير عقب ٤ أيام من سقوط مبارك، حيث حيت في بيان لها الشباب

[١] المصري اليوم، ٢٤ يناير ٢٠١١

والجيش المصري، وأعلنت إيمانها بضرورة أن تكون **مصر** دولة ديمقراطية مدنية، تختار أعضاء برلمانها بانتخابات حُرَّة نزيهة، وتتمثل فيها جميع فئات الشعب[١].

لم تكد تمر عدة أسابيع على تنحي مبارك، حتى عاد التوتر الطائفي ليطل برأسه مرة أخرى لنفس الأسباب السابقة، بناء الكنائس دون ترخيص وإسلام فتيات مسيحيات. هذه المرة، قام مجموعة من الأهالي المسلمين بهدم كنيسة بقرية صول لم تحصل على التصاريح المطلوبة. ثم تطور الوضع في حي إمبابة عندما قامت مجموعة من المسلمين الغاضبين بحرق كنيستين بدعوة البحث عن فتاة أشهرت إسلامها واحتجزتها الكنيسة. جاء رد الفعل القبطي هذه المرة مختلفا، حيث انطلقت مجموعات من الأقباط إلى ميدان ماسبيرو المواجه لمبني اتحاد الإذاعة والتليفزيون ليس فقط للتظاهر بل للاعتصام. ليس هذا فقط، فقد قرروا تشكيل كيان تنظيمي أسموه اتحاد شباب ماسبيرو ليكون معبرا عن مطالبهم التي طالبوا الحكومة بتنفيذها حتى يقوموا بفض الاعتصام.

النشاط السياسي القبطي بعد ثورة ٢٥ يناير: اتحاد شباب ماسبيرو



بعد أحداث العنف في صول وإمبابة خرج الأقباط للتظاهر في الشارع، كما فعلوا في أعقاب تفجير كنيسة القديسين، إلا أنهم اختاروا أن يستلهموا ثورة ٢٥ يناير، حيث قرروا أن يعتصموا أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، بماسبيرو حتى تتحقق مطالبهم، ومن هذا الاعتصام تكونت حركتا اتحاد شباب ماسبيرو وأقباط بلا قيود، كأول حركتين تتكون من العمل في الشارع لتدافع عن مطالب الأقباط.[٢]

على صفحتهم الرسمية على الفيسبوك عرف شباب اتحاد ماسبيرو بنفسهم " لما كان اعتصام الشباب القبطي في ماسبيرو من أجل المطالب القبطية العادلة، هو نقطة فاصلة في التاريخ كله سواء كان تاريخ مصر أو تاريخ الأقباط، قررنا نحن مجموعة من النشطاء الذين نظموا الاعتصام طوال أيامه أن نؤسس اتحاد لكل الشباب الذين كان لهم دور في ماسبيرو أو حتى الذين لم يستطيعوا أن ينزلوا إلى ماسبيرو، ولكن

---

[١] الشرق الأوسط، ١٦ فبراير ٢٠١١

[٢] الأقباط من التظاهر داخل أسوار الكنيسة إلى التظاهر بميدان التحرير، التحرير ، ٩ سبتمبر ٢٠١١

مؤمنين بعدالة قضية الأقباط وضرورة إقامة دولة مدنية حقيقية تحفظ حقوق كل المصريين"[١]كما اختار الاتحاد شعارا يعكس انتماء مصريا خالصا، حيث ضم العلم المصري ومفتاح الحياة لدى قدماء المصريين دون أن يحمل أي رمز دينيا مسيحيا. كما أن الاسم ذاته لا يحمل أي دلالة دينية.

وعلى الرغم من أن اتحاد شباب ماسبيرو نشأ من رحم اعتصام الأقباط عقب أحداث العنف الطائفي في إمبابة، إلا أنه ضم في صفوفه أيضا العديد من الشباب المسلمين. وتشكل تجربة شباب ماسبيرو احد أهم ظواهر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فالشباب القبطي الذي طالما ظل حبيس أسوار الكاتدرائية قد خرج إلى المجتمع متظاهرا أمام مبني الإذاعة والتليفزيون في ماسبيرو، ثم قرر أن ينشئ تنظيما غير دينيا ليعبر عن مطالبه الاجتماعية والسياسية.

على مستوى الأعضاء، يشارك في الاتحاد علمانيون ورجال دين، مسيحيون ومسلمون، فهو على حد تعبير إحدى الصحف حركة سياسية بنكهة طائفية.[٢] من جانبه، يسعى الاتحاد إلى الإبقاء على مساحة بينه وبين الكنيسة القبطية وقيادتها. فبالرغم من أن الاتحاد يضم بعض القساوسة، إلا أنه رفض انضمام رجال دين إلى مكتبه السياسي. يؤكد الاتحاد دائما رفضه لأسلوب المجالس العرفية الذي تنتهجه الكنيسة والذي دائما ما ينتهي بالتصالح دون الحفاظ على حقوق الأقباط. وقد تجلى هذا التوجه في رفض الاتحاد سلوك الحكومة عصام شرف، الذي لم يختلف في نظرهم عن سلوك نظام مبارك، في الحوار مع بعض الرموز القبطية مثل كمال أسعد الذي وصفه الاتحاد بأنه مرفوض قبطيا[٣]. على الصعيد التنظيمي أيضا، يفضل الاتحاد الاحتفاظ بشكله الحالي رافضا التحول إلى حزب سياسي، مؤكدا أنه هدفه هو التوعية السياسية للأقباط وليس الصراع على السلطة.

يضم الاتحاد في عضويته شخصيات قبطية عامة أبرزها المستشار أمير رمزي ومايكل منير وجورجي تقليني.حاد يضم الشباب القبطى؟ إن تأسيس إتحاد يضم الشباب القبطى خاصة من خاض منهم تجربة ماسبرو هو عمل تحرك سياسى يدافع عن الأقباط ككيان مصرى له كافة الحقوق وعليه كافة الواجبات وتأسيس الإتحاد

[١] الصفحة الرسمية لاتحاد شباب ماسيرو على موقع الفيس بوك.

[٢] اتحاد ماسبيرو وعين الأقباط الحمراء، روزاليوسف، ١٤ مايو ٢٠١١.

[٣] اتحاد شباب ماسبيرو» يمهل الحكومة ٣٠ يوماً لتنفيذ مطالب الأقباط، المصري اليوم، ١٠ يونيو ٢٠١١.

سوف يوفر للشباب القبطى فرصة أكبر للتواصل وبالتالى التنظيم أثناء الإعتصامات والتظاهرات وكل الفاعليات التى سوف ينظمها النشطاء المنضمين للإتحاد كيف سيكون العمل داخل الإتحاد ؟ سوف يتم تشكيل لجان داخل الإتحاد وكل لجنة ستكون مسئولة عن عملها الذى سوف تنظمه فلجنة التنظيم والعضوية ستكون مسئولة دوما عن اسماء الاعضاء ومتابعة النشاط داخل الإتحاد واللجنة الثقافية ستهتم بالتوعية الثقافية سواء بعمل نشرة تشرح فيها التاريخ القبطى والثقافة المصرية تنتمى لمصر فقط سيتم الاعلان عن اللجان ونتمنى من الجميع المشاركة والمساهمة فى اللجان ومن لا يستطيع ان يشارك فى اللجان النوعية فسيتم عمل لجان اقليمية فى كل المحافظات ونتمنى ان نكون جميعا يد واحدة وان نقوم بنشر فكرة الإتحاد فى كل الاوساط للمراسلة وارسال الرغبة فى المشاركة فى اى لجنة نرجو إرسال إيميل .

يهدف الاتحاد بالأساس إلى الدفاع عن قضايا الأقباط، وحقوقهم الاجتماعية والدينية. وقد نظم الاتحاد العديد من التظاهرات في أعقاب حوادث العنف التي تعرض لها الأقباط، وذلك بهدف الضغط على السلطة السياسية لتلبية مطالب الأقباط كما حدث عندما تعرضت كنيسة قبطية للاعتداء في مدينة إدفو في صعيد مصر، حيث نظم الاتحاد مظاهرة في حي شبرا وتوجهت إلى دار القضاء العالي. لكن الاتحاد ما لبث أيضا أن صار مشاركا في معظم التظاهرات التي دعت إليها القوى الوطنية.

ففي أعقاب أحداث العباسية في ٢٢ و٢٣ يوليو، أصدر شباب ماسبيرو بيانا، أعلنوا فيه إدانتهم لما "حدث لشرفاء هذا الوطن من تخوين واتهام بالعمالة تارة والاعتداء واستخدام البلطجة تارة أخرى كما كنا نرى في النظام السابق، كما نستنكر اتهام أهالي العباسية الشرفاء بالاعتداء على الثوار، فقد كانوا يمدون الثوار بزجاجات المياه ونحن شهود على ذلك وما كان أبدا لمصري أن يعتدي على أخيه المصري الذي ينادي بحقوقه، وإنما كان الاعتداء من قبل بلطجية النظام"[١] .

في أعقاب تظاهرات السلفيين فيما عرف إعلاميا بجمعة قندهار في ٢٩ يوليو، انضم الاتحاد إلى القوى المدنية التي أبدت تخوفها من تظاهرات السلفيين وما صاحبها من رفع أعلام السعودية. أعلن اتحاد شباب ماسبيرو في بيان له أن "مصر كانت وستظل

[١] اتحاد شباب ماسبيرو يستنكر الأحداث الدامية في العباسية..ويعلن استمراره في الاعتصام بالتحرير، الدستور، ٢٤ يوليو ٢٠١١.

وطنا للتعددية ورمزا لقبول الآخر" رافضا فكرة الدولة الدينية، ومؤكدا على الدولة المدنية التي تحتكم لقوانين مدنية وتساوي بين جميع مواطنيها. كما أشار البيان إلى رفض الاتحاد رفع أي علم على الأراضي المصرية غير العلم المصري"، مطالبا الدولة بـ"تعقب كل من تجرأ ورفع علما غير العلم المصري معلنا هوية مغايرة للهوية المصرية محاولا العبث بوحدة الشعب وسلامة أمنه القومي"؛ مؤكدا أن" مصر لكل المصريين".[١]

مرة أخرى في أعقاب العدوان الإسرائيلي على القوات المصرية على الحدود، انضم الاتحاد إلى القوى السياسية المطالبة بسحب السفير المصري من إسرائيل وتقديم إسرائيل الاعتذار الرسمي على عدوانها على أبناء الشعب المصري من الجنود المصريين الذين قتلوا بدم بارد. وأصدر الاتحاد بيانا يؤكد فيه على وقوفه وراء كل خطوة عملية على أرض سيناء للجيش المصري، وتمنى الاتحاد للمجلس العسكري أن يتحلى بالحكمة اللازمة لإدارة شئون البلاد والذي يتحمل فيه مسئولية الحكم في مصر في هذا الوقت العصيب.[٢]

قضية أخرى أثارت جدلا هي الحوار مع جماعة الإخوان المسلمين، فقد رفض كل من أقباط بلا حدود واتحاد شباب ماسبيرو الحوار مع الإخوان، مؤكدين أن لا نجاح لأي حوار مع فصيل يرفع شعارات دينية ويستخدم مرجعية دينية ولا يؤمن بالمواطنة والدولة المدنية[٣]. فقد أعلن رامى كامل منسق اتحاد شباب ماسبيرو، أن أي حوار حول أرضية مدنية هو عمل إيجابي، ولكن من غير المقبول إجراء حوار مع الإخوان المسلمين وهم دعاة الدولة الدينية.

واتخذ شباب ماسبيرو من التظاهرات المليونية أسلوبا للتعبير، فقد شارك الاتحاد في مليونية الجمعة ٢٧ مايو للمطالبة بالمحاكمات للنظام السابق والدولة المدنية، ولم يرفعوا مطالب تخصهم كأقباط، واقتسموا المنصة مع حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. ثم توالت مشاركاتهم في المليونيات التالية، ففي الجمعة ٨ يوليو عاد اتحاد شباب ماسبيرو وحركة أقباط بلا قيود بالتنسيق مع القوى السياسية والشبابية الأخرى للنزول إلى ميدان التحرير، وظلوا بالاعتصام إلى أن اتفقت القوى السياسية

---

[١] اتحاد شباب ماسبيرو: مصر دولة للجميع دون تمييز، الشروق ١٢ أغسطس ٢٠١١.

[٢] اتحاد شباب ماسبيرو يطالب بتقديم إسرائيل اعتذار رسمي .. وسحب السفير المصري من هناك، الدستور، ٢٠ اغسطس ٢٠١١

[٣] أقباط بلا قيود" و"وماسبيرو" يرفضان حوار الأقباط مع "الإخوان"، اليوم السابع، ٣ أغسطس ٢٠١١.

على فضه، وفي هذا الاعتصام نظم اتحاد شباب ماسبيرو احتفالية ليلة النصف من شعبان داخل ميدان التحرير. كما شارك الاتحاد في الإعداد لمليونية في حب مصر والتي نظمتها بعض القوى الصوفية للرد على الحشد السلفي، كما شارك الاتحاد أيضا في جمعة تصحيح المسار، وفي جمعة استرداد الثورة.

خاتمة

تشهد مصر الآن صراعا محتدما بين مصر الجديدة التي ولدت في ميدان التحرير، ومصر مبارك التي تشكلت على مدار ثلاثين عاما قضاها مبارك في الحكم، فداخل العديد من المؤسسات، الأحزاب، الحركات السياسية والدينية، هناك جيل جديد يسعى للتمرد على قواعد اللعبة القديمة التي أرساها نظام مبارك، ليس فقط في الحكم بل داخل المجتمع أيضا. لقد سقط مبارك، لكن أسلوب إدارة الدولة والمجتمع الذي وضعه مبارك لم يسقط بعد، فما زالت قواعد اللعبة السياسية كما هي لم تتغير وإن تغيرت أسماء اللاعبين. في داخل قوى اليسار، الإسلاميين، الليبراليين، حتى داخل الأزهر والكنيسة يوجد صراع محتدم بين قواعد قديمة رسخت على مدار أكثر من ٣ عقود وأفكار جديدة ولدت في ميدان التحرير، وتحاول أن تجد طريقها للنور لتكون هي قواعد جديدة لمصر المستقبل.

فقط في هذا الإطار يمكن قراءة التغير الذي طرأ على النشاط السياسي للأقباط. إن قواعد اللعبة القديمة في الحالة القبطية تقضي بأن الكنيسة هي الممثل الوحيد للأقباط، وأن لها حق تمثيلهم والتفاوض باسمهم في مواجهة أي نظام سياسي. هذه القاعدة لم تعد مقبولة اليوم من قبل الشباب القبطي الذي يرى أن أسلوب الكنيسة القائم على الجلسات العرفية والحلول الوسط لم يعد من الممكن الاستمرار فيه، لقد سأم هذا الشباب أسلوب رجال الدين الذي برع في إيجاد مسكنات لكل المشكلات القبطية، لكنه لم يستطع وطوال ٣٠ عاما أن يجد حلا حقيقا لأي من المشكلات التي تعاني منها الأقلية القبطية. هؤلاء الشباب، ومعهم آخرون من كافة التيارات السياسية، يريدون إنشاء مصر الجديدة، التي تقوم بالأساس على سيادة قانون، العدالة الاجتماعية والحرية. هم يريدون أن يحصل الأقباط على حقوقهم، ليس لأنهم من أهل الكتاب، بل لأنهم مواطنون مصريون. إن معركة الشباب القبطي مع المؤسسات القديمة هي ذاتها معركة شباب ٢٥ يناير مع مصر مبارك، هي معركة أفكار الثورة في مواجهة مؤسسات مبارك.

القسم الثاني

أزمة المشاركة التقليدية والوسائل غير التقليدية

الفصل الخامس
عوائق وتحديات المشاركة السياسية التقليدية في مصر

مريم مخيمر

معيدة بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

في ظل مناخ أصبح الشعب يتوق فيه لحياة سياسية حزبية ونقابية مختلفة، تفتح أفقا أوسع وأرحب وتقضي على سوءات النظام السابق، صار من الضروري بناء مؤسسات جديدة قادرة على مواكبة ما حدث خلال ثورة الخامس والعشرين من يناير، فقد استوجبت ثورة ٢٥ يناير مراجعة الكثير من المسلمات الجاهزة في كثير من نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإذا كنا بصدد بناء دولة جديدة فلابد أن ننظر بعين الاعتبار إلى أهم مشكلات هذه التنظيمات حتى يتسنى للمواطنين باختلاف انتماءاتهم وطوائفهم في المرحلة القادمة أن يقوموا بعرض مطالبهم من خلال الأطر والقنوات الشرعية لذلك.

وقد رأى كثير من المنظرين أنه لو كان النظام السياسي سمح بهامش كبير من الحرية والعدالة الحقيقية لما كانت الثورة لتحدث، وبالتالي في المرحلة الانتقالية إذا لم ينجح المجلس العسكري في إيجاد صيغة توافقية مع كافة الأحزاب والنقابات والاتحادات الطلابية، سنظل عند نقطة ثورة ٢٥ يناير وستظل الثورة هي الحل والثورة أولا، لأنه لا يوجد حتى الآن تفكير واضح وعميق في بناء المؤسسات.

وإذا أردنا أن نعود إلى ما قبل ثورة ٢٥ يناير سنجد أن غياب المؤسسات والقنوات الشرعية، أو كما يمكن أن نطلق عليها وسائل وأدوات المشاركة السياسية التقليدية هي ما دفعت الشباب لاستخدام المجال الافتراضي من أجل المشاركة السياسية للتحايل على النظام السياسي للرئيس السابق محمد حسنى مبارك الذي حدد وحجّم قنوات المشاركة السياسية التقليدية ووضع الكثير من القيود والعوائق أمام الأحزاب والنقابات والاتحادات الطلابية لتظل مشاركتهم باهتة وغير مؤثرة.

ولم يكن استخدام وسائل المشاركة السياسية الحديثة أمرا مستحدثا في مصر، ولكن كان الاستخدام مبتكرا في الثورة المصرية، فكثيرا ما يتم استخدام الإنترنت في السياسة من خلال استخدامه كوسيلة للتثقيف السياسي أو من خلال إدارة الحملات الانتخابية مثلما حدث في حملة أوباما للرئاسة عام ٢٠٠٨، ولكن لم يتصور أحد أن يتم استخدام الفضاء الالكتروني في التعبئة والحشد لثورة ووضع خطط للتحركات وميكانزمات الأداء، فكان الأمر يقتصر على مجرد الحشد لبعض الحركات الاحتجاجية.

من هنا نؤكد أن الحديث عن تراجع المشاركة السياسية التقليدية هو حديث العالم بأكمله ولا يقتصر على الحالة المصرية فحسب، وقد بدأ هذا التغير أو التحول نحو الفضاء الالكتروني تحديدا منذ بداية تسعينيات القرن العشرين مع تطور وسائل الاتصال الالكترونية ووجود أزمة في المواطنة والديمقراطية في الغرب، ومن الدلائل على ذلك قلة نسبة مشاركة الأفراد وتحديدا الشباب في الأحزاب.

وقد بدأ استخدام الإنترنت والوسائل الالكترونية الجديدة وشبكات التواصل الاجتماعي من قبل الحركات الاحتجاجية منذ الاحتجاجات المناهضة للعولمة في بداية تسعينيات القرن العشرين، فمنذ بداية تسعينيات القرن العشرين، ظهرت بشدة أزمات ومعضلات الديمقراطية فقد شهدت النظم السياسية على النهج الليبرالي الغربي حالة من الجمود، فتبدو المؤسسات المركزية في الحياة السياسية الديمقراطية، تحديدا - الأحزاب السياسية- أقل استجابة للتغيرات الكبيرة التي تشهدها السياسة الآن.

فتتآكل سيادة الدولة القومية ذاتها في مواجهة العولمة النيوليبرالية وتتآكل مساحة السياسة الرسمية فتقل نسبة إقبال الجماهير على الانتخابات ويقل الانتماء الحزبي بالمثل خاصة بين الشباب، فهناك عدم رضا وتشبع بمساحات السياسة الرسمية، فبدأ التفكير في السياسة خارج الأطر الرسمية وخارج الأطر البرلمانية فيمكن القول أن هناك تغيرا في السياسة فيما يعرف باسم السياسة الجديدة (**New Politics**) أو السياسة الحياتية (**Life politics**) أو السياسة الفرعية (**Sub-Politics**). فالشكل الجديد للنشاط السياسي يبدو وكأنه أقل اعتمادا على المنظمات التقليدية، وقد أيقن كثير من النشطاء أن السياسة الجديدة أكثر توجيها بالقيم الشخصية عن الأيديولوجيات التقليدية، وقد ربط العديد من الباحثين بين أزمة الديمقراطية وصعود الإنترنت وتقدم التكنولوجيا الاتصالاتية فقد تركز التنظير حول كيف يمكن أن يساعد الإنترنت على تطوير المشاركة الديمقراطية وكيف يمكن للإنترنت أن ينقذ الديمقراطية.

وبالتالي فقد أمكن إدراك صعود السياسة الثقافية الالكترونية (**Cyber-cultural politics**) في مواجهة غياب التنظيم وتدني مستوى الخطاب السياسي التقليدي، فشهد العالم زيادة في التنظيم الالكتروني للحملات والاحتجاجات العالمية.[١]

---

[1] **Peter Dahlgren , forward , in : Wim Van de donk and others (ed.s) , Cyberprotest : New Media , citizens & social movements , (London : Routledge , 2004) , pp. ix , xiiii.**

وفي الواقع اختلف المنظرون حول تأثير الإنترنت على المشاركة السياسية في الأمد الطويل، فهل سيسهل من المشاركة السياسية أم سيعوقها؟ فالعمل السياسي أصبح أسهل وأسرع وأكثر عالمية بفعل التكنولوجيا المتطورة، فتقلل التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة من نفقات ومعوقات العمل الجمعي التقليدي.

وبالرغم من تأثير استخدام الإنترنت الكبير في العديد من الأنظمة السياسية حول العالم، إلا أن هذا التأثير يختلف بحسب السياق الاجتماعي والثقافي، فيرى كاستلز (Castells) أن الإنترنت تكنولوجيا مرنة وطيعة يمكن أن تستخدم بطرق مختلفة وتؤدي إلى آثار اجتماعية مختلفة،[1] وهذا ما لمسناه تحديدا في مصر، فلم تكن فكرة استخدام الفضاء الالكتروني في الحياة السياسية بالأمر الجديد، ولكنه اتخذ شكلا مغايرا في الثورة المصرية، وهذا ما سنلمسه في تلك الدراسة وسنحاول إلقاء الضوء على القيود المؤسسية والسياسية والاجتماعية التي دفعت الشباب لاتخاذ ذلك المنحى.

فبالتوزاي مع صعود الإنترنت كأداة للتواصل الاجتماعي، كانت وسائل المشاركة التقليدية تواجه بكافة العقبات سواء الخارجية من قبل النظام أو الداخلية من داخل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية.

وبتوجيه النظر إلى الحالة المصرية، فليس من شك أن المشاركة السياسية في مصر قبيل ثورة ٢٥ يناير كانت محدودة جدا في مصر، سواء في الانتخابات العامة أي الرئاسية والبرلمانية أو في الانتخابات الخاصة بفئات معينة، مثل انتخابات النقابات والاتحادات الطلابية برغم محاولة النظام السياسي السابق بشتى الطرق إظهار عكس ذلك مثلما كان يظهر ارتفاع نسبة المشاركة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٦ وغير ذلك.

فلم يترك للمواطنين حق التعبير عن آرائهم إلا في الحد الأدنى من ذلك، وكانت المشاركة السياسية شكلية بغير مضمون، فلم يذكر النظام السياسي أنه يحرم المواطنين من المشاركة السياسية بل بالعكس عمل النظام السياسي بكافة الطرق على إظهار نسب المشاركة السياسية العالية والقيام بحملات إعلانية ضخمة في التلفزيونات وتعليق لافتات ضخمة في الشوارع تشجع على المشاركة السياسية، لكن في الواقع كانت النية هي عدم مشاركة المواطنين في الانتخابات، وإذا توجهوا للاشتراك في

---

(1) W. Lance Bennett , Communicating global activism : Strengths and vulnerabilities of networked politics , in : Wim Van de donk & others (ed.s) , Op.Cit. , p.111

الانتخابات كانت أصواتهم تضيع عمدا من خلال التزوير وهذا في انتخابات النقابات والاتحادات الطلابية وفي الانتخابات العامة على حد سواء.

- ولذلك فتدور الورقة البحثية حول وسائل المشاركة السياسية التقليدية [(١)] وغير التقليدية في مصر كفكرة رئيسة، وترصد الورقة اعدد من القيود التي سادت في ظل نظام الرئيس السابق حسنى مبارك والتي تضرب بجذورها إلى الحقبة الناصرية والساداتية.

وفي الأسطر القادمة نستعرض هذه القيود أخذا في الاعتبار أنها لم تكن قيودا قانونية فقط، وإنما كانت أيضا قيودا سياسية ولم تكن قيودا خارجية – أي فرضها النظام السياسي- فقط ولكن كانت قيودا داخلية أيضا.

فتركز الورقة على أهم تحديات ما قبل ثورة ٢٥ يناير [(٢)] ثم بعد ذلك أحداث ثورة ٢٥ يناير التي مثلت نسبة مشاركة سياسية لم يكن لها مثيل في السابق.

أولا : أهم تحديات ما قبل ثورة ٢٥ يناير:

عمل النظام السياسي للرئيس السابق محمد حسنى مبارك على إظهار أنه نظام ديمقراطي يؤمن بالتعددية والاختلاف، ولكنه كان يضع القيود القانونية والأمنية التي تقف أمام كافة أشكال الممارسة السياسية النزيهة.

فقد زخرت الانتخابات العامة بالقيود التي منعت من المشاركة السياسية النزيهة للناخبين في الانتخابات، فطالما ما لعب الأمن دورا معرقلا ومقيدا للعملية الانتخابية بسبب عدم حياده إزاء المرشحين، فكانت قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانون مجلسي الشعب والشورى تعطي للأمن الحق في قبول أوراق الترشيح من خلال مديريات الأمن في المحافظات، الأمر الذي جعل هناك سطوة كبيرة للأمن لرفض قبول أوراق الترشيح، ناهيك عن مبادرته باعتقال أنصار المرشحين. [(٣)] وبجانب الدور الكبير للجهاز

---

(١) تقصد الباحثة بتلك الوسائل (الاتحادات الطلابية – النقابات المهنية والعمالية – الأحزاب السياسية

(٢) ينبغي الإشارة إلى أن طلبة الجامعات وأعضاء النقابات المهنية والعمالية وأعضاء الأحزاب شاركوا في ثورة ٢٥ يناير المصرية بصفاتهم الفردية وليس من خلال مؤسساتهم. وهو ما يقلل من أي دور مؤسسي لوسائل المشاركة السياسية التقليدية أيام الثورة ذاتها.

(٣) عماد جاد (محرر)، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١١) ص ٤٤٠.

الأمني، زاد دور اللجنة العليا للانتخابات التي لعبت هي الأخرى دورا تقييدا لحرية الانتخاب. [١] فالانتخابات كانت تجرى في مصر تحت إشراف وزارة الداخلية فعليا رغم نقلها بعد ذلك إلى وزارة العدل مع أنها جهة حكومية غير محايدة.

وبالعودة إلى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، فيمكن أن نتذكر تقرير المجلس الأعلى لحقوق الإنسان حول المرحلة الثالثة لتلك الانتخابات، فقد شهدت تلك المرحلة تواجدا أمنيا مكثفا اتخذ في بعض حالاته صورة محاصرة أماكن الاقتراع، مما حال دون وصول الناخبين إليها، فقد كان هناك تناقض من النظام السياسي الذي كان يشكو من ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات، وفي نفس الوقت يتخذ إجراءات تؤدي عمليا إلى منع هؤلاء الأفراد من أداء واجبهم السياسي والدستوري. [٢]

ووفقا للتقرير الدولي للمجلس القومي لحقوق الإنسان (الأهرام ٢٩- ١١- ٢٠١١) الذي يظهر تجاوزات الأمن في تلك الفترة، فإن الوجود الأمني شديد الكثافة تسبب في حرمان عدد ليس بقليل من الناخبين في التصويت، كما تسبب في بطء سير العمالية الانتخابية. من جانب آخر فقد لوحظ ارتفاع عدد المقبوض عليهم من مندوبي المرشحين وذويهم ومؤيديهم ممن حضروا وتجمعوا أو تظاهروا حول اللجان الانتخابية. [٣]

و إذا أردنا أن نلقي مزيدا من الضوء على القيود على المشاركة السياسية التقليدية في مصر فلابد أن نتناول بمزيد من التحليل أوضاع الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية والعمالية وأيضا الأحزاب في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

أ- الاتحادات الطلابية:

ما أشبه اليوم بالبارحة فكثيرا ما عانت الاتحادات الطلابية في ظل نظام الرئيس السابق محمد حسنى مبارك مما كانت تعانى منه في حقبة الرئيسين الراحلين جمال عبد الناصر ومحمد أنور السادات.

---

[١] المرجع السابق، ص٤٤٩

[٢] حسن أبو طالب، العنف في الانتخابات : تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية، ص ص ٣٢٥- ٣٧٦، عمرو هشام ربيع، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦).

[٣] أحمد عبد الله، الطلبة والسياسة في مصر، إكرام يوسف (مترجم)، (القاهرة : المجلس القومى للترجمة، ٢٠٠٧) ، ص ٣٤٨.

فقد عانى الطلبة المصريون من التضييق السياسي الذي عانت منه كثير من فئات الشعب، فقد تعمد النظام السياسي في فترة الرئيس السابق محمد حسنى مبارك من الحد من التجمعات الطلابية، بل الأخطر من ذلك أنه عمل على القضاء على الحركة الطلابية التي توطدت بشدة في سبعينيات القرن العشرين أثناء الحقبة الساداتية. ومما زاد من ذلك إحساس الطلبة بالإحباط كان عدم قدرتهم على التغيير ومعاناتهم من حالة اللا سلم واللا حرب، ومع ارتفاع نسبة البطالة تم إحباط كافة آمال الطلبة في العمل بعد التخرج بل فقدوا الأمل في قدرتهم على التغيير.

وقد اتبع النظام السياسي عددا من التدابير من أجل إحكام سيطرته على الحركة الطلابية، من ذلك قيام النظام بمنع التظاهر وكان يستخدم في ذلك أقصى درجات القمع، وقد أدرك نظام مبارك جيدا أن دوما ما تكون مظاهرات الطلبة سلمية في تكوينها وبريئة في مقصدها. وهذا ما كان يقلق النظام فيصعب التخوين أو زرع الانشقاقات فيما بين الطلبة لأنهم طلبة من كافة الطبقات الاجتماعية ومطالبهم دوما من أجل الإصلاح وليس من أجل الحصول على منصب سياسي أو مطالب فئوية.

فالنظام السياسي المصري منذ ثورة ١٩٥٢ كان يعلم جيدا تأثير الطلبة والنشاط الطلابي على الحياة السياسية المصرية، ويشهد على ذلك العديد من الوقائع مثل الشرارة الأولى لثورة ١٩١٩ التي بدأت في مدرسة الحقوق بجامعة القاهرة واكتسبت تدريجيا قدرا من التنظيم حول المنبر المتمثل في "نادي المدارس العليا" الذي أنشئ قبل الحرب العالمية الأولى كمنتدى اجتماعي وثقافي طلابي.

لكن ضعفت الحركة الطلابية كثيرا في حقبة مبارك، وهذا على النقيض من الدور الذي لعبته منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة ١٩٥٢ وفيما بعد ذلك.[١] ففي ظل النظام الليبرالي أتيحت للطلبة فرص عديدة للمشاركة في الحياة السياسية.[٢]

وأدرك نظام ثورة ١٩٥٢ أهمية الدور الذي كان يلعبه الطلبة في الحياة السياسية المصرية، وكان إضعاف الطلبة يمثل المدخل السليم لتوطيد سلطة النظام العسكري لحكم مصر، وقد أدرك أيضا أن الطلبة والعمال يعتبرون مصدرا كامنا للاضطرابات السياسية.

---

[١] المرجع السابق ، ص ٨٨

[٢] المرجع السابق، ص ١٦٩

ففي عام ١٩٥٤ كانت أولى الصدامات الكبرى التي واجهها النظام العسكري مع عمال مدينة كفر الدوار عام ١٩٥٢ ومع الجامعات عام ١٩٥٤، فعمل النظام السياسي على التفريق بين العمال والطلبة لتفادي ما يمكن أن يحدث من ائتلاف تلك القوتين، فالنظام السياسي لم يكن على استعداد أن يواجه ما حدث في إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨، حيث آمن الشباب بحق العمال في الإضراب وتحالفوا معهم، وبالقطع لم يكن ذلك من خلال الاتحادات الطلابية، حيث أن النظام السياسي قد سد منافذ ذلك ولكن كان من خلال الإنترنت.

فلم يرد النظام السياسي أية توليفة أو علاقة ارتباطية بين العمال والطلبة، فقد اندلعت انتفاضة فبراير ١٩٦٨ على يد عمال حلوان فور إعلان حكم المحكمة العسكرية في قضية ضباط سلاح الطيران المتهمين بالإهمال والذين كان الرأي العام يرى أنهم مسئولون عن جانب كبير من الهزيمة العسكرية، واعتبر عمال المصانع الحربية وكذلك زملاؤهم عمال الصناعات الأخرى أن الأحكام مخففة للغاية وكان رد فعلهم هو الخروج إلى الشوارع، حيث أصيب عشرات منهم في صدامات مع الشرطة وتصاعدت الأحداث التي بدأت بهذا الاحتجاج لتتحول إلى انتفاضة جماهيرية واسعة شارك فيها الطلبة بدور فعال.[١]

وقد أدرك الرئيس السادات خطورة تحالف الطلبة والعمال، حيث اعتبر أن الطلبة ومعهم العمال مادة متفجرة يكفي أن يشعلها الأعداء لتدمير النظام كلية. وقد انضم العمال إلى الطلاب في المطالبة بالديمقراطية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧.[٢]

لذلك طيلة السنوات التالية لثورة ١٩٥٢ ازداد إحكام الرقابة السياسية غير المباشرة على الطلبة من خلال إدارة الجامعة، كما ازدادت السيطرة السياسية غير المباشرة عليهم وتم إنشاء وزارة خاصة للتعليم العالي، ثم أضيف إليها في أوائل ستينيات القرن العشرين المجلس الأعلى للجامعات، وقد قام النظام السياسي بتعيين أساتذة الجامعات في اللجان الوزارية والإدارية، ومنحهم نوعا من السلطة الاستشارية في إدارة مختلف الهيئات الحكومية والصناعية، وفى نفس الوقت تقلص استقلالهم الأكاديمي تحت الضغط السياسي والتدخل الحكومي.[٣]

---

[١] المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .

[٢] المرجع السابق ، ص ٣٩١- ٣٩٣

[٣] المرجع السابق. ص ٢٢١.

أما بالنسبة للطلبة، قد حاول نظام الثورة أن يوجه النشاط السياسي للطلبة من خلال عدد من التنظيمات السياسية التي أقامها، ابتداء من " مكتب الطلبة " في هيئة التحرير عام (١٩٥٣)، وانتهاء بمنظمة الشباب الاشتراكي عام (١٩٦٥)، و"طليعة الاشتراكيين " السرية (التنظيم الطليعي) خصوصا عام ١٩٦٨.[١]

وقد نصت كافة اللوائح التي كان يصدرها النظام الحاكم على أن يهتم الاتحاد فقط بالمسائل الاجتماعية والمتعلقة برعاية الطلبة بينما تحظر النشاط السياسي والديني.

فكان اتحاد الطلبة أقرب ما يكون للنادي الترفيهي أو نادي رعاية الطلبة أكثر منه تنظيما سياسيا، وكانت سيطرة النظام السياسي على الطلبة لا تستند فقط على القمع والمناورة في الحقبة الناصرية، ولكنها اعتمدت أيضا على الانجازات الاجتماعية والسياسية الواسعة التي حققها النظام. [٢]

وقد عمل الرئيس السادات على الحد من الحركة الطلابية من خلال إصدار عدة لوائح مثل لائحة ٧٩. كما عمل النظام السياسي على التحالف مع التيارات الإسلامية منذ بداية عقد السبعينيات، فقد بارك النظام قيام تلك التيارات بتديين مظاهر الحياة الاجتماعية الجامعية بما فيها الأنشطة الطلابية، كما بارك سيطرتها على أغلب مجالس اتحادات الطلاب. وقد تعاونت التيارات الإسلامية مع جهازي الإدارة والأمن بالجامعة في قمعها عددا من الأنشطة الطلابية.

واستمر ذلك في ظل نظام الرئيس السابق مبارك من خلال التضييق الأمني على الطلبة في التظاهر وتزوير انتخابات الاتحادات الطلابية والعمل على إضعاف شوكة الإخوان المسلمين كتيار معارض قوي متغلغل في الجامعة. فكان أمن الدولة يتدخل دائما في كل صغيرة وكبيرة في شأن الجامعة، فلم تتحول الاتحادات الطلابية أبدا إلى كيانات تحافظ على مصالح الطلبة وتقوم بحمايتها.[٣]

وقد أحدثت ثورة ٢٥ يناير تطورا جذريا في أحوال الجامعة المصرية من إلغاء للحرس الجامعي التابع للدولة وحل الاتحادات الطلابية وتشكيل اتحادات طلابية جديدة، مع تأكيد المجلس الأعلى للجامعات على قيامه بمناقشة مقترح بتعديل قانون المجلس الأعلى

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٢٤.

[٢] المرجع السابق ، ص ص ٢٣٥- ٢٣٦.

[٣] عمرو حمزاوي، اتحادات الطلاب.. فقط بالانتخاب ، ٢٩ مارس ٢٠١١،
http://www.shorouknews.com/Columns/column.aspx?id=418730 .

للجامعات، على أن يتم اختيار عمداء ووكلاء الكليات ورؤساء الجامعات بالانتخاب بدلاً من التعيين، ويبقى هناك مطالب مثل إجراء تغيير شامل لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من أجل تحقيق استقلالية الجامعة، وهي المطالب التي ينادي بها الأساتذة منذ سنوات وتطالب بها حركة ٩ مارس لاستقلال الجامعة.[١]

٣- النقابات المهنية والعمالية:

إذا تطرقنا إلى أوضاع النقابات المهنية، فيجب أن نعرف أنه يوجد في مصر زهاء ٢٤ نقابة مهنية. وقد مثلت النقابات المهنية شريحة هامة من الطبقة الوسطى المصرية، وقد تمتعت قديما بهامش كبير من الاستقلال بالمقارنة بمنظمات المجتمع المدني الأخرى، فعلى العكس من الاتحادات العمالية والمنظمات غير الحكومية التي تخضع لإطار تشريعي موحد، وتخضع للتحكم المباشر من الحكومة، فالنقابات المهنية ظلت حتى بداية تسعينيات القرن العشرين خاضعة للوائح الداخلية الخاصة بها وحدها ولم تكن تابعة لأي وزارة أو مؤسسة.[٢]

وإذا ألقينا الضوء على ما حدث عام ٢٠١٠ قبيل الثورة بوقت قصير، فكانت هناك الكثير من المناقشات والمداولات حول القانون رقم ١٠٠ المعروف بقانون النقابات المهنية لعام ١٩٩٣ الذي تسبب في إحكام الحراسة القضائية على عدد من النقابات المهنية التي طالما ما عرفت بتأثيرها السياسي مثل نقابتي المهندسين والمحامين وكانت غير راضية عنه وتسعى لتغييره، وهذا ما اتضح في الدراسة التي قام بها المجلس القومي لحقوق الإنسان، فقد أشارت إلى أن القانون قد أضعف النقابات وأسهم في الحد من استقلاليتها وأتاح الفرصة للحكومة للسيطرة على العمل النقابي، وخير مثال على هذا هو وجود الكثير من تلك النقابات تحت إشراف لجان إدارية وتحت الحراسة، بل والأكثر من ذلك أنه لم تجر الانتخابات في بعضها لأكثر من ١٥ عاما.[٣]وأيضا في المجال التشريعي، فقد صدر قرار وزاري جديد يحمل رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٠ بتشكيل لجنة فنية

---

١) إسلام توفيق، حل الاتحادات الطلابية واقتراح لاختيار العمداء بالانتخاب، ٢٦/٠٢/ ٢٠١١
http://www.ikhwanonline.com/article.asp?artid=79676&secid=304

(2) Daniel Brumberg and Dina Shehata (ed.s) , Conflict , identity & reform in the muslim world , (Washington DC : United institute of peace process , 2009) .

(٣) دراسة للمجلس القومي لحقوق الإنسان تؤكد : القانون (١٠٠) قتل الحياة النقابية في مصر، الأسبوع، ٨-٥- ٢٠١٠.

تحضيرية لمراجعة قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقانون النقابات رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ للتماشي مع المعايير الدولية والظروف الوطنية.[(١)]

وفي رصد سريع لأهم ما حدث بالنقابات المهنية المصرية خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ قبل الثورة بفترة وجيزة وجدنا أن:

نقابة المحامين لم تستطع استكمال انتخابات النقابات الفرعية **ونقابة الصيادلة:** نقيبها كان مريضا منذ سنوات، وشهدت النقابة خلافات دبت بين أعضائها، **ونقابة الأطباء** تطالب بإجراء انتخاباتها منذ أكثر من عشرين عاما، والأمين العام عضو جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تعرف بالمحظورة يقضي العام محبوسا على ذمة التحقيقات في قضايا التنظيم. أما **نقابة البيطريين**، فكل عام أو اثنين يحدث خلاف داخلي، ويتم عزل النقيب وتغيير مجلس النقابة بلا انتخابات شرعية **ونقابة المهندسين** تحت الحراسة منذ ستة عشر عاما **ونقابة الزراعيين** نقيب ومجلس غير شرعي وصندوق خال من المعاشات ومجلس لا يقدم خدمات **ونقابة التمريض** لا تستطيع استكمال نصابها القانوني لإجراء الانتخابات والعمل بالنقابة يسيره موظفون، أيضا **نقابة الرياضيين** فيحاول نقيبها أن يقدم خدمات للأعضاء ولكن بلا موارد .[٢]

لكن تواجه النقابات المهنية بعدد من القيود الأخرى فتخلط النقابة المهنية عدة فئات لا يمكن أن يكون لها مصلحة مشتركة، فالعضوية تجمع العامل بأجر وصاحب العمل والمهني الحر، فلم توجد نقابات مهنية أو عمالية في ظل تشريعات تعزل المهنيين عن العمال، والحل يكمن في انتزاع الحرية النقابية وحق إنشاء النقابات دون قيود أو شروط من أية جهة إدارية، وبحيث تستمد شرعيتها من الجمعية العمومية لأعضائها.[٣] ويعيب النقابات في مصر بشكل عام استغراقها في الشأن الفئوي وعدم عنايتها واهتمامها كثيرا بالشأن العام. وبالتأكيد فإن الدور الرئيس للنقابات حول العالم والهدف الأصيل من إنشائها هو الحفاظ على مصالح أعضائها وحمايتهم، ولكن لابد أن يتم ذلك في ضوء إدراك المصالح الوطنية ككل.

---

(١) القانون يتناقض مع الدستور الذي يحمى حرية تشكيل النقابات : تعديلات مرتقبة في قوانين العمل والنقابات، العالم اليوم، ١٩ مايو ٢٠١٠.

(٢) رجاء النمر، على فكرة ... عاجل جدا، الأخبار، ٢٢- ٣- ٢٠١٠.

(٣) إلهامي الميرغني، مفهوم ودور النقابات المهنية في مصر، الحوار المتمدن – العدد ٢٩٣٦ – ٦- ٣- ٢٠١٠.

أما بالنسبة للنقابات العمالية، فعندما وقعت ثورة يوليو ١٩٥٢ ظن العمال المصريون أنهم قد بدؤوا مرحلة جديدة سيحصلون فيها على حقوقهم وحرياتهم وبالرغم من تمتعهم في ظل حكم الملك فاروق ببعض الحريات النقابية، لكن لم يكونوا راضين عن ظروفهم المعيشية مما جعلهم يتفاءلون بثورة يوليو، فقد وقف العديد من العمال بحماسة بالغة إلى جانب الحكم العسكري الجديد بعد أن علموا أن الضباط الأحرار قد تعهدوا بتحقيق الاستقلال الكامل لمصر وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على "الإقطاع"، إلا أن الضباط الأحرار لم يكونوا مستعدين لقبول حركة عمالية مستقلة ومناضلة، فقد تصادمت القوات المسلحة مع العمال في منطقة كفر الدوار، وفى ١٢- ١٣ أغسطس ١٩٥٢ أعلن ٩ آلاف عامل بشركة مصر للغزل والنسيج الإضراب وتظاهروا بوجود نقابة منتخبة بشكل حر.[١]

وظل التضييق النقابي سائدا حتى ظهر على الساحة العربية الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي تأسس عام ١٩٥٦ واتخذ من القاهرة مقرا له. مما شكل ضغطا على الرئيس الأسبق "جمال عبد الناصر" ودفعه لتغيير سياسات العمل التي كان ينتهجها النظام المصري حينذاك. على ضوء ذلك سمحت الحكومة المصرية بتأسيس اتحاد العمال المصري في ٣٠ يناير ١٩٥٧، ولكن النظام لم يجعل اختيار التركيبة السياسية لقيادة الاتحاد عشوائيا، بل قامت الحكومة بتقديم أسماء الأعضاء الـ١٧ بمجلس الإدارة إلى المؤتمر التأسيسي، وتم رفض الأسماء التي رشحها الحاضرون، ولم تجر انتخابات لرئاسة الاتحاد، كما استمرت الحكومة في تعيين مجلس الإدارة للاتحاد لعدة دورات أخرى تالية.[٢]

وتقبل العمال التضييق النقابي أملا في تعويض الحرية بعلاج البطالة والأجور المنخفضة، لكن فقد الحرية لم يعوض بزيادة الأجور، فبالرغم من خلق الخطة الخمسية التي وضعت ما بين ١٩٥٧ و١٩٦٢ مليون وظيفة جديدة، إلا أنه مع فشلها انخفضت الأجور الفعلية بشكل حاد في العام ١٩٦٥ وارتفعت أيضا ساعات العمل الأسبوعية.[٣]

---

[١] مركز التضامن العمالي، النضال من أجل حقوق العمال في مصر، (القاهرة : مركز المحروسة للنشر، ٢٠١٠)، ص ١٠ .

[٢] المرجع السابق، ص ١٠ .

[٣] المرجع السابق، ص ١٢.

وظل هذا التضييق الأمني والقانوني سائدا في عهد الرئيس السابق مبارك، فبالرغم من الاختلافات العميقة بين الاستراتيجيات الاقتصادية للرؤساء المصريين بعد ثورة يوليو ما بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، إلا أن الحكومات التي أتت في عهد الرؤساء الثلاثة كانت تشترك في اعتقادها بأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى السيطرة على طبقة العمال كي لا تحول مطالبهم واحتجاجاتهم الجماعية المحتملة دون تحقيق النمو الاقتصادي.[١]

لكن في عهد الرئيس السابق مبارك تفاقمت مشكلات العمال، فقد صدرت عدة قوانين تحد من الحرية النقابية مثل قانون النقابات العمالية رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥ الذي سلب الشخصية الاعتبارية من اللجان النقابية ومن مواقع العمل وحولها إلى مجرد شخصيات معنوية، بل أصبحت أشبه بالجمعيات الخيرية.[٢]

وتفاقم الأمر تحديدا في ظل حكومة أحمد نظيف، فما كانت الإضرابات العديدة التي شهدتها مصر في الفترة التي سبقت الثورة إلا تعبيرا عن عدم قدرة العمال تحمل الظروف المعيشية المتدهورة، فقد عملت حكومة نظيف على الإسراع ببيع القطاع العام، حيث تم خصخصة ١٧ مؤسسة - وهو رقم قياسي- خلال السنة الأولى فقط من توليه رئاسة الوزراء، وكان عدد الاحتجاجات والتحركات الشعبية قد زاد بشكل عام منذ عام ٢٠٠٠.[٣]

فلم يستجب اتحاد نقابات عمال مصر الرسمي التابع للحكومة للكثير من مطالب العمال وتدهورت أحوال العمال اقتصاديا وساءت ظروفهم المعيشية، والدليل على ذلك زيادة حجم الإضرابات والاعتصامات في العدد والكيف، ومن أمثلة تلك الإضرابات والاعتصامات كان إضراب عمال المحلة عام ٢٠٠٨ وإضراب عمال أمونسيتو وطنطا للكتان عام ٢٠٠٩، وبجانب إضرابات العمال، كانت هناك إضرابات واعتصامات ووقفات احتجاجية لبعض موظفي الحكومة في تحول جديد في المسار الاحتجاجي، حيث أن الحكومة كانت تتعمد استقطاب موظفي الحكومة لصالحها، وكان الإضراب الأشهر في هذا السياق هو إضراب موظفي الضرائب العقارية، فقد شهد عاما (٢٠٠٩- ٢٠١٠)

---

[١] المرجع السابق، ص ١٥.

[٢] النقابات العمالية... الخضوع لوصاية الحكومة، ١٠- ٤- ٢٠١١
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=48359&SecID=271

[٣] النضال من أجل حقوق العمال في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤ .

استمرارا وتصاعدا واتساع نطاق الحركات الاحتجاجية ذات الطابع الاحتجاجي أو المطلبي وتجاوز هذه الاحتجاجات نطاق الحركة العمالية لتشمل فئات واسعة من المهنيين والموظفين. [1]

٣- الأحزاب السياسية:

سمح النظام السياسي للأحزاب بالتواجد في الحياة السياسية بقدر محدود لا تزيد عنه ليكمل بها إطار الديمقراطية التي أراد ترسيخها في المجتمع، ولم تكن الأحزاب تؤدي وظائفها المعروفة في علم السياسة من تجميع المصالح وتعبير عنها وتجنيد سياسي وتنشئة سياسية.

لم يكن أحد من الأحزاب يجرؤ أن يؤدي الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله الحزب، وهو العمل من أجل الوصول إلى السلطة، ولذلك عمل النظام السياسي على وضع كثير من القيود والمعوقات أمام الأحزاب.

ويمكن استعراض القيود على الأحزاب السياسية من خلال جانبين هما القيود الداخلية والخارجية:

أ- القيود الخارجية المحيطة بالأحزاب السياسية:

واجهت الأحزاب المصرية العديد من القيود الخارجية، وهى قيود قانونية تشريعية وإعلامية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

فمن زاوية الإطار القانوني والدستوري غير الديمقراطي كان التضييق القانوني على الأحزاب من خلال قانوني الأحزاب ومباشرة الحقوق السياسية، فطبقا للدستور كان رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة مما يجعله محور الحياة السياسية، فهو القائد الأعلى للقوات المسلحة والرئيس الأعلى للشرطة، ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، ويستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا وغيرها من الصلاحيات.[2] وتأثير ذلك على الأحزاب واضح بشدة من قدرة رئيس الجمهورية على السيطرة على الحياة السياسية بما فيها الأحزاب والتحكم فيها، وما يدل على ذلك القيود الواردة في قانون الأحزاب السياسية لعام ١٩٧٧ والذي أحكم سيطرة الدولة على الأحزاب السياسية، فكان قانون الأحزاب يتضمن شروطا قاسية

---

(١) عماد جاد (محرر)، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٣ .

(٢) عبد الغفار شكر، اصلاح النظام الحزبي في مصر (٢)، الحوار المتمدن، العدد ٢٨١٥، ٣٠- ١٠- ٢٠٠٩، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=189869

لتأسيس الأحزاب، من أهمها أن يتم تشكيل لجنة شئون الأحزاب من رئيس الجمهورية وتضم رئيس مجلس الشورى وزيرين بالإضافة إلى ثلاثة من رجال القضاء السابقين وثلاثة من الشخصيات العامة، أي أن أغلبيتها لأعضاء من الحكومة تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب، ولا تقتصر القيود التشريعية على ما ورد في قانون الأحزاب فيوجد عدة قوانين أخرى مثل قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الخاص بحرية إصدار الصحف والمطبوعات وقانون الاجتماعات والمظاهرات رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣.

وإعلاميا فكان الإعلام الجماهيري يقع تحت سيطرة الدولة مما كان يحول دون استخدام الأحزاب السياسية المعارضة لتلك القنوات والاستفادة منها لعرض برامجها.

بـ المشاكل الداخلية للأحزاب السياسية:

شهدت الأحزاب تزايدا في حدة التوتر الداخلي والانشقاقات في أكثر من حزب، ومن المشكلات الداخلية التي كانت تواجه الأحزاب، تراجع نسبة الأعضاء وأيضا ضعف إعداد القيادات الجديدة بسبب عدم تأهيل الشباب في الاتحادات الطلابية والنقابات، فالأحزاب السياسية في مصر التي تأسست منذ عام ١٩٧٦ تشكلت من قبل قيادات تمرست على العمل الحزبي في منظمات سابقة على قيام الأحزاب.

والمشكلة بعد ذلك كمنت في رغبة تلك القيادات بالانفراد بالعمل الحزبي، فلم تقم بجهد ذاتي لتأهيل الشباب للعمل الحزبي، هذا أخذا في الاعتبار التضييق الحكومي على تلك النخب الحزبية وعلى الشباب في الجامعات مما رسخ فيهم عدم الرغبة في المشاركة السياسية التي ستعرضهم للكثير من المخاطر، ولذلك كان يلاحظ ارتفاع متوسط أعمار قيادات الأحزاب.

أيضا من جانب آخر، كان هناك ضعف في الموارد المالية، فيحظر قانون الأحزاب على الأحزاب أن تمارس نشاطا اقتصاديا وتجاريا إلا في مجال النشر والطباعة، وقد أثر الوضع المالي المتعثر للأحزاب في قدرتها على فتح مقرات جديدة في المحافظات وعلى المستوى المركزي يؤثر على قدرة الحزب على خوض الانتخابات البرلمانية والمحلية.

أيضا والأخطر في هذا الصدد فقد عملت الحكومة على تغذية الخلافات داخل الأحزاب بل التشجيع عليها عندما تلمس أن هذه الأحزاب قد تعدت الخطوط الحمراء.

ويلخص أ. عبد الغفار شكر كل هذا فيما يلي: "إلا أن أزمة النظام الحزبي تعود في جانب منها إلى الظروف الموضوعية المحيطة بالأحزاب السياسية والمتمثلة في الإطار الدستوري والقانوني القائم وضعف المجتمع المدني وغياب الثقافة السياسية

الديمقراطية.. الخ، كما تعود في جانب آخر إلى الظروف الذاتية للحزب سواء فيما يتصل بخطه السياسي وبنائه التنظيمي وأدائه القيادي."[١]

ومما يؤكد على الانشقاق بين الأحزاب وتبعاته ما حدث في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠، فعندما فشلت أحزاب المعارضة المركزية أو ما سمي بأحزاب الائتلاف (التجمع–الوفد–الناصري–الجبهة) في الاتفاق فيما بينها على مقاطعة الانتخابات، اكتسح الحزب الوطني تلك الانتخابات بالتزوير.[٢]

ونلحظ استمرارا لذات المشكلات فيما بعد ثورة ٢٥ يناير، فقانون الأحزاب الجديد قد ألغى التمويل الحكومي للأحزاب مما يشكل مزيدا من العبء عليها، وهذا من المنظور القانوني، أما في الواقع الفعلي فإن هناك استقطابا شديدا بين القوى الليبرالية والإسلامية، وأيضا هناك انشقاقات داخل تيارات سياسية معينة مثل الإخوان المسلمين بين الجيل الأكبر والأصغر، وأخيرا أدركت الأحزاب المدنية أنها لابد أن تتوحد تحت مظلة ائتلاف يخوض الانتخابات القادمة في مواجهة الإسلاميين.[٣]

فتلك الانشقاقات بين التيارات السياسية في السابق هي ما وطدت سلطة الحزب الوطني الذي نجح في تفكيك قوى المعارضة وتفتيتها والقضاء على أهدافها المشتركة، كل هذه الانشقاقات غابت في أثناء ثورة ٢٥ يناير مما أدى إلى نجاحها فتراجعت الاهتمامات الأيديولوجية، أما فيما بعد كان هناك تفتيت للكيان الواحد الذي ظهر أثناء الثورة وهو ما تسبب في البطء في تنفيذ مطالب الثورة وشغل الرأي العام باستقطاب أيديولوجية بين تيارات ليبرالية ويسارية وإسلامية، بل وأيضا تفكك أحزاب كل تيار ما بين سلفيين وإخوان.

ومن جانب آخر العدد الضخم للأحزاب الليبرالية حديثة النشأة، ويتعجب الكثيرون من الصعود السريع للاستقطابات الأيديولوجية بين الأحزاب والتيارات السياسية الوليدة، فلماذا لا نسترجع دروس التاريخ من أن الاستقطابات الأيديولوجية هي التي عطلت السياسة في مصر.

---

[١] المرجع السابق

[٢] عماد جاد (محرر)، مرجع سبق ذكره،ص ٤٤٠

[٣] غادة عبد الحافظ، الأحزاب المدنية تعلن عن «تحالف» لمواجهة التيارات الدينية نهاية الأسبوع، ٢٠١٢/٠٨/٠١
http://www.almasryalyoum.com/node/482442

فإذا نظرنا إلى مشهد الثورة فسنتأكد أن معظم من شاركوا في الثورة، كانت تلك هي المشاركة الأولى لهم في أي عمل سياسي، وقد نجحت الثورة بالبعد عن الشعارات الأيديولوجية، فلم يكن هناك اتجاه يميني أو يساري أو فئوي وكان صوت الشعب ككل هو الأساس.

وتشهد الساحة السياسية الآن مزيدا من الائتلافات بين القوى الإسلامية الإخوانية السلفية (التحالف الديمقراطي)، في مقابل القوى الليبرالية اليسارية الصوفية (الكتلة المصرية) ، وهذا كله في إطار الاستعداد لانتخابات مجلسي الشعب والشورى القادمة في شهر نوفمبر ٢٠١١.[١] وإن كان يبدو جيدا أن تحالف الأحزاب بعضها بعضا في ائتلافات، ولكن الأمر الخطير أن تتحالف مع بعضها لكن في إطار الاستقطاب العلماني–الديني إن جاز التعبير، وإن كان ذلك غير صحيح بدليل وجود بعض الحركات الصوفية الوسطية داخل ائتلاف الكتلة المصرية، ولكن في النهاية سيتم تصوير الائتلافين في إطار ذات الاستقطاب الذي ساعد النظام السياسي الديكتاتوري في السابق على قمع المعارضة.

ثانيا: أثر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل وسائل المشاركة السياسية التقليدية وغير التقليدية:

اندلعت ثورة ٢٥ يناير من خلال دعوات من خلال صفحات الفيسبوك وهى تشكل صورة من المشاركة غير التقليدية، وقد أدت تلك الثورة في النهاية إلى تنحي رئيس ظل في الحكم طيلة ثلاثين عاما، فالدعوة للثورة قادها جيل الشباب بالأساس من خلال الإنترنت، وفي الواقع فان استخدام الفضاء الالكتروني في الحياة السياسية لم يتم فقط خلال وقت قصير سابق للثورة، فالأمر يرجع إلى عدد من السنوات وأخذ شكلا مؤثرا في الواقع السياسي الفعلي عام ٢٠٠٨ عندما قامت الناشطة السياسية إسراء عبد الفتاح باستخدام الفيسبوك للترويج لإضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ وانتشرت الفكرة عبر الهواتف المحمولة والرسائل القصيرة.

---

[١] سمير السيد، ١٤ قوة وحزبا ليبراليا ويساريا وصوفيا تطلق تحالف " الكتلة المصرية "، الأهرام، ١٦ أغسطس ٢٠١١، ص ٦.

❖ التحالف الديمقراطى يبدأ التنسيق الانتخابي ويستقر على " الالتزام الأخلاقى " بوثيقته الدستورية، الشروق، ١٦ أغسطس ٢٠١١، ص ٤

وما أنجح تلك الحركة هو حرص مؤسسيها منذ البداية على التأكيد على استقلاليتها وعدم تبعيتها لأي حزب أو قوة سياسية[١] فابتعدت عن الاستقطابات الأيديولوجية التي تمتعت بها الأحزاب السياسية.

وقد اتسمت معظم الحركات الاحتجاجية الشبابية الجديدة بطابع تحالفي عابر للأيديولوجيات، فقد ركز الشباب على الأهداف المشتركة والعمل السياسي المباشر، وابتعدوا إلى حد كبير عن السجالات الفكرية والنظرية التي اهتمت بها الأجيال السابقة.

وقد اعتمدت الحركات الجديدة بشكل كبير على أدوات الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، مثل رسائل المحمول ومجموعات البريد الالكتروني، ثم على المدونات والفيسبوك كوسائل للتعبير وأيضا للتعبئة والحشد والتنظيم. وقد نجح الشباب من خلال استخدام هذه الأدوات في تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الدولة والنخبة السياسية على العمل السياسي في أوساط الطلاب والشباب، خاصة بعد أن تم التضييق بشكل كبير على نشاط الشباب داخل الجامعات، وقد نجح الشباب من خلال توظيف تلك الأدوات في إيجاد فضاء بديل خاص بهم، وقد اعتمدت بعض الحركات الشبابية مثل حركة شباب ٦ أبريل على أدوات الاتصال الحديثة وعلى الإنترنت بشكل شبه كامل لتأسيس الحركة.[٢]

وقد نجحت هذه الحركات الاحتجاجية الشبابية في اجتذاب الشباب المستقل لأنها لم تتبن أطرا أيديولوجية جامدة، ولأنها ركزت على قضايا بعينها يتوافق عليها الكثير من المصريين، مثل الإصلاح السياسي ودعم الشعب الفلسطيني.[٣]

ولجأ الشباب إلى المجال الافتراضي للتعبير عن آرائهم في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بعد إدراكهم أن أدوات ومنابر المشاركة السياسية التقليدية لن تسمح لهم بالتعبير عن تلك الآراء، وكانت مشاركة الشباب في المجال الافتراضي لا تعدو أن تكون مجرد نقاشات أو حوارات ولا تتخطى ذلك للعمل السياسي الفعلي على أرض الواقع.

---

[١] دينا شحاته، الحركات الشبابية وثورة ٢٥ يناير، كراسات استراتيجية، العدد ٢١٨، ص ٢٠.

[٢] المرجع السابق ، ص ٢٨

[٣] المرجع السابق، ص ٢٩

فلم يتم استخدام الإنترنت في إدارة الحملات الانتخابية مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من الدراسات التي تؤكد على أن أوباما حسم الانتخابات لصالحه بفضل حملته الالكترونية التي استطاع تجنيد الشباب لها، وقد التحق الشباب في البداية بأي «جروب» على الفيسبوك كوسيلة «فعالة» و«مضمونة» للمشاركة السياسية الآمنة التي لا تهدد غالبا صاحبها بالملاحقة الأمنية، وظلت هناك معضلة العبور من الفضاء الإلكتروني والمجال الافتراضي إلى الفضاء الواقعي، وهو العبور الذي يعوقه التضييق الأمني من جهة والتفتت الحزبي من جهة ثانية.[1]

وقد مر هذا العبور بعدة نقاط أساسية كانت مؤشرات لما حدث في ثورة ٢٥ يناير، منها مثلا مظاهرات ٦ أبريل ٢٠٠٨، ومظاهرات خالد سعيد ٢٠١٠ وهى ما كانت بمثابة إنذار لتحول النقاشات الإلكترونية إلى الحراك السياسي الفعلي، ولم يدرك النظام عقبات ذلك التطور الخطير، فظل يتصور أن المشاركة في المجال الافتراضي هي بديل للمشاركة الواقعية ولم يتصور أبدا أن المشاركة الافتراضية ستؤدي إلى المشاركة الواقعية، وتصور النظام أيضا في أيام الثورة أنه بقطع الإنترنت والفيسبوك وتويتر سيكتب للثورة النهاية، ولكن لم يتصور أن شبكات التواصل الاجتماعي كانت قد أدت دورها وأفسحت المجال للأحزاب والنقابات المهنية والعمالية في الرجوع مجددا إلى ساحتها السياسية.

ولم ينشغل الشباب بالجدالات الفكرية الصماء التي انشغلت بها الأحزاب السياسية في السابق، ولم ينشغل الشباب بالمطالب الفئوية المحدودة التي انشغل بها عدد من النقابات، ولكن نظروا للإصلاح السياسي الشامل وتغاضوا عن اختلافاتهم المعرفية والأيديولوجية، وقد لجئوا إلى الإنترنت كصورة للمشاركة غير التقليدية للتغلب على القيود السابقة التي تم ذكرها في تلك الدراسة، من الخناق والتضييق الأمني وتلاعب النظام السابق بالقوانين، وأيضا التضييق الإعلامي، فقد أسس شباب ٢٥ يناير إعلاما بديلا من خلال الدعاية لأهدافهم ونجحوا في تعبئة وحشد كثير من المواطنين المختلفين في انتماءاتهم وولاءاتهم، وقد نجح الشباب في تحديد أهداف الأمة السليمة في تلك المرحلة بدون الانشغال بأطماع شخصية أو سياسية.

---

(١) رابحة سيف علام، ماذا قدم نشطاء الإنترنت للإصلاح في مصر؟، ٤ /١/ ٢٠١٠

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=239048&IssueID=1640

لكن ما يعيب تلك المرحلة الانتقالية فيما بعد الثورة هو عدم القدرة على تحقيق الأهداف والأولويات الصحيحة والسليمة، فمع اختفاء العديد من القيود على النقابات العمالية على سبيل المثال من خلال طرح مشروع قانون الحريات النقابية وأيضا بعد إلغاء الحراسة على نقابة المهندسين بعد ١٦ عاما من الحراسة عليها،[1] وأيضا حل الاتحادات الطلابية التي شابها التزوير، فهل يمكن العودة مجددا إلى وسائل المشاركة التقليدية؟ أم سيتم اللجوء إلى مساحات أخرى للمشاركة السياسية كالفضاء الالكتروني؟.

لذلك يمكن أن نثير تساؤلا حول مستقبل تلك الأساليب غير التقليدية للمشاركة في ظل اختفاء بعض القيود على المشاركة التقليدية؟ وهل ستستمر المشاركة غير التقليدية لتواكب تطلع المصريين للمشاركة التقليدية بحرية ونزاهة؟ أم أنها قد تختفي أو تخسر وزنا وتأثيرا؟.

فقد كان لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر في الدعوة للثورة المصرية دورا كبيرا في إنجاح الحشد لها منذ البداية ولكن خلال أيام الثورة تحديدا لم يكن لهذه الأدوات دور كبير بسبب قطع الحكومة الإنترنت، ولكن الثورة استمرت وازداد الحشد، فالوسائل تلعب الدور الذي يحتاجه منها الأفراد، وفيما بعد الثورة مازال الشباب يقومون بالحشد لكثير من المظاهرات والاعتصامات من خلال الفيسبوك، وهناك الكثير من الجدالات السياسية تتم من خلال هذا الموقع، ولكن الواضح بشدة الآن أن الشارع يسبق شباب الإنترنت والفيسبوك، وهذا ما ظهر جليا أثناء الاستفتاء حول التعديلات الدستورية ١٩ مارس ٢٠١١، فالباحثون الذين قاموا باستطلاعات رأى حول رأى الشعب في التعديلات الدستورية من خلال معرفة الآراء على الفيسبوك توقعوا أن النتيجة ستكون "لا" للتعديلات الدستورية، ولكن على أرض الواقع النتيجة صارت نعم للتعديلات الدستورية بنسبة ٧٧,٢٪. فقد لعب الإعلام التقليدي مثل القنوات الفضائية دورا كبيرا في توجيه الكثيرين نحو التصويت بنعم من خلال قنوات السلفيين على سبيل المثال، وإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع نسبة الأمية في مصر سنتيقن أن الإنترنت لن يكون له القول الفصل في أية انتخابات مقبلة، وإذا كان له تأثير سيكون على شريحة معينة هم الشباب والمثقفون.

والتساؤل حاليا هل ستستعيد وسائل المشاركة التقليدية الدور الذي كانت تلعبه في الحقبة الليبرالية في مصر قبيل ثورة ٢٣ يوليو؟ هذا إذا ما أتيح لها الفرصة من

---

[1] ياسمين سليم، تأييد الحراسة على " المهندسين " .. وخلاف على من يدير النقابة، الشروق، ١٥- ٨- ٢٠١١، ص ٥.

المجلس العسكري وإذا ما أقر المجلس العسكري الكثير من التعديلات على القوانين مما يقلل من القيود الواردة على الاتحادات الطلابية والنقابات المهنية والعمالية والأحزاب.

فهل يستمر دور شبكات التواصل الاجتماعي الجديدة في المرحلة القادمة؟ أم سنعود إلى وسائل المشاركة السياسية التقليدية التي أثبتت أقصى درجات الفشل؟ وهل ستسمح المؤسسة العسكرية بمزيد من المساحة أمام المعارضة في الانتخابات؟ وهل سيتم تعديل بعض بنود قانوني مجلس الشعب والشورى بما يسمح بمشاركة عادلة ونزيهة؟

فمع الحد من القيود على وسائل المشاركة التقليدية، هل ستستعيد الأحزاب والنقابات دورها وهل سيقوم المجلس العسكري - القائم على إدارة شئون البلاد- بتقديم المزيد من التنازلات من أجل حياة سياسية ديمقراطية سليمة ومشاركة حقيقية؟.

فكانت القيود كثيرة أمام العمل السياسي الفعلي، مما دفع الشباب إلى اللجوء إلى الوسائل الأخرى التي أدت إلى تفجر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وفى الواقع اختلف الكثير من الباحثين في تحديد مدى تأثير الفيسبوك وتويتر وشبكات التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية، فيرى البعض أن تلك الوسائل كانت الأساس في الثورة المصرية وبدونها لم يكن للثورة أن تنفجر، ويرى آخرون أن الفيسبوك لم يكن سوى مجرد أداة استخدمها الثوار لتحقيق مطالبهم ومآلاتهم وكانت الثورة ستتحقق بأية وسيلة.

لكن الآن شبكات التواصل الاجتماعي لا تعدو مجددا أن تكون مساحة للنقاشات أو الاختلافات بين الشباب، وهى جدالات يتعمد كثير فيها اللجوء إلى التخوين، وتفتح المجال للاستقطاب وتؤدي للقليل من العمل الفعلي، مما يذكرنا بما كانت تفعله الأحزاب السياسية والحركات الطلابية من قبل، فهل نحتاج الآن إلى مساحة أخرى بدلا من المجال الافتراضي ووسائل المشاركة التقليدية من أجل توحيد الأهداف وبناء المؤسسات؟ أم حان الوقت لمراجعة وسائل المشاركة التقليدية من أجل أن تكتسب المساحة السياسية التي حرمت منها طيلة عقود طوال؟.

خلاصة الدراسة

نخلص من تلك الدراسة من أن الشباب المصري استطاع التغلب على القيود السياسية والأمنية والقانونية التي وضعها النظام السياسي في عهد الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، من خلال المجال الافتراضي وشبكات التواصل الاجتماعي، وكان الشغل الشاغل للشباب ومازال هو تحقيق الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية بصرف النظر عن وسيلة تحقيق ذلك، فكان الفيسبوك وتويتر والمدونات هي مجرد وسائل لتحقيق ذلك المآل، ولكن ليس هذا نهاية المطاف، فيمكن استخدام وسائل أخرى من أجل تحقيق ذات الهدف.

والتساؤل الآن هو هل تستعيد الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية مكانتها في مقابل تراجع الفضاء الالكتروني؟ وإذا خفف المجلس العسكري والسلطة السياسية المدنية المنتخبة قريبا من القيود القانونية والأمنية من على وسائل المشاركة التقليدية، هل سيختفي الفضاء الالكتروني؟.

نحن نرى أن الفضاء الالكتروني لم يعد هو البديل لوسائل المشاركة التقليدية، فلن يختفي الفضاء الالكتروني بسبب وجود فئة الشباب التي انضم إليها لاحقا أعضاء أكبر سنا ممن أدركوا قيمة الإنترنت وتلك الشبكات، ولكن إذا تم تخفيف القيود فستعود النقابات والأحزاب والاتحادات الطلابية لأداء أدوارها الحقيقية مع وجود الفضاء الالكتروني كمشجع لاستمرار التغيير السياسي كما يراه المصريون في المرحلة القادمة.

الفصل السادس
الإنترنت والثورة المصرية: الديمقراطية ورحلة البحث عن مكان في هذا العالم

عمرو عبد الرحمن

باحث دكتوراه بجامعة "اسيكس" إنجلترا

مقدمة

جرت العادة عند الحديث عن علاقة التوسع غير المسبوق في استخدام شبكة الإنترنت خلال العقد الماضي بالثورة المصرية على التركيز على الأدوار اللوجيستية أو المساعدة التي أتاحتها شبكة الإنترنت، مثل سهولة التشبيك والاتصال وإتاحة مساحة متحررة نسبيًا من القيود المفروضة على حرية التعبير، إلا أن هذه المقاربات على الرغم من إلقائها الضوء على جوانب هامة من علاقة الإنترنت بأشكال المشاركة التقليدية، إلا أنها تعجز عن الإحاطة بتعقيدات ظاهرة الاستخدام الواسع للشبكة بأشكال التغيير السياسي الحادث في بلدنا. فهذه المقاربات تعجز عن الإجابة عن أسئلة ملحة تتعلق بخصوصية الإنترنت، إذا ما قورن بوسائط أخرى للاتصال الجماهيري، ولماذا كان للأخير هذا التأثير الفعال إذا ما قورن بالكتابة الصحفية أو البث التليفزيوني على سبيل المثال.

تتضمن هذه المقاربات إعادة إنتاج لنفس التمييز الراسخ في الفكر والممارسة السياسيتين والقائم على افتراض أولوية أشكال الحياة الواقعية **Real** على ما عداها من أشكال افتراضية **Virtual**، وما يستتبع ذلك من نسبة إمكانية الفعل السياسي حصريًا إلى قوى سياسية أو اجتماعية صاحبة وجود مادي متعين، ونزعها عن أي فعالية في المجال الافتراضي. التفاعلات في المجال الأخير-وفقًا لهذه الرؤية- يمكن فقط توجيهها أو توظيفها كما لو كانت ذات طبيعة محايدة.

ستحاول هذه الورقة تبني مقاربة مختلفة للإجابة على التساؤلات المتعلقة بإسهام الإنترنت في التمهيد للثورة المصرية، مقاربة تنطلق من تحليل لطبيعة المجال نفسه وما يولده من طرق تعبير وهويات وعلاقات قوى تعود هي نفسها لتؤثر على الممارسات السياسية التقليدية، من انتخابات وتحالفات وأشكال احتجاجية مختلفة. بعبارة أخرى، ستسعى الورقة لعكس الافتراض الرئيسي حول علاقة ظاهرة توسع استخدام الإنترنت بالثورة الديمقراطية لترصد التأثير الذي أحدثه الإنترنت كمجال للتعبير في استراتيجيات الفاعلين السياسيين، وليس التأثير الذي مارسه هؤلاء اللاعبون عبر الإنترنت، في هذا السياق، تتبنى الورقة ثلاث أطروحات رئيسية.

- أولًا، يشترك الإنترنت مع غيره من وسائط الاتصال الجماهيري في كونه فضاءً لتشكيل الهوية الفردية والجمعية وما يستتبعها من صور عن الذات والآخر، وتشكيل لسلطات تقوم على تفسير هذه الهويات وإعادة إنتاجها، إلا أنه يتميز عن باقي هذه الوسائط من حيث أن المستخدم هو محور عملية الاتصال وليس مجرد متلقٍ أو مشارك عابر، بما يتيحه هذا الموقع المتميز من قدرة أعلى بما لا يقارن على التفاوض بشأن أو إعادة تعريف لهذه الهويات والتمثيلات. بهذا المعنى، فممارسة التعبير الحر على الإنترنت هي بمثابة اشتباك مع طيف واسع من ممارسات تشكيل الذاتية والتي تتأسس عبرها الهويات الجمعية وعلاقات السلطة وتقنيات الحكم في الدولة الحديثة.[1] ومن ثم يجب النظر إلى هذه الممارسة بوصفها فعلًا سياسيًا بامتياز، حتى لو لم يترتب عليها تدخل في المجال الواقعي بالمعني المتعارف عليه.
- ثانيًا، أسفرت هذه الموجة من التعبير الحر عن ميل متصاعد لتفكيك التصورات الراسخة عن علاقة الفرد بالمجتمع والدولة والموروثة منذ حقبة التحرر الوطني، وهى التصورات التي لم تر في الفرد إلا موضوعا للتربية والتأهيل المتواصل في ضوء مشروع وطني للتحديث. استطاعت موجة الكتابة والحوار تلك أن تنحت مكانًا للفرد خارج هذه السرديات نفسها، وأن تكشف مواطن الاضطراب أو التناقض بها. إلا أن نفس الموجة قد أعادت بناء أو تصور مفهوم الجماعة الوطنية مرة أخرى بوصفها مجالًا لممارسة هذه الذاتية الجديدة نفسها أو محط ممارسة الحريات الفردية وليس بوصفها مشروعًا محدد الوجهة سلفاً. هذا التصور نشأ من رحم تصورات ماركسية وإسلامية وقومية وليبرالية مختلفة، وأعاد في الكثير من المواضع تشكيل هذه الخطابات

---

[1] نعتمد في قراءتنا لعلاقة تشكل الهويات بعلاقات السلطة وتقنيات الحكم على الأعمال المتأخرة للفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، والتي أسهمت في تشكيل مدرسة كاملة من المنظرين تختص بدراسة تقنيات لحكم في الدولة الحديثة عبر تحليل لممارسات تشكيل الذات وتمثيلها. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- **Foucault, M. (1990), *The Use of Pleasure, Volume 2 of the History of Sexuality,* New York: Vintage.**
- **Owen, D. (2003) 'Genealogy as perspicuous representation' in Cressida J. H. *The grammar of Politics: Wittgenstein and political Philosophy*. New York: Cornell University Press.**
- **Tully, J. (2008) Public *Philosophy in a New Key*, Volume I, *Democracy and Civic Freedom*. Cambridge: Cambridge University Press.**

لتتلاءم مع هذا التصور الجديد عن الذاتية. هذا التحول ما كان له أن يتم دون ظهور هذا الشكل الجديد من أشكال الكتابة.

- ثالثًا، إلا أن هذا الميل "للمقرطة"**Democratization** بالمعني السابق ذكره لا يعكس نفسه بشكل تلقائي في المجال السياسي التقليدي، أي لا يؤدى بالضرورة لارتفاع نسب المشاركة في الانتخابات مثلًا أو العضوية في الأحزاب، على العكس، قد يؤدي هذا الشكل من المقرطة إلى انصراف عن أشكال التعبير الموروثة من التجارب الديمقراطية العريقة لصالح مجال أكثر انفتاحًا من الجدل العام يتيح القدرة على التأثير دونما التقيد بقيود التزام حزبي صارم أو ما شابه. تتجلى هذه المعضلة بوضوح في حالتنا المصرية، إذ لا تعكس الخريطة الحزبية والسياسية الصاعدة مدى الثراء والتنوع المتحقق في المجال الافتراضي. قد ينحو الكثيرون من أصحاب الهوية الجديدة إلى المشاركة التقليدية حال أصبحت أنماط حياتهم نفسها على المحك، كما حدث خلال أحداث الثورة نفسها أو خلال الاستفتاء الأخير على التعديلات الدستورية، إلا أن علاقة خطية بين نمطي الفعل غير واردة. وبالتالي فمن المحتمل استمرار قدرٍ ما من الانفصام بين المجالين، إذ ينحو مجال المشاركة التقليدية منحى أكثر محافظةً وجمودًا حتى الآن.

ستحاول الورقة دعم الأطروحات الثلاث عبر تحليل ثلاث محطات مختلفة تأثرت إلى حد كبير بثلاثة أشكال مختلفة من التعبير في المجال الافتراضي، هذه المحطات هي، الحراك السياسي الواسع خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، والذي اتخذ من رفض التمديد للرئيس مبارك ومشروع توريث السلطة موضوعًا لسلسلة من الاحتجاجات الواسعة، الدعوة للإضراب العام عام ٢٠٠٨ والذي امتزجت فيه المطالب ذات الطابع السياسي المحض بمطالب اجتماعية وثيقة الصلة بالحركة العمالية الصاعدة في ذلك الوقت، ثم التعبئة الواسعة التي أفضت إلى مظاهرات الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. أما الأشكال الثلاثة فهي التدوين، وموقع التواصل الاجتماعي الأشهر "فيسبوك"، وموقع "تويتر". ستركز الورقة على أربع جوانب رئيسية لتوضيح الأطروحات الثلاث السابقة: الصراع على القواعد المنظمة لاستخدام الوسيط نفسه، خصوصية اللغة المستخدمة، الهويات الجديدة المتشكلة عبر التعبير في المجال الافتراضي، وعلاقات القوى الجديدة التي تمهد لها هذه الأشكال من التعبير عبر المنظمات السياسية القائمة أو في مواجهتها.

بالتوازي مع ذلك، ستحاول الورقة رصد الأنماط الأكثر تقليديةً لإسهام الإنترنت في هذه المحطات المفصلية من مساعدة في الحشد والاتصال والتعبئة ورفع سقف النقد. إلا أن هذه الأشكال التقليدية سيتم مناقشتها داخل كل محور من المحاور الأربعة دونما إفراد جزء منفصل لها. أما من حيث المادة التي تعتمد عليها الورقة، فسنحاول تقديم قراءة مسحية في العديد من المواقع أو المدونات دونما الاعتماد على عينة محددة، إذ أن غزارة الإنتاج في هذا الوسيط والتنوع الهائل في المادة والخصوصية والتفرد المميزين لها في نفس الوقت تجعل أساليب الانتقاء والتعميم المتبع في دراسات تحليل المضمون مثلاً غير ذات موضوع.

أولاً: الصراع على القواعد المنظمة لاستخدام شبكة الإنترنت

ولدت ممارسة التعبير عبر الفضاء الافتراضي مشتبكةً منذ اليوم الأول مع السياسة بالمعني العريض السابق ذكره، وذلك من خلال الصراع من أجل تحرير هذا المجال الجديد من أي قواعد تحد من إطلاق الإمكانيات الهائلة التي يتيحها. دارت هذه المعركة على جبهتين: الجبهة الأولى تختص بالجدل حول حقوق الملكية الفكرية وقواعد التشغيل من قبل الاحتكارات الرئيسية في ها المجال، والجبهة الثانية تتمثل في مجموعة القيود القانونية أو الفعلية المفروضة من قبل الدولة. كلا الطرفان سعيا إلى الجذب في اتجاهين متنافرين: دعم الانتشار الواسع للإنترنت ثم محاولة حصر استخدام تطبيقاته الهائلة في مجالات بعينها أو تقييدها بشروط مادية أو رقابية في نفس الوقت. وكلا المحاولتين، كغيرهما من المحاولات الهادفة لكبح تأثير أي ابتكار تقني أو معرفي جديد استنادًا إلى ميزان القوى القائم، كان مصيرهما إلى الفشل.

بخصوص الجانب الأول من المعضلة، أي حقوق الملكية الفكرية وما تستتبعه من قيود، شهد العام ٢٠٠٣ بداية البحث الجاد عن بدائل للأوضاع الاحتكارية التي خلقتها شركة مايكروسوفت. أطلق عدد من مستخدمي الشبكة، كان في القلب منهم الناشط علاء سيف، حملة للتعريف ببرنامج "لينوكس" **Linux** كبديل لمنتج مايكروسوفت الأكثر شهرة "ويندوز" **Windows**. الهدف كان التحرر من القيود المفروضة على استخدام تطبيقات ويندوز واسعة الانتشار من برامج لصناعة الفيديو والمونتاج مثلاً. هذه الحملة التي أطلقها "سيف" باستضافة مؤسسة "ساقية عبد المنعم الصاوي" في ذلك الوقت لم تكن ذات أهداف سياسية واضحة، ولكنها سرعان ما وضعت على المحك أسئلة تتعلق بالأوضاع الاحتكارية التي تتمتع بها هذه الشركات وعلاقتها بحجب عدد

من الإمكانيات الكامنة في هذا الوسيط. تطور استخدام برنامج لينوكس بما يتيحه من مصادر مفتوحة فيما بعد ليعبر عما يشبه الموقف السياسي، فكانت علامة لينوكس على أي جهاز كمبيوتر أو "لاب توب" أقرب ما تكون لعلامة انتماء لعالم آخر لا يعترف بالحدود المفروضة على استخدام الكمبيوتر أو بالطابع الاستهلاكي المحض لهذه الاستخدامات.

تطورت محاولة البحث عن برنامج تطبيقات مغاير لويندوز بالتوازي مع محاولة البحث عن برنامج لاستخدام شبكة الإنترنت مغاير لمنتج آخر لمايكروسوفت وهو "إنترنت إكسبلورر". البدائل التي ظهرت كانت متعددة ولكن أشهرها كان "الفاير فوكس" Firefox. وكحالة "لينوكس"، سرعان ما تطورت ظاهرة التحويل لهذه البرامج إلى ما يشبه إعلان موقف من احتكار خدمات معينة في مجال تكنولوجيا المعلومات. من خلال التدريب على استخدام هذه التقنيات عن طريق نشطاء متطوعين، بالإضافة إلى سهولة نقل وتداول هذه التقنيات الجديدة نفسها، شارك العديد من شباب المستخدمين في هذه المعركة بهدف انتزاع حيز للتعبير كان يبدو محمّلًا بكم هائل من الإمكانيات. فلا يتطلب الأمر موهبة محددة أو إمكانيات معقدة لصناعة فيلم تسجيلي مثلًا أو لتحميل مادة مرئية أو مسموعة، كما لا تتطلب العملية أي تعقيدات مؤسسية من أي نوع والحُكم في هذه الحالة هو لجمهور المستخدمين وأذواقهم وما تعكسه من مزاج عام. وهذا المزاج بدوره وإن كان لا يتشكل وفقًا لقواعد تحررية أو ديمقراطية بالضرورة، إلا أنه لا يمتلك سلطة "المنع" أو "الرقابة المسبقة" وهى السلطة التي عاش في كنفها جيل كامل من الشباب التوّاق لاستكشاف هذه المساحة الحرة.

عرفت هذه الظاهرة تجليها الأهم والأكثر تنظيمًا مع الميل لاستخدام رخصة "المشاع الإبداعي" Creative Commons Attribution لنشر المادة المرئية أو المسموعة على مواقع الإنترنت. لعبت هذه التقنية ذات المصدر المفتوح دورًا مهمًا في تداول مادة إعلامية جيدة ومحكمة الصنع على نطاق واسع يتجاوز تعقيدات القواعد المنظمة للملكية الفكرية. لا مجال هنا للاستغراق في المناقشة التقنية، ولكن يمكن ذكر أمثلة لمواقع إخبارية ذائعة الصيت كموقع "المصري اليوم" مثلا والتي اعتمدت بشكل كامل منذ بداية خدمة التوثيق المرئي ثم البث المباشر في ٢٠٠٩ على رخصة المشاع الإبداعي الأمر الذي سمح بتداول مواد هذا الموقع على نطاق تجاوز تصورات القائمين على الموقع أنفسهم.

هذا على صعيد النضال المنظم إن جاز التعبير، أما على صعيد آخر لا يتسم بهذه الدرجة من التنظيم فقد شهدت هذه الفترة توسعًا غير مسبوق في انتهاك حقوق الملكية الفكرية والنفاذ لهذه الخدمات عبر التحايل على الأنظمة المقدمة من هذه الشركات دونما تبني بديل لها. الأمثلة هنا أكثر من أن نوردها في مقال واحد، ولكن حالة موقع "يوتيوب" **YouTube** مثلًا والذي شهد العام ٢٠٠٤ بداية استخدامه على نطاق بالغ الاتساع، حالة بالغة الدلالة على قدرة مستخدمي الإنترنت على تجاوز حقوق الملكية الفكرية بالكامل فيما يتعلق بالمواد المرئية والمسموعة وإتاحة هذه المواد على المشاع بشكل غير منظم أو "قانونى". ما حدث مع موقع "يوتيوب" سيتحول إلى ظاهرة عامة مع وجود مواقع جديدة ك"فور شير" أو "تورنت" نشأت للتحايل على قيود تحميل الأفلام أو مقاطع الفيديو. يمكن القفز هنا لاستنتاج انطباعي غير مؤسس على إحصائيات - نتيجة غياب تلك الأخيرة بالطبع- أن غالبية مستخدمي الشبكة يلجأون لتلك المواقع في حالة السعي لاستهلاك مادة وثائقية على سبيل المثال. ومصر لم تكن استثناءً من هذا الميل، وكما كانت بداية البحث عن بديل لبرامج أو محركات بحث غير مدفوعة بأهداف سياسية بالمعني الضيق للكلمة، كذلك لم يكن لمحاولة النفاذ المباشر للإنترنت عبر التحايل هدف سياسي أو دعائي بالضرورة.

أما على صعيد العلاقة مع القوى السياسية أو الحركات الاحتجاجية الصاعدة خلال هذه الفترة، فلا يقوم دليل واضح على مشاركة أي من هذه القوى بشكل فاعل في هذه المعركة أو حتى انتباهها لها. غالبية محاولات التلاقي أو الدعم مع المجموعات الشابة النشطة كانت تتم بشكل غير منظم وبناءً على مبادرات فردية في المقام الأول. على سبيل المثال، وفر عدد من التجمعات السياسية اليسارية غير المنظمة حزبيًا، وبشكل أقل داخل حزب التجمع، قنوات لتبادل الأفكار والرؤى بشأن هذه القضايا، ولكن لم ترق هذه المحاولات بأي حال من الأحوال إلى مرتبة الاهتمام المنظم. نتج ذلك بشكل جزئي عن الطبيعة الفنية لهذه المعركة ذاتها واحتياج الراغبين في الانخراط فيها إلى قدر معقول من المعرفة التقنية إلى جانب غياب الهدف الواضح الذي يمكن أن ينظم خلفه مجموعة من الفعاليات المتعارف عليها في التجمعات السياسية التقليدية. ولكن على الجانب الآخر، لا يمكن تجاهل أثر الفوارق الجيلية والثقافية بين وجوه قوى المعارضة تلك والنشطاء الشباب بشكل يرسخ من غربة الأجيال الأقدم عن هذه الوسائط الجديدة.

غياب القوى السياسية عن هذه المعركة توازي مع غياب للجهات المانحة المعروفة والعاملة في مجال دعم منظمات المجتمع المدني. فقد تركزت جهود غالبية هذه المنظمات على دعم الأنشطة الحقوقية الهادفة إلى تنقية البيئة التشريعية من تغول الدولة أو مواجهة العصف المباشر بعدد من الحقوق الأساسية عن طريق البطش الأمني، ولكنها تحاشت الاقتراب من هذه المنطقة الملتبسة والتي لا تحظى بإجماع أو اهتمام، العاملين في هذا الحقل، هذا بخلاف غياب الإجماع أو التفهم لهذه المحاولات داخل مجتمع الجهات المانحة نفسه.

هذه المعركة على أهميتها لم تكن المعركة الوحيدة بهدف تحرير الفضاء الافتراضي وفتحه على المشاع لعموم المستخدمين. فبالتوازي مع معركة تحرير الفضاء الافتراضي من قيود الملكية الفكرية، كانت تجري معركة أخرى لا تقل أهمية في تاريخ فتح مجال الإنترنت أمام الاستخدام الشبابي الواسع، وهى تلك المتعلقة بمواجهة القيود القانونية أو الأمنية المفروضة على استخدام الشبكة كما سبق الذكر. بدأت حكومة الدكتور عاطف عبيد مع بداية الألفية الجديدة برنامجاً طموحًا لنشر خدمة الإنترنت بين أوسع قطاع ممكن من الشباب، يدفعها في ذلك عاملان. العامل الأول كان وثيق الصلة بالميل التحديثي الضارب بجذوره عبر ميراث الدولة الحديثة في مصر، ويتمثل في هذه الحالة في السعي لربط السكان بما يستجد من وسائل اتصال تنقلهم إلى مجال المواطنة الذي يزداد تعقيدًا بشكل دائم. أما العامل الثاني فيتمثل في السعي لتحديث قوة العمل المحتملة وربطها بالسوق العالمي الذي أضحى معتمدًا بشكل كامل على وسائل الاتصال تلك.

كان الدكتور أحمد نظيف، آخر رؤساء حكومات حسني مبارك الفعليين ووزير الاتصالات في هذا الوقت، رأس حربة هذا المشروع والذي استطاع أن يحقق نجاحات معقولة على الأرض، قفزت بعدد مستخدمي الشبكة من حوالي مليون مواطن (بنسبة ٠,٦٥ لكل مائة مواطن) عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٣ مليون مستخدم (بنسبة ٩,١٧ لكل مائة مواطن) عام ٢٠٠٨.[1]

إلا أن هذا الميل لمد رقعة استخدام الإنترنت لأوسع مدى ممكن، كان يصاحبه نزوع تلقائي للتحوط من إمكانيات الحشد والتعبئة الهائلتين التي يشتمل عليها هذا

[1] United National Egypt Human Development Report 2010. Cairo: UNDP, pp 113

الوسيط، وهو الميل التقليدي الموروث عبر الوجوه المختلفة لمسيرة التحديث المصرية كذلك. في هذا السياق، نظم القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، والذي يعد امتداداً للقرار الجمهوري رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٨، استخدام وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية متبعًا نفس التقاليد المعروفة التي حكمت تعامل الدولة المصرية مع الحريات العامة ومن ضمنها حريات التعبير، وهى التقاليد المتمحورة حول الإباحة مع الإبقاء على خطوط حمراء، إما منصوص عليها أو متعارف عليها مع وجود جهاز يشرف على جهاز الدولة الأصيل نفسه، والمخول بإدارة هذه الممارسة، والمهمة الأخيرة كانت من نصيب جهاز مباحث أمن الدولة وغيره من الأجهزة ذات الصلة.

عكست هذه المعادلة الوصائية/الأمنية نفسها بوضوح في ملامح القانون الأساسية.[1] أنشأ القانون الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بصلاحيات شبه مطلقة فيما يتعلق بالإشراف على الاستثمار في هذا المجال. حدد القانون إجراءات معينة لتشغيل خدمات الاتصالات، حيث منح مجلس إدارة الجهاز سلطة وضع قواعد وشروط منح التراخيص الخاصة باستخدام الطيف الترددي وتنظيم إجراءات منحها، وكذلك وضع قواعد وشروط منح التراخيص الخاصة بإنشاء البنية الأساسية لشبكات الاتصالات "بما لا يخل بالأمن القومي والمصالح العليا للبلاد". وهذا الشرط الأخير يتكرر في ثنايا القانون بما يشكل مبدأه الناظم على وجه التقريب. فعلى مستوى عضوية هذا الجهاز، نص القانون على أن يكون للجهاز مجلس إدارة يتشكل من الرئيس التنفيذي للجهاز وعدد من الأعضاء بينهم ممثل لوزارة الدفاع وثلاثة ممثلين لأجهزة الأمن القومي، وبمقارنة هذا الوضع بالوضع في ظل القرار الجمهوري ١٠١ لسنة ١٩٩٨، الذي نص على أن يكون من بين أعضاء مجلس إدارة الجهاز عضو عسكري واحد ممثل لسلاح الإشارة بالقوات المسلحة فقط، نجد أن القانون قد توسع في إضفاء الطابع الأمني على تشكيل مجلس إدارة الجهاز القومي، دون أن يوضح مبررات وجود ممثلين لأجهزة الأمن القومي، ودون أن يحدد على وجه الحصر ما هي أجهزة الأمن القومي الممثلة في مجلس إدارة الجهاز. أيضا حدد القانون إجراءات معينة لتشغيل خدمات الاتصالات، حيث منح مجلس إدارة الجهاز سلطة وضع قواعد وشروط منح التراخيص

---

[1] نعتمد في قراءتنا للقانون على الدراسة الشاملة التي أعدتها المؤسسة المصرية لحرية الفكر والتعبير. مؤسسة حرية الفكر والتعبير (٢٠١١). حرية تداول المعلومات..دراسة قانونية مقارنة. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير

الخاصة باستخدام الطيف الترددي وتنظيم إجراءات منحها، وكذلك وضع قواعد وشروط منح التراخيص الخاصة بإنشاء البنية الأساسية لشبكات الاتصالات.

انتقد العديد من الدراسات الحقوقية الحديثة هذا الميل في القانون الذي علق تشغيل خدمات الاتصالات بشكل مطلق على ترخيص بذلك من الجهاز، دون التفرقة بين التشغيل الاستثماري، وتشغيل الهواة، أو التشغيل الذي لا يحقق أرباحًا استثمارية كبرى، ولا يمتلك مقومات المنافسة الاقتصادية، وأيضا ضرورة اعتماد الجهاز للمعايير والمواصفات الفنية لأجهزة الاتصالات التي يمكن استيرادها وبيعها واستعمالها، وهو ما يعني أن الأجهزة غير المعتمدة من جهاز الاتصالات لا يمكن استخدامها في مصر، مما يحد من حرية تدفق المعلومات عبر أجهزة الاتصال المختلفة، كما يؤكد ذلك على القيود على الحق في استخدام الطيف الترددي باعتباره أحد موارد الطبيعة.

بخلاف المعركة المعقدة مع الميول الاحتكارية، جذب الصراع الطويل مع الجهات الأمنية والرقابية انتباه ومشاركة عدد أكبر من الفاعلين السياسيين، كان في القلب منهم المنظمات الحقوقية ومن خلفهم عدد من القوى والحركات السياسية وبعض الجهات المانحة. على سبيل المثال، تأسست "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان" للتعامل مع هذه القضايا بشكل شبه حصري في البداية، استطاعت هذه المنظمة من خلال تقاريرها حول القيود الواردة على استخدام الإنترنت وحرية تداول المعلومات بالمجمل في العالم العربي التأسيس لمجال مستقل لعمل المنظمات الحقوقية في المستقبل يختلف في مقارباته وطبيعة الخبرات التي يتطلبها عن المجالات الأكثر تقليدية. لم تكن الشبكة العربية وحدها في هذا المجال ولكن لحقت بها بعض المنظمات الحقوقية القائمة بالفعل والمعروفة بتركيزها على قضايا حرية التعبير كمركز "هشام مبارك للقانون" مثلا. كذلك كانت الحركات الاحتجاجية الصاعدة بدءًا من العام ٢٠٠٤ أكثر حساسية من غيرها لهذه النضالات نتيجة اعتمادها شبه الكلى على الإنترنت كوسيلة للتعبئة والحشد. نجح الشباب الناشط في المجال الافتراضي في جذب انتباه العديد من الناشطين في هذه الحركات بشكل غير رسمي في البداية قبل أن يتخذ الاهتمام بكفالة حرية التعبير في الفضاء الافتراضي شكل النضالات المنظمة، خصوصًا مع بدء استهداف عدد من المدونين والناشطين الإلكترونيين. في هذا السياق، مثّل اعتقال عدد من المدونين والناشطين في العام ٢٠٠٦ على خلفية التضامن مع احتجاجات

القضاة الشهيرة نموذجًا واضحًا لرسوخ هذه العلاقة. يمكن القول أن قدرة الحركات الاحتجاجية الصاعدة على التضامن مع هؤلاء النشطاء قد أتاحت مجالًا جديدًا لحركة هذه التجمعات في أوساط تجمعات شابة لم تكن على صلة مباشرة بهذه الحركات من قبل.

بالعودة إلى موضوع هذا القسم الأساسي وهو الصراع حول القواعد المنظمة لهذا الفضاء بالمجمل، يبرز بوضوح أن محاولة الحفاظ على الطابع التحرري لهذا الفضاء لم تقتصر على المساحة المتاحة للتعبير السياسي المباشر، ولكنها امتدت لتشمل الدفاع عن أشكال التعبير المختلفة حتى تلك التي تتناقض مع الملمح أو الطابع العام للفعل السياسي في مصر. حالة المدون كريم عامر تقدم مثالًا كاشفًا في هذا السياق. اعتقل كريم عامر في العام ٢٠٠٤ ثم جرت محاكمته وإدانته بتهمة ازدراء الأديان استنادًا إلى مواد نشرها على مدونته الخاصة. فجّرت هذه الواقعة موجة تضامن واسعة بين المدونين والنشطاء على الرغم من الطابع الشائك لهذه القضية، إلا أن القاسم المشترك بين جميع المتضامنين تعلق بالاحتجاج على مد سلطة الدولة خارج حدودها إلى هذا المجال الافتراضي المنتزع، إدانة هذا "التمدد" جمع أطياف مختلفة كانت في غالبها معترضة، أو حتى متأففة، مما نُشر على مدونة كريم عامر.

لم تتوقف هذه المحاولات للإبقاء على الفضاء الافتراضي خارجًا بشكل كامل عن السيطرة إن جاز التعبير. وكذلك لم تتوقف محاولات التضييق عليه بل تجددت مع كل مفصل مرت به تجربة تشكيل هذه الهوية الجيلية والثقافية المميزة. بخلاف الأمثلة التي سقناها من خبرة احتجاجات ٢٠٠٥، تجددت هذه التوترات مع الدعوة لإضراب عام في العام ٢٠٠٨ ثم التعبئة الواسعة المصاحبة لعودة الدكتور البرادعي إلى القاهرة وإعلانه نيته الترشح لرئاسة الجمهورية، وأخيرًا مع ثورة الخامس والعشرين من يناير، وإن اتخذت هذه المحاولات شكل التدخل الأمني المباشر عبر تتبع مواد منشورة على الإنترنت دون الإحالة إلى نصوص قانونية بعينها أو السعي لفرض قيود جديدة عبر التشريع.

ثانيًا: من (التدوينة) إلى (التويت) ـ طرق التعبير وخصوصيات اللغة

تزامن السعي الدائم لتحرير فضاء الإنترنت وفتحه على المشاع أمام جمهور المستخدمين مع تطوير لأنماط متميزة من التعبير ما كان لها أن تظهر في غياب هذا الفضاء. فكما أسهم المقال الصحفي بخصوصيته المتمثلة في التقسيم الثلاثي الشهير

إلى مقدمة ومتن وخاتمة في ظهور الرأي العام كعامل محدد لهوية الأمم الصاعدة في القرن التاسع عشر وما صاحب ذلك من تصور خطأ لتاريخ هذه الأمة نفسها ومستقبلها، وكما ساهمت الرواية في بداية القرن العشرين في تمثُّل هذه الهوية في المجال الخاص نتيجة أثر ما أسماه والتر بنيامين "بالزمن المتوازي الفارغ" والذي يسمح بتصور حيوات خاصة تتجاور وتتمايز ولكنها تتشارك في نفس فضاء الهوية،[1] يمكن القول بأن نمط الكتابة الذي أتاحه فضاء الإنترنت قد أسهم مع بداية الألفية الجديدة في تفكيك مزدوج "العام والخاص أو الشخصي" الموروث من زمن الدولة الحديثة في مصر، كما لعب دورًا في تفكيك سردية الأمة المصرية، كما تشكلت عبر حقب التحرر الوطني وعاشتها الأجيال الأحدث سنًا خلال حكم مبارك الممتد. اقترنت ممارسة التفكيك تلك بإعادة بناء للذات بشكل يحول تقنيات الحكم السلطوية إلى ممارسة غير ذات موضوع أو شبه مستحيلة. هذا الأثر المزدوج يعود إلى ما أشار إليه عدد من النقاد بتداخل الأنواع الأدبية المميز للتعبير في الفضاء الافتراضي والغياب شبه الكامل لأي رقابة على المحتوى وكذلك غياب مواز لأي معايير للنشر تميز الجاد أو الرسمي عن "الدردشة" أو "الحكاية".

لنعد إلى الوراء قليلاً إلى نفس التاريخ الذي عيناه كنقطة بداية للتحليل، أي العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ اللذين شهدا المحاولات الأولى لتحرير الفضاء الافتراضي من سطوة "حقوق الملكية الفكرية". ولدت ظاهرة التدوين خلال نفس الفترة على وجه التقريب. تختلف الروايات حول تاريخ ظهور المدونة الأولى، فالبعض يعتبر مدونة "حواديت" لرحاب بسام والتي ظهرت مع العام ٢٠٠٠ باللغة الإنجليزية كأول مدونة مصرية، بينما يفضل البعض الآخر اعتبار مدونة "حوليات صاحب الأشجار" لعمرو غريبة، والذي بدأ التدوين بالعربية منذ اللحظة الأولى، مع بدايات عام ٢٠٠٣ كأول مدونة مصرية.[2] ولدت هذه المدونات حاملة للسمات الرئيسية للتعبير عبر الفضاء

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن أطروحة بنيامين وتوظيفها في الدراسات الاجتماعية يمكن الرجوع للعمل المرجعي لبيندكيت أندرسون عن ظهور القومية

Anderson, B. (1991). *Imagined communities: reflections on the origin and spread of nationalism*, London: Verso

[2] نعتمد في التأريخ للمدونات على الدراسة الشاملة التي أعدها المدون والكاتب أحمد ناجى عن المدونات العربية في الخمس سنوات الأخيرة أحمد ناجى (٢٠١٠). المدونات من البوست إلى التويت، القاهرة: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

الافتراضي. المدونة نوع أدبي شديد الخصوصية إلى الحد الذي لا يمكن تصنيفه كمجرد "كتابة". فتداخل الوسائط كان حاضرًا منذ البداية. يمكن إدماج مقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية وإحالات لنصوص أخرى في النص الواحد، الأمر الذي يتجاوز الصورة النمطية عن المقال ذي البنية الواضحة المكتفية بذاتها.

كذلك فالتدوين قد يشمل الرأي والتحقيق والحوار الصحفي بل والقصة الخيالية في مركب واحد. فإذا أضفنا لذلك عدم وجود قواعد صارمة تخص عدد الكلمات مثلًا أو طبيعة الموضوعات المطروحة لأصبحنا أمام نص ذي طبيعة خاصة يليق به الوصف الشائع "بوست" **Post**. إذا أحلنا الكلمة إلى معناها الحرفي فنحن فعلًا أمام "رسالة" بالمعني العميق للكلمة- رسالة لا تقتصر على رأي معين أو تقول شيئًا محددًا، ولكنها تعبير مكثف عن الذات موجه للآخرين يقدّر تفاعلهم وإن كان لا ينتظر ردًا واضحًا بالضرورة، كما أنه لا يناشدهم شيئًا محددًا كذلك.

مدونة رحاب بسام كما يشير عنوانها كانت مساحة لإعادة اكتشاف "الحدوتة" أو الرواية المفتوحة الأقرب للدردشة، والتي تدمج ما بين الطرفة أو القصة الواقعية والتدخل المحدود بالبناء الدرامي. وبالتالي فقد فتحت الموجة الأولى من التدوين مساحة للتأمل في مجريات الأمور كما تحدث حول المدون أو المدونة دونما أخذ مسافة ضرورية لعمل الكاتب المحترف أو الصحفي أو حتى الناشط السياسي.

إلا أن هذا الميل نفسه "للتعبير الحر"، إن جاز تتبع مجاز "اللعب الحر" المعروف في التحليل النفسي، كان هو نفسه وللمفارقة الطريق للانخراط القوى في الفعاليات الاحتجاجية المميزة لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ والتي تعد المدونات أحد علاماتها أو مكوناتها الرئيسية أكثر من كونها مجرد وسيط لعب دورًا في التشبيك والدعاية. من جهة أولى، بدأت المزاوجة ما بين الشخصي والعام في الاختمار مع نهاية العام ٢٠٠٤. فخلال هذه الفترة ظهر عدد من المدونات التي اختطت لنفسها خطًا واضحًا في التأمل الحر في الشأن العام.

يمكن اعتبار مدونة "ما بدا لى" لعمرو عزت أو "أُحد" لأحمد عبد الله كنماذج مكتملة في هذا الاتجاه. في كلتا المدونتين نجد التأمل في عصر مبارك حاضرًا بين ثنايا الذكريات الشخصية عن علاقات الحب مثلًا، أو من خلال التأمل العميق لتحولات مدينة مثل القاهرة ومجالها الحضري، أو عبر السرد المفصل لذكريات الطفولة. يلاحظ المتابع لكلتا المدونتين شغفًا بالتذكر كما لو كنا على وشك فقدان جماعي

للذاكرة على طراز "مائة عام من العزلة". يجري تذكر كل شيء تقريبًا، وهذه الممارسة نفسها هي صنو الجينيالوجيا في الكتابة الأكاديمية **Genealogy**.[1] فكما تحولت الجينيالوجيا إلى أداة منهجية لتفكيك السرديات التاريخية الكبرى بالحفر في أبنيتها والترحال إلى روافدها الأولى بحثًا عن ظهور أنساق تربط وتؤسس للعلاقات بين ما يطرح علينا كمعطى تاريخي ثابت، كان التذكر الدائم والنشط لكل شيء تقريبًا هو ممارسة فعالة للجينيالوجيا كنمط في تأسيس الذات من خلال فعل التذكر ذاك.

هنا لا نواجه رواية تاريخية برواية تاريخية بديلة بقدر ما نواجه التذكر الدائم كفعل نشط حاضر للتشويش على أي رواية من الأصل، والتذكر هنا حاضر ليس كفعل مقاوم لمخططات المحو والتهميش، بل كفعل دائم للتشكيك والتشويش بل والسخرية. المثير أن هذا الميل توازى مع انفجار هائل لتسجيلات مرئية تنتمي لحقبة الثمانينات تحديدًا على مواقع مثل اليوتيوب أو "فور شير" ثم تحميل أفلام كاملة تنتمي إلى حقبة الثمانينات، تلك الحقبة التي شهدت طفولة هذا الجيل وتفتح وعيه، هذا بخلاف خطابات زعماء سياسيين وتسجيلات لمبارك أو رموز نظامه، بل إن الأمر انتهى إلى الإعلانات الاستهلاكية وهى الممارسات التي أسهمت في دعم هذا الميل الدائم للتنقيب الفعال في تاريخ جيل أو جيلين من مستخدمي الإنترنت.

هذه المادة المرئية عادت لتعرف طريقها مرة أخرى للمدونات لتشكل أرضية خصبة لهجاء النظام القائم بل وتفكيك الرواية الوطنية ككل. فمن زاوية أولى، سمح التمويه الدائم على الحدود الفاصلة ما بين العام والخاص إلى جلب قضايا عادة ما احتلت موقعًا على الهامش من قضايا التحرر الوطني، ثم قضايا الديمقراطية في مرحلة لاحقة، مثل أسئلة المرأة أو التمييز الديني. قفز موضوع علاقة هموم المرأة بالجدل حول الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى صدارة المشهد في أعقاب أحداث التحرش بالمتظاهرات المصريات يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ في سياق الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

شهد فضاء التدوين إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى تضمين مطالب الحركات النسائية إلى أجندة الإصلاح السياسي التي رفعها طيف واسع من القوى. إلا

---

[1] لمزيد من التفاصيل عن الجينيالوجيا كطريقة حياة وعلاقة ذلك بالممارسة الديمقراطية يمكن الرجوع إلى

- **Owen, D. (2003) 'Genealogy as perspicuous representation' in Cressida J. H. *The grammar of Politics: Wittgenstein and political Philosophy*. New York: Cornell University Press.**
- **Tully, J. (2008) Public *Philosophy in a New Key*, Volume I, *Democracy and Civic Freedom*. Cambridge: Cambridge University Press.**

أن الإسهام الأهم كان في مد تكنيك الحكاية والتذكر والسرد الحر والمركب الذي ألمحنا إليه ليطال أبجديات الخطاب السياسي المركزي ابن الدولة الوطنية الحديثة حول قضية المرأة المصرية. فشهد العام ٢٠٠٦ على سبيل المثال إطلاق مدونة جماعية بعنوان "كلنا ليلى" لتبادل الحكايات والأفكار حول إشكاليات علاقة المرأة بالمجال العام ككل، وبالحراك السياسي الحادث وقتها على وجه الخصوص. لم تقتصر هذه الروايات على نقد أو تفكيك الخطاب الوطني المركزي بملامحه الأبوية حول مساهمة المرأة في عملية البناء الوطني، ولكنه تجاوز ذلك إلى النبش في خطاب الحركات النسائية نفسه، والتي شكلت جيبًا نقديًا لهذا الخطاب الوطني. انطلقت المدونة "زبيدة" مثلًا في مدونتها المعنونة "الحرملك" باتجاه إثارة العديد من علامات الاستفهام حول تهميش الجسد من خطاب الحركات النسائية وتركيزها على الأجندة التقليدية للخطاب النسوي كقضايا المشاركة السياسية، أو الأحوال الشخصية بغية انتزاع شرعية الحديث في الشأن العام. وفقًا لزبيدة، أفضي هذا التركيز إلى إعادة إنتاج مركز للخطاب النسوي وهامش يشتمل على قضايا الجنس والتفضيلات العاطفية والعلاقة مع الأسرة. أكثر من ذلك، شهد فضاء التدوين في وقت متزامن تقريبًا ظهور مدونة بعنوان "يوميات امرأة مثلية" لمدونة مجهولة بالطبع. كما يوحي العنوان، استطاعت هذه المدونة أن تثير جدلًا حول وضع المرأة المثلية في مجتمعات محكومة بالشريعة الإسلامية بل وهموم المرأة المثلية المؤمنة ورغبتها في مكان ما داخل الجسد الاجتماعي القائم.

هذا الطموح إلى الحديث عن الجسد وجلبه إلى دائرة "الرسمي" تجاوز مجرد طرح قضايا لم تكن على أجندة الجدل العام، بل فتح آفاقًا أوسع إلى التعبير عن خبرة الحياة في ظل نظام أبوي وسلطوي- خبرة لم تتح لها التبلور في الأشكال التعبيرية المختلفة نتيجة الحذف الواعي لكل ما يخص الخبرة الحسية من الحديث.

يمكن بالطبع العثور على أشكال من التعبير أولت عناية خاصة لخبرة الحياة تحت السلطوية في عدد من الأعمال الروائية أو الشعرية، ولكن تبقى هذه الأعمال أسيرة النوع الأدبي الذي اتخذته وسيطًا. ما يعنينا أن التدوين بتركيبه المعقد وسهولة انتشاره في نفس الوقت قد سمح لإشكال التعبير تلك أن تتحول من خبرة إبداعية إلى ما يشبه الممارسة اليومية التي تعبر عن خبرة الأجساد مع السلطوية. في هذا السياق، كتب الكثيرون شهادات عن التعذيب أو الإيذاء البدني.. المعاملة القاسية وغير الآدمية في

أقسام الشرطة.. التحرش الجنسي، وخصوصًا في الأعياد والمناسبات الرسمية- وهنا كانت المدونات هي ساحة الجدل الرئيسية تقريبًا عام ٢٠٠٦ في أعقاب أحداث تحرش واسعة النطاق في وسط المدينة خلال عيد الفطر.. الحياة في شوارع تختنق بالدخان والعادم.. الخ. كل ذلك لم يكن ليظهر لولا غياب أي قواعد تقريبا في النشر سمحت لهذا الفيض في التفجر في الفضاء الافتراضي ليبلور حالة الرفض العنيف وعدم القدرة على التكيف مع السلطوية والتي عجزت الخطابات الرسمية عن صياغتها في شكل مطالب محددة وواضحة سواء بشأن التعديلات الدستورية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، هي حالة تعبير عن رفض أو نفور يتجاوز المطالب من الأصل- نرفض هذه الحياة بمجملها لأن أجسادنا تعجز عن التواؤم.. هو رفض أشبه بالطفح الجلدي المباشر.

ولكن لم يمنع هذا الطابع الشخصاني وغير الرسمي من وجود العديد من المدونات التي سعت لاستنساخ أشكال من التعبير أكثر تقليديةً و"انضباطًا"، بمعني أنها تشتمل على رسالة واضحة أو رأي بعينه أو دعوة لعمل مشترك أو تتبنى مطلب أو ما شابه ذلك من فعاليات. مدونتا "الوعي المصري" لوائل عباس و "منال وعلاء" لعلاء سيف ورفيقته منال حسن، يمكن اعتبارهما من أكثر المدونات توظيفاً لأشكال التعبير التقليدية خصوصًا في اشتباكهما مع الحركات الاحتجاجية المختلفة، سواء تلك المطالبة بالتغيير السياسي أو الحركات الاجتماعية/المطلبية كحركة استقلال القضاء أو الحركة العمالية الصاعدة. تبنت المدونة الأخيرة تحديدًا العديد من المبادرات للتضامن مع هذه الاحتجاجات، فكتب علاء ومنال البيانات وصاغا المقالات المركزة المطالبة بتحقيق إصلاحات بعينها، ولكن هذه التجارب احتفظت لنفسها بالقدرة على استغلال مرونة قواعد الكتابة والنشر في الفضاء الافتراضي، وهو ما أضفى أبعادًا جديدة على كتابتها. فعلى سبيل المثال، عكست "رسائل" وائل عباس في بداياتها ولعًا بالكشف عن المسكوت عنه أو الروايات التي رُفضت ونُحيت إلى الهامش بشأن سلطوية مبارك وكيفيه بقائه في السلطة لربع قرن من الزمان.

اهتم عباس بشكل تفصيلي مثلًا بإبراز ما يراه هو تورطًا لمبارك في حادث المنصة أو حوادث أخرى خلال عمله كنائب لرئيس الجمهورية، كاغتيال الفريق أحمد بدوى. هنا تكتشف المدونة وقارئها متعة استكشاف ماهو سري وغامض وهامشي حتى ولو اعتمدت بشكل شبه كامل على معلومات غير موثقة أو شائعات ذائعة الصيت. امتد

التقليد ليشكل تلصصًا دائمًا على ضباط الشرطة وحياتهم التي تم تصويرها كما لو كانت حياة طائفة سرية مغلقة على نفسها.

انتهى هذا الميل لدى "عباس" بكشفه لمجموعة من تسجيلات الفيديو، الملتقطة بكاميرات هواتف محمولة، لوقائع تعذيب ومعاملة مهينة لعدد من المواطنين في أقسام الشرطة، أشهرها على الإطلاق فيديو تعذيب "عماد الكبير" والذي تم الكشف عنه مع منتصف العام ٢٠٠٧. لا يعنينا هنا الاشتباك مع الجدل حول تصنيف "رسائل" عباس وكونها نوعًا من الصحافة الشعبية من عدمه بقدر ما نود لفت الانتباه إلى الانتشار السريع لهذه المادة والتفاعل الأسرع معها كما لو أننا بصدد نهم لالتهام هذا "السري" كله.. قضمه كاملاً بمتعة خاصة بعد أن شغل الجدل العام خطاب بدا من فرط بلادته وتكراره ومَلله أنه مفصول بشكل كامل عن الحقيقة، والتي توجد في مكانٍ آخر. وبالتالي فالنهم لاستهلاك هذه المادة يعبر بشكل عميق عن النهم للتوحد مع عالم الفانتازيا أو خيالاتنا عن السلطة والتي تثيرها وتحرض عليها تقنيات الحكم ذاتها التي توحي بشكل دائم بوجود هذا العالم السري. هذه الرغبة قد تتحول إلى عامل لتسلية الجمهور في الديمقراطيات العريقة ومن ثم التشويش على الجدل العام بل وإضعاف الميل للمشاركة السياسية بالمجمل، إلا أن ذيوع هذا الميل في سياق سلطوي وأبوي كمصر مع بداية الألفية نجح في التعبير عن تململ القطاع الأكبر من الشباب من هزلية المجال السياسي القائم وصرف الأنظار عما أريد لهذا الجيل أن يراه ويستهلكه باتجاه البحث عن حقيقة توجد في مكان سري.

هذا التفاعل النشط مع تقنيات التعبير التي يتيحها التدوين قطع خطوات هائلة مع ظهور موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" **Facebook** أو"كتاب الوجه". هنا يتحول البوست إلى تحديث على مدار الساعة في الكثير من الأحيان باستخدام نفس المزيج المركب من الأنواع المتداخلة كالصورة والفيديو والكتابة، مضافًا إليها الصيغة الإعلانية "للحالة" **Status** في مقدمة الصفحة. تحول الفيسبوك إلى مساحة تقديم دائم "للوجه" عبر حوار هائل لا يتوقف على مدار اليوم. سمح الفيسبوك بتطوير ما بدأه التدوين من تشويش على الفصل الصارم بين الشخصي والعام ومن ثم تفكيك الرواية الوطنية الرسمية ونشر هذه الممارسة على نطاق أوسع نتيجة سهولة استخدام الموقع وإمكانياته المتمثلة في تأسيس مجموعات نقاش أو صفحات للدفاع عن قضايا بعينها وغيرها. فإذا أضيف إلى تلك الإمكانيات التكثيف المتواصل للغة لأصبحنا في

مواجهة ممارسة لهذا التفكيك على نطاق أوسع بكثير من المتصور في التدوين إلى الحد الذي يصبح معه ذكر الأمثلة مسألة غير ذات موضوع. ومع انتشار استخدام "تويتر"، يمكن القول بأن هذه الممارسة قد وصلت لاكتمالها، أي حوار دائم لا ينقطع تتحول بمقتضاه السلطوية أو الرواية الواحدة إلى استحالة حقيقية. بمعنى من المعاني، تحول الإنترنت إلى فضاء تمارس فيه الذاتية بشكل عصيّ على السلطوية دون أن تنخرط هذه الذوات بالضرورة في حركة أو تجمع لمواجهة هذه السلطوية في العالم الواقعي.

ثالثًا: الفضاء الافتراضي وإعادة تشكيل الهويات الجيلية والسياسية والطبقية.

يثور هنا السؤال حول الهويات أو الانحيازات المتشكلة من رحم هذه الممارسة الديمقراطية للذات: كيف تعرف هذه الذوات أنفسها بشكل بديل عن ما هو موروث من حقب التحرر الوطني؟ يمكن الحديث عن ثلاث هويات كبرى تشكلت من رحم هذه الممارسات وعادت هي نفسها لتؤثر في خطاب وآليات عمل الحركات السياسية والاجتماعية: هوية جيلية، هوية طبقية، هوية سياسية/أيديولوجية.

بخصوص الهوية الجيلية، فتحت طرق التعبير المختلفة السابق الحديث بشأنها، وعلى وجه الخصوص ممارسات التذكر الفعال والدائم، مجالًا واسعًا لترسيخ الوعي بهوية جيلية متميزة لجيل من مواليد حقبة الثمانينيات بالتحديد، وتعريف جديد للهوية الشابة يتحدد بالمخالفة للسائد في المجتمع من تقاليد وتصورات وتوقعات عن هذه الهوية. نحن بإزاء تحرك واعٍ ونشط للابتعاد عن مركز الجدل السياسي والفكري باتجاه مساحة اللعب الحر التي تميز هذا الجيل. بل يمكن القول أن هذا الميل للانسحاب إلى الهامش تحول إلى ما يشبه علامة الانتماء للهوية الشابة الجديدة. هو نزوع "أقلوي" بالمعني الذي يستخدمه دولوز، أي الميل لاحتلال موقع الأقلية داخل التفاعلات الاجتماعية المختلفة بشكل واعٍ **Minoritisation**، والاعتقاد بأن هذا الميل بحد ذاته قادر على تغيير توازنات القوى المستقرة أو الخطابات الأيديولوجية المهيمنة.[1] أحد أهم ملامح الهوية الشبابية الجديدة، إذا ما قورنت بالهوية الشابة كما تتشكل داخل خطاب التحرر الوطني على سبيل المثال، يتمثل في قدرة هؤلاء الشباب على الانسحاب إلى مكان بديل وليس السعي لتمثيل جسد الأمة الموحد من خلال الموقع

[1] من أجل شرح واف لمفهوم "النزوع نحو موقع الأقلية" يمكن الرجوع إلى عمل دولوز وجواتارى الأهم
Deleuze, G. and Felix Guattari (1980). *A Thousand Plateaus*. Trans. Brian Massumi. London and New York: Continuum, 2004.

الاستراتيجي المعين "لأبناء" هذه الأمة بوصفها صاحبة استحقاق أصيل في مستقبل هؤلاء الشباب. بعبارة أخرى، لا يظهر الشباب هنا بوصفهم فصيلا من "الانتلجنسيا" - مستودع وعي الأمة أو الطبقات المستغلة- بقدر ما هم جماعة مغتربة تحتضن اغترابها وتتوحد معه الأمر الذي يسفر عن فعل احتجاجي عميق.

هذا الميل الأقلوي كانت له انعكاساته على صعيد الحركة في العالم الواقعي. فمع كل فصل جديد من فصول التعبئة السياسية واجه الشباب المنخرط في صفوف حركات التغيير سؤالًا محوريًا، وهو هل ينطلق هؤلاء الشباب في انتمائهم لحركات الاحتجاج من ميل لتمثيل فكرة كبرى أو مصالح قطاعات واسعة من الشعب، أم أنهم يعبرون عن هموم ذاتية صادف أن تقاطعت من التعبئة الجارية في صفوف النشطاء السياسيين؟ بعبارة أخرى، هل يستدعي هذا الانتماء السياسي قدرًا من الانضباط والتخطيط الاستراتيجي والمفاضلة ما بين التكتيكات المختلفة في ضوء قبول الرأي العام بها، أم أن المشاركة في هذه الفعاليات قد لا تتبع نسقًا محددًا ولا تستدعي هذه الحسابات المعقدة؟ ثارت هذه الأسئلة خلال المحطات المختلفة للحراك السياسي الذي مرت به مصر خلال العقد الماضي.

ففي عام ٢٠٠٥ ثار جدل واسع بين النشطاء بخصوص بعض التقنيات الاحتجاجية ومدى ملاءمتها لطبيعة المطالب المطروحة والطابع العام للحركة الاحتجاجية نفسها. على سبيل المثال، أثارت الدعوة لمظاهرة أمام ضريح السيدة زينب بالمكانس التقليدية للاحتجاج على الاعتداء على المتظاهرات خلال الاستفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة في ذلك الوقت، أثارت جدلًا واسعًا حول مدى توافقها مع الخط العام للاحتجاجات ضد "التمديد والتوريث". وقتها غلب الرأي القائل بأن ما يخرج من مبادرات عبر الفضاء الإلكتروني لا يجوز إخضاعه لما يخرج من مبادرات عبر فضاءات أخرى حتى لو شارك الشباب في الفعاليات الاحتجاجية المختلفة. مع تكرار الأحداث المماثلة استقرت الأمور على إقرار ضمني بأن مشاركة شباب هذا الجيل في أي فعاليات احتجاجية عامة لا يمكن التعاطي معها كأي مشاركة سابقة للشباب في هذه الاحتجاجات أو حتى كأي مشاركة لا ى فئة اجتماعية أخرى. وعادة ما كان يتم الإشارة إلى هذه السمة المميزة - أي امتلاك فضاء خاص مغاير لذلك الذي تتحرك فيه باقي القوى والفعاليات السياسية- بوصفها علامة تميز هذا الجيل وتفرده.

ينقلنا هذا الملمح إلى الحديث عن هوية أخرى تشكلت إحدى أهم معالمها عبر هذا الفضاء، وهي **الهوية الطبقية**. فكما فتحت المشاركة الواسعة عبر الفضاء الإلكتروني الباب لإعادة تعريف الدور والمكانة التقليديتين للشباب في الحياة السياسية والثقافية المصرية، أدت هذه المشاركة نفسها إلى إعادة تعريف مماثل لمكانة ودور الطبقة الوسطى المصرية. تحتل الطبقة الوسطى مكانة متميزة في كل من الدراسات الاجتماعية المصرية والخطابات السياسية المهيمنة. ركزت هذه الرؤى على الدور التاريخي الذي لعبته وتلعبه الفئات الاجتماعية المرتبطة بالعمل الذهني سواء في أجهزة الدولة أو ما عداها في عملية التحديث وبناء الأمة أخذًا في الاعتبار تخلف التكوين الرأسمالي وتبعيته وما يجره ذلك من ضعف لأدوار البرجوازية العليا والطبقة العاملة وجمهور الفلاحين. تأثرت غالبية هذه الكتابات بطبعات مختلفة من الفكر الماركسي أو اليساري والتي خصصت الجانب الأكبر من تركيزها على الدور الوطني لهذه الطبقة، أي قدرتها على تمثل الثقافة الوطنية المصرية الخالصة في مواجهة كل من التأثيرات الغربية وما أصطلح على تسميته في فترة لاحقة بالتأثيرات الوهابية القادمة من شبه الجزيرة العربية.

لسنا هنا في معرض تقييم هذه التصورات، ولكن ما يعنينا أن انفتاح هذا الفضاء أمام الفئات المختلفة التي تشكل عبر وعيها المشترك ما يسمى بالطبقة الوسطى، قد أدى لتحولات بالغة الأهمية في هذا الوعي نفسه، ابتعد به خطوات عن نموذج الثقافة الوطنية التقليدية.

فكما سمحت تقنيات الفضاء الجديد بإعادة بناء الذاكرة الوطنية كانت هي نفسها ساحة خصبة لتشيكل أذواق وحساسيات وأنماط سلوك وعادات ضرورية لتشكيل أي هوية طبقية عابرة للثقافات الفرعية الأخرى، تتمحور هذه الحساسيات حول مسار واحد يمكن وصفه - بقدر ليس ضئيلا من الاختزال- بعولمة أنماط حياة هذه الطبقة، أي الدمج المتزايد لأفراد هذه الطبقة في الاقتصاد العالمي وأنماط الاستهلاك والنظام القيمي المصاحب لهذا الدمج. على سبيل المثال، سمح الفضاء الإلكتروني بتعميم ممارسات على صعيد علاقات العمل لم تكن مهيمنة على هذا النحو خلال العقود السابقة. تبدأ هذه الممارسات من التدريب على كيفية البحث عن عمل ولا تنتهى بالتعلم عن بعد مرورًا بالقدرة على حيازة قدر هائل من الخبرات والمهارت اللازمة لهذا السوق. بعبارة أخرى، أعطى التوسع في استخدام الإنترنت دفعة لجهود ترسيخ

علاقات السوق واستبطانها على نطاق أوسع من المتصور في سياق التحول نحو النيوليبرالية. لم نتمكن من الاطلاع على إحصائيات موثوق فيها بشأن العلاقة بين توافر فرص عمل بعينها ومعدل استخدام الإنترنت. ولكن لا يسعنا إلا الجزم بأن العلاقة في اضطراد مستمر وذلك وفقاً للعديد من الشركات الكبرى العاملة في مصر في هذه الفترة.

يقترن بهذا الدمج تحويل متسارع لنظام القيم باتجاه استبطان لقيم الرشادة والكفاءة معرفين بالقدرة على الإنجاز - شيئًا ما أشبه بالحديث الفيبري عن علاقة البيروقراطية بميلاد فكرة الرشادة في أوروبا مع التحديث المتزايد. الفارق هنا أن محور قيمة الرشادة تلك لم يعد جهاز الدولة. على العكس من ذلك، كان بزوغ هذا الوعي الجديد بالعالم لقطاعات الطبقة الوسطى المندمجة في الاقتصاد العالمي مشبعًا بتحسس بالغ تجاه جهاز الدولة كفاعل في السوق أو كمنتج. في المقابل شهدت نفس الفترة طلبًا متزايدًا على الدولة بوصفها مقدم خدمات، وعكس هذا الطلب بدوره حالة سخط واسعة على التردي العام في أداء مؤسسات الدولة، وكأن مراجعة الميل التدخلي للدولة في الاقتصاد والثقافة ومجمل جوانب الحياة اليومية كان المقدمة الطبيعية لإعادة طرح مسألة كفاءة أجهزة الدولة المختلفة في المجال الخدمي، مع الإحالة الدائمة لتجارب عالمية أخرى في الغرب أو في العالم النامي. بهذا المعنى يعاد تعريف مكانة الطبقة الوسطى في علاقتها بسؤال التحديث والنهضة، ليس بوصفها طليعة متشربة بمشروع نهضوي وقابضة على جمرة الثقافة الوطنية بقدر ما هي جماعة متشربة بقيم التحديث وساعية لإصلاح الدولة على النحو الذي يسمح بانخراط سلس في العولمة وتطبيع علاقتنا بالعالم. وهى طبقة يتمثل استثمارها الرئيسي في مجالها الخاص- إن جاز التعبير- وهذا هو مدخل علاقتها بالشأن العام حيث تسعى لوقف تدهور أوضاع قد تطال من أمان حياتها الشخصية المنشود أكثر من كونها تسعى لتمثيل مشروع أيديولوجي تسخّر جهاز الدولة لأهدافه الكبرى.

هذا الموقف من الدولة يقودنا إلى البعد الأخير من أبعاد الهوية المتشكلة عبر الفضاء الإلكتروني، وهو الهوية السياسية. يمكن القول بأن هوية ديمقراطية عامة ترسبت في ثنايا الجدل عبر الإنترنت. فبالهوية الديمقراطية العامة نعني منهجًا في تشكيل الخطاب السياسي العابر للمواقف والرؤى الأيديولوجية: منهج قائم على إقرار عميق باستحالة الوصول لحل نهائي لشكل النهضة ذاك، واستحالة توظيف جهاز

الدولة لتسييد رؤية أو مشروع بعينه، بل والبعد عن هذا الجهاز كلما أمكن ذلك لصالح الثقة في التدافع الحر للأفكار والرؤى في المجتمع، هذه الهوية بنت التفاعل عبر الفضاء الإلكتروني الذي يتسم بغياب سلطة مكتملة قادرة على حسم جدل أو توجيه رأي في اتجاه بعينه، بعبارة أخرى، هذه النزعة هي التي بنت ديمقراطية الفضاء الافتراضي نفسه.

هذه الديمقراطية هي التي سمحت لاول مرة بتفاعل حر بين الشباب من مختلف المواقع الأيديولوجية بعيداً عن الأجواء الحميمية وشبه الطائفية التي ربطت منتسبي الجماعات الأيديولوجية ببعضهم البعض طوال عقود ثلاثة منذ السبعينيات وحتى بداية الألفية. على الإنترنت، يدرك المستخدم في هذا المجال المفتوح وجود مناضلين ونشطاء من عالم آخر بأمزجة وأذواق وتجارب جمعية مختلفة. وهذا الإدراك بحد ذاته قادر على ترسيخ وعي بالتنوع تعجز عن تشكيله مئات المحاضرات والدورات التدريبية. من ناحية أخرى، تعتبر هذه الهوية وثيقة الصلة بما تحدثنا عنه في الفقرة السابقة من إعادة التفكير في موقع الدولة في الجدل السياسي والأيديولوجي. هذه المسافة عن الدولة - والتي سمح بها الفضاء الافتراضي- كانت داعمًا طبيعيًا للهوية الديمقراطية التي نتحدث عنها، وهى هوية لم تقتصر فقط على المحددات الفكرية الرئيسية لمنتسبيها بقدر ما امتدت آثارها لتطبع آليات وتقنيات الحركة المرتبطة بها.

الأمثلة على هذه الهوية الديمقراطية الجديدة أكثر من أن تحصى. ففي المجال الإسلامي يمكن الاستشهاد بعدد من المدونات التي أشّرت إلى مثل هذا التحول بين مستخدمي الشبكة من منتسبى جماعة الإخوان المسلمين. مدونة عبد المنعم محمود، "أنا إخوان"، والتي بدأ تحريرها منذ عام ٢٠٠٥ تعد مثالًا واضحًا، بل إن هذا الميل أخذ في التفاعل ليساهم في إحداث فرز لا حق في صفوف جماعة الإخوان بين بعضٍ من شبابها، جلهم من مستخدمي الإنترنت، وبين قيادات الجماعة بخصوص عدد من القضايا دارت جميعها حول وجهة مشروع الحركات الإسلامية: مشروع إسلامي تقليدي يسعى للسيطرة على جهاز الدولة وتطويعها لخدمة تصوره عن الهوية الوطنية، أم مشروع إسلامي إصلاحي يسعى لمد جذوره في المجتمع والبعد العمدي عن الدولة؟

اليسار أيضًا - وهو التيار الذي صاغ هويته في مصر من خلال تركيزه المفرط على دور جهاز الدولة في حسم الصراع الاجتماعي- شهد هو الآخر تحولات تدور حول نفس خط الفرز ذاك. فشهد العام ٢٠٠٥ ظهور تجربة مجلة "البوصلة" والتي عُرفت

وقتها بلسان حال تيار اليسار الديمقراطي، وهى وإن كان لها ظهير مطبوع إلا أن قراءها كانوا بالأساس من مستخدمي الشبكة. شهدت "البوصلة" حوارات مهمة باتجاه تفكيك هذه العلاقة التاريخية ما بين الفكرة الاشتراكية، أو الميل اليساري العام، وبين الخط القائل بضرورة الاستيلاء على جهاز الدولة من أجل بناء الاشتراكية بما يستتبعه ذلك من تنظيم حزبي على الطراز اللينيني. تمحورت فكرة اليسار الديمقراطي، على العكس من ذلك، حول محورية التنظيم الذاتي بوصفه طريقاً للتحرر لا يمر بالضرورة عبر الاستيلاء على جهاز الدولة. وشهدت كذلك هذه الحوارات مراجعات لأفكار التأميم أو الدور المحوري للدولة كفاعل شبه وحيد قادر على تحقيق مستويات من العدل الاجتماعي والتنمية لن تتحقق بدون هذا التدخل. بل إن الإنترنت فتح منفذاً لأفكار كانت أبعد ما تكون عن مركز الجدل الأيديولوجي كالفوضوية، والتي يحرص بعض أنصارها على تسميتها بالتحررية الاشتراكية أو الاجتماعية. لم تكن لهذه الأفكار أن تطرح نفسها عبر مواقع "كالحوار المتمدن" أو مدونات، كمدونة "الفسائل" التي بدأت كموقع يحرره الناشط سامح عبود، إلا بالإفادة من المناخ العام المتشكك في محورية الدولة ودورها.

على الجانب الآخر تفاعلت هذه الأفكار مع الميل العام للإنجاز والحركة دونما دليل عمل أيديولوجي مسبق المتشكل لدى مستخدمي الإنترنت من الطبقة الوسطى. تعد حركة ٦ أبريل مثالاً على ذلك التفاعل وهى التي ضمت بين صفوفها طيف واسع من النشطاء قادمين من خلفيات أيديولوجية متنوعة يجمعهم هذا الميل الديمقراطي العام مشفوعاً بميل للحركة السريعة والإنجاز بوصفه معياراً يكاد يكون وحيداً للتقييم. أفادت هذه التجربة من خبرات واسعة في مجال العمل بالقطاع الخاص كمهارات التسويق والإعلان أو العمل الفني المستقل ووظفت التقنيات المتاحة على الإنترنت بكفاءة قل مثيلها. إلا أن المثال الأبرز على التزاوج بين هذه المهارات وهذه الهوية الديمقراطية يتمثل في تجربة "حملة دعم البرادعي مرشحاً لرئاسة الجمهورية" والتي بدأت تنظيم نفسها بشكل منهجي في ٢٠١٠. كان الإنترنت هو المساحة الرئيسية لتعارف الفاعلين الرئيسيين في هذه الحملة والمجال الذي شهد توظيف كافة أدوات وتقنيات التسويق والإعلان. تتطور التجربة ويتعقد تنظيم الحملة وتترسخ هذه الروح أكثر فأكثر كلما أصبح ترشح البرادعي إمكانية حقيقية وليس مجرد دعوة للإصلاح السياسي والتغيير.

رابعًا: عن تقاطع الفضاء الافتراضي والفضاء الواقعي- أي آفاق؟

تبرز الآن الأسئلة حول طبيعة العلاقة بين المجالين الافتراضي والواقعي: هل تعكس الهويات السابق تشكلها عبر المجال الافتراضي نفسها بشكل تلقائي في المجال الواقعي على صورة تصعيد للشباب مثلًا في التنظيمات السياسية المختلفة أو صراع حاد بين هؤلاء الشباب والهيئات القيادية لتنظيماتهم بالضرورة؟ أو هل تنحو هذه المنظمات في المقابل باتجاه تبني ما أسميناه بالهوية الديمقراطية العامة تحت ضغط قواعدها الشابة؟ هل يمكن أن تنجح بعض من هذه المنظمات والحركات عبر انتباهها إلى حقائق هذا المجال الافتراضي في دعم نفوذها في صفوف هذه الهويات الثلاث: الشباب والطبقة الوسطى الجديدة والتجمعات الديمقراطية الصاعدة؟ هل يعكس اهتمام الشباب المتصاعد بالشأن العام ميلًا باتجاه مزيد من التسييس بالمعنى التقليدي للكلمة، أي المشاركة في الانتخابات وعضوية الأحزاب الجديدة؟ لا توجد إجابة قاطعة إيجابًا أو نفيًا لهذه التساؤلات، فالعلاقة بين المجالين يمكن تصورها بوصفها تقاطعًا بين عالمين متوازيين لكلٍ قواعده المنظمة وهوياته وعلاقات قواه. يؤثر كل منهما في الآخر، ولكن أبدًا لا يمكن تصور هيمنة أحدهما على الآخر. وبالتالي، فالتصور الأقرب للدقة هو أن اختراق المجال الافتراضي الأفقي لكافة أشكال التنظيم القائمة في المجتمع يثير بداخلها الاضطراب ويفرض عليها تعاملًا مع عدد من الأسئلة الملحة كالديمقراطية الداخلية مثلًا أو مراجعة مواقفها الراسخة بشأن آليات تعبئة بعينها أو قواعد لعبة مستقرة مع جهاز الدولة والحزب الحاكم دون نتائج آنية بالضرورة.

مثال علاقة قطاع من شباب الإخوان المسلمين بقيادة التنظيم يعود ليفرض نفسه في هذا السياق. فمنذ عام ٢٠٠٩ - وهو العام الذي شهد جدلًا واسعًا بشأن انتخابات مكتب الإرشاد- وحتى تفاعلات الثورة المصرية، فرضت معارضة هؤلاء الشباب تحولات في الخطاب الإخواني لم يكن من الممكن تصورها دونما هذه المعارضة الشبابية، حتى ولو اقتصرت هذه التحولات على الجوانب الشكلية فقط من فكر الإخوان. كذلك نجحت هذه المجموعات الشبابية في دفع الإخوان إلى إحداث تغييرات جوهرية في تقنيات تعبئتهم منذ العام ٢٠٠٥ باتجاه مشاركة أوسع في الفعاليات الاحتجاجية في الشارع، وبالتنسيق مع عدد من القوى السياسية غير الإسلامية، وهو الميل الذي بلغ أوجه مع مشاركة الإخوان في فعاليات الثورة نفسها والذي تم في البداية، وبشكل حصري، عبر عضوية هؤلاء الشباب فيما سيتحول إلى "ائتلاف شباب الثورة" قبل انفصالهم عن الجماعة.

تمتد الأمثلة لتشمل حتى القوى السياسية الجديدة والتي ولدت في أعقاب تنحي مبارك ورفع القيود على تأسيس الأحزاب السياسية، فعضوية هذه الأحزاب لم تقتصر على الشباب بالطبع، إذ فرضت عليها حقائق المجال السياسي المصري التوجه لقطاعات أكثر تقليدية من حيث أنماط مشاركتها السياسية، وهو ما انعكس في خطابها والذي ابتعد عن مفردات الحركات الاحتجاجية ليهتم بجوانب العملية السياسية التقليدية من انتخابات وتوافقات وحلول وسط وغيرها. في هذه الحالة لا يبدو أن الشباب المنخرطين في حياة المجال الافتراضي لديهم أي نية لمواءمة توجهاتهم مع احتياجات المجال السياسي الجديد، فلا تلزم هذه الجماعات نفسها بمواقف تلك الأحزاب التي تنتمي إليها بل ونشهد معارضة واسعة للعديد من هذه المواقف مسرحها هو المجال الافتراضي نفسه. هذا لا يعني في المقابل مناصبة هذه المجموعات العداء لقيادات أحزابها بقدر ما يعني أن الفصل بين العالمين، أو الحياتين إن شئت، هو فصل موضوعي وقائم وينحو الجميع إلى التكيف مع معطياته وما يفرضه من تغيرات.

وتبقى حقيقة أخرى وهى أن غالبية الشباب الذي انخرط في العمل السياسي عبر بوابة الإنترنت لا يزال غير محزّب بالمعنى الضيق لكلمة. يوجد الاستعداد للمشاركة في الانتخابات بالتصويت كما تدل تجربة الاستفتاء الأخير على التعديلات الدستورية ولكن لا يترجم هذا الاستعداد نفسه في إقبال على عضوية الأحزاب مثلاً. فالميل العام - كما تشي الحوارات الجارية- لا يزال باتجاه الانخراط في العمل السياسي من بوابة الدفاع عن الثورة أو الدولة المدنية أو المناخ الديمقراطي العام، وهذا الإحجام في أحد أوجهه يعكس انحيازًا إلى المجال الافتراضي الأكثر ديمقراطية وحياته المنفتحة بوصفه هو بحد ذاته ما يشكل ضغطًا على الحياة السياسية باتجاه مقرطتها لتتكيف مع إيقاعه ومنطقه.

خاتمة

الصفحات القليلة الماضية كانت بمثابة لوحة أولية أو مسحا عاما لمشهد التعبير على الإنترنت عشية وخلال الثورة المصرية. المسارات التي حاولنا تتبعها قادتنا إلى عدة أطروحات نرى أنه من المفيد إعادة التشديد عليها. **الأطروحة الأولى والمركزية** لهذه الورقة هي أن التعبير على الإنترنت في أشكاله ومحطاته المختلفة قد ساهم في تحويل هذا الفضاء إلى "مسرح للذات" إن جاز التعبير: حيز مصمم لتخترع عبره الذوات هوياتها وأدوارها الخاصة وتستعرضها أملًا في التواصل مع آخرين وخلق هويات جمعية جديدة. لم تكن هذه المساحة مجرد أداة محايدة جرى استخدامها بفاعلية أو وسيلة اتصال جديدة ساهمت في تشتيت الشباب وتعميق اغترابهم عن مجتمعهم وقضاياه الكبرى كما كان يذهب البعض. هذا التعبير الحر بحد ذاته، وهنا نأتي **لأطروحتنا الثانية**، ساهم في خلخلة الكثير من المفاهيم المؤسسة لدولة الاستقلال وما يتولد عنها من علاقات سلطة وتقنيات حكم باتجاه أكثر ديمقراطية. بعبارة أخرى، كان الفضاء الافتراضي مساحة لتخمر قيم الثورة المصرية اكتسبت عبرها هذه القيم قوامًا وروحًا فاجئا كل من تعامل مع هذا الفضاء باستخفاف أو سعى لتوظيفه دعائيًا بالمعنى الضيق للكلمة.

أما **الأطروحة الثالثة** فهي أن هذا الفضاء من حيث هو "مكان" بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهو ليس مرشحًا للغياب أو الذوبان في فضاء آخر مادي أو أكثر واقعية عقب قيام الثورة. على العكس من ذلك، تسير المؤشرات في اتجاه استمرار التمايز بين المجالين مع إمكانية التلاقي مجددًا حول مفترقات طرق معينة، أهمها الدفاع عن نمط حياة هذا "المكان" نفسه، كالوقوف في وجه إجراءات قمعية بحق نشطاء في هذا العالم الافتراضي أو التصويت في مواجهة القوى المحافظة، من مختلف التيارات، في حال اقتربت هذه الأخيرة من إنجاز نوايا معلنة تتعلق بالتضييق على الحريات العامة، هذا بخلاف استمرار هذا الفضاء الأكثر ديمقراطيةً في الضغط على الفضاء المادي لتبني مواقف بعينها بشأن هذه القضايا، وهو ما يعني أيضًا أن الاهتمام المتصاعد

بالشأن السياسي بالمعنى المباشر للكلمة قد لا ينعكس بالضرورة في صورة أشكال أكثر كلاسيكية من المشاركة السياسية كالعضوية والالتزام الحزبيين.

هذه الأطروحات الثلاث وتفصيلاتها عبر الجوانب الأربعة التي استعرضناها لا تعدو إلا أن تكون مقدمة لبحث مفصل في هذا الشأن يفرد للنصوص والأعمال المذكورة في هذه الورقة المساحة التي تستحقها من الشرح والتحليل، وإلى أن تتاح الفرصة لهذا المجهود أن يتبلور، فقد يكون حريًا بالباحث العودة إلى هذا العالم الافتراضي حيث لا تقع الرؤى والانطباعات أو "الرسائل" أسيرة قيود البراهين القاطعة والبيانات الإحصائية الموثقة!

قائمة بالمواقع والمدونات المذكورة في الورقة

موقع مجلة البوصلة

http://elbosla.org/

موقع الحوار المتمدن

http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

رحاب أسامة، مدونة حواديت

http://hadouta.blogspot.com/

زبيدة، مدونة الحرملك

http://el7aramlek.blogspot.com

علاء سيف ومنال حسن، مدونة منال وعلاء

http://www.manalaa.net/

كريم عامر، مدونة كريم عامر

http://karam903.blogspot.com/

وائل عباس، مدونة الوعي المصري

http://misrdigital.blogspirit.com/

أحمد عبد الله، مدونة أحد

http://o7od.blogspot.com/
http://blog.ahmadabdalla.net/

سامح سعيد عبود، مدونة الفسائل

http://fasail.blogspot.com/

عمرو عزت، مدونة ما بدا لي

http://mabadali.blogspot.com/

عمرو غربية، مدونة حوليات صاحب الأشجار

http://gharbeia.net/

مدونة كلنا ليلى

http://kolenalaila.com/

عبد المنعم محمود، مدونة انا إخوان

http://ana-ikhwan.blogspot.com/

مدونة يوميات امرأة مثلية

http://emraamethlya.blogspot.com/

الفصل السابع

المشاركة غير التقليدية:

مشاركات الجمهور في برامج التوك شو

أحمـــد خيـــر

باحث ومدير مركز " دعم " لتقنية المعلومات

تقديم

تسهم وسائط الاتصال في بناء مستويات جديدة من التفاعل والمشاركة. ويحمل كل تطور في وسائل الاتصال آلياته المختلفة للاتصال والتواصل للمشاركة والتعبير. وطالما اشتمل الأمر على التعبير ظهرت لكل وسيط أسقف تفرض عليه أو يفرضها مستخدموه. وحين مثلت الصحف واحدة من أوليات وسائط الاتصال بين جماعات مختلفة من البشر، ظهرت قوانين لتقيدها، وأثر تمويلها على سياساتها، وتبعها التلفاز الذي جمع عند النشأة بين كونه أداة ترفيه وأداة لنقل الخبر. وقد تحكمت آليات عدة على الدوام في إمكانيات مشاركة جمهور المتلقين فيما تبثه الوسائط الإعلامية، بدأته الصحافة المطبوعة على شاكلة تلقي رسائل من القراء، تمر تحت مراجعة الرقيب، وتنشر وفقاً لما تقرره إدارة المطبوعة، ثم انتقلت الإمكانية للمشاركة في البرامج التلفزيونية –بعد اختراع التلفزيون– وتطورت من المراسلة البريدية إلى الاتصال الهاتفي للمشاركة في محتوى الحلقات حتى وصلت إلى إمكانية إعادة النشر بواسطة الجمهور عبر الفضاء الإلكتروني.

"إن التكنولوجيا تتطلب، وفي الوقت نفسه تنتج تغيرًا اجتماعيًا وتنظيميًا"[1] ينطلق هذا الفصل من هذه المقولة. فقد شهدت السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين تطورًا في وسائط الاتصال على مستوى التكنولوجيا، وعلى مستوى التداول في المجتمع المصري، وقد أسهم التطور في وسائط الاتصال في إتاحة وسائل جديدة للمشاركة، لازمها تغير في أنماط المشاركة بما يتواكب مع التغير في الوسيط.

ومن الأشكال الجديدة للمشاركة التي ارتبطت بتطوير جيل جديد من الصناعة الإعلامية في مصر، ظهور برامج التوك شو، التي ظهرت في مصر مع بدء الترخيص بتأسيس محطات إعلامية خاصة. وساهمت المنافسة بين المحطات المختلفة في دفع تلك البرامج لمنح مساحة لمشاركة الجمهور في فقرات تقدمها، وذلك عبر المشاركة بالاتصال الهاتفي.

---

[1] المصدر: التاريخ الاجتماعي للوسائط، ص ٢٤٠.

وتهدف هذه الورقة للتعرف على أنماط مشاركة الجمهور في برامج التوك شو، أي الفئات تشارك؟ وما الذي تحتويه المشاركات؟ وما حدود الحرية المتاحة في للمشاركين من الجمهور في برامج التوك شو؟

في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة، والتعرف على أنماط المشاركة الموجودة في برامج التوك شو، تتناول هذه الورقة بالدراسة عدداً من المشاركات في حلقات برنامج "العاشرة مساءً" الذي تذيعه قناة دريم ٢، وبرنامج "٩٠ دقيقة" الذي تذيعه المحور، وبرنامج "بلدنا بالمصري" الذي تذيعه قناة أون تي في.

وفي هذا الإطار يستعرض الفصل عددا من العوامل المرتبطة بالفضائيات نفسها باعتبارها المنتج الأول لهذه البرامج، من حيث نمط الملكية، وعلاقته بمحتوى المحطات الفضائية، والأسقف الممكنة للمشاركة عبر البرامج الحوارية، وأشكال المشاركة التي يمارسها جمهور البرامج الحوارية.

ملكية الفضائيات الخاصة

الوسائل الإعلامية المختلفة من صحافة وراديو في مصر نشأت وتطورت بالأساس كمؤسسات خاصة، وتم تأميم الإذاعات الخاصة في مصر منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين. ثم تم تأميم الصحافة المطبوعة مطلع الستينيات من القرن نفسه، حيث تم إلغاء تصاريح غالبية الصحف وتأميم المؤسسات الكبرى وإضافتها لتلك التي كانت الدولة قد أنشأتها، أما التلفزيون فقد تم إنشاؤه منذ البداية كمؤسسة حكومية.

وظلت مختلف وسائل الإعلام مملوكة للدولة ولم يتغير هذا الحال كثيراً بعد عودة الحياة الحزبية عام ١٩٧٦ والسماح للأحزاب بإنشاء الصحف، ولكن ظل تأسيس وسائل إعلامية بصورة أساسية مملوكاً للدولة، وكان ترخيص مجلة الأسبوع عام ١٩٩٧ هو أول ترخيص لجريدة خاصة منذ عقود، ثم لاحقاً تم منح تراخيص تأسيس لإنشاء مؤسسات إعلامية خاصة في الأعوام اللاحقة، ومنها إنشاء محطات تلفزيونية، وإن كان هناك اختلاف في طبيعة ملكية الوسائل الإعلامية الخاصة قبل تأميمها، وبعد إعادة الترخيص لها، حيث أن بداية التأسيس كانت لإعلاميين ومفكرين أسسوا وسائل إعلامية، فيما كان المؤسسون اللاحقون - بعد إعادة السماح بالترخيص لوسائل الإعلام الخاصة- من المستثمرين ورجال الأعمال.

وقناتا دريم والمحور تعتبران أول المحطات الفضائية الخاصة التي تم تأسيسها في مصر، ثم لحقت بهم قناة أون تي، والقنوات الثلاث هي المنتجة للبرامج التي سنتناول عددا من حلقاتها كأمثلة لأنماط المشاركة.

قناة دريم:

بدأت بثها عام ٢٠٠١، وكانت قد تأسست بمساهم رئيسي هو رجل الأعمال المصري أحمد بهجت، الذي امتلك عند التأسيس نسبة ٩٠ ٪ من أسهم القناة، وشاركه إتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري - الجهاز الإعلامي الحكومي— بنسبة ١٠ ٪ من أسهم قناة.[(١)]

قناة المحور:

بدأت بثها عام ٢٠٠٢، بمؤسس رئيسي هو رجل الأعمال المصري حسن راتب —وذلك بعد انسحاب رجل الأعمال أحمد بهجت من المؤسسين وتأسيسه لقناة دريم- والذي امتلك عند بدأ بث القناة ما يقارب ٨٠٪ من أسهمها، ومشاركة ثلاث هيئات حكومية أخرى في الملكية بنسبة تزيد على ١٢٪ بقليل، حيث امتلك اتحاد الإذاعة والتلفزيون نسبة ٥٪، والشركة المصرية للأقمار الصناعية "نايل سات" نسبة ٤٫٦٦٪، ومدينة الإنتاج الإعلامي نسبة ٣٫٠٢٪."[(٢)]

قناة أون تي في:

بدأت بثها عام ٢٠٠٨، ويملكها بالكامل رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس.

ويظهر أن القنوات الثلاث مملوكة لثلاث مساهمين أساسيين من رجال الأعمال (بمشاركة محدودة من هيئات حكومية في اثنتين منهم)، ولا توجد وثائق محددة قد تمدنا بالمعرفة عن حدود تداخل الملكية للوسائل الإعلامية الخاصة في مصر وبين سياستها التحريرية، لكن توضيح العلاقة بين ملكية أسهم الفضائيات، وسياستها التحريرية قد تمدنا بتصور عام عن العلاقة بين رأسمال الوسائل الإعلامية وسياستها التحريرية، والتي تشمل إمكانية مشاركة الجمهور تفاعليًا مع البرامج المباشرة التي تبثها المحطات.

[(١)] (المصدر: موقع العربية نت، ٢٤ يناير ٢٠٠٥ استعراض لتقرير أعدته الصحفية رشا عويس لمجلة فوربس الشرق الأوسط ٢٠٠٥). http://www.alarabiya.net/articles/2005/01/24/9771.html،

[(٢)] (المصدر: موقع العربية نت، ٢٤ يناير ٢٠٠٥ استعراض لتقرير أعدته الصحفية رشا عويس لمجلة فوربس الشرق الأوسط ٢٠٠٥). http://www.alarabiya.net/articles/2005/01/24/9771.html،

العينة التي تمت دراستها:

ومن أجل تناول مشاركات الجمهور، والتمكن من رسم صورة عامة في إطار أقل قدر من العوامل الاستقطابية، روعي في اختيار العينة ألا تتناول فقرات في أوقات شهدت مناخ استقطاب، مثل فترة أحداث ثورة ٢٥ يناير، أو فترة الانتخابات البرلمانية، أو الأزمات التي لعب الإعلام دورًا كبيرًا في تضخيمها مثل أحداث مبارة مصر والجزائر. وقد جرى استبعاد أية حلقة ارتبطت بمثل هذه الأحداث الكبرى عن عمد، بعد مشاهدة المداخلات الهاتفية التي تمت في فقرات برامج التوك شو، وتناولت هذه الأحداث.

كما استبعدت العينة الاتصالات الهاتفية التي يقوم بها معدو البرامج أنفسهم بأشخاص ذوي صلة بموضوع الفقرة، أو الفقرات التي احتوت على مداخلات مبنية بالأساس على وجود معرفة شخصية مسبقة بأحد ضيوف الفقرات التي تمت دراستها.

واحتوت العينة على فقرات مختارة تناولت موضوعات مختلفة، ومتباينة. فقد تناولت الفقرات من برنامج العاشرة مساءً موضوعات تطوير مظلة التأمين الصحي في مصر، والتغيير في مصر عقب استقرار الدكتور محمد البرادعي في مصر عام ٢٠١٠. ومن برنامج ٩٠ دقيقة موضوعات الفساد في الإدارة المحلية في علاقته بانهيار العقارات، واتصال بغرض إعراب المتصل عن شكواه من أسلوب إدارة المذيع لاتصال سابق لنفس المشارك في الحلقة السابقة، ومن برنامج بلدنا بالمصري موضوعات تجارة الدواء، وتطوير قطاع الأخبار في التلفزيون المصري، وجائزة العام للمكافح الأول ضد الفساد.

وتراوح الضيوف في الفقرات التي تناولنها بالدراسة بين مسئولين حكوميين، ونشطاء سياسيين، ومتخصصين مهنيين في موضوعات تناولتها الفقرات.

وكانت الفقرات التي مثلت العينة هي:

لقاء مع وزير الداخلية

في مايو ٢٠١١، استضاف برنامج العاشرة مساءً وزير الداخلية المصري، وسمح بوجود مشاركات هاتفية على الهواء، تلقت الحلقة عددا من المشاركات التي انتقدت سياسة وزارة الداخلية، ومستوى أداء جهاز الشرطة، وتعرض المواطنين لإجراءات تعسفية بواسطة جهاز الشرطة، وغيرها من الانتقادات.

وشهدت المشاركات تنوعًا في موضوعاتها. شملت توجيه الانتقاد لسياسة وزارة الداخلية، والإبلاغ عن تعسف حدث تعرض له أحد المشاركين من قبل جهاز الأمن الوطني، واتصال من أحد ضباط الأمن الوطني لاستيضاح المشكلة التي واجهت المتصل السابق وإبلاغه عن كيفية التصرف حيالها. ومشاركة من ضابط شرطة سابق اتصل

ليدافع عن ضيف الحلقة –وزير الداخلية– وقص شهادته عن فترة خدمته أثناء تولي "حبيب العادلي" منصب وزير الداخلية، وتسببت مشاركة حملت انتقادًا شديدًا للضيف في استضافة البرنامج لذلك المشارك في حلقة لينفي أن يكون اتصاله مدبرا. وشهدت الاتصالات عددًا غير قليل من المقاطعات بواسطة مقدمة البرنامج.[1]

حلقة تطوير نظام التأمين الصحي

في فقرة ببرنامج العاشرة مساءً، عن تطوير نظام التأمين الصحي في مصر، استضافت خبيرا مصريا دوليا في مجال الإدارة الصحية، شارك في صياغة مشروع الرئيس الأمريكي للتأمين الصحي.

اشتملت مداخلات هذه الحلقة على أنماط مختلفة للمشاركة، شملت المشاركة من أجل اقتراح حلول لمشكلات تناقشها الفقرة، ومداخلة لانتقاد مستوى تقديم خدمة، وسياسات تمارس في مجال الصحة. واختتمت المشاركات الهاتفية بدفاع من أحد المسئولين عن مستوى تقديم خدمة الرعاية الصحية. وضمت المشاركات مشاركين من عموم الجمهور، ومشاركين متخصصين في مجال الصحة.[2]

قضية التغيير في مصر:

عقب عودة الدكتور محمد البرادعي، الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مصر، ودعواته للتغيير السياسي، استضاف برنامج العاشرة مساءً في مارس ٢٠١٠، عبد الرحمن يوسف، أحد قادة الحملة المؤيدة للبرادعي، وجورج إسحاق الناشط وأحد مؤسسي حركة كفاية المعارضة، ورئيس حزب الوفد في ذلك الوقت محمود

---

[1] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية:

العاشرة مساءا منى الشاذلي وزير الداخلية اللواء منصور عيسوي حلقة ٢٩ ٠٥ ٢٠١١ جزء ٤ ٠٠
http://www.youtube.com/watch?v=ZyavGGAs340

العاشرة مساءا منى الشاذلي وزير الداخلية اللواء منصور عيسوي حلقة ٢٩ ٠٥ ٢٠١١ جزء ٥ ٠٠
http://www.youtube.com/watch?v=syeMaxmOKoQ

العاشرة مساءا منى الشاذلي وزير الداخلية اللواء منصور عيسوي حلقة ٢٩ ٠٥ ٢٠١١ جزء ٦ ٠٠
http://www.youtube.com/watch?v=xZZm87ysrdU

العاشرة مساءا منى الشاذلي وزير الداخلية اللواء منصور عيسوي حلقة ٢٩ ٠٥ ٢٠١١ جزء ٧ ٠٠
http://www.youtube.com/watch?v=Bsv2JPK-ROo&feature=relmfu

[2] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية:

العاشرة مساءا الإثنين ٢٠١٠/١٠/١٨ (١)

http://www.youtube.com/watch?v=uI4ggBp1C38&feature=related

العاشرة مساءا الإثنين ٢٠١٠/١٠/١٨ (٢)

http://www.youtube.com/watch?v=e1ygYzvbf8g

العاشرة مساءا الإثنين ٢٠١٠/١٠/١٨ (٣)

http://www.youtube.com/watch?v=2yrzbEcbQss&feature=related

أباظة، وجهاد عودة العضو بأمانة السياسات بالحزب الوطني، شارك الجمهور بالاتصال للتعبير عن رأيه في قضية التغيير السياسي في مصر.

وشهدت الحلقة مداخلات انتقدت النظام السياسي وطالبت بالتغيير، وأخرى أيدته، وكانت المداخلات من مشاهدين عاديين، وناشط سياسي.

ومثلت المداخلات في هذه الفقرة الحد المتاح لتوجيه النقد المباشر للنظام السياسي، وللحدود التي يمكن أن تتوقف عندها –أو كانت- المداخلات التليفونية، أو يتم إيقافها. فقد تعرضت الفقرة لمشكلات فنية في تلقي الاتصالات عقب أول اتصال الذي طالب بالتغيير على أي شاكلة، وليس لدينا ما يثبت أن الاتصالات الواردة قد تعرضت لعرقلة مقصودة، وإن كانت تعرضت لعرقلة مقصودة فهل تمت بواسطة المحطة التليفزيونية؟ أم من خارجها؟. لكن الصورة العامة تسمح على الأقل بتقديم هذا الافتراض عن وجود حد أقصى ليس من المسموح تجاوزه بالنسبة لموضوع االفقرة. ورغم وجود أمثلة على توجيه نقد للفساد في فقرات أخرى، إلا أن الحديث عن رأس السلطة السياسية أو تغييره كان من المحتمل أن يكون مقبولاً من ضيوف يتم اختيارهم للحديث في الاستديو، ولكن لم يكن من المحتمل ترك احتمالية النقد مستمرة عبر المداخلات الهاتفية. كما مثلت مداخلة الناشط السياسي "محمد أبو الغار" صورة لاستخدام ناشط سياسي برامج التوك شو كمنبر غير تقليدي للمشاركة.[١]

انهيار العقارات في علاقته بفساد المحليات:

في ديسمبر ٢٠١٠ ناقشت فقرة في برنامج ٩٠ دقيقة الذي تبثه قناة المحور، قضية انهيار العقارات، والعقارات الآيلة للسقوط. وتناولت الفقرة الدور الذي يلعبه الفساد في المحليات في علاقته بانهيار العقارات، وكانت الفقرة معدة أساسًا في إطار التغطية الإعلامية التي أعقبت انهيار مصنع للملابس في عقار كان آيلاً للسقوط بالإسكندرية.[٢]

اتصال للشكوى من مقدم البرنامج

في فقرة يعود تاريخها ليناير ٢٠٠٨، اشتملت على اتصال واحد، فاقت مدته إجمالي المدة التي تخصص للمداخلات في فقرات أخرى، اتصل شخص سبق له الاتصال بالبرنامج في حلقة سابقة، وتم التعامل معه في الاتصال السابق بصورة لم ترضه، وكان قد تعرض للمقاطعة في الاتصال السابق ولم يتمكن من إتمام مداخلته، ولكنه قام

---

[١] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: العاشره مساء ١٠ المداخلات الهاتفيه عن التغيير
http://www.youtube.com/watch?v=LeHEHu3e-6g

[٢] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: مسابقة نهر البحر قناه المحور برنامج ٩٠ دقيقة
http://www.youtube.com/watch?v=TFCDzpClW_A&feature=related

بالمداخلة التي كانت ضمن العينة لينتقد أسلوب التعامل مع المشاركين بالاتصال في الحلقة السابقة، ولينتقد أسلوب إدارة الحلقة السابقة بالكامل.[1]

الغش في تجارة الدواء

تناولت فقرة ببرنامج "بلدنا بالمصري" الذي تبثه قناة "أون تي في"، في ديسمبر ٢٠١٠، موضوع الغش في تجارة الدواء في علاقته بالتلاعب بالمرتجعات من الأدوية المنتهية الصلاحية نتيجة لرفض شركات إنتاج الدواء قبول المرتجعات من الصيدليات. وتلقت الفقرة خمس مشاركات، كانت ثلاث مشاركات أخرى من متخصصين في مجال صناعة وتجارة الدواء، ولم تحدد مهنة أحد المتصلين، لكن من واقع حديثه يمكن افتراض وجود علاقة تربطه بعملية توزيع الأدوية، وهو نمط تكرر في الفقرة التالية، أن تكون كل أو غالبية المشاركات الهاتفية من متخصصين في موضوع الفقرة التي تناقش قضية عامة لكل جمهور المشاهدين.[2]

فقرة تطوير قطاع الأخبار المصري

في أبريل ٢٠١١، استضاف برنامج بلدنا بالمصري، في إحدى فقراته رئيسا جديدا لقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، والتي لم تتسم تغطية قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري بالحياد خلالها، كان موضوع الفقرة الأزمة التي يواجهها الإعلام الحكومي المصري، نتيجة للتغطية غير المحيادة التي اتسمت بها الأخبار التي بثها التلفزيون المصري خلال أحداث الثورة، ومثلت الفقرة نموذج لتلقي الاتصالات من المتخصصين.

ومثلت الفقرة نموذجا آخر لاتصال متخصصين، مرتبطين بصورة مباشرة بموضوع الفقرة، فكافة الاتصالات الواردة كانت من إعلاميين سبق لهم العمل، أو مازالو يعملون – وقت الحلقة – في قطاع الأخبار الذي تستضيف الفقرة رئيسه، وتناولت مشاركتهم الشكوى من سياسة داخلية يمارسها القطاع بالنسبة للعاملين فيه، ومقترحات لتطوير آليات عمل القطاع. واستخدم الاتصال للمشاركة في الفقرة كمنبر لإيصال شكوى من

---

[1] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: برنامج ٩٠ دقيق ٢٠٠٨. دكتورة زينب عبدالعزيز
http://www.youtube.com/watch?v=B94ExoRSQZQ

[2] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: بلدنا: المرتجع.. باب تجارة الأدوية الفاسدة والمغشوشة ٤/٣

http://www.youtube.com/watch?v=eTMnaN_es9A
http://www.youtube.com/watch?v=N3OD6HiTBcM&feature=relmfu

بلدنا: المرتجع.. باب تجارة الأدوية الفاسدة والمغشوشة ٤/٤

ومقترحات من العاملين لرئيسهم الجديد، ومحاولة لتحسين صورة محطة فضائية منافسة عبر اتصال من مديرها.[1]

فقرة المحارب الأول للفساد

في ديسمبر ٢٠١٠، استضاف برنامج "بلدنا بالمصري" المرشحين لجائزة "المحارب المصري ضد الفساد"، ورئيسة حركة "مصريون ضد الفساد" التي تمنح هذه الجائزة، وناقشت الفقرة الفساد في مصر بصورة عامة، وقضايا الفساد التي ساهم المرشحين للجائزة في محاربتها.

مداخلات هذه الفقرة بشكل عام مثلت مشاركة بين المتصلين عن معرفتهم بقضايا فساد، ومشاركة جمهور المشاهدين بخبرة مواجهة الفساد من مواطن عادي يشاهد البرنامج مثلهم وليس ضيفاً عليه.[2]

فيما يلي سنتناول أنماط المشاركة التي تم رصدها عبر دراسة هذه العينة

لماذا يشارك الجمهور؟

يشارك مشاهدي برامج التوك شو بالاتصال بهذه البرامج لأسباب مختلفة، وقد توصلت مشاهدتنا للعينة التي تمت دراستها من فقرات مختلفة في البرامج الثلاثة التي تم اختيار العينة منها، إلى وجود خمسة أنماط أسباب، أو أنماط لمشاركة الجمهور بالاتصال في برامج التوك شو تحددت في:

١- توجيه النقد لسياسة أو سلطة.

النمط الغالب في العينة التي درسناها كان المشاركة بالاتصال لانتقاد سياسة ما، أو النظام السياسي، أو مسئول. وبغض النظر عن موضوع الفقرة، أو الحلقة –في حال كانت مخصصة بالكامل لموضوع واحد– فإن توجيه النقد كان قاسماً مشتركاً في كل الفقرات، سواء كان الحديث عن النظام السياسي، أو الرعاية الصحية، أو صناعة الدواء، أو أحوال الأمن، وغيرها من الموضوعات التي مثلت موضوعات الفقرات.

ربما يعود ذلك لطبيعة الموضوعات التي تناقشها برامج التوك شو، التي تتناول بالأساس قضايا خلافية.

---

[1] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: بلدنا بالمصري: رئيس قطاع الأخبار الجديد وأزمات ماسبيرو http://www.youtube.com/watch?v=haN9dd8loeA

[2] المصدر: ملفات الفيديو بالأسماء والروابط التالية: بلدنا: محارب الفساد الأول في مصر ٢٠١٠ ٣/٤
http://www.youtube.com/watch?v=sISAiA4M4Bg&feature=relmfu

بلدنا: محارب الفساد الأول في مصر ٢٠١٠ ٤/٤
http://www.youtube.com/watch?v=sISAiA4M4Bg&feature=relmfu

في حلقة برنامج العاشرة مساءً التي استضافت وزير الداخلية في الحكومة القائمة في توقيت إجراء الحلقة، اتصل "سيد" للشكوى من، وانتقاد عدم تغيير الأشخاص القائمين على الأجهزة الأمنية إلا بصورة سطحية لم تشمل سوى القيادات، فيما استمر المسئولون من الدرجات الوظيفية الأدنى في مواقعهم: "أنا طبعا سعيد إن أنا بشارك في البرنامج وبحيي سيادة اللوا على الابتسامة الجميلة ديت، بس عايزين الابتسامة دي تتحول لعمل، يعني حضرتك بالنسبة لموضوع الأمن الوطني اللي هو إلغاء جهاز أمن الدولة معروف أن اللي حتى في القيادات العليا فقط سبعين في المية من القيادات العليا، لكن القيادات الوسطى والمخبرين اللي كانوا بيفزعوا الناس وبيتعاملوا معانا مباشرةً هما لسه موجودين بدليل عندنا مثلاً في الزقازيق الأمن الوطني اللي هو أمن الدولة لما فتح، نفس الضباط الوسطى اللي كانت بتحقق معانا ونفس المخبرين اللي كانوا بيتعاملوا معانا هما هما".

وطالب المشارك وزير الداخلية بأن يهتم بالأقاليم: " أنا بس بذكر سعادة اللواء إن هو وزير داخلية مصر مش وزير داخلية القاهرة والا الجيزة أو شارع الهرم".

واقترح أن يعتمد الوزير على معاونين من الأشخاص المشهود لهم بالنزاهة "الشرفاء"، ولكنه تعرض للمقاطعة مرة أخرى بسؤال وجهته له المذيعة عما إذا كان قد تم استدعاؤه من قبل الأجهزة الأمنية منذ ثورة يناير، فبدأ في سرد تعرضه للمنع من السفر على الحدود المصرية الليبية بسبب انتمائه السياسي: "أنا طلعت مع لجنة الإغاثة الإسلامية بنغازي نوديلهم قافلة أدوية ففوجئنا في الحدود في السلوم إن الظباط موقفنا على أساس الخلفية اللي هو انتمائنا الشخصي إننا إخوان مسلمين".

وذكر أن رجال الشرطة على الحدود المصرية الليبية أبلغوه بأن ما يشاهده أو يسمعه في وسائل الإعلام ليس حقيقيًا "قالوا لأ مجاش معانا أي إجراء قانوني أو أي، ده كلام بس جرايد أو كلام تليفزيون لم يحدث يعني إخطار رسمي إن إحنا نشيل قوائم الممنوعين من السفر".

وهنا قاطعته المذيعة مجددًا لتسأله إن كان أفراد الأجهزة الأمنية لم يتم تغييرهم بعد حل جهاز أمن الدولة فأجابها:

"نفس الأشخاص وأمن الدولة لسه موجود، الناس القدامى موجودة بس حصل تغيير بسيط من القيادات العليا"، فقاطعته منهية الاتصال بقولها: "يعني حصل تغيير أصل انا افتكرتك بتقول محصلش تغيير خالص". المقاطعات للمتصل من المذيعة خلال الاتصال كانت تحاول التقليل من شان اتهاماته بعدم وجود تغيير، وقد أنهت

المذيعة الاتصال بمقاطعة مشاركة المتصل بتغييرها لفحوى اتصاله المبني على عدم تغير السياسات ووجود تغيير شكلي، بصورة تظهر عكس ما قاله.

وشاركت "إيمان" باتصال عبرت فيه عن استيائها من عدم تغير السياسة الإعلامية لجهاز الشرطة بعد ثورة ٢٥ يناير، واتهمت وزارة الداخلية بالاستخفاف بعقول المواطنين، وضرورة إعتراف جهاز الشرطة بأخطائه، كبداية لبناء جهاز شرطة جديد:

"سيادة اللواء انا كان نفسي أطلب طلب بسيط جدا من وزارة الداخلية، رجاء احترام عقول المصريين عمومًا، يعني خصوصًا المتحدث باسم وزارة الداخلية. سيادة اللواء يعني كذا مرة إحنا شفنا تحركات يعني زي حلقة الأستاذ يسري فودة والأستاذ بلال فضل تقريبًا مفيش اعتراف بنفس الأسلوب بنفس الخطأ فيه تبرير والتفاف القضية واضحة الردود واضحة يعني حتى المشاهد بيشوف الخطأ فين ومن الردود، لكن أسلوب الالتفاف مش مناسب بعد الثورة، ياريت طبيعة جهاز الشرطة مش حيتطهر بين يوم وليلة، بس نقول إن فيه خطأ، نعترف إنه حصل الخطأ ده ونشوف الخطأ ده فين وندور عليه".

"إحسان" اتصل ليهاجم الانفلات الأمني المتسبب فيه امتناع ضباط الشرطة عن تنفيذ مهام عملهم، ما يؤدي لتسرب احتياجات المواطنين للسوق السوداء وحرمانهم من الاحتياجات الأساسية "أنا كنت ناوي أسأل سؤال لمعالي الوزير وكنت مش عارف الإجابة عنه حتبقى إيه، دلوقتي جميع أفران العيش عندنا في شبرا الخيمة بتهرب العيش، ده أولًا، بتهرب العيش، واشولة الدقيق، وأنابيب البوتجاز كمان في السكة، دلوقتي وبيوقفوا بلطجية بمطاوي جمبهم بيرهبو الناس".. وذلك في ظل امتناع ضباط الشرطة عن ممارسة مهام عملهم.. "رحنا قسم الشرطة عندنا في قسم أول شبرا الخيمة ملقناش غير ظابط بدبورة واحدة، لا فيه مأمور ولا نائب مأمور ولا أي حد وتقريبًا شوية عساكر، بنقوله سعادتك دلوقتي اللي بيحصل معانا كذا كذا كذا كذا وبيشتمونا وبيسبولنا الدين"، "فقالنا طب فيه إيه يعني لما يشتموكوا والا يسبولكوا الدين، بنفس المنطق ده كده، إزاي سعادتك؟ أنا الموضوع دوت مش معايا الموضوع دهوت مع مباحث التموين، أنا أول مرة أعرف إن مباحث التموين بتحقق في الناس اللي معاها مطاوي أو بتحقق في الناس اللي بتسب الدين للشعب، ومع ذلك رحنا مباحث التموين، رحنا مباحث التموين لقيناهم قاعدين على المكاتب وبيقولولنا إحنا جايلنا أمر من الوزير منتزلش الأفران ولا أي حاجة"، وفي نهاية مشاركته اتهم "إحسان" وزير الداخلية بالافتقاد للرؤية، وطالبه بالاستقالة".

"للأسف الشديد لما سمعت السيد وزير الداخلية دلوقتي وهو بيتحدث اكتشفت أن الموضوع لا يحمل أي رؤية أمنية، ولا يحمل حتى أي رؤية ثورية، إحنا في ثورة إحنا مجاش حبة سيل في البلد وهدم بيوت، إحنا في ثورة، هذا المنطق اللي بيتكلم بيه سيادة الوزير وله كل الاحترام، أنا آسف، لابد إن هو يقدم استقالته، وأظن إن قهوة المعاشات تكون أصلح". وقد تسببت هذه المشاركة في توجيه اتهامات للبرنامج بأنها مشاركة مفبركة، أو مدبرة، الأمر الذي دفع البرنامج لنفي ذلك في حلقة تالية والإقدام على استضافة صاحب هذه المشاركة.

المشاركة التالية كانت معنية بانتقاد تجاهل الأقاليم في جهود إعادة الإنضباط الأمني. "عمر" الذي قام بالاتصال انتقد اختفاء الكمائن الأمنية في سيناء، وخاصة في الطرق الواصلة بين المدن السياحية: "أنا شايف تركيز سيادة اللوا كله منصب على المدن الرئيسية اللي هي القاهرة، الإسكندرية، الإسماعيلية وهكذا. أنا بس ملاحظ إن الطرق السريعة والطرق السياحية، إحنا بنتكلم مثلًا منطقة شرم الشيخ ومنطقة طابا كنت بتحرك على الطريق ده، مفيش أي نقط مرور تفتيش اللي كان بيتم على الرخص وخلافه، النهاردة بتعدي في نقطة مرور بتلاقي فيها اتنين عساكر مبيطلعش على الرخص، بيعديك".

شارك "عبد الرحمن" باتصال أعرب فيه عن اعتراضه على تعيين أحد أقارب – ابن أخ- أحد الرموز السياسية لنظام مبارك في منصب مدير الأمن العام: "حضرتك أنا كان ليا بس تعليق صغير كده لمعالي الوزير بالنسبة للقيادات الشرَطية اللي عينها في الفترة الأخيرة، حضرتك منها من هو متورط بعلاقة وطيدة جدًا بالنظام السابق"، "يعني بقول لحضرتك مدير هيئة الأمن العام مثلًا كان ابن أخو الدكتور عبد الأحد جمال الدين، وده طبعًا كان معروف للناس كلها إن هو رمز من رموز النظام السابق".

ثم تعرض للمقاطعة من مقدمة البرنامج التي عارضت وجهة نظره. وحاول الدفاع عن وجهة نظره بأن ذلك الضابط كان أحد المقربين من وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي - المتهم في توقيت الاتصال في قضايا قتل المتظاهرين أثناء أحداث الثورة، والمدان في قضايا فساد أخرى- لكنه تعرض للمقاطعة أكثر من مرة من قبل مقدمة البرنامج، وكانت المقاطعة الأخيرة لإنهاء الاتصال حيث تم قطع الاتصال عن المشارك وأكملت المذيعة وجهة نظرها "طب بص يا أستاذ عبد الرحمن بشكر مداخلتك بس الحديث عن أشخاص إحنا تحديدًا نجهلهم معتقدش إنه أمر موفق" وتابعت المذيعة

الحديث عن هذا الأمر منهية الاتصال. ويلاحظ في هذا الاتصال أن مدة المقاطعات له كانت أطول من مدة حديث المشارك نفسه.

قال "أحمد" في مشاركته إنه غير معني بما يقال عن عودة جهاز الشرطة، وأنه لا يشعر بالأمان عمليًا على أرض الواقع. وانتقد "أحمد" في مشاركته امتناع ضباط الشرطة عن تأدية مهام عملهم، وضرب أكثر من مثال لأحداث شاهدها، وأحداث عرف عنها من آخرين "أنا مش شايف إن الأداء كويس دلوقتي خالص، يعني انا دلوقتي كمواطن عادي ميهمنيش عدد السيارات ولا التواجد اللي موجود قد إيه، أنا يهمني دلوقتي دورهم بيعملو إيه".. وأن الوضع قد عاد إلى سابق عهده من فرض عاملين بجهاز الشرطة لإتاوات على المحال التجارية، والعودة للمارسات السابقة التي يقول جهاز الشرطة إنه قد انتهت.. "إدارة أمناء الشرطة رجعت زي ما كانت قبل كده كله رجعت بقى في السوق مش في حماية المواطن، يعني خلاص يقعدوا على قهوة يشربوا ببلاش، ياخدوا من المواطنين اللي هو زي ما بنقول إتاوة يعني، كل التفاصيل دي رجعت زي ما كانت يعني، إنما اللي مرجعش هو الأمن".

في الفقرة التي تناولت تطوير تظام التأمين الصحي في مصر، اتصل دكتور "طارق" الطبيب الاستشاري للمشاركة بوجهة نظر تربط بين مستوى الخدمة الطبية، وأوضاع ممتهني المهن الطبية في مصر: "أولًا حجر الزاوية في الخدمة الطبية في أي مكان في العالم هو مقدم الخدمة، مقدمي الخدمة هو الطبيب والممرض والخدمات المساعدة إذا لم يكن هؤلاء الذين يعملون في الخدمة الطبية على درجة كبيرة من التفرغ والقناعة بالعملية لا أمل في أي إصلاح، إذا كان هناك طبيب يعمل وهو لايحصل على المرتب الذي يكاد يكفيه حاجته الأساسية في الحياة وكذلك التمريض وأعضاء هيئة المساعدين لهم"، وعقد مقارنة بين أوضاع مقدمي الخدمات الصحية الأفضل خارج مصر "الطبيب الذي قال عنه الدكتور أبانوب –ضيف الحلقة– اللي في كل مكان في العالم محترم، يعمل من الساعة الثامنة إلى الساعة الخامسة مساءً ويتوجه بعد كده يرتاح يذاكر يطّلع، ولكن أن يحصل على الراتب أو المكافأة التي تعينه أن يعيش حياته كإنسان محترم لا أكثر ولا أقل". ثم تحدث عن العلاقة –من وجهة نظره– بين نظام العلاج على نفقة الدولة، ودوره في إهدار الأموال المخصصة للرعاية الصحية "الموضوع الآخر اللي تطرق إليه الدكتور أبانوب والحقيقة عجبني جدًا كلامه فيه هو موضوع رأيه في العلاج على نفقة الدولة واعتباره هو نوع من هدر الأموال العامة وأنا الحقيقة بح صوتي بهذا الكلام من عام ٢٠٠٣ كتابةً ومقالاتً ومقابلاتً، وإن هذه النقود لو وزعت

على المستشفيات وطلب من مديري المستشفيات أن يتم بها فقط علاج الفقراء ومحدودي الدخل بدون وساطة عضو مجلس شعب او وساطة وزير أو وساطة رجل أعمال أو وساطة صحفي، ويتم علاج الفقير الحقيقي زي ما قال دكتور أبانوب طالما إن المستشفى عندها الميزانية المخصصة لهذا ويلغى هذا النظام الفاسد والمفسد. هذا النظام احتفظ بيه كنوع من الفساد وظهر في الوقت الأخير، طبعًا حضرتك عارفة المهازل اللي أظهرها هذا النظام والذي كان هذا هو السبب في الحفاظ عليها" وربط في مشاركته بين ضرورة أن تكون الجودة ملازمة للزيادة في نسبة من تشملهم رعاية التأمين الصحي "نظام حقيقي، يعني هل الخمسين في المية اللي حضرتك قلتي عليهم اللي هما متمتعين بخدمات التأمين الصحي راضيين عنه، هل هما هل راضيين عنه؟ غير راضيين عنه لأن حتى النظام الموجود نظام فيه كثير من القصور الشديد جدا، وبالتالي بناء نظام على نظام أصلًا فيه قصور ونقول حنكمل الخمسين في المية، لأ، إحنا عايزين نعالج المية في المية ولكن علاج حقيقي".

ثم أعقب ذلك اتصال من "أحمد"، الذي بدأ مشاركته بتأييده لوجهة النظر التي وردت في المشاركة السابقة عن استشراء الفساد في القطاع الصحي "في فساد إداري جدًا في المستشفيات عمومًا في مصر"، وانتقد في مشاركته مستوى الرعاية الصحية القائم، وكان قد ذكر أنه قد أجرى عملية جراحية قبل مدة قصيرة، وسألته مقدمة البرنامج إذا ما كانت العملية الجراحية التي أجريت له قد تمت في مستشفى للتأمين الصحي أجابها: "لأ تأمين صحي ده حموت قبل ما اروح المستشفى فاهمة" وانتقد المدة الزمنية التي يتوقع أن تحددها المستشفيات الحكومية للمرضى من أجل إجراء عملية جراحية "لأ مرحتش مستشفى حكومي لأن المستشفى الحكومي حيدني تاريخ بعد ٣ أو ٤ شهور والا حاجة، وانا عندي عملية جراحية لازم أعملها دلوقتي"، ثم أخذ يسرد بصورة عامة مساوئ النظام الصحي الحكومي في مصر "أنا حابب جدا أن يكون فيه نظام خصوصًا في موضوع العلاج لأن أنا اتفاجأت إن في واحد ممكن يعمل حادث ويروح لمستشفى ويفاجأ على الباب المستشفى يقولوله النهاردة الطوارئ مش في المستشفى دوت يروح مستشفى تاني انتي فاهمة، ممكن تبقى أنا عملية جراحية أو حادث ويتنقل من مستشفى لمستشفى يبعد مثلًا عشرة خمستاشر كيلو، دي مصيبة أنا شايفها مصيبة المفروض يحاسب عليها صاحب المستشفى المفروض أي واحد مريض في حالة مرضية دخل على باب مستشفى يدخل المستشفى".

واعترض على ربط مقدمة البرنامج بين أن الحصول على خدمة صحية أفضل يتطلب أن يتحمل المرضى تكلفته بقوله: "مدام منى حضرتك ما احنا بندفع في كل حاجة دلوقتي، يعني احنا بندفع زي ما قالت الأخت اللي شاركت، إحنا بندفع في ضرايب وبندفع في تأمينات وبندفع في مرور وبندفع في كل شيء بس انا برضه في ملاحظة غريبة. أنا ملاحظ إن الدكاترة أسعارها خيالية جدًا، المفروض حضرتك تخصصي حلقة مخصوصة لأسعار الدكاترة الموجودين في مصر حاجة في منتهى الغرابة شوية دخل الفرد المواطن المصري اللي موظف حكومي مش اللي قاعد من غير شغل". واقترح لحصول المواطنين على خدمة صحية أفضل أن يتم إلغاء الإتجار بالصحة" أنا من وجهة نظري المفروض العيادات الخاصة كلها يتم إلغائها من السوق خالص السوق السودا"، "مدام منى حقاطعك، أنا مش عايز اقول انا في بلد معينة في دولة عربية انا مبشفش عيادة الدكتور فلان الفلاني موجودة على الحيطة خالص خالص". وتعرض المشارك للمقاطعة مرات عدة من مقدمة البرنامج.

في الفقرة التي تناولت قضية التغيير السياسي في مصر افتتحت المشاركة الهاتفية باتصال من "جيهان" التي وجهت النقد للنظام السياسي القائم، وطالبت بضرورة التغيير: "أولًا أنا قبل أي حاجة أرملة، وأرغب في التغيير أيًا كان الرئيس أوكي. باخد ١٢٥ جنيه معاش خدنا وعود كتير جدًا إن فيه تغيير ومعاشات، ومش عارفة أيه، والكلام ده كله. أنا عندي ولد بصرف عليه طبعًا فأنا مش شايفة اي تغيير، حاسة بقهر وبظلم" وتعرضت المتحدثة للمقاطعة للاستفسار من قبل مقدمة البرنامج التي سألتها إن كانت تطالب بتحسين أوضاعها الاقتصادية، فأجابت بأن مشكلة الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية مشكلة مجتمع: "لأ مش بالنسبة ليا أنا، أقولك حاجة أحنا مثلًا لو عندنا مثلًا ٣٠٪ مثلًا أثرياء أو أغنياء، فبقية الشعب كله مطحون طحنة حضرتك صعبة جدًا، تعالي بصي حضرتك في التأمين الصحي الناس مطحونة، يعني أرامل وتعبانين" وأكدت أنها لا تثق في العملية السياسية القائمة برمتها، وأنها عملية تشوبها التزوير ولذلك فهي لا تشارك بالتصويت في الانتخابات، ولن تفعل إلا لو شعرت بوجود ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات: "أنا أصلا معنديش ثقة في الحكومة حعمل بطاقة انتخابية إزاي، لو حعرف إن فيه انتخابات وفيه نزاهة وفي نضافة في الانتخابات حنزل وانتخب". وأكدت على ضرورة أن يكون التغيير جذري وشامل "بصي حقولك حاجة، التغيير ده كله مطالب لكله، مش لفرد معين يعني مجلس شعب بوزارة بحكومة بكله بكله".

وقد تعرضت المداخلة للمقاطعة أكثر من مرة من مقدمة البرنامج، وهو أمر تكرر حدوثه من قبل مقدمي البرامج، عند توجيه النقد أو الاتهام لرأس السلطة.

"مجدي"، الذي ألمح أثناء الحديث أنه أحد الأفراد المتقاعدين من القوات المسلحة. انتقد في مشاركته التوريث، دون توجيه نقد مباشر للقيادة السياسية: "أولاً أنا السيد الرئيس أنا بحترمه، وبحترم جمال مبارك، لكن بشفق عليهم إن القدرات يعني أنا النهاردة لو قاعد ووالدي مثلاً عنده بقالة فانا بعملها ميني ماركت وبعدين اعملها سوبر ماركت لكن الناس ما استفادتش حاجة. إحنا عايزين بدل ما تبقى كده إحنا عايزين، مصر دي تورتة بياكلها فرقة معينة والغلابة الباقي كله غلابة" وقد عبرت المشاركة عن الرفض للسياسات المرتبطة بالتغيير الشكلي دون التغيير في المضمون.

تعرض الاتصال التالي للتشويش الفني، وتعذر تلقي الاتصال. ورغم إن هذا الجزء من الفقرة كان مخصصاً لتلقي المشاركات ظلت لمدة تزيد على الدقيقة دون أي اتصال هاتفي، ثم كانت المشاركة التالية من ناشط سياسي هو "الدكتور محمد أبو الغار"، وتعرضت المشاركة للتشويش للدرجة التي علق عليها الضيوف المشاركون في الفقرة "ميكروفونات انتقائية" ومقدمة البرنامج، بأن التشويش متعمد. ولم يتمكن من قول سوى جملة واحدة متقطعة بين التشويش "إلى الحضور الموجودين كلهم بما فيهم الدكتور جهاد عودة أجمعوا" تشويش "أجمعوا جميعًا على فشل النظام الحالي عبر سنوات طوال" مقاطعة من المذيعة، ثم "الحقيقة والحقيقة النظام السياسي هو اللي أدى إلى فشل الأحزاب" مقاطعة من أحد الضيوف، ثم "يعني حزب الوفد اللي حصله حصله بسبب النظام السياسي عدم انتشار كفاية وتوسعها برضه بسبب النظام الحالي الأمل الوحيد في الشباب والأستاذ عبد الرحمن يوسف هو ممثل المستقبل" مقاطعة من المذيعة، ثم "هما الشباب مهمش" ثم حدث تشويش للاتصال، وأكد المتصل أنه يتحدث من داخل مصر ثم أنهت المذيعة الاتصال.

في الفقرة التي تناولت انهيار العقارات في علاقته بفساد المحليات اتصلت "هدير" التي سعت لربط الجزء بالكل. حيث نقلت المتصلة مستوى الحديث الذي تناولته الفقرة، من الجزء الذي تناقشه الفقرة (دور فساد المحليات في انهيار العقارات) بالمشكلة الأصلية من وجهة نظرها، وهي تفشي الفساد في كل مستويات القيادات السياسية: "والله أنا عايزة أقول إن مصر يعني بتسبح في نهر فساد، حضرتك سألت سؤال مهم قوي: إحنا رايحين لحد فين. عشان نعرف يعني إحنا ما سنئول إليه في المستقبل، يعني لازم نحط إيدينا على أساس المشكلة. أساس المشكلة مش في رئيس الحي ومش في

المحافظ، طبعًا دي بؤر أساسية من بؤر الفساد، لكن الفساد فوق، الفساد فوق في الوزير، فوق في القيادة السياسية العليا، ده أساس الفساد. الفساد يحدث من الرأس، منجيش إحنا نمسك في رئيس حي ونسيب الأساس اس الفساد". وسعى المذيع نحو إلزام المتصلة بالحديث عن جزء من الجزئي، حدده في مطالبتها بتقديم مقترحات لمواجهة المشكلة التي تطرحها الفقرة فقط، وعدم مناقشة المشكلة بصورة عامة. وعبر مقاطعته للمتصلة وسؤالها إن كان لديها اقتراح خاص لحل "المشكلة" التي تناقشها الفقرة. ثم بعد قطع الصوت أو الاتصال عن المتصلة لعدة ثوان تم استكمال الاتصال دون مقدمات، ثم طالب المذيع بأن تجيب فقط عن أسئلته وفي حدود ما يرى أنه موضوع الفقرة، فأجابته "أولاً إن المواطن ميبقاش سلبي يعني مثلاً أنا بقول لحضرتك في انهيار العقارات المواطن ميقدرش يعمل حاجة لوحده، أنا كمواطن مش حقدر اقول أنا أعمل ايه، لازم..." وتعرضت للمقاطعة مرة أخرى من المذيع، الذي حاول تحميل ساكني العقارات المنهارة المسئولية عن الانهيار، فدافعت المتصلة عنهم واتهمت جهة الإدارة بأنها سبب الخطأ" لأ، ده مبيبقاش حقيقي، مبيحصلش في أغلب الأحيان، مش هو ده اللي بيحصل. اللي بيحصل إن بيبقى في أساس إداري خطأ والمواطن ما بيبقى إلا أداة طيعة في إيد ال... "، ثم تعرضت للمقاطعة مرة أخرى، ثم انقطع الخط. بعد أن قرر المذيع تحميل السلبية للمتضررين بدلاً من رأي المتصلة التي قالت إن فساد النظام الحاكم هو السبب.

حمل اتصال "عصام"، انتقاد للتمييز –من وجهة نظره- بين المشروعات الكبيرة، والصغيرة، الذي يمارسه مسئولي الإدارة المحلية واتهمهم بفرض إتاوات "أنا عايز اقولك على حاجة بخصوص الحي والعقارات والبتاع، انت فاهم حضرتك، بينزل حملات ييجي يعني على واحد فاتح محل يقوله اليافطة معرفش إيه، عشان تدفع عشرين جنيه واربعين جنيه، فاهم قصدي، ويسيبوا حاجات يفط وحاجات كبيرة بتاعة شركات كبيرة". واستخدم المشارك جملة "انت فاهم قصدي" كمقابل لحديث لا يرغب المتحدث في سرده. كمقابل ضمني لما ما قد يراه المتصل غير صالح للنطق، لكنه صالح للفهم، ضمنيًا. فيستبدل الحكي عن تلقي موظف عمومي لرشوة بتلك الجملة، التي تأتي عقب وصف مشهد يشوبه فساد دون توجيه اتهام باللفظ لشخص أو جهة، في سعي لإبراز المعنى عبر عدم ذكره. ودفع المتلقي لاستنباط المسكوت عنه غير المذكور قولاً، في استخدام للغة موارية عبر المشاركة، لا تدين المتحدث، وتشرح شكواه أو رأيه دون أن ينطق بأي منهما، وليس ذلك فقط، بل يترك المجال لخيال المتلقي لرسم صورة ذهنية

تخص كل متلق على حدة لما لم يقل. وكان استخدام هذا الأسلوب قد استخدم من مشاركة سابقة في نفس الفقرة.

واتهم "فتحي"، في اتصاله أصحاب العقارات برشوة موظفي الأحياء حتى يحصلو على قرارات من الحي بهدم العقارات التي يملكونها، تمكنهم من طرد السكان بهدف تحقيق الربح، وذلك عبر تناول اتصاله مبررات اضطرار لجوء سكان العقارات التي يصدر بشأنها قرارات إزالة للقضاء "الرشوة هي السبب، يعني صاحب البيت بيبيع المتر بعشرين ألف أو بعشرتلاف، والسكان عنده ساكنة بخمسين جنيه وستين جنيه فبيطلع لجنة وبيرشيها، وبييجي تقوله قبل ما نيجي بيوم باتنين افتح حنفية تحت العمارة، افتح مش عارف أيه. وتمشي العملية، والناس بتروح مشرّكة البيت، والسكان غلابة حيروحوا فين؟، حيروحوا فين؟ فمضطرين يرفعوا قضية، ما البيت مش جايله إزالة حقيقية، مش جايله إزالة حقيقية فالرشوة السبب في المحليات" اعتمدت هذه المداخلة على سرد مثال توضيحي لما يراه المشارك حقيقة ما يجري على أرض الواقع، من تواطؤ بين أصحاب العقارات ومسئولي الإدارات المحلية.

انتقاد أسلوب مذيع برنامج ٩٠ دقيقة، مثل نموذج مختلف للنقد بمشاركة عبر الهاتف، في حلقة من برنامج ٩٠ دقيقة، في يناير ٢٠٠٨. فقد اتصل مشارك في حلقة سابقة للشكوى من أسلوب إدارة مقدم البرنامج للحلقة التي سبق وأن شارك بها: "أستاذ معتز سبب عدم تكملة وجهة النظر ان حضرتك مدتش فرصة ومكانش انفعال المتوقع من قناة فعلا هي سبب الموضوع من الأول أنها تكمل الموضوع، واديت فرصة لكل الناس وبعض الناس اللي انا ليا تحفظ عليهم زي رد الأستاذ الأديب السعودي أديته فرصة والآخر احتفلت بيه".

هذا المشارك كان قد اتصل في حلقة سابقة ضمت أسرة رجل مصري توفي نتيجة لحادث تسببت فيه فتاة سعودية، ومحامي هذه الأسرة، وأسرة هذه الفتاة. وتم الإعلان عن دفع أسرة الفتاة لتعويض لأسرة المتوفي -دية- برعاية البرنامج، فشارك هذا الشخص وأعلن عن تبرعه لتلك الأسرة بمبلغ مالي، ولكنه انتقد لعب البرنامج لدور وسيط لتتنازل أسرة المتوفي عن بلاغها، ويبدو أن هذا المشارك/المتبرع، تربطه صلة صداقة بمالك القناة الفضائية، ما سهل له إمكانية الاتصال بالبرنامج مرة أخرى في الحلقة التالية، والمشاركة بمداخلة طويلة استمرت لمدة حوالي ١٣ دقيقة، هاجم خلالها ما دار خلال الحلقة السابقة على مستويين، الأول الأسلوب الذي جرى التعامل به معه خلال المشاركة، والثاني لعب القناة دور الوسيط لتنازل الأسرة المصرية عن بلاغها في

مقابل مبلغ مالي: "كان رد الوالد أظن مش حعلق عليه اظن كل اللي سمعه يقدر يعلق عليه وبعدين اديت فرصة لوالدتها كان حديثها في المرة الأولى إنها عايزة تعمل توازن من رد الوالد كان حديثها معقول واخد بال حضرتك، نيجي بقى على حديث المحاميين الاتنين المحامين للأسف الكل عايز يستفيد من الصفقة تخرج من نطاق الموضوع تماما واخد بال حضرتك، واستغلوا نفسية يواجهها ظروف معينة معيشية استغلوها وضغطوا على الناس في وقت مش ممكن".

وكان رد فعل مقدم البرنامج على الهجوم الذي تعرض له خلال الاتصال هو مهاجمة المتصل شخصيًا، واتهامه بمحاولة الوقيعة بينه وبين مالك القناة "المذيع: بتوقع بيني وبين الدكتور حسن راتب، متخفش مش حيحصل العلاقة قوية" ثم قاطعه المتحدث، وطالب المشارك بحقه في إتمام اتصال دون مقاطعة لكن مقدم البرنامج أصر على استكمال مقاطعته "الدكتور حسن بيثق في إدارتي للحوار".

وانتقد المتصل أسلوب تعامل وزارة الخارجية المصرية مع المشاكل التي يواجهها المصريين خارج البلاد "حضرتك لما تجد السفارة السعودية بنقدرها لوقوفها جنب مواطنين سعوديين في بلد عربية يا ريت كلنا نستفيد وندعو وزارة الخارجية المصرية وسفارتنا في الدول العربية والدول الأجنبية إنها تطبق هناك نفس الموقف بجانب رعاياها". وبصورة عامة فقد شملت هذه المشاركة توجيه النقد لأسلوب إدارة مقدم البرنامج لاتصال سابق للمشارك نفسه، وتوجيه النقد لدور مارسه البرنامج في حلقة سابقة، وأسلوب الحكومة المصرية في التعامل مع الرعايا المصريين في الخارج.

في الفقرة التي تناولت قضية الغش في تجارة الدواء في برنامج بلدنا بالمصري. اتصل "خليل"، الذي بدأ مداخلته بالإبلاغ عن واقعة غش تجاري في مجال الدواء: "أنا كنت شغال في أحد شركات الإنتاج والتوزيع حصل ححكي لحضرتك موقف كده إن فيه صنف كان حيرجع عشان الأكسبيرد بتاعه فاضل فيه شهرين تلاتة، فجأة غيروا الإيميلاج بتاعه ونزلوه السوق تاني، فين مراقبة وزارة الصحة؟ " وسألته المذيعة —بعد تعليق من أحد ضيوف الفقرة قال فيه إن المعرفة بجريمة وعدم الإبلاغ عنها يعد مشاركة فيها— عمّا إذا كان أبلغ الجهات الرقابية عن تلك الواقعة فأجابها: "أنا بلغت بيها يا افندم، وبلغت جهة رقابية جامدة جدًا في البلد والحمد لله الحمد لله تم فصلي على خير".

وتحدث عن أن المنافسة بين شركات الأدوية لزيادة مبيعاتها تتم عن طريق منح حوافز عينية للصيادلة في حالة بيعهم لمنتج الشركة، في إشارة ضمنية منه إلى أولوية

الربح لدى المنتج والبائع للدواء على حساب مصلحة المريض "بعدين شركات الأدوية بتعمل تقولك يعني حضرتك إيه على كل صنف حتاخد منه ١٠٠ عليه عشرين بونص.. آلو.. –المذيعة: مع حضرتك– واخدة بال حضرتك آدي هو بيدي الصيدلي فرصة –المذيعة: فكل ما ياخد أكتر– ياخد بونص أكتر". ثم وجه المتصل عددًا من التساؤلات بشأن الرقابة على صناعة وتجارة الدواء في صيغة: "هل فيه مراقبة على التشغيلات نفسها اللي بتتم داخل المصانع؟ هل وزارة الصحة نفسها بتاخد عينة عشوائية من كل منتج وبتفتش فيه هل هو صالح للاستخدام الآدمي؟ والا لأ؟ هل النسب اللي المفروض تبقى موجودة في الأدوية النسب العالمية الموجودة في الأدوية هل دي مظبوطة من شركة لشركة لشركة؟" وحملت الأسئلة اتهامات ضمنية بوجود فساد في كل مراحل إنتاج الدواء.

فقرة تطوير قطاع الأخبار المصري شارك بالاتصال بها "حسين" المخرج في إحدى القنوات الإخبارية العربية وقت الحلقة، والذي عمل سابقًا في قطاع الأخبار بالتلفزيون المصري، التي تستضيف الحلقة رئيسه الجديد، حدد أسباب أزمة الإعلام الإخباري الحكومي –الذي تناقشه الفقرة– بأنه أزمة ثقة مبنية على عدم إحساس الجمهور بمصداقية ما يقدمه الإعلام الحكومي، كنتيجة مباشرة لعدم وجود سياسة إعلامية مستقلة واحترافية "حال الإعلام المصري اللي كلنا جزء منه ولم ننفصل عنه في يوم من الأيام هو أشبه بحال الإعلام المصري بعد حرب ٦٧، بعد حرب ٦٧ حصلت حالة انعدام ثقة تامة بين الشعب المصري من جهة، والإعلام المصري من جهة، طبعًا انتي عارفة الظروف اللي حصلت وقتيها البيانات اللي طلعت، وإلى آخره فحصل حالة انعدام ثقة حالة فقدان ثقة كاملة واتجه المستمع المصري في ذلك الوقت إلى إذاعات أخرى يستمع ليها، زي إذاعة البي بي سي وقتها انتشرت بشكل كبير، وقتها إذاعة مونت كارلو انتشرت بشكل كبير وقتها، حتى لجأ البعض في بعض الأحيان أنه يستمع إلى إذاعة إسرائيل نفسها!!، يعني نوع من أنواع جلد الذات، أو تحليل عدم الثقة غير العادي في الإعلام، ولكن الإعلاميين في مصر في ذلك الوقت بعد حرب ٦٧ زي ما مصر ابتدت تبني جيشها بعد حرب ٦٧ وتبدي تحاول تقوم من النكسة اللي كانت فيها، الإعلاميين المصريين في هذا الوقت عملوا شيء مهم جدًا، اللي هو فكرة استعادة الثقة مرة أخرى، أو هذا هو المهم جدا حاليا في الاعلام المصري بكل قنواته بكل قطاعاته بكل اذاعته اذاعاته بتليفزيونه إلى آخره فكرة استعادة الثقة للمواطن المصري للمشاهد المصري وللمستمع المصري في إعلام بلده ". واقترح لتجاوز المشكلة، أن يكون التغيير تغييرًا في السياسة

الإعلامية لنشر الأخبار: "فإحنا بنتكلم إن احنا نعمل شكل للقناة إخباريًا وتحريريًا شكل فيه عدالة شكل فيه عدل شكل فيه حقيقة".

مشاركة "ميس" مسئولة قسم التنسيق الفضائي بقطاع الأخبار بالتلفزيون المصري كانت موجهة لانتقاد ضعف الإمكانيات المادية لقناة الأخبار، وأثر البيروقراطية على كفاءة أداء قطاع الأخبار لعمله "أعتقد إن القناة شغالة ٢٤ ساعة بنشرات ببرامج، المفروض إن هي يبقى ليها الأولولية، يعني أنا لما يحصل حدث في مصر مثلا على سبيل المثال إن انا أقدر أتحرك سريعا بعربية اذاعة خارجية واروح اغطيه. ده يمكن النقطة اللي احنا بنتكلم فيها في استقلالية القناة استقلالية الأدوات ان انا ابقى متملكة كل أدواتي في إيدي عشان اقدر اقدم خدمة اخبارية متميزة مش أضطر إن انا ارجع واخد موافقات يمكن بتاخد وقت والثانية في الأخبار بتفرق" وحمل اتصالها نقدًا للسياسة الإدارية التي يدار بها قطاع الأخبار بما لا يتناسب مع مهمته.

نقد سياسة التغيير في الشكل الذي تقدم به الأخبار دون وجود تغيير في السياسة الخاصة بمضمون الأخبار تكرر في المداخلة التالية التي قامت بها "عنان" المخرجة بقطاع الأخبار بالتليفزيون المصري: " أنا كان عندي رؤية مختلفة للقناة الجديدة اللي احنا بنتكلم عنها، إحنا كل اللي حصل ان احنا كل مرة بنجدد نغير في الشكل، المضمون كما هو لا يختلف إطلاقًا". واقترحت أفكارًا لتطوير العمل داخل قناة النيل للأخبار "فكل اللي احنا محتاجينه إن احنا ننزل بقى على أرض الواقع نتدرب، بس يبقى عندنا خطاب إعلامي احنا جايين نشتغل عليه، مش مجرد إن احنا بنجرب معدات وأجهزة، لأ يبقى فيه خطاب إعلامي جديد نشتغل عليه ونطرح أفكارنا ونشوف أيه اللي ممكن نقدر نقدمه في القناة الجديدة دي يعني مضمونًا أكتر منه شكلًا هو ده المهم".

ثم شارك "محمد" رئيس تحرير برامج قناة النيل الإخبارية بمكالمة حملت شكوى من تردي أوضاع العاملين بالقناة، وتجاهلهم في التطوير الذي يتم لقطاع الأخبار: "دايمًا كانت مشكلتنا من سنة ٩٨ إن الإعلامي في قناة النيل للأخبار خارج المعادلة يعني دايمًا بنشتغل في ظل إمكانيات تكاد تكون صفر، معندناش مشكلة خالص في العقول ولا الكوادر، لأن كل زملاءنا الحمد لله ملو الفضائيات المصرية والعربية وبيقوموها وبيشغلوها وفيه دايمًا ثناء على شغلهم وعلى جهودهم لكن مفيش اهتمام بالإنسان هناك، المشكلة دايمًا هو الإعلامي المصري حتى التطوير اللي حصل الأخير ما صرف فيه أنا معرفش الحقيقة الرقم كام ٢٠٠ والا ٣٠٠ والا ١٠٠ مليون كان الإعلامي في

قناة النيل للأخبار خارج إطار هذا الاهتمام، لم يدرب أحد بالشكل الكافي لم يأخذ أحد المساحة الكافية إنه يدرب على هذه القناة الجديدة بإمكانيتها".

وانتقد ضعف الإمكانيات المتاحة للإنتاج في القناة، وعدم حصول العاملين على التدريب الذي يؤهلهم لتطوير مهاراتهم الفنية والمهنية: "أنا كرئيس تحرير من أقدم المعدين الموجودين في القناة يمكن أتمنى إن أنا أبدأ بكرة في القناة الجديدة لأنه أنا شغلي كرئيس تحرير ومعايا اصطف معدين مهم جدًا إن أنا استقبل ضيوفي بشكل لائق في مكان لائق أقدر أوفرلهم الإمكانات المحترمة اللي تليق بالمكان ده مش متوفرلي دلوقتي حتى على مستوى إن أنا اعمل فونو في البرنامج ده ساعات بيبقى كتير صعب المشاهد مبيعرفش حجم المشاكل اللي بنواجهها لكن فيه مشاكل أخرى تتعلق بالإمكانيات محتاجين نوفرها الأهتمام بس أكتر وأكتر بالقناة الأهتمام الأكبر بالعناصر والكوادر ده المهم لأن الرهان على الكوادر دي فمش مفروض يكونو خارج المعادلة".

فقرة المحارب الأول للفساد تلقت اتصالًا من "جورج" الذي اتصل لينتقد استشراء الفساد في مصر "وأنا بقولها كلمة واحدة بس الفساد الفساد، البلد بقت على آخرها فساد فياريت عشان نقدر نبني البلد دي يقطع دابر الفساد من الكبير للصغير". وعلق على عدم مبادرته لمواجهة الفساد بخوفه من أن تؤدي مواجهته له للإضرار به "ما هو حضرتك لازم لما ألاقي اللي قدامي برضه هو بيساعدني مش أنا لوحدي ما أنا لو حمشي صح حيطلعلي القطط الفاطسة في الحاجة اللي بعملها عشان يعقدني".

"أشرف" الذي بدأ مشاركته بسرد واقعة فساد كان شاهدًا عليها قبل عشر سنوات " كان ليا واحد صديق كان قاللي عايزين نعمل نقط بتاعة مساحة، بيجيبوا كده علامات مساحة بحوالي بمليون متر مربع مباشرة على المينا بتاعة السخنة، وحضرتك بسأله حنتقابل فين عشان نروح المينا بتاعة السخنة فقالي إحنا حنتقابل فيه عربيات حتعدي من عند شارع صلاح سالم من عند فندق مريم وإحنا حنمشي وراها، فطبعًا كان الموكب كده شكله موكب مهيب فمشينا ورحنا المينا بتاعة العين السخنة وعملنا النقط بتاعة المساحة وبعد ما عملنا النقط بتاعة المساحة اكتشفنا طبعًا بعد كده إن المصنع ده مصنع حديد بياخد الحديد الخام من برة اللي هو الهيماليت بيجيبوه وبيتصنع وبيتعبى، واخدة بال حضرتك، ده كله بياخد الإعفاءات الجمركية من الدولة".

ووجه النقد للنظام السياسي والحزب الحاكم –وقت إذاعة الفقرة– الذي يرى "أشرف" أنه يستحوذ على كل موارد البلاد، ويحرم أمثاله منها، وهو ليس صاحب سلطة وأنه ليس أمامه سوى لعب دور المتفرج: " أنا حضرتك أنا عامل زي المتفرج اللي بيتفرج على المسرح وشاف كل حاجة عمالة تتقطع وتتباع وهو مالوش أي نصيب فيها والحزب الحاكم واخدة بالك هو اللي..." وتعرض للمقاطعة من مقدمة البرنامج التي نصحته بأن يحذو حذو ضيوفها فعلق قائلاً "الناس المحترمين اللي قصادك واخدة بالك هما دول اللي بيشجعوا الواحد إن هو يتكلم عن الفساد".

في نهاية هذا القسم نود التنويه أنه بخلاف الحلقة التي خصصت لمناقشة الفساد، فإن الحديث عن الفساد، مثل محور غالبية المشاركات التي اتصلت لتوجيه النقد. وتعرضت كثير من المشاركات للعرقلة. وتوزع النقد بين نقد عام لأوضاع جارية مثل مستوى الرعاية الصحية. ونقد خاص موجه لأفراد محددين، بداية من رأس النظام السياسي، ومرورًا بوزير في الحكومة مصل وزير الداخلية، ووصولاً لموظفين في مؤسسات حكومية وعامة، مثل رئيس فرع شركة حكومية. وانتقاد لسياسات والمطالبة بتغييرها، وتقديم مقترحات، وأفكار لشكل التغيير المطلوب.

٣- اقتراح حلول لمشكلات تناقشها الفقرة.

يشارك الجمهور بتقديم مقترحات لحل المشكلة التي تطرحها الفقرة، ويتناولون أسباب المشكلات من وجهة نظرهم كمقدمة للحلول التي يقترحونها.

في الفقرة التي تناولت تطوير تظام التأمين الصحي في مصر شاركت "ماجدة" باتصال هاتفي، أرجعت فيه عدم اكتراث عموم المصريين بحل مشكلة الصحة إلى غياب المعلومات الموثوقة عن مشكلات النظام الصحي: "عامة إحنا هنا أولاً لو الناس عرفوا عدد نسبة عدد المرضى تقريبًا في مصر كام، الشعب المصري شعب طيب ولما بيفهم بيتعاون"، وقدمت مقترحات لتطوير النظام الصحي "يعني مثلاً زي فكرة الضرايب التصاعدية ليه ميكونش نسبة التأمين الصحي تبقى عالية مش عشان الغني اللي هو يتصرف عليه الكتير، لأ الكتير ده علشان نوفر للفقير، الناس إذا فهمت بتتعاون، إحنا نطوع ظروفنا لشيء يناسبنا فمثلاً المستشفيات الكبيرة الغالية قوي دي ليه ميبقاش إجباري عندها كذا أودة للعلاج ويخصم من ضرايبها من الوعاء الضريبي بتاعها وفي نفس الوقت الناس تتعالج فيها بسعر طبيعي".

أعقب ذلك الاتصال مشاركة من "شريف"، العائد من استراليا بعد ١٥ عامًا قضاها خارج مصر، وبدأ في تقديم اقتراحات عن كيفية تمويل إصلاح النظام الصحي

مبنية على ما شاهده في استراليا " بقول لحضرتك المفروض ياخدوا ضرايب، انتي بتقولي ياخدوا الواردات منين؟ الوارد ياخده من الشركات، يعني زي مثلاً في استراليا كل الناس التأمين الصحي فيه، لأن بيتخصم من الضرايب بتاعتهم كل سنة، مفيش واحد يقولك انا داخل مستشفى خاصة إلا لو عامل تأمين صحي خاص إكسترا للعيون للسنان للكلام ده كله، بس كل الشعب الاسترالي كله متأمن عليه فري (free) تخشي المستشفى عندك مشكلة فري، عندك سرطان فري كل حاجة فري" ثم تعرض للمقاطعة من مقدمة البرنامج بحجة أن الفكرة قد تم طرحها في اتصال سابق، وأنهي الاتصال. وقد اشتملت بداية الاتصال على توجيه نقد، سيتم تناوله في القسم المخصص لذلك.

في الفقرة التي تناولت قضية الغش في تجارة الدواء اتصل "محمد"، الصيدلي والمالك لإحدى شركات إنتاج الدواء، وسعى عبر مشاركته لتحديد أسباب المشكلة من واقع خبرته في قطاع إنتاج وبيع الدواء: "كل الشركات المنتجة للدوا لما بتيجي توزع عن طريق موزع كبير بتمضي على عقود إنها حتقوم بقبول أي مرتجعات من الشركات المنتجة للدوا في حالة وجود المرتجعات دي، الكلام ده المفروض على الواقع، لكن لما بيحصل إن أي صيدلي وخصوصًا الصيادلة اللي هما شريحة كبيرة مسحوباتهم مبتكونش كبيرة قوي أو مبيكونش من الصيدليات المصنفة على إنها كلاس ايه (A class) مثلاً بيبقى بيقابل مشكلة كبيرة بمجرد مايفكر إن هو يرجع صنف من الأصناف اللي هي مش سريعة الحركة على الرف بتاعه وحتى لو كان جايب منه علبة أو علبتين".

وحدد أسباب رواج توزيع أنواع محددة من الأدوية يرتبط بعلاقة الأطباء البشريين بحملات التسويق التي تقوم بها شركات الأدوية، والمعتمدة على أن يحدد الأطباء أنواع محددة من الأدوية لمرضاهم، الأمر الذي يخلق رواجا مؤقتا لنوع محدد من الأدوية، ما يدفع الصيدليات لشرائه ثم يتوقف هذا الرواج وتظل عبوات الدواء لدى الصيدليات حتى انتهاء صلاحيتها نظرًا لرفض شركات التوزيع قبول هذه المرتجعات قبل انتهاء صلاحيتها تمامًا "الطبيب البشري بيتحمل جزءً كبيرا جدًا من المشكلة، لأن طبعًا يمكن زي ما دكتور سيف قال إن النقط بتاعة هيد أند رن في بعض حملات التسويق بتنزل على الطبيب البشري بيبتدي يكتب الدوا لمدة متزيدش عن أسبوعين أو ٣ أسابيع يضطر الصيدلي إن هو يوفر الدوا بنسبة بسيطة جدًا وبعد كده بيلاقي نفسه إن هو

قدام مشكلة إن الشركة الموزعة مبتقبلش المرتجعات للصنف ده غير لو انتهت صلاحيته يعني يقعد ٣ سنين أو ٤ سنين".

ثم اقترح أنه لكي يتم ضبط علاقة منتجي الدواء وشركات توزيعه وجود سياسة، أو تشريع ملزم باستبدال الأدوية " إحنا المفروض يبقى عندنا سياسة استبدال، السياسة دي مرفوضة تمامًا في كل شركات التوزيع، مبيتمش استبدال الصنف غير أو لو انتهت صلاحيته، وبعض الأصناف كتير جدًا منها بتقوم الشركة بتوزيعها وبترفض بعد كده استرجاعها بناء على إن فيه بتبقى فيه فواتير معتمدة من الشركة للموزع ده، ومن أكبر موزعين الدوا وأنا بقول لحضرتك بناء على إن أنا مدير أحد الشركات بنمضي في عقود التوزيع إن إحنا ماضيين على استرجاع أي صنف عند انتهاء صلاحيته إذًا هنا المشكلة محتاجة رقيب على الأقل من الدولة على المشكلة دي".

وتلقت الفقرة نفسها اتصالًا من "جمال"، الذي قدم تصوره للمشكلات والأسباب التي تساهم في استمرار مشكلات غش الدواء، ومقترح لحلها. تحدث "جمال" عن عدم وضوح تاريخ انتهاء الصلاحية على علب الدواء، ومشكلة الأمية التي تحول بين المريض وبين القدرة على قراءة تاريخ انتهاء صلاحية الدواء الذي يقوم بشرائه "النهاردة المريض بياخد الدوا أولًا تاريخ الإنتاج وتاريخ الإكسبايرد (**Expired**) بيبقى مضغوط مش باين للمريض العادي وبعدين إحنا النهاردة لو افترضنا إن فيه خمسين في المية من مستهلكي الدوا في مصر واخدة بالك دول تقريبًا أميين فمبيبقاش عارفين الإكسبيرد (**Expired**) إمتى".

وتناول دائرة توزيع الدواء من الإنتاج حتى انتهاء صلاحيته، وسبب بقائه في الصيدليات حتى قرب انتهاء صلاحية، وذلك لكي يبلور اقتراحه بأن تلتزم الشركات المنتجة باستلام المرتجعات بعد مرور سنتان على إنتاجها في حال لم يتم بيعها "خلينا نقر إن اللي بيتعامل في الدوا أربع أطراف اللي هي الشركة المنتجة وشركة التوزيع والصيدلي والمريض حضرتك الشركة المنتجة بتسلم لشركة التوزيع وشركة التوزيع بتاخد فترة نقول لو هي ٦ شهور لتوزيع الدوا، أيًا ما كان الصنف بتاعها ست شهور، أنا سمعت الدكتورة مديحة بتقول إن الإكسبيرد بتتبقى ٣ سنوات تقريبًا واخدة بالك مبتقلش عن كده، فالنهاردة لو شركة التوزيع خدت ٦ شهور عشان التوزيع والصيدلي خد سنة ونص، سنة ونص حضرتك للتوزيع التاني اللي هو للمريض يبقى هنا فيه سنتين حضرتك، بعد السنتين من حق الصيدلي إنه لو الصنف قعد عنده المدة الزمنية دي كلها السنة ونص ومتبعش إنه يرجع بقى هنا للشركة المنتجة".

٣- التعليق على اتصالات سابقة.

يشارك البعض وللاشتباك مع ما ورد من آراء في اتصالات سابقة. دون مناقشة ضيوف الحلقة أنفسهم في موضوع الحلقة، أو في آرائهم، بل تكون المشاركة موجهة لغرض التعليق على مشاركة سابقة.

في حلقة برنامج العاشرة مساءً التي استضافت وزير الداخلية اتصل "أحمد" ضابط الشرطة السابق، لمعارضة من سبقوه ووجهوا النقد للضيف –وزير الداخلية- وطالب أن يمنحوه الفرصة لتحسين أداء جهاز الشرطة "أنا شايف بس إن الناس داخلة بتهاجم على طول سيادة الوزير، لا شك إن في سلبيات في الشرطة وكل حاجة، إحنا بس محتاجين نعرف سيادة اللوا منصور العيسوي مسك يعني يمكن بعد أسوأ وزير جه في تاريخ مصر كلها وزير الداخلية، سواءً اللوا حبيب العادلي ساب تركة سيئة جدًا، ساب وزارة مفككة من كل جهاتها، ساب جهاز أمن دولة معتقدش محتاج أتكلم عليه، أعتقد اتكلمنا عليه بما فيه الكفاية، فطبعًا إحنا محتاجين بس ندي لسيادة الوزير فرصة هو ياخد نفسه شوية ويبدأ يتعامل". واشتمل الاتصال على سرد لأوضاع جهاز الشرطة خلال فترة تولي حبيب العادلي لوزارة الداخلية: "أنا تعاملت مع اللوا حبيب العادلي كتير قوي، مش معاملة شخصية، أنا كنت ظابط شرطة صغير وكنت شايف إن إحنا عبارة عن ظباط لتأمين النظام السابق فقط، ومنهكين في اي حاجة إلا ظابط شرطة انت بتشتغل في أي حاجة إلا ظابط شرطة، يعني كان حازم يقولي أنت نفسك تشتغل إيه وانا في الشرطة أقوله نفسي اشتغل ظابط شرطة، إحنا كنا بنقف يا إما في تشريفات بالاتناشر ساعة عشان خاطر الهانم معدية والأستاذ معدي وترجع في الميري يبقى مطالب منك مجهود أو تتعامل في إنك أنت تجيب بلطجي أو إنك تجيب حرامية، هو على فكرة السلبية اللي حضرتك بتقوليها على ظباط الشرطة اللي موجودة دلوقتي أو بعض ظباط الشرطة اللي موجودة دلوقتي كانت موجودة قبل كده. يعني احنا مكناش قبل كده عايشين في جهاز الشرطة اللي كلنا بنحلم بيه، أنا بيتهيئلي إن مفيش حد لما كان بيروح القسم قبل كده في أيام حبيب العادلي كان بيحس إن هو رايح وحيجيله حقه، يعني مشفتهاش دي قبل كده يعني، اللي كان بيجيله حقه كان بيجيله حقه بالصدفة".

مشاركة أخرى أتت للتعليق على مشاركات سابقة، في حلقة وزير الداخلية. المتصل "خالد" اعترض على توجيه النقد لضيف الحلقة - وزير الداخلية- وخاصة المشاركة التي طالبت باستقالته "مع احترامي لحضرتك الكامل، واحترامي الكامل

للسيد الوزير، وبعتذر له عن الأستاذ إحسان، ولازم الناس تعرف إن وزير داخلية مصر مش قهوة المعاشات ولا الاستقالة في انتظاره، لأن هو مش ضيف حضرتك بس هو ضيف مصر كلها فقيمة الناس وقامتها لا يمكن أن تهترأ بهذا الشكل".

ودافع المشارك عن التطوير الذي يحدث في وزارة الداخلية، مستندًا إلى حديث الضيف عمّا يتم من إجراءات لتطوير عمل جهاز الشرطة: "حضرتك بالنسبة لوزارة الداخلية لو حتلاحظي حضرتك النهاردة في طرح السيد الوزير لما بيقول إن إحنا بنسمع مقترحات الآخرين وبنسمع مقترحات الناس، إذاّ إحنا النهاردة انتقلنا من الإدارة المباشرة للإدارة بالمشاركة. والإدارة بالمشاركة ده مفهوم جديد على الإدارة عندنا في مصر، وانا أعتقد إن المرحلة القادمة عندنا هي مرحلة الإدارة بالأهداف ومرحلة الجودة وجودة الخدمة الأمنية".

في الفقرة التي تناولت قضية التغيير السياسي في مصر اتصل "حسن" ورغم تعرضه للتشويش في البداية إلا أنه استكمل بسلاسة، ولم يوجه المشارك نقدًا مباشرًا للمداخلات التي سبقته، لكنه اعترض عليها ضمنيًا، فبعد عدد من المشاركات التي طالبت بضرورة تغيير رئيس الجمهورية، وانتقدت فكرة التوريث، لم يتناول الاتصال قضية التغيير بشكل عام التي مثلت موضوع الفقرة، بل كانت مشاركته لتاييد تولي "جمال مبارك" للرئاسة، ومعارضة لترشح "البرادعي" لها.. "مصر مش دولة محتلة يا مدام منى علشان خاطر ياجي الأستاذ مع احترامي ده راجل عادل من علما مصر الأفاضل ميجيش من برة دا عايش الفترة دي كلها برة وياجي يحكم مصر يعني ده كلام"، "ما عندنا شباب في مصر، جمال مبارك ماله"، وضرب مثالًا ضد البرادعي "يعني العراق محتلة ولما جه المالكي كان عايش برة، عراقي أهو وعايش برة". وانتهى الاتصال في إطار هذه الصيغة.

في الفقرة التي تناولت انهيار العقارات في علاقته بفساد المحليات اتصلت "ريهام" واشتبكت مع المكالمات السابقة عليها، ورفضت ما وجه من اتهامات الفساد للنظام السياسي: "أنا اختلف مع المدام مش اللي فاتت لأ اللي قبلها إن الفساد جاي من فوق ومن تحت والكلام ده كله. لأ أنا طبعًا شايفة إن العبء أساسًا على المجتمع، على الشعب. هو اللي كتير قوي ناس بتبقى قاعدة في بيوتها شايفة وعارفة إن هو آيل للسقوط ومبتتحركش". ودافعت عن القيادة السياسية التي وجه لها النقد من مشاركين سابقين "مش معقولة يا جماعة كل حاجة حنرميها على الدولة على الحكومة على القيادات العليا، الناس دي شايفة شغلها وشايفاه كويس جدًا قوي قوي".

ويلاحظ في المشاركات التي كان الغرض منها التعليق على مشاركات سابقة، كانت للدفاع عن أشخاص وجه لهم النقد، دون تضمين المشاركة مناقشة موضوع الفرة نفسه. ففي الأمثلة الثلاثة المذكورة، كانت مشاركتان للدفاع عن رأس النظام السياسي، والمشاركة الثالثة للدفاع عن الوزير الذي استضافته الحلقة. ولم تناقش أي من المشاركات الثلاث موضوع الفقرة بصورة مستقلة.

٤. الشكوى من مشكلة تواجههم، أو لرواية مشكلة واجهتهم.

يشارك الجمهور بالاتصال لقص خبرة سابقة تعرضوا لها ترتبط بالموضوع الذي تناقشه الفقرة، أو للشكوى من مشكلة يواجونها.

في حلقة برنامج العاشرة مساءً التي استضافت وزير الداخلية اتصل "أشرف"، ليشكو امتناع ضباط الشرطة عن القيام بواجباتهم بعد ثورة ٢٥ يناير: "وأحب برضه أدخل معاكي في مداخلة موجودة بالنسبة لأيه للسلبية اللي واقعة دلوقتي من بعض أقسام البوليس. يعني أنا حصلي برضه موقف لما دخلت في مشكلة فاتجهت لقسم بوليس في فاقوس، عملت محضر –المذيعة: قسم شرطة فين؟- في فاقوس، الشرقية، فعملت محضر موجود، والمحضر كأجراء روتيني موجود وظابط المباحث قاللي على فكرة إحنا مش حنقدر نعملك أكتر من كده إحنا يعني قبل ٢٥ يناير وما بعد ٢٥ يناير، فأصبت بالإحباط جدا ً جدًا بالنسبة للموضوع ده، فحضرتك انا كراجل صاحب حق وعندي المستندات وكل حاجتي موجودة وطلعت لمركز الشرطة معمليش حاجة". وهي شكوى من إضراب ضباط الشرطة عن تنفيذ مهام عملهم احتجاجا على ما تعرضوا له خلال أحداث الثورة.

في الفقرة التي تناولت انهيار العقارات في علاقته بفساد المحليات شاركت "ليلى" باتصال للشكوى من ممارسة تراها المتصلة أحد أشكال البناء غير القانوني الذي تتحدث عنه الفقرة. فقد تناولت المتصلة مشكلة البناء غير القانوني في أماكن غير مصرح بها عبر شكواها من قيام شخص بوضع يده –وفقاً لقصتها– على قطعة أرض وقيامه بالبناء عليها بارتفاع كبير، في حرم أحد الكباري.

وأشارت لوجود تواطأ بين الموظفين المختصين بمنع حدوث ذلك وبين القائم بعملية البناء "يعني أصلًا الأرض دي تبع وزارة الزراعة مش تبع أفراد، حط أيده عليها حضرتك وجه بيبني برج على الكورنيش أول كورنيش المعادي، برج خمستاشر دور، قاعد محدش قادر يكلمه، لو حد كلمه حيتطاول عليه بالسلاح، وحيتطاول عليه حيجبله ناس طبعًا حضرتك فاهم القصة بتاعة الدولة ماشية إزاي".

وطلبت من المذيع أن يفهم ضمنيًا (وبالطبع كل المشاهدين) ما ترمي إليه بقولها "طبعًا حضرتك فاهم القصة بتاعة الدولة ماشية إزاي" في إشارة منها لوجود فساد بين موظفين بالدولة متواطئين مع الشخص الذي تشكوه عبر الهاتف، وتشكو معه الفساد الإداري، ثم قام المذيع بإنهاء الاتصال من جانبه دون إنهاء المكالمة فعليًا مع المتصلة، وهو يؤكد على أن موضوع الاتصال ليست له علاقة بموضوع الفقرة التي يتم تلقي الاتصالات بخصوصها.

في فقرة الغش في تجارة الدواء شارك "مصطفى" برواية قصة تعرضه لغش من طبيب باعهُ دواء مجهول المصدر لعلاج ابنته "أنا عندي مشكلة بالنسبة لطبيب كانت بنتي تعبت فوديتها له فقال في عندها حساسية في الصدر فقال في دوا أسمه باسبات ده هو من فرنسا لحساسية الصدر، ولازم تجيبوه، فقلناله طب ممكن حضرتك تجيبه فاتفق إن هو حيجيبه، المهم إن هو أخد الفلوس بتاعته ٣٦٠٠ جنيه عشان بيقضي على حساسية الصدر تمامًا. المهم جابه وأول حقنة أنا مكنتش موجود تاني حقنة بقوله يا دكتور ده مالوش ورق ولا ليه روشتة ولا إكسباير ولا أي حاجة ولا ليه علبة ولا أي حاجة، قاللي هو بييجي في سرنجات كده من فرنسا فشكيت في الأمر قاللي إحنا بنجيبه عن طريق القصر الفرنساوي، رحت القصر الفرنساوي سألت، قالو مفيش الكلام دهوا والدكتور ده أيه كداب".

وعن محاولته الشكوى ضد ذلك الطبيب "نزلت لنقابة الأطبا سألت على الدكتور لقيت الدكتور مالوش صفة مهنية ولا أي حاجة، هو مقيد كدكتور بس مالوش تخصص ولا ليه تليفون ولا عيادة وقدمت شكوى فيه في نقابة الأطبا" وما اتبعه لاسترداد ماله من ذلك الطبيب "خدت منه الحقنة فعلًا وهددته إن أنا أروح أحللها فراح قاللي أنا حديك فلوسك بالليل وجابلي فلوسي فعلًا في نفس اليوم بالليل".

شارك هذا المتصل جمهور المشاهدين قصة تعرضه للغش، والآلية التي استخدمها للشكوى ضد من قام بغشه، وأسلوب استرداده لحقوقه المادية وفشله في إيقاع العقاب بمن مارس الغش بحقه، وعرض حياة ابنته للخطر.

في فقرة المحارب الأول للفساد اتصل "متولي" ليروي قصة مواجهته للفساد في جهة عمله السابق: "أنا كنت بعمل محاسب في بنك القاهرة فرع بورسعيد واكتشفت إن المسؤلين في البنك بمساعدة المسئولين الكبار في الإدارة العامة في بنك القاهرة بيسرقوا حساب التبرعات اللي أبرمته السيدة سوزان مبارك في بنك القاهرة لصالح مرضى السرطان وهذا الموضوع ثبت من خلال تحقيقات النيابة الإدارية في بورسعيد" واستمر في

سرد ما تعرض له من مضايقات انتهت بفصله، وخوضه نزاع قضائي حتى تمت عودته لعمله "نقلوني من بورسعيد لبني سويف بدون قرار نقل، ومن ثم ألغو خدمتي بموجب التزوير، وهذا ثابت من خلال تقرير الطب الشرعي في القاهرة، رفعت قضية ظلت لمدة عشر سنين وأخيرًا قضت محكمة القضاء الإداري بالمنصورة، وأنا أتقدم في هذا الصدد بالشكر والتقدير للقضاء المصري العادل، وأصدر حكمه بعودتي إلى عملي، وإلغاء المعاش المبكر لبنائه على التزوير من خلال المسئولين في بنك القاهرة".

وفي الفقرة نفسها اتصل "حسن" ليشكو –مما يراه- فسادا في إحدى الشركات الحكومية التي تعمل على في مجال توزيع أعلاف الماشية، وشكوى من عدم تجاوب المسئولين عن الفرع الرئيسي للشركة مع الشكاوى التي قدمها "وأحب أنوه هنا على في مصر العليا في سوهاج شركة مطاحن مصر العليا في سوهاج فيها فساد كبير جدًا، لو انتي حضرتك عايزة تستلمي كمية من الردة بتقعدي فترة كبيرة ومبتستلميش كلها بالمحسوبية والواسطة واللي عايز محتاج للمواشي كمية ردة مبياخدش فاشتكينا لمدير مطاحن مصر العليا هنا ولا عملنا أي حاجة وكلها كده كلام والمحسوبية والوساطة والكلام ده، الواحد مش عارف يعمل أيه الصراحة".

يتصل المسئولون للدفاع عن مؤسساتهم.

يتصل المسئولون عن مؤسسات للدفاع عن نقد - حتى لو كان ضمنيًا- لمؤسساتهم، سواء من ضيوف الحلقة، أو من الجمهور، وقد تكون المشاركات تهدف إلى إخلاء ساحة المؤسسة التي يدافع عنها المشارك.

في حلقة برنامج العاشرة مساءً التي استضافت وزير الداخلية، وجه أحد عدد من المتصلين نقدًا لجهاز الأمن الوطني، ولوزارة الداخلية، وللضيف نفسه. وكانت المشاركة الأولى في الحلقة قد حملت شكوى محددة بمنع المشارك من السفر نظرًا – وفقًا لروايته– لإدراجه على قوائم الممنوعين من السفر بسبب انتمائه السياسي، وردت مشاركة من "أسامة" الضابط برتبة عقيد في جهاز الأمن الوطني، ليطلب من المشارك صاحب الشكوى أن يتواصل مع الجهاز لتقديم شكواه: "كان فيه حضرتك أحد المواطنين كان اتصل وكان ليه شكوى محددة بمركز السلوم بيقول إن هو بسبب إن هو عضويته أو انتمائه لأحد التيارات تم منعه من السفر أو على شابه ذلك، بالنسبة للسيد المواطن اللي اتصل مع احترامي للرؤيا والواقعة اللي هو حاكاها حضرتك، استأذن سعادتك لو هو يتصل بينا أو يشرفنا في القطاع في أي وقت، مفيش حاجة اسمها منع دخول القطاع لو اتمنع من دخول القطاع الأرقام اللي مع حضرتك دي

يتصل بمسئولي اللجنة الإعلامية أو قسم الشكاوى في القطاع، وإحنا على تواصل مع السادة المواطنين على مدار أربعة وعشرين ساعة".

وسعى خلال المشاركة للتعريف بالجهاز ودوره، وعمل دعاية تؤكد على تواصله مع المجتمع والمواطنين، وأعاد تلاوة الأرقام الهاتفية للأمن الوطني التي سبق وأن تلاها ضيف الحلقة "قطاع الأمن الوطني أنشئ من شهرين بقرار السيد الوزير، وفي آليات حضرتك إتعملت كتير للتواصل مع منظمات المجتمع المدني، ومع جموع المواطنين. أرقام تليفوناتنا حضرتك معروفة للكافة دلوقتي وفيه قسم للشكاوي في القطاع بيتلقى أي اتصال وبيتم فحصه" ويلاحظ أن المشاركة لم تتناول بالدفاع النقد الموجه لضيف الحلقة، بل فضَّل المشارك الحديث عن المشاركة التي وجهت اتهام مباشر للقطاع الذي يعمل به، ثم استكمل مشاركته بالتعريف بدور المؤسسة التي يعمل بها "جهاز الأمن الوطني"، والدعاية له.

بعد غلق باب الاتصال في الفقرة التي تناولت تطوير تظام التأمين الصحي في مصر، وقرب انتهائها ورد اتصال من "دكتور عصام أنور"، مساعد رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي، ووجه حديثه لضيف الحلقة، وسعى في مداخلته لإبراز صعوبة إتمام عملية التغطية الشاملة والجيدة للمصريين: "أنا بتكلم يعني في المشروع الجديد اللي هو بيتعمل أو اتعمل هو متوقع إنه حيغطي أمريكا كلها في كام سنة، يعني ليه مثلًا الناس في بلجيكا قعدوا عشرين سنة عشان يرفعوها من ٥٦، ٥٧ لـ ١٠٠٪؟، ده مهم جدًا إن إحنا نبقى عارفينه والناس تبقى عارفاه إن الموضوع مش حيتم في يوم وليلة يعني، وانا بشكر حضرتك" وقد مثلت المشاركة صيغة دفاعية من مسئول عن الهيئة المسئولة عن توفير الضمان الصحي لعموم المواطنين. التي تتناول الفقرة إمكانية شمول تغطيتها لهم.

في فقرة تطوير قطاع الأخبار المصري في برنامج بلدنا الذي يبث على قناة "أون تي في" اتصل "يحيى" المدير لفضائية مصرية أخرى، والذي سبق له العمل مع المذيعة سابقًا في قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري، وسعى في مداخلته لتوجيه النقد لتغطية قطاع الأخبار المصري، متجاهلًا النقد الذي تم توجيهه للمحطة الفضائية التي يتولى إدارتها، بصورة تمثل دفاعًا عن أداء المحطة التي يعمل بها عبر إلقاء اللوم على وسيلة إعلامية أخرى، الأمر الذي دفع مقدمة البرنامج لسؤاله عن رده على ما ذلك النقد الموجه لتغطية محطته لأحداث الثورة، فتحدث في مداخلته عن الضغوط التي مورست على المحطة الفضائية التي يعمل بها، خلال أحداث الثورة الأمر الذي أثر على مستوى تعاملها مهنيًا مع أحداث الثورة: "الإعلام المصري كله مسلمش من النقد بس طبعًا

كلنا عارفين إن السيستم كان في الوقت ده عامل ازاي، والضغوط كانت عاملة ازاي"، وحاول تحسين صورة القناة فضائية التي يترأسها، أو بالأحرى صورة مالكها "قناة المحور كان ليها موقف من بدري يعني أنا فيه تسجيلات لقيتها للدكتور حسن في التسعينات وفي أوائل الألفينات بيتكلم بينقد وبينقد بشدة وكان آراءه جريئة جدا" مستخدمًا اتصاله لدفاع عن المحطة التي يعمل بها، وللترويج لسمعة محطته، ومالكها.

الرقابة وحدود حرية المشاركة في برامج التوك شو:

تعتبر المشاركة الهاتفية في برامج التوك شو أحد أشكال المشاركة القادرة على الانتشار على نطاق بالغ الاتساع، يشمل عموم مشاهدي البرنامج. وهي بذلك تختلف عن أشكال أخرى للمشاركة من حيث قدرتها على الانتشار، ذلك بخلاف إمكانية انتشارها عبر الإنترنت.

لا تخضع المشاركات لعملية رقابة مسبقة تحذفها، أو تحذف أجزاء منها نظرًا لكونها تبث على الهواء مباشرةً، لكن ذلك لا يعني أنها لا تتعرض لنوع مختلف من الرقابة، أو بصورة أكثر تحديدًا للعرقلة. ويمارس هذا الدور مقدمو البرامج عبر مقاطعتهم للمتصلين، وتحديدًا محاولة التخفيف من حدة هجوم يمارسونه على ضيف الحلقة، مثال ذلك تعرض أحد المداخلات في الحلقة التي استضافت وزير الداخلية لخمسة مقاطعات من قبل مقدمة البرنامج، أو مقاطعة مقدم البرنامج للمشارك، وإنهاء الاتصال من جانب واحد مثلما حدث لأحد المداخلات التي كانت تتهم رأس السلطة التنفيذية بالمسئولية الرئيسية عن الفساد، وغيرها من الأمثلة التي وردت في متن المشاركات التي تناولناها.

وفي حالة واحدة فقط تعرضت اتصالات الفقرة التي تناولت قضية التغيير السياسي في مصر لتشويش ومشكلات فنية، لا نعلم بصورة مؤكدة إن كانت متعمدة، وفي حالة تعمدها، من الذي تسبب في التشويش، لكن المشكلات الفنية تعرضت لها فقط المداخلات التي انتقدت رئيس البلاد وقتها، وطالبت بتغييره. فيما لم يتعرض الاتصال الوحيد الذي أيده للتشويش، رغم أنه كان في منتصف المشاركات الهاتفية التي تلقتها الفقرة.

يمارس المذيعون دورًا أساسيًا في عملية المشاركة عبر الاتصالات الهاتفية، فهم قد يسهمون في منح المشارك حرية التعبير عن رأيه، أو وجهة نظره، أو يعمل على عرقلة المشارك، عبر مقاطعته، أو محاولة دفعه لتغيير محتوى مشاركته، أو إنهاء الاتصال من جانب واحد والتعليق على المشاركة بكلمات تعكس وجهة نظر مقدم البرنامج.

يمكن القول بأن مقدمي البرامج يمارسون دور الرقيب حال قرروا أن المشاركة لا تتناسب مع حدود النقد المقررة في المداخلات، بما يعطي مؤشرا بخصوص مستوى حرية التعبير المتاحة عبر المشاركات الهاتفية، والتي وفقاً لما تمت دراسته تسمح بتوجيه النقد لكل ما هو دون رأس السلطة السياسية، فخلال انتقاد مشاركين للفساد - على سبيل المثال- بصورة عامة، لم تتعرض المشاركة للعرقلة، أو كانت العرقلة أقل من تلك التي تتعرض لها المشاركة التي تناولت فساد مسئول كبير كرئيس الجمهورية أو وزير.

علاوة على ذلك فإننا لا نعلم على وجه التحديد المعيار الذي وفقاً له يتم اختيار متصلين ليشاركوا بمداخلات هاتفية في حالة ورود عدد كبير من الاتصالات، خاصة في حالة اختيار مشاركات من متخصصين في الموضوع الذي تناقشه الفقرة، وهو الأمر الذي تكرر في فقرتين على الأقل من الفقرات التي تم تناولها بالدراسة، ففي الفقرة التي تناولت "الغش في تجارة الدواء"،كانت ثلاثة اتصالات على الأقل من خمس اتصالات لمتخصصين في مجال صناعة، أو تجارة الدواء، وتكرر الأمر نفسه في فقرة "تطوير قطاع الأخبار المصري"، حيث كانت المشاركات الخمس في الفقرة من أشخاص يعملون، أو عملوا في قطاع الأخبار، وكلهم يمارسون العمل في مجال الإعلام، لذا فإن ذلك يطرح مساحة للتساؤل عن المعايير التي قد تسمح للمشاهدين بالمشاركة، أو تمنعها عنهم.

الفصل الثامن
المشاركة بالسخرية (النكتة السياسية في مصر)

كــــــريم قــاسم

باحث في العلوم السياسية والتنمية

الملخص

يتضمن هذا الفصل تقديم خلفية عن السخرية السياسية في مصر واختبار فرضية السخرية كتنفيس للاحتقان الشعبي بما يساعد على التمكين للنظام وللوضع القائم، كما سيهتم الباحث بالتركيز على الكتابات الساخرة لجمال فهمي وبلال فضل وعمر طاهر وغيرهم، بالإضافة إلى الأقوال الساخرة والنكات السياسية التي قدمت رؤية نقدية ساخرة للوضع القائم قبل وأثناء وبعد الثورة، وذلك من خلال:

أولا: إلقاء الضوء على كيفية الاستعانة بها قبل الثورة: ومنها السخرية من الرئيس وعائلته وتطور دور عائلة الرئيس – العلاقات بالخارج .. الخ. والنكتة السياسية في الفضاء الالكتروني -المدونات الساخرة- الإيميلات الساخرة، واستخدام الصور في التعليق على انتخابات الشعب والشورى الخ.

ثم ثانيا: كيفية الاستعانة بها أثناء التحضير والتجهيز للثورة مثل السخرية والتنكيت حتى في حالات صعبة إنسانيا، مثل استعمال اللفافة (خالد سعيد).

وثالثا: الكيفية التي ظهرت بها خلال الثورة للدعاية والحشد والتعبئة (أو الدعاية المضادة إن وجدت) عبر اللوحات المستعملة خلال الثورة وما بدر عن واقع جديد من الاعتصام، وجود الجيش، اللجان الشعبية.. الخ. **ورابعا**: كيفية توظيفها في مصر ما بعد الثورة. وذلك مع إمكانية التركيز على دور السخرية كعامل من عوامل نجاح الثورة والجانب السيكولوجي لإلقاء النكات لدى المصريين وتأثير وسط انتشار النكتة على محتواها: القهوة – الإنترنت.. الخ.

مقدمة

يقال إن الثقافة العربية تعتمد على الشفهية بشكل كبير حيث أن هناك تاريخا طويلا من الإرث الأدبي الشفهي في تاريخ العرب القديم والمعاصر على حد سواء، ويحمل تاريخ الجزيرة العربية والتي هي موطن اللغة العربية للكثير من الدلائل على ذلك، حيث نشطت المنتديات التقليدية في الأسواق والملتقيات البدوية لتشهد سجالات بين الشعراء العرب ما بين مدح وهجاء، والذين لا يخلو من جانب السخرية خاصة في الهجاء.

وليست الثقافة العربية فقط هي من حملت جوانب السخرية ونقلتها إلى عصرنا الحالي، ولكن يذكر أيضا أن المصريين القدماء كانوا يستخدمون السخرية في العديد من المواضع ومن بينها السخرية من الحكام الهكسوس من خلال تصويرهم بأشكال مختلفة على جدران المعابد القديمة، وكتب المقريزي والجبرتي عن المصريين ومدى استخفافهم بالواقع وعدم تقديرهم لعواقب سخريتهم من كل شيء عن طريق النكات. هذا الفصل يغطي جانبا مهما من جوانب المشاركة غير التقليدية لدى المصريين.

أهمية هذا الفصل تكمن في الدور الذي لعبته السخرية السياسية على مر العصور في تنفيس الاحتقان السياسي عند المصريين، وأيضا توفير وسائل آمنة نسبيا للشعب في أن يشارك في التعبير عن آرائه السياسية بشكل ساخر، ولا يتصادم مع دكتاتورية الحكام أو تسلطهم وتضييقهم على الشعب من خلال قمعه عند محاولة تنظيم مشاركاته السياسية الجدية في الشارع أو في الإعلام أو من خلال صناديق الانتخاب وغيرها من وسائل مشاركة تقليدية متعارف عليها في الدول الديمقراطية.

السخرية

السخرية هي طريقة للتعبير تهدف إلى النقد غير المباشر بالإضافة إلى الإضحاك، ويكون فيها من الاستهزاء المحدود الذي إذا تطور يكون تهكما[١] ، وأصل الكلمة في المعجم تعود إلى مادة "سخر" وهي من التسخير أو التذليل والقهر كما جاء في "لسان العرب"

---

[١] المصدر ويكيبيديا (الموسوعة الحرة على شبكة المعلومات: الإنترنت)

لابن منظور، وإن حرفي (س، خ) يدلان على اللين بمعنى التذليل والإخفاء وعدم الإظهار، وهذا يوضح بالتأكيد طبيعة استخدام السخرية في السياسة في دولة كمصر على مر العصور التي لم يتمكن فيها المواطن العادي من المشاركة السياسية بحرية وبدون قيود، لذلك لجأ المواطن إلى الطريق الذي فيه إخفاء وعدم إظهار ليعبر عن نقده كوسيلة من وسائل المشاركة الإيجابية.

السخرية السياسية:

لا يوجد اتفاق على تعريف واضح للسخرية السياسية ولكن أحد التعريفات لكابيلا وجيميسون[1] (١٩٩٧) تعرف السخرية السياسية بأنها: انعدام الثقة العام الذي ليس فقط بين السياسيين أو المجموعات السياسية المختلفة والشعب، ولكن في العملية السياسية نفسها (ترجمه من الإنجليزية) يحتوي الاستعمال الإنجليزي لكلمة السخرية السياسية **political cynicism** على معان سلبية، مثل أن العملية السياسية لا تحتوي على الأمانة وغير موثوق فيها ومن يشارك فيها فاسد، ومع أهمية تقديم المنظور الإنجليزي للمصطلح فإن العرف في اللغة العربية كلغة وفي مصر كقطر هي أن السخرية السياسية هي عملية نقد فكاهية لأداء بعض السياسيين أو لشخصهم أو لوظائفهم وأدوارهم السياسية، وتكمن غالبية السخرية الموجهة ناحية السياسية إلى تصرفات الأشخاص وسلوكياتهم حتى وإن نتج عنها سياسات يتم السخرية منها، ولكن يكثر التركيز على الشخص – الإنسان- السياسي في تشكيل النقد الساخر بالطرق المختلفة، مثل النكتة أو المقال وغيرها.

وربما يبدو ذلك طبيعيا لأن التفاعلات الإنسانية في الأساس تعتمد على المكون الأساسي للمجتمعات البشرية، وهو الفرد أو الإنسان وغرائزه الأساسية.

يقول الفريد أدلر وهو طبيب ومؤسس علم النفس الفردي في تحليله للسخرية كانفعال مركب: "هي خليط من انفعالين، هما الغضب والاشمئزاز"، وأضاف أن الغضب "يدفع بنا إلى السخرية مما يبعث اشمئزازنا أو مما أثاره في نفوسنا"[٢] .

وهذا يوضح تعامل المصريين مع موضوع السياسة ومع محدودية فرص المشاركة التي بالتالي تؤدي إلى الغضب والاشمئزاز ثم إلى السخرية كردة فعل لذلك.

---

[1] **Cappella and Jamieson (1997, 166)**

[٢] ألفريد أدلر

من النكات السياسية الشهيرة المنقولة من الإنجليزية (غير معروف مصدرها كما هي عادة النكات بشكل عام) أن طفلا سأل والده: ما السياسة؟ فيرد الأب: فلنقل إنني رب الأسرة فلتسمّني "الرأسمالية"، والدتك هي مدبرة المنزل فلنسمّها "الحكومة"، ونحن هنا لنرعاك فلنسمّك "الشعب"، الخادمة تقوم بأعمال المنزل فلنسمّها "الطبقة العاملة"، أخوك الصغير نسمّه "المستقبل"، وطلب الوالد من ابنه أن يذهب ليفكر في تلك القصة ويحاول أن يفهم منها معنى السياسة، يذهب الطفل إلى غرفة نومه ثم يسمع أخاه الصغير يبكي ويذهب ليتفحصه فيجده يحتاج تغيير "الحفاضة"، يذهب إلى غرفة نوم والديه ليجد والدته غارقة في نوم عميق فلا يريد أن يوقظها، فيذهب إلى غرفة الخادمة ليجدها مغلقة وينظر من ثقب الباب ليجد والده معها في الغرفة فيفقد الأمل ويحبط ويعود أدراجه إلى غرفته، في الصباح التالي يذهب الطفل إلى والده ليخبره أنه الآن يستطيع أن يفهم جيدا معنى السياسة، يشجعه الأب ويقول له أخبرني بطريقتك ما السياسة؟ يجيب الابن: السياسة هي أن تستغل الرأسمالية الطبقة العاملة، بينما الحكومة غارقة في النوم، والشعب مهمش والمستقبل غارق في القذارة (الغائط).

هي بالطبع نكته تبدو مضحكة وساخرة من العملية السياسية وبعض مفاهيم الحكم والاقتصاد مثل الحكومة والشعب أو الرأسمالية والطبقة العاملة ولكن في تحليلها هي تعبر عن عدم رضا من كتبها ومن يرددها عن طريقة الحكم بشكل عام أو سلوكيات حكومة أو أشخاص بعينهم من القائمين على الحكم وإدارة شئون المواطنين.

أنواع السخرية السياسية: النكتة - المقال - الشعارات

تتعدد طرق وأنواع السخرية السياسية بحسب عدة عوامل، نأخذ منها على سبيل المثال لا الحصر: الشعبية أو الانتشار والعامل الآخر هو النخبوية أو السخرية السياسية بين المثقفين والطبقة الوسطى، العاملان يساعدان في فهم النوعين المحددين هنا: النكتة والمقال (الكتابة بشكل عام) وبينهما تقاطع وتداخل ربما يظهر جليا في استعمال الشعارات الساخرة والتي هي مؤقتة بأحداث وأماكن محددة.

في حالة النكتة من منظور النوعية هي وسيلة ساخرة واسعة الانتشار وتزيد وتنقص ولكن بشكل محدود، حيث أن الأحداث والمتغيرات تغير في مضمون النكتة ومحتواها وربما طريقتها، ولكن ليس في انتشارها ومشاركتها بين الناس، النكات تنتشر وتحكى بين من يحبون النكت والمزاح والسخرية بشكل عام، وهذا جمهورها الأساسي وأيضا بين الشعب بكامل أطيافه.

في حالة الكتابة مثل المقالات والكتب الساخرة والتي ازدهرت كثيرا في الأعوام الأخيرة، فإنها عادة تخرج من طبقة النخبة المثقفة وتنتشر بينهم أيضا مع هامش من الانتشار بين الطبقات الأخرى صعودا أو هبوطا، بسبب محاولة طبقات عليا غير مثقفة على الظهور مع هؤلاء الكتاب الساخرين، وحضور منتدياتهم أو التحدث عنهم، أو من ناحية أخرى تواجد هؤلاء الكتاب أو كتاباتهم في نشاطات تقترب من عامة الشعب فيتعرضون لأفكارهم ويحبونهم وتنتشر كتاباتهم بين بعض منهم. والتلفاز أيضا يشكل نافذة لهؤلاء الكتاب لعرض طرق سخريتهم السياسية والتي تصل إلى قطاعات أوسع من الناس، ولكن تشكل القراءة تحديا لا زال كبيرا بسبب الأمية من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم وجود ثقافة القراءة بشكل عام في مصر.

الشعارات: نشطت بالتأكيد خلال الثورة بشكل كبير جدا وفي الفترة التي سبقتها أيضا ظهرت أشكال مختلفة ومبدعة لاستعمال الشعارات السياسية المبدعة، خاصة في أحداث مثل قضية خالد سعيد، حيث كتب العديد من الشباب شعارات عادية وأيضا ساخرة عن القضية تبدأ بإظهار الدعم لقضية خالد سعيد وتنتهي بالسخرية من الطريقة التي تعاملت معها أجهزة الدولة من وزارة الصحة والداخلية ومصلحة الطب الشرعي وحتى القضاء مع الموضوع.

الوسط والوسائط (الوسائل):

الوسط هنا يعني أين تنتشر النكات الممارسات الساخرة وأين تصنع وتمارس السخرية السياسية أيضا كنمط من أنماط المشاركة غير التقليدية.

حيث أن المشاركة بالسخرية السياسية هي غير التقليدية فإن الوسط أو الوسائط أيضا غير تقليدية بالمعنى المجتمعي، على سبيل المثال فإن المقهى (في العرف المصري) هو مكان يجمع الرجال في مجموعات أو أزواج أو فرادى في أوقات ما بعد العمل أو المساء للتسلية والتحدث والتشارك في قصص أو ألعاب مثل الدومينو أو الطاولة أو الشطرنج مع احتساء الشاي أو القهوة وغيرها من المشروبات إلى جانب من يدخنون الغليون أو ما يسمي الشيشة، هو وسط غير تقليدي بمعنى أنه لا يجمع المجتمع بكامل أطيافه في نشاط مشترك، ولكنه تاريخيا مجتمع للرجال فقط ربما تغير ذلك الآن. ولكن من الناحية الثقافية فإن المقهى مكان تقليدي بالتأكيد.

لذلك فإن المقهى في مصر كان تاريخيا أحد الأوساط التي تنشط فيها المشاركة والحراك السياسي غير التقليدي خاصة في السخرية السياسية وإطلاق النكات بل وصنعها.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن المقهى كان بمثابة مجلس من مجالس الرجال مثل السلاملك للضيوف الرجال أو الحرملك للنساء في العادات التركية القديمة، حيث يجلس كل منهم على حدة، ومن العادات الشرقية القديمة جلسات السيدات وقت ما بعد العصر لاحتساء الشاي أو القهوة وتبادل الأحاديث، وهنا يشار إلى أن تبادل المعلومات أو القصص الساخرة والنكات كان يتم بين الرجال وزوجاتهم في أوقاتهم الخاصة ثم ينتقل إلى جلسات الرجال على المقاهي أو إلى جلسات النساء المسائية، ومن هنا يتكون الوسط أو الأوساط التي تتنقل بينها النكات السياسية الساخرة.

تطور ذلك لاحقا إلى فنون عديدة كما ذكر في أنواع السخرية السياسية بالإضافة إلى الفصول الأخرى التي تغطي الفنون. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه باختراع العديد من وسائل الاتصال ونقل الصوت والصورة ومنها الراديو والتلفاز ثم القنوات الفضائية عبر الأقمار الاصطناعية ثم شبكة المعلومات (الإنترنت) وتطبيقاتها المتعددة، خاصة وسائل التواصل التفاعلي الجديدة مثل تطبيقات نقل المعلومة والصورة والشبكات الاجتماعية (فيسبوك وتوتير ويوتيوب وغيرها) ، أصبحت وسائل الاتصال الجديدة عبر الإنترنت من أهم الأوساط التي تستخدم لتداول بل ولصناعة النكتة السياسية في مصر، فلقد شهد مجتمع مستخدمي الإنترنت في مصر طفرة كبيرة خاصة في فترة ما قبل الثورة المصرية في ٢٥ يناير وخلالها وبعدها، فقد ذكرت **Spot on public relations and spot on communications LLC** في تقريرها اعتمادا على بيانات في شهر يناير ٢٠١١ أن مستخدمي الشبكة الاجتماعية – الفيسبوك يقدر عددهم بخمسة ملايين شخص وأن ٥٨٪ من مستخدمي الفيسبوك هم أعمارهم تقل عن ٢٥ عاما[١] .

لذلك انتشر نقل النكات والتعليقات الساخرة على مجموعة من الأحداث السياسية المهمة في مصر عبر البريد الإلكتروني في صورة رسائل منقولة **(Forward)** تحتوي على مواد مرئية (صور أو فيديو)، نكات سياسية، مقالات ساخرة، تنتقد أحوال الحكم والسياسة في مصر أو توضح حالات تزوير في صناديق الانتخابات أو فيديو لتصريحات أحد السياسيين التي تعبر عن مدى جهله بأمر ما أو استخفافه بالشعب أو بحوادث أو مصائب كبرى.

من أكثر الأمثلة المعبرة عن ذلك كان لأحد مقاطع الفيديو[٢] للرئيس السابق محمد حسني مبارك وهو في زيارة لأحد الأشخاص في صعيد مصر وسأل الرئيس السابق

---

[1] **Spot on public relations and spot on communications LLC**
[2] **http://www.youtube.com/watch?v=cVLcloKTJdA&feature=related**

المواطن كيف تعبر النيل فقال الرجل بـ"المعدية" (وهي عبّارة صغيرة أو مركب صغير يعبر النهر) ، فرد الرئيس السابق "من اللي بيغرقوا دول" ؟ في إسقاط على الباخرة المصرية السلام ٨٩ التي غرقت في فبراير ٢٠٠٦ ، وربما أيضا سالم إكسبريس والتي غرقت في ١٩٩١. الفيديو كان معبرا جدا عن نوع من السخرية المزدوجة، فالرئيس السابق قد سخر من فكرة استعمال المركب لعبور مسطح مائي ومن فكرة تكرار غرق مثل تلك وسائل النقل المائي فيما يبدو له أن في ذلك طرفة يتقرب بها من أحد مواطنيه، وأما الإعلام الرسمي الذي كان ينقل الزيارة لباقي الشعب الذي يشاهد نشرة الأخبار المسائية المعتادة في الساعة التاسعة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى جاء رد فعل الشعب أو جزء منه خاصة الشباب المتعاملين مع الإنترنت وخاصة موقع اليوتيوب[1] في أنهم سجلوا فيديو الزيارة ثم نقلوه إلى أجهزة الحاسب الآلي ثم حددوا هذا المقطع وعزلوه عن المقطع الأصلي الطويل الذي يغطي الزيارة بالكامل ونشروه على موقع يوتيوب، ثم دعوا أصدقاءهم والعامة من مستخدمي شبكة الإنترنت بل ووسائل الإعلام التقليدية للاطلاع على الفيديو والتعليق عليه ساخرين بذلك من تصرف الرئيس السابق، وكيف أن رأس الدولة (حينها) كان يستهزأ بأرواح من قضوا في حوادث غرق مختلفة كما كانوا يرون. موقف كهذا ينطبق عليه أيضا وصف استعمال السخرية السياسية في التعليق على مواقف مؤلمة وكوارث إنسانية مثل غرق الآلاف في البحر نتيجة لإهمال السلطات والتغطية على الفاسدين ثم استخفاف أكبر مسئول في الدولة بمعاناة من تأثروا بالكارثة خاصة أهالي الضحايا الذين كانوا في الغالب (أو جزء منهم) ، يتابع زيارة الرئيس السابق والتي استعمل فيها ما قد بدا له طرفة أو تعليقا ساخرا وكان لها تأثير سلبي جدا على المواطنين العاديين.

ومن هنا تبرز أيضا ملاحظتان، الأولى أن استخدام السخرية من جانب السياسيين بدافع التقرب من المواطنين ولكن بشكل غير محسوب يمكن أن يرتد عليهم، وربما يترك أثرا لا يمكن إزالته بسهولة خاصة مع وجود وسائل توثيقية حرة نسبيا وهي نشر الأحداث على شبكة الإنترنت. الثانية أن سهولة استعمال التكنولوجيا وتوثيق معلومة أو مادة إعلامية ونقلها من وسط (التلفاز) إلى الإنترنت والعكس، أصبح وسيلة أو وسيطا مهما جدا للسخرية السياسية في مصر، وقد خلق ذلك من الفرص الأكبر والأكثر كفاءة في

---

[1] Youtube هو موقع شهير لاستضافة مقاطع الفيديو المحدودة مجانا ونشرها على نطاق واسع عبر الإنترنت وأيضا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى عن طريق اتاحة ربط الفيديو بالمواقع تلك بناء على رغبة مستخدميها

كشف الأخطاء السياسية للنظام عن طريق السخرية وبناء الوعي عند المواطنين بأن صناعة الإعلام السياسي الموجه ليست أمينة ولا تعبر عن الواقع الفعلي، وبالتالي فذلك الوعي الذي تم بناؤه وتنمية قدرة المجتمع على معرفة ما هو حقيقي مما هو مصطنع قد حدث نتيجة السخرية السياسية والتي بدورها ساعدت في خلق مناخ ملائم للشعب لكي ينتقل من حالة السخرية السياسية وما تشمله من غضب واشمئزاز (بحسب أدلر) إلى حالة الثورة كمثال. فالسخرية السياسية تكون عامل من عوامل رفع سقف المطالب عند الشعب بطريقة غير مباشرة حيث تبني الوعي والمعرفة حتى ولو بشكل غير مباشر.

قيم مهمة خلف المشاركة بالسخرية:

الجراءة: بالرغم من أن السخرية السياسية تبدو طبيعية وتقليدية في المجتمع المصري وأنه يبدو أن المصريين يسخرون من كل شيء حتى أنفسهم بأشكال تلقائية، إلا أنها تحمل مخاطرة وجراءة ملحوظة. الأنظمة الدكتاتورية والشمولية تستخدم الأمن في حماية وجودها، ومن ضمن ذلك التحليل الأمني لكل ما يفعله الشعب وما يبديه من آراء، حتى أن الجهاز الأمني في عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر كان يقوم أيضا بنشر النكت التي تنشر أفكارا بعينها أو تحسن من صورة النظام أو تدعو إلى الحشد الشعبي للحرب أو للمشروعات القومية مثل السد العالي أو تأميم قناة السويس.

ولم يسلم الرئيس السابق جمال عبد الناصر من السخرية السياسية أيضا حيث تعرض هو شخصيا لانتقادات كونه ديكتاتورا أو بسبب النكسة حتى بالرغم من حب الجماهير له بشكل غير مسبوق، وهو ما كان فيه جرأة ومخاطرة كبيران.

في عهد ما قبل الثورة المصرية ٢٥ يناير استمر الحال بل وكان أكثر جراءة في انتقاد الرئيس السابق مبارك وأركان نظامه جميعها، خاصة طبقة رجال الأعمال ومثل أفراد عائلته كزوجته أو ابنه، وكان موضوع التوريث بالتأكيد أكبر متلقٍ للضربات الساخرة حتى في وقت مبكر جدا عندما بدأ ينتشر أن علاء مبارك الابن الأكبر للرئيس السابق يجبر رجال الأعمال على الدخول معهم في شراكات اقتصادية باستغلال صفته كابن لرئيس الجمهورية، وبالتأكيد هذه معلومة معتمدة على نكتة وليس على تحقيق قضائي أو معلومات مؤكدة، ولكن صانعي النكت من الشعب لم ينتظروا أي تحقيقات أو معلومات لأنهم أولا لا يملكون أي فرصة للتحقق من ذلك، وثانيا يعلمون أنه لن يحدث ذلك في وقت قريب وأنه ليس لديهم ثقة في السياسيين أمثال الرئيس السابق في أن يكون شفافا بخصوص ممارسات أولاده، وكانت نكات

كثيرة أبسطها أنه كان هناك رجل يمشي في الصحراء فوجد مصباح علاء الدين فركه ليجد جنيين يخرجان من المصباح فيسأل الأول من أنت؟ فيجيب الجني أنا علاء الدين صاحب المصباح ويسأل الثاني ومن وأنت فيجيبه علاء مبارك شريكه في المصباح.

في وقت ظهور تلك النكتة في التسعينيات كانت جراءة شديدة في أن يتحدث الناس عن عائلة الرئيس أو الرئيس نفسه والذي كان لوقت طويل لا يجوز انتقاده في الإعلام، وكان الإعلام مقصورا على الرسمي منه وغير مسموح بالإعلام الخاص. وعندما تم السماح بالإعلام الخاص من جرائد وقنوات تلفزيونية كان مراقبا ويتم الضغط عليه باستمرار لكي لا يتخطى الخطوط الحمراء التي رسمها له الجهاز الأمني (جهاز مباحث أمن الدولة السابق والمعروف الآن بالأمن الوطني) ، أو شخصيات في مؤسسة الرئاسة وخلافه، وتلك الخطوط الحمراء كانت تخضع لاعتبارات كثيرة غير معلنة في الغالب، لذلك كانت السخرية السياسية من خلال النكت بابا مهما وجريئا جدا للتعبير عن شعور المواطن عن عدم رضاه.

تخطي الحدود الحمراء

في الوقت الذي لم يستطع أحد من الصحفيين أو السياسيين المعارضين انتقاد شخص الرئيس المصري بشكل عام، كانت النكات السياسية الساخرة تنتشر بين طلبة المدارس وبين الشباب في الجامعة وبين الكهول على المقاهي، تنتقد كل شيء عن الرئيس وحتى بطريقة خارجة عن الآداب العامة أحيانا. وحتى تحت أكثر الأنظمة المصرية تحديدا للحريات العامة ووضع خطوط حمراء كثيرة كان الشعب المصري يسخر من النظام والرئيس مثل حالة نكسة ١٩٦٧، وروى عادل حمودة في كتاب له[1] أن الرئيس السابق جمال عبد الناصر تحدث في أحد خطاباته داعيا المصريين أن يتقوا الله ويرشدوا النكت حفاظا على الشعور الوطني. وفي نفس السياق ذكر وزير الداخلية الأسبق أن مباحث أمن الدولة تجمع النكت لتحليلها وعرضها عل القيادة السياسية وأضاف أنه كان من الممكن تجنب أحداث يناير ١٩٧٧ عندما اعترض الناس على ارتفاع الأسعار إذا تم النظر بجدية للنكات التي كانت متداولة بين الناس.

ومن هنا تجدر الإشارة بحدة النكات السياسية مؤخرا في السنوات السابقة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي طالت موضوع التوريث في مصر وطالت السخرية من قدرة الرئيس السابق

---

[1] كتاب السخرية السياسية: كيف يسخر المصريين من حكامهم؟ ٢٠٠٣

على إدارة شئون البلاد، مما يدل على ارتفاع درجة حرارة السخرية السياسية والنكت إلى حد يشير إلى قرب حدوث تغير كبير في قدرة الشعب على تحمل تصرفات النظام الحاكم خاصة رئيسه. ليس هذا فقط ولكن يدل على فهم جيد للأمور من الشعب وأن رأس النظام (الذي هو خط أحمر) مسئول عن تدهور الأوضاع في البلاد وأنه محل الانتقاد الأول، حيث أن مسئوليته عن أي سياسات أو تصرفات لا يرضى عنها الشعب حتى وإن جاءت من المؤسسة الأمنية أو رجال الأعمال المتعاملين مع النظام الحاكم.

الإحساس النسبي بالأمان خلف جدار السخرية والفكاهة

من الملاحظات المهمة أن استعمال النكت السياسية يحمل تشابها مهما مع الثورة نفسها، وذلك في ناحية الوسائل. في حالة الثورة كان استخدام التكنولوجيا وخاصة الشبكات الاجتماعية (الفيسبوك) أو مواقع نقل المعلومات السريع أو الفيديو (تويتر - يوتيوب) من العوامل المهمة لنجاح الثورة، حيث أنها كانت وسائل آمنة نسبيا استطاع خلالها الثوار أن يوصلوا دعوتهم للتظاهر يومي ٢٥ و٢٨ يناير إلى عدد كبير من الشباب الذين استجابوا ونزلوا إلى الشوارع وأنزلوا معهم أعدادا كبيرة من الشعب العادي الذي لا يستعمل التكنولوجيا. فمن خلف شاشات الحاسبات أحسن الشباب بالأمان النسبي لكي يشاركوا في صناعة ثورة .

في حالة النكت فإن مطلقي النكت أنهم في أمان نسبي أيضا أن يقولوا ما يريدون من دون ملاحقات أمنية. ولا يمكن للأمن أن يلاحق مروجي النكت لمجرد أنها تنتقد السياسة الرسمية أو شخص الرئيس أو خلافه. هنا ملاحظة أخرى مهمة، وهي تنامي الشعور بالغضب والحنق من الممارسات السياسية قد ساعد في انتشار النكت كردة فعل، وهو ما برز أيضا بوضوح في ممارسات الثوار في ميدان التحرير تجاه تعنت رأس النظام تجاه مطالب الثورة بالتنحي، فنتج عن ذلك سيل من الإبداعات الساخرة والتي نتجت عن إحساس الثوار النسبي بالأمان داخل ميدانهم. فهم يؤمنون ويعرفون أن الأمن لن يلاحقهم برغم ضبابية مستقبل الثورة وتحقيق مطالبها.

كيفية الاستعانة بها في مصر ما قبل الثورة

فترة ما قبل الثورة شهدت محاولات من جانب مجموعات سياسية مختلفة للمشاركة السياسية، وكان القمع والملاحقات الأمنية السياسية هي الغالبة خاصة في السنوات الأخيرة، ومن العوامل التي تنشط من المشاركة بالسخرية والنكت هو عامل القمع ومحدودية فرص المشاركة التقليدية فيتجه الشعب إلى الطرق الغير تقليدية مثل النكت.

أمثلة من النكات الساخرة التي انتشرت قبل الثورة[1]:

أخبرني بصراحة يا نظيف ولا داعي للمجاملة أو النفاق
أمرك يا ريس -
الريس: أنا الأفضل ولا عبد الناصر؟ -
نظيف: أنت طبعا يا ريس.. جمال مين اللى كان بيخاف من الروس -
طيب أنا الأفضل ولا السادات؟ – الريس:
نظيف: سادات مين ياريس اللى كان بيخاف من الأمريكان -
طيب أنا الأفضل ولا عمر بن الخطاب؟ -
نظيف : انت طبعا يا ريس .. عمر بن الخطاب كان بيخاف من ربنا .. انت لأ ..-

مره حسني مبارك راح مدرسه ابتدائى فلما جت فتره الأسئلة ولد رفع إيده مبارك سأله اسمك إيه فقاله رامى فقاله إيه سؤالك يا رامى؟
رامى : أنا عندي أربع أسئلة
١- ليه أنت رئيس بقالك ٢٥ سنه؟
٢- لسه معينتش نائب؟
٣- ليه ولادك ماسكين كل حاجه فى البلد؟
٤- ليه مصر حالتها الاقتصادية زفت وأنت مبتعملش حاجه؟
ساعتها بالظبط رن جرس الراحة وبعد الراحة رجع مبارك وقال احنا كنا فين بقى؟ مين عنده سؤال؟
ولد صغير تانى رفع ايده فمبارك سأله اسمك إيه قاله تامر فقاله سؤالك إيه يا تامر؟
تامر : أنا عندي ٦ أسئلة
- ليه أنت رئيس بقالك ٢٥ سنه ؟
- لسه معينتش نائب؟
- ليه ولادك ماسكين كل حاجه فى البلد؟
- ليه مصر حالتها الاقتصاديه زفت وأنت مبتعملش حاجه؟
- ليه جرس الراحة رن ربع ساعة بدري؟
-فين رامى؟؟؟؟؟؟؟

مبارك بعد ما مات قابل السادات وعبد الناصر، سألوه: هاه؟ سم ولا منصة؟
رد عليهم بحرقة وقال: فيسبوك!

[1] النكات من مصادر متعددة بعضها رسائل قصيرة SMS وبعضها من بريد الكتروني أو من الفأسبوك

السخرية السياسية وانتقال السلطة في مصر



النظام السابق (برئاسة الرئيس السابق حسني مبارك) لم يسلم أيضا من السخرية السياسية بشكل عام، ولم يسلم من السخرية من المحاولات المتكررة والحثيثة للحفاظ على بقائه في السلطة بل والتوريث سواء لابن الرئيس السابق جمال مبارك أو لأحد أركان النظام مثل رئيس جهاز المخابرات العامة ونائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان.

كتبت الواشنطن بوست[1] في ٢٠٠٧ تتساءل عن موقف الجيش من مشروع التوريث وهل يمكن للجيش أن يترك ابن الرئيس لكي يرث الكرسي الذي طالما كان ملكا للجيش منذ الإطاحة بالملكية في العام ١٩٥٢، وخلص المقال أن في مصر موقف معقد من عملية انتقال السلطة حيث الجيش، وهو يتم قيادته بواسطة موالين للرئيس السابق مبارك الأب، وهناك جهاز أمني قوي وناجح في إقصاء الخصوم السياسيين للنظام، ويعتمد في قوته على مقدرته في حفظ النظام لصالح الرئيس وعائلته بالإضافة إلى تجربته في السيطرة على العنف والتشدد وما يسمي بالإرهاب الإسلامي في تسعينيات القرن الماضي. وبين هذا وذاك يوجد مشروع خفي لتوريث نجل الرئيس لا يعرف بشكل محدد حجمه أو ملامحه أو الإمكانية الحقيقية للنجاح في وجود الرئيس نفسه والمؤسسة العسكرية. وهنا يأتي الشعب وهو الحاضر الغائب في مثل تلك المعادلة لانتقال السلطة في مصر وتكون السخرية السياسية موجودة مرة أخرى لكي تقدم توضيحات وروايات ساخرة لما يحدث أو قد يحدث، مثل الكاريكاتير المرفق للرسام عمرو عكاشة حيث يصور الرئيس السابق يجمع معاونيه ويوجههم أن يفتعلوا عدة أزمات حياتية تؤثر على الناس وتخلق حالة من الحنق لكي يأتي الوريث، (وهنا في الغالب يعني نجل الرئيس جمال مبارك) تحل جميع المشكلات على يد الوريث المحتمل فيخلق ذلك شعبية له عند الشعب.

---

(1) http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/11/07/AR2007110700392_pf.html

الطريق إلى الثورة المصرية في ٢٥ يناير

من أشهر أهم ما حدث في الفترة التي سبقت الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ هو حالات التعدي على المواطنين من جانب قوات الأمن في واحدة من أسوء تجاوزات حقوق الإنسان في مصر في التاريخ الحديث. وتأتي حادثة الشاب خالد سعيد ربما على رأس تلك الحالات حيث تم الهجوم على الشاب خالد سعيد في مقهى للإنترنت في الإسكندرية، وجذبه خارج المقهى والاعتداء عليه بالضرب العنيف واللا إنساني من جانب فردين من أفراد الشرطة حتى أفضى إلى الموت أمام الناس في واقعة تعتبر صارخة وتخطت المتعارف عليه من وسائل الاعتداء والتعذيب للمواطنين، حيث كانت عمليات الاعتداء تتركز داخل مراكز الشرطة أو مراكز الاعتقال لجهاز أمن الدولة السابق (الأمن الوطني حاليا) ، وفي إطار من شبه السرية. وقد أشعلت تلك الحادثة غضب الشباب والمواطنين الذين شعروا للمرة الأولى ربما بمدى قرب تلك التجاوزات من أي مواطن وأنها ليست مستحيلة الحدوث لأي منهم ولأي سبب وبطريقة مفجعة وفي قارعة الطريق وفي النهاية - وهو الأسوأ بكثير– أنه لا يوجد أي إطار قانوني فاعل يحمي المواطن أو يعيد له حقوقه المسلوبة أو يمنع اعتداء عليه مثل هذا أو يشكل أي قوة رادعة في وجه عجرفة قوات الأمن. وكانت تلك سابقة بجميع المقاييس صدمت الشعب أنه بالرغم من معرفته بحدوث تعذيب في مراكز الأمن لم يره بعينه ولم يرد الكثيرون تصديق ذلك لأسباب متعددة، وأوجدت حالة من الإنكار والتغاضي، ولكن حالة خالد سعيد وضعت الحقائق أمام أعين الناس فكان من الصعوبة بمكان ولو لفترة معينه أن ينكروا ذلك أو يتغاضوا عنه.

وهنا يأتي مرة أخرى دور السخرية السياسية، حيث انتشرت بين الناس القصص، وتجدر الإشارة أنه على الرغم من قساوة الحدث إلا أن عجز الناس عن أخذ موقف واضح وقوي حينها جعلهم مرة أخرى يلجئون إلى السخرية والنكتة. جدير بالذكر أننا نتحدث عن أفراد الشعب العادي، حيث أن الكثير من الشباب قادوا مظاهرات ونشروا فيديو وصورا للموضوع على شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن أفراد الشعب العادي كانوا يتعرضون إلى الإعلام الرسمي الذي كان يعرض مواقف رسمية هزيلة خاصة عن نتائج التحقيقات وتقارير الطب الشرعي، وأحدها هو "لفافة البانجو" التي زعم أن خالد سعيد ابتلعها ولم يتسن لأي طرف التأكد من حقيقة ذلك، خاصة أن واقعة

التعذيب والاعتداء حتى الموت ثابتة بشهادة الشهود فلم يستطع الكثيرون تصديق أن خالد سعيد احتاج إلى لفافة مخدر البانجو لكي يموت مختنقا.

وكانت "لفافة البانجو" هي موضوع السخرية حيث تكرر استخدامها مع أحداث أخرى كثيرة على سبيل المثال عندما تم اكتشاف أن هناك أسماك قرش تعتدي على السائحين في مدينة شرم الشيخ السياحية وتم قتل أحد أسماك القرش، وأكدت الحكومة في بيانات رسمية أن القرش الذي تم قتله هو بالتأكيد القرش الذي هاجم السياح في رواية بالطبع ينقصها الكثير من المنطق حيث أن القروش في تلك المنطقة كثيرة ولم يشرح البيان الرسمي كيفية أو آلية التمكن من اصطياد القرش المحدد مع غياب الإمكانيات التكنولوجية والفنية، فكان نتيجة لذلك أن انتشرت النكات بين الناس أن القرش قد اعترف بجريمته وأنه ابتلع لفافة بانجو مثل خالد سعيد أدت إلى اعتدائه على السياح، وفي إحدى الروايات أنه مات مختنقا وليس بسبب اصطياده وكانت لفافة البانجو هي سبب الوفاة.

بالطبع ليس في الإمكان حصر جميع وسائل السخرية في الفترة المؤدية إلى الثورة، ولكن كانت حالة خالد سعيد من الأهمية بمكان أن يتم إلقاء الضوء عليها كمثال لفترة ما قبل الثورة مباشرة وكيفية تعامل الشعب مع حادث في منتهى القسوة والعنف بشكل ساخر، وأن أسباب ذلك كانت حالة العجز الشديد لأخذ حق هذا الشاب المعتدى عليه، حيث أن مصلحة الطب الشرعي والنيابة وهيئات التحقيق لم يبدر منها ما يدل على أن حالة مثل ذلك تحصل على اهتمام وشفافية وأن القانون يطبق بصرف النظر عن أن الشرطة هي المتهمة، وكانت هذه بادرة من بوادر اقتراب حدث كبير مثل الثورة، لأن الطريق إلى الثورة كان طويلا بالتأكيد حيث بدأ بحراك مجتمعي وسياسي ربما امتد لعقد، ولكن علامات اقتراب تحول الحراك السياسي إلى ثورة في تلك الحالة، وبحسب هذا البحث فالشعب يصل إلى مرحلة أن يجد قدرا كبيرا من تحدي القانون بشكل فج، وأن أجهزة الدولة لا تبدي رد فعل مرضٍ للشعب وأن الشعب انتظر رد فعل منطقي ولم يحدث، فسخر قليلا من الموقف ولكن كانت السخرية أيضا صعبة ومحدودة لعظم الاعتداء وبشاعته، فكانت مثل السخرية المكتومة أو المقتضبة التي تشبه السكون الذي سيتبعه العاصفة.

الثورة والاعتصام في ميدان (ميادين) التحرير

أخرج ميدان التحرير أفضل ما في المصريين من حس ساخر بالتأكيد، وتطور التعبير عن السخرية من النظام ومطالبته بالرحيل بأشكال ساخرة كثيرة خلال أيام الثورة، أو بمعنى أدق خلال أيام الاعتصام الثمانية عشر في الميدان.

في بداية الثورة خاصة يوم ٢٥ يناير كانت المشاركة السياسية غير التقليدية بالسخرية قليلة نسبيا، لأن الجميع كان مهتما ويصب تركيزه على الفعاليات على الأرض، من تظاهر وتنظيم للتظاهر والتحركات مع وجود عامل الخوف من الأمن، وقد تم اعتقال الكثير من النشطاء خلال اليوم الأول للتظاهر. وعندما بدأت الأمور تهدأ نسبيا وتمكن المتظاهرون من دخول ميدان التحرير ظهرت بعض اللافتات القليلة جدا مثل تلك للشاب الذي يحمل ورقة مكتوب عليها "كفاية GO OUT" وعلم مصر.

وفي الأيام التي لحقت خاصة يوم ٢٨ يناير الدامي لم يلحظ الكثير من اللوحات أو الوسائل التعبيرية الساخرة إلا الكتابات على الجدران في بعض الأماكن، ولكن أيضا سيطر الهلع من التعامل الوحشي من الأمن مع المتظاهرين على الموجودين ومع اعتصام الشباب وأفراد من الشعب في الميدان، بداية من الأيام اللاحقة بدأت تظهر وبكثافة وسائل عديدة من التعبير أشهرها ما سيعرض لاحقا من صور لشباب استخدموا السخرية في التعبير عن مطالبهم برحيل النظام ورحيل مبارك، ومنها من طلب بالرحيل لأن زوجته في انتظاره وهو لم يمر على زواجه أكثر من ٢٠ يوم. ومنهم من ابتكر فكرة أن يمسك غواصين بلافتة تحت الماء مكتوب عليها "قبل ما الهوا يخلص" وآخر يجلس نصف عارٍ في خيمة في التحرير ويكتب على ظهره "ارحل أنا سقعت" الخ.

وجدير بالذكر أنه كان هناك ميادين تحرير وليس ميدانا واحدا عبر فيه المصريون عن إبداعاتهم الساخرة في فترة الثورة مثل الإسكندرية والسويس والمنصورة والزقازيق وغيرها من مدن مصر، ولم يكن في الإمكان تغطية كل تلك الميادين في هذا البحث، فكان ميدان التحرير والشوارع المحيطة به محل اهتمام الباحث مع التأكيد أنه لم يكن الوحيد ولم يكن معتصمو التحرير فقط هم من شاركوا بشكل غير تقليدي وساخر في التعبير والمشاركة السياسية في فترة الثورة.



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (٢٥ يناير ٢٠١١)



موقع سرايا الإخباري [1]

---

[1] http://www.sarayanews.com/object-article/view/id/51077



من صفحة مجموعة "خفة دم الشعب المصري في المظاهرات" على شبكة التواصل الاجتماعي facebook [1]



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (١١ فبراير ٢٠١١)

---

[1] http://www.facebook.com/egyjoy



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (١١ فبراير ٢٠١١)



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (١١ فبراير ٢٠١١)



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (٩ فبراير ٢٠١١)



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (٩ فبراير ٢٠١١)



من مجموعة صور الباحث – كريم قاسم (١١ فبراير ٢٠١١)

مرحلة التحول الديمقراطي والصراع على التغيير

شهدت فترة ما بعد تنحي الرئيس السابق تطورا نوعيا للمشاركة غير التقليدية بالسخرية بين المصريين، حيث كانت هناك أحداث سياسية متعددة أبرزها التنحي ثم تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لزمام السلطة مكان الرئيس المخلوع إلى آخر تلك المراحل. ومن أهم الأحداث السياسية التي جاءت بعد ذلك كان الاستفتاء على التعديلات الدستورية والتي كانت أول تجربة ديمقراطية في فترة ما بعد تنحي الرئيس السابق. وشهدت الفترة التي سبقت يوم الاستفتاء (١٩ مارس ٢٠١١) انقسامات وخلافات سياسية كبيرة بين الأحزاب والمجموعات السياسية المختلفة، وأهم انقسام هو التصويت ب "نعم" أو "لا" على التعديلات الدستورية.

كان موقع شبكة التواصل الاجتماعي **Facebook** من أهم ساحات المعركة السياسية، حيث قام المؤيدون لكل طرف بنشر صور تعبر عن مواقفهم السياسية من التصويت والكثير غير الصورة الرئيسية لحسابه الشخصي على الموقع بصورة تعبيرية عن موقفه من التصويت وتراوحت الصور التعبيرية بين "نعم" بخلفية خضراء و"لا" بخلفية حمراء كما يبدو في الصور المرفقة .

ومن أكثر الممارسات طرفة هي استخدام لغات أخرى غير العربية مثل الهندية أو العامية المصرية كما في الصور بالإضافة إلى استخدام صور ممثلين أو مشاهير مثل "إسماعيل ياسين" أو "عبد الله غيث" في شخصية "عباس الضو" .

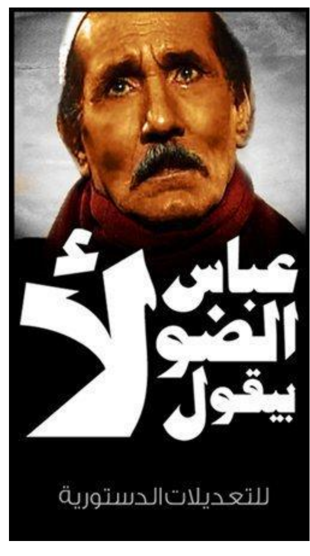
ومن متابعة وتحليل الصور وطريقة استعمالها برز عنصر أساسي، وهو ارتفاع مستوى السخرية والإبداع الساخر بين من يؤيدون التصويت ب "لا" عنه في من يؤيد التصويت بنعم.

وهناك تحليلان أو احتمالان لتلك الظاهرة: الأول أن الشباب ممن شاركوا وخططوا للثورة واشتركوا في أجواء ميادين التحرير وكل ما فيها من حراك ثقافي اجتماعي سياسي وثوري، في غالبيتهم دعوا إلى التصويت بلا وكانوا ثوريين وغير تقليديين ورافضين للمؤسسية في التفكير ويتصرفون بأشكال فردية وأكثر حدة وثورية في التعامل مع هكذا استحقاقات.

من ناحية أخرى غلب على من أيدوا التصويت بنعم الفكر المؤسسي الهادئ والجمعوي والتقليدي والديني وتشكل هذا المعسكر من غالبية (بدليل نتيجة الاستفتاء) من الشعب ممن فضلوا الانتقال الهادئ للسلطة والكثير منهم أيضا أراد خروج سريع للمجلس العسكري من سدة الحكم.لذلك كانت تعبيراتهم السياسية في هذا الموضوع تميل أكثر إلى الهدوء والتقليدية بينما كان معسكر التصويت بـ "لا" أكثر حدة وتمردا وفي التمرد إبداع واضح.

التحليل الثاني هو أنه ربما نما إلى إحساس من يدعون إلى التصويت بـ "لا" أن الغالبية من الشعب المصري يتجه إلى التصويت، بنعم فأثار ذلك حفيظتهم الإبداعية لكي يخرجوا بنوعية أكثر تميزا وسخرية وجذب من الصور التعبيرية عن موقفهم ووجهة نظرهم بالتصويت بلا.

هذا بالطبع ليس تحليلا سياسيا لعملية التصويت نفسها ولا مواقف الأطراف، ولكنه تحليل وقراءة في استخدام التعبير الساخر والمشاركة في الحراك السياسي قبل التصويت كنوع من المشاركة السياسية الغير تقليدية.











الصور من عدة مجموعات على الشبكة الاجتماعية Facebook

منها مجموعة: "إحنا اللي قلنا لأ"[1]، "لا للتعديلات الدستورية" [2]

---

(1) http://www.facebook.com/No4everythingWrong

(2) http://www.facebook.com/pages/%D9%84%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9/116719905071108?sk=photos













الصور من عدة مجموعات على الشبكة الاجتماعية Facebook

منها مجموعة: "نعم للتعديلات الدستورية"(١)

---

(1) http://www.facebook.com/na3amlelta3delat

الختام

يبقى موضوع السخرية السياسية موضوعا معقدا لأنه منتوج مجتمعي وأسلوب للتعبير عما يعاني منه الشعب سياسيا ووسيلة غير تقليدية للممارسة السياسية أكثر منه طرقا نظرية أو عملية يمكن شرحها باستعمال النظريات العلمية والاجتماعية، ولكن يمكننا أن نخلص بأن التعبير بالسخرية السياسية في مصر وفي فترة قبل وخلال الثورة المصرية في ٢٥ يناير كان له العديد من الأبعاد والنتائج، ربما أهمها خلق جو من الحرية وحرية التعبير، تحديدا خرجت من إطار السري إلى المعلن ومن المساحة الخاصة إلى العامة مما أشاع روحا من التفاؤل وأعطي دافعا قويا للاستمرار والإصرار على المطالب.

يبدو أنه هناك عددا من التفسيرات لتساهل السلطة الديكتاتورية السابقة مع السخرية السياسية في بعض الأحيان، وتصويرها أنها جيدة لتخفيف الاحتقان السياسي، ولكنه من نتائج الثورة يبدو أن المشاكل الاجتماعية والنفسية للمصريين ظلت كما هي ولم تتغير كثيرا الـ "لا" في الحالات الاستثنائية مثل وقت الاعتصام داخل ميدان التحرير وبسبب وضع الاستعداد والتحفز بين الناس فيه لهجوم من السلطة الأمنية أو المتعاونين معها مما يسمي بالبلطجية والخارجين عن القانون.

نعم ربما نفست السخرية والنكتة قليلا ولكنها من ناحية أخرى أضافت قوة وثقة بالنفس لأفراد الشعب، مما ندعي أنه ساهم في التشجع على الخروج ورفع سقف المطالب برحيل النظام ورئيسه. هذا البحث وتحليل الممارسات الساخرة للمصريين (في حدود المتاح من معلومات ومواد)، يدل على أن الإبداعات الساخرة للمصريين في ميدان التحرير على سبيل المثال ومن قبل ذلك في النكت السياسية اللاذعة لم تكن وليدة اللحظة فقط، ولكنها نتاج ثقافي وتطور لطريقة الإبداع على مدار أعوام طويلة، ولكن يظهر في شكل إبداع لحظي في حالة مثل الثورة والاعتصام والضغط لإزاحة النظام فهو موروث ثقافي عميق يظل ينتج إبداعات متتالية بحسب المكان والزمان والمحفز لذلك الإبداع. لن يتوقف الشعب المصري عن الإبداع الساخر ولكنه سيزيد وينقص بحسب الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

الفصل التاسع

الأغنية الوطنية والسياسية قبل الثورة وبعدها..
من نفاق النظام إلى تملق الثورة

"بحث في المشاركة السياسية عبر الغناء قبل وبعد ثورة يناير"

عمـــرو مجــدي

باحث في العلوم الاجتماعية

لَقدْ خُلَقَ الشِعْر لِينْتهِكَ القانُون

جُوزِيب أونجاريتي – شاعر إيطالي

مــــدخـــل

لا تتوقف المشاركة السياسية بطبيعة الحال على أشكالها التقليدية المباشرة المتمثلة في العملية الانتخابية أو التظاهرات أو غيرها، وإنما تتجاوزها إلى ما هو أبعد من ذلك، وأحد تلك المسارات التي تتخذها البشرية للتعبير عن طموحاتها وأرائها وتحيزاتها السياسية هو الفن.

والفن مصطلح كبير، يتسع ليشمل العشرات من أدوات الإبداع التي ابتكرها الإنسان منذ وجد على ظهر البسيطة، وإن كان أول ما يخطر على بال الإنسان الحديث بشكل عام هو فن السينما - والتمثيل بشكل عام- والأغنية. أي بعبارة أخرى: كل ما تكون الصورة وسيطه الأساسي.. فنحن بلا شك نعيش عصر الصورة بامتياز، حتى باتت الأغنية ذاتها "مشاهدة" لا "مسموعة" فقط. بيد أن الفن يتسع ليشمل أكثر من ذلك من الأدب والنحت والتصوير والأوبرا، وأشكال أخرى أكثر حداثة كالستاند أب كوميدي والجرافيتي.. الخ.

ومثلما يتسع مفهوم الفن ليشمل تلك الأبواب المتعددة، فإن مفهوم المشاركة السياسية يتضمن بدوره العديد من الأشكال، فليس بالضرورة أن يكون العمل الفني "السياسي" متعرضًا لحدث سياسي، أو أن يكون شعرًا ينتقد الحكام، أو مسرحية تسخر من التسلط.. فالسياسة بهذا المعنى تكون محددة وقاصرة، والأسلم في رأي الباحث أن يتم تضمينها كافة ما يعبر عن السياسات العامة للدولة أو المعارضة، ويتماس مع الحياة العامة للناس بشكل حيوي.. فالتعليم وكرة القدم والصحة والبطالة كلها أبواب لا تنفك عن السياسة بمعناها الواسع.

من هذا المنطلق، فإن هذا البحث سيتناول في بعض الأحيان أشكالا من التعبير الفني السياسي، التي قد لا تبدو شكلًا مباشرًا من أشكال التعبير السياسي، لكنها لا يمكن فصمها عن السياسة.

الفن والسياسة أية علاقة؟

نقطة مفصلية تتصل بالبحث، وسؤال مبدئي آخر يطرحه البعض: هل ثمة علاقة أصلا بين الفن والسياسة؟ هل ينبغي أن يخوض الفن غمار السياسة؟ يبدو عنوان البحث متجاوزًا لهذا الطرح، ومنحازًا للإجابة بنعم قاطعة لا تبقي حيزًا للتفنيد والبحث عن إجابة.

فكما أوضحنا أعلاه، فإن السياسة بمعناها الواسع لا تقتصر على التنافس الحزبي والانتخابي، ولكن تشمل كل ما يمس حياة قطاعات واسعة من المواطنين، وما يتحكم في مصائرهم ويشكل اتجاهاتهم.. والسياسة بهذا المعنى إن كان الفن بمعزل عنها فهو فن ميت، قد يُضحك أحيانا، أو يرفه عن الناس لدقائق، لكنه لا يدوم ولا يترك أثرًا في وجدان الخلق والزمن.

والفنان الحقيقي دائما هو الذي يعيش هموم الناس ويعبر عنها، وإن كان الفن مرآة المجتمع كما يردد الكثيرون، فإن مشاكل المجتمع السياسية والاجتماعية هي جزء من همومه التي ينبغي التعبير عنها.

صحيح أن ثمة مخاوف حقيقية لدى البعض من أن الانتماء السياسي للفنان قد يؤثر في نزاهته الفنية، لكن ذلك لا ينبغي أن يبعد الفن عن السياسة، حتى نصل إلى رفع شعار: "الفن من أجل الفن".

ذاك أنه على ما يحمْلِه خوض السياسة من مخاطر تؤثر على جودة العمل الفني وإخلاص الفنان لِفنِّه، إلا أن الباحث يرى أن الجمهور يستطيع تصحيح ذلك في مجتمع مفتوح يحظى بالتعددية ويُعْلي من قيمة الفن ويتذوقه، مما يُبقي في النهاية على الفن الجيد.

وكلما نجح الفنان في الانحياز للإنسان دون مباشرة سياسية زادت جودة العمل فنيًا، أي أن الفنان يجب أن يحافظ على ذلك الخيط الرفيع الذي يفصل بين التعبير السياسي وبين أن يصبح لاعبا سياسيا.

وكما ترى د. أميمة مقداد -محاضر بكلية الفنون الجميلة بجامعة دمشق- أن:

"الفن هو الخوض في قلب هذه المشاكل.. وإعادة تقديمها من جديد بهدف الوصول إلى حلول واقعية لمشاكل الإنسان لا الهرب به إلى عوالم لونية وفكرية حالمة، الفن اليوم غير منعزل عن الجدالات السياسية الكبرى".

ويضيف: "إن الفنان اليوم هو إنسان متفاعل مع حركة التاريخ بموضوعاته الحياتية اليومية ذات العمق الفكري، ووعي الفنان السياسي هو وسيلة التعبير المطلوبة لتحقيق غايات الإنسان وحاجاته الملحة وهذا الفنان الواعي سياسيا يكون منسجما مع مقتضيات العصر عبر دوره الإبداعي والفكري الذي يترجمه بأشكال بصرية مختلفة، ليصبح راصدا لكل التحولات الفكرية والوجدانية والعقائدية من حولنا ومن المهم برأيي غرس هذه الرؤية وتفعيلها لدى دارسي الفن"[١].

ويرى المثقف الاشتراكي البريطاني "جون مولينو" أن ثمة مبدأين متناقضين ينبغي دحضهما في علاقة الفن بالسياسة؛ أولهما: أن الفن الحقيقي يجب أن يكون منبت الصلة بالسياسة، وثانيهما أن الفن يجب أن يعلن صراحة عن انتمائه السياسي ويساند بشكل مباشر القضايا السياسية[٢].

فبين تلك المُسلَمتين الخاطئتين يرى مولينو أن هناك مساحة واسعة للتعبير الفني السياسي، لا تتبع بالضرورة أي منهما.

والفيصل في ذلك بحسب مولينو هو أن يكون الفن السياسي: "الاختيار الحر للفنان، فأي محاولة من الأحزاب السياسية أو الحكومات لفرض موضوع معين أو أسلوب على الفن، إنما تؤدي فقط الى حرمان الإنتاج الفني من كل حيويته."[٣] ويستشهد بذلك على تجارب دولة اشتراكية مختلفة أنتجت فن "الواقعية الاشتراكية" وكان في مجمله فنا رديئا.

إذن؛ بين الاتجاه الراديكالي اليساري في تسفيه الفن البعيد عن السياسة، والاتجاه الآخر المضاد الذي يفترض القطيعة بين الفن والسياسة، ثمة مساحة واسعة أمام الفنان لتقديم الفن المُعبِر سياسيا دون أن ينخرط في أيٍ من الاتجاهين طرفي النقيض.

---

[١] د. أمية المقداد – الفن السياسي في مواجهة قوة تأثير الصورة (محاضرة) – موقع فنون ٢٠١٠/١١/٢٣ http://bit.ly/fgVSLQ (زيارة ٢٠١١/٧/١)

[٢] جون مولينو: عن السياسة والفن – القاهرة: مطبوعة: أوراق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، أكتوبر ٢٠١٠

[٣] جون مولينو – سبق ذكره.

قبل وبعد.. لماذا نختار الأغنية؟

النقطة الأخرى الهامة، حين نكون بصدد المقارنة بين أشكال التعبير الفني السياسي "قبل الثورة" و"بعدها" هي أننا يجب أن نأخذ بالاعتبار المساحة الزمنية، فهذا البحث نبدأ العمل فيه بعد شهور معدودة من اندلاع الثورة، أي أنه لم تكن ثمة فسحة زمنية كافية لكي تتطور الأعمال الفنية في مصر بعد الثورة وتعرب عن نفسها بشكل كافٍ، خاصة في تلك الأشكال التي تحتاج إلى تحضير طويل كالسينما والمسرح والرواية.

لذلك يجد الباحث أنه من الضروري أخذ نموذج أساسي تبلور بشكل معقول بعد الثورة، وتسليط الضوء على المقارنة بين شكله قبل وبعد الثورة، وهذا النموذج بلا شك هو "الأغنية". فالأغاني غالبا ليست من الأعمال التي تحتاج تحضيرا طويلا، يشهد على ذلك العدد المعقول من الأغاني التي صدرت في الأشهر القليلة الماضية.

تجدرُ الإشارة أننا هنا بصدد تناول "المشاركة السياسية عبر الغناء" وليس بالضرورة الغناء السياسي، فالغناء السياسي مصطلح ضيق يطلق في الغالب على الأغنية السياسية المعارضة، التي تنتقد النظام بشكل لاذع وعنيف ومباشر، وأحيانا كثيرة لا تجد طريقها إلى الفضاء التجاري والرسمي، أمّا المشاركة السياسية عبر الأغنية فإنها أوسع وأشمل من ذلك، ولا تقتصر فقط على الغناء السياسي بمعناه الضيق المشار إليه.

تصنيفات الغناء السياسي:

يمكن أن نصنّف الفن السياسي أو التعبير السياسي عبر الغناء إلى ٥ أقسام هي[1]:

١- **الفن الوطني:** وهو الذي يتغنى بالوطن وأمجاده، ويفخر بالانتماء له، وهو يُعبر عن الأمة أو مجموع الوطن بأسره.

٢- **الفن المتواطئ:** ويصبح الفنان فيه بشكل طوعي أو قسري همّه الأول إرضاء توجه معين أو ذوق عام تحت ضغط اقتصادي اجتماعي ما.

٣- **الفن المُعارض:** وهو الفنان الرافض للفن المتواطئ ولأي فكرة أو واقع أو نمطية سائدة، وأقرب مثال على ذلك الأغنية السياسية.

---

[1] هذه التصنيفات نقلها الباحث عن محاضرة د. أمية المقداد – سبق ذكره، مع بعض التصرف والتغيير.

٤- **الفن الملتزم: وصاحبه هو الفنان الملتزم بالقضايا التي يؤمن بها تحت شعار فكرة أو مبدأ أخلاقي، خاصة إن كان يحاول أن يطبق ذلك واقعا في حياته اليومية.**

٥- **فن الوصاية: وهو نوع من الفن يقدم فكرة شمولية معينة بطريقة وَعْظية في الغالب، ولا يستطيع الفنان في هذه الحالة تجاوز الأيدولوجيا التي تحكم أفكاره.**

إن هذا التقسيم أقرب ما يكون إلى تصنيفات "الأغراض الشعرية" في الشِعر العربي، القديمة أو الحديثة، حيث يشبه الفن الوطني شعر الفخر والحماسة، ويقترب الفن المعارض والملتزم من شعر الهجاء والشعر الاجتماعي، وينتمي الفن المتواطئ في الغالب لشعر المديح.

على أن هذه التصنيفات ليست قطعية، وثمة تداخل بالطبع بين بعض منها، فالفن الوطني يمكن اعتباره شكلًا من أشكال الفن المتلزم، والفن المعارض يمكن أن يدخل تحت إطار فن الوصاية إذا ما استخدمت الأيدولوجيا بشكل فجّ. لكن هذا التقسيم ليس سوى محاولة أوليّة للتصنيف بحيث تمكننا لاحقا من تتبع مدى قوة أو ضعف التعبير السياسي عبر الغناء في مراحل البحث المختلفة.

تعقيب ونقد

في الجلسة الحوارية التي عقدت لمناقشة الأوراق البحثية المقدمة في هذا الكتاب، ومنها هذه الورقة، أبدى بعض الأجلاء الحضور ملاحظاتهم القيمة جدا على تلك الورقة، وخاصة أ. د. ياسر علوي الذي كان معقبًا ورئيسا للجلسة.

ويرى الباحث أن النقد الأساسي الموجه للبحث اعتماده على تحليل مضمون الأغاني كمدخل لنقدها أو تصنيفها وهو نقد صحيح إلى حد كبير.. إذ يعترف الباحث بنقص خبرته "الفنية" فيما يتعلق بالموسيقى كغناء أو "صنعة".

على أن ما يود الباحث تأكيده هو أن البحث لم يقصد تنصيف الفنانين أو تقييم مجمل ما قدموه من إسهام لعالم الفن، وإنما فقط تقييم ما قدموه من أغانٍ سياسية أو وطنية مع محاولة متواضعة لتقييم جودة ما قدم في هذا المضمار.

وفي ذات الوقت يعتبر الباحث إن هذه الورقة ليست سوى عملًا مبدئيا يحتاج إلى مزيد من البناء والتراكم، وربما تضافر مجموعة من الباحثين ذوي الخلفيات المتكاملة لإنتاج عمل أكثر إلمامًا.

المبحث الأول
المشاركة السياسية عبر الأغنية قبل الثورة

الفن هو تعبير وجداني في الأساس، وهو يزداد جودة حينما يكون تعبيرًا مخلصا عن انفعال الفنان بمواقف وأحداث عايشها بنفسه. من هذا المنطلق، فإن الأغنية الحقيقية هي التعبير الوجداني الانفعالي في صورة شعر مكتوب يتحول إلى كلام ملحن ليخرج في صورة أغنية عبر حنجرة المطرب.

إن هذه العملية تطلب فريقًا من الفنانين بدءً من كاتب الأغنية وملحنها وانتهاءً بمغنيها، وتزداد جودة العمل الغنائي حينما يكون كامل الفريق قد عايش ذات التجربة أو الموقف ليكون الوجدان مشدودا على ذات الوتر.

واستنادا لما ذهبنا إليه في مدخل البحث عن العلاقة بين الفن والسياسة، فإن ذلك يستتبع السؤال التالي: هل كانت السياسة على أجندة الفنانين المصريين قبل الثورة، بحيث تشكل جزءًا من وعيهم لتجعلهم يمرون بتجربة انفعالية هنا أو هناك يرغبون في التعبير عنها عبر أغانيهم؟ الإجابة عبر قراءة المشهد من بعيد هي بالنفي إجمالا، لكن في التفاصيل بعض الاستثناءات.

يذهب الباحث إلى أن عصر مبارك شهد تراجعا حادا للمشاركة السياسية عبر الفن والغناء، ليس فقط كجزء من حالة انسحاب الجماهير من الفضاء العام وسدّ منافذ العمل السياسي فحسب، وهي الحالة التي تنطبق على الفن بذاتِ القدْر، وإنما لأسباب أخرى نرصدها لاحقا.

ويمكن أن نحكم على هذا التدهور الذي يزعمه الباحث من خلال المقارنة. لسنا بصدد البحث في تاريخ الغناء الوطني، لكن إطلالة سريعة على تاريخه ومقارنة الماضي بالحاضر تفيدنا في التعرف على التدهور الذي أصاب أشكال التعبير السياسي عبر الغناء.

تتبع موجز للأغاني الوطنية والسياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة:

- **شهد العصر الليبرالي ما قبل ثورة يوليو بزوغ وميلاد الأغنية الوطنية على يد سيد درويش الذي يعتبره الكثيرون رائد الأغنية الوطنية والغناء "البديل"[١]، فهو الذي غنّى للكفاح ضد الاستعمار، وغنّى للعمال وللفلاحين ولقيم أخرى كثيرة مثل قيمة العمل، وترك تراثًا صار نبراسا للأغنية الوطنية والملتزمة رغم أنه مات وعمره ٣١ عاما فقط[٢]. فهو من غنا مثلا النشيد الوطني: "بلادي بلادي" الذي أصبح النشيد الوطني لمصر بعد ثورة يوليو وحتى الآن، وغنى كذلك رائعته: "قوم يامصري".**

أما ما قبل العصر الليبرالي فلم يشهد أغاني وطنية تذكر، وذلك نتيجة في الأساس لعدم تجذر مفهوم الدولة القومية في مطلع القرن، فحتى حركات التحرر ضد الاستعمار الإنجليزي التي كان أحد رموزها الزعيم الخالد مصطفى كامل، كانت تصدر عن خلفية إسلامية أممية ترتكز على انتماء مصر لدولة الخلافة العثمانية، كما يرى كثير من المؤرخين ومنهم المستشار طارق البشري[٣].

في هذا السياق يمكن أن نشير كذلك إلى أغنية درويش "لا تقولي نصراني ولا مسلم.. الّي أوطانهم تجمعهم عمر الأديان ما تفرقهم".. مما يؤكد على تجذر مفهوم الوطنية على أساس الدولة القومية بدلا من الأممية الإسلامية[٤]، وبما لا يتعارض بالضرورة مع الهوية الإسلامية، خاصة مع اندلاع الثورة المصرية المجيدة في ١٩١٩.

كما شهد العصر الليبرالي ازدهار الأغنية الوطنية على يد فنانين آخرين، ورغم أن أم كلثوم وعبد الوهاب قد تورطا في الغناء للملك فاروق في بداية مشوارهما مما يمكن اعتباره نفاقا للحاكم، لكن أم كلثوم قدمت أيضا عام ١٩٥١ ـ أي قبل ثورة يوليو

---

[١] يعتبر البعض إن سيد درويش توفي قبل بداية العصر الليبرالي بمصر، على أن الباحث يرى إنه كان من إرهاصاته على الأقل.

[٢] محمد فتحي يونس: الأغنية السياسية.. دفتر أحوال مصر – جريدة الشرق الأوسط في ٢٠١٠/٥/٧
http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&issueno=11483&article=568431
(زيارة ٢٠١١/٧/٤).

[٣] طارق البشري: الحوار الإسلامي العلماني، الطبعة الثالثة – القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦.

[٤] ناصر عراق: ورود الأغنية الوطنية على صدر الثورات المصرية – مجلة أخبار الأدب عدد ٩١٨ بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٧

ـ أغنية "مصر تتحدث عن نفسها". وغنت في رثاء سعد زغلول أغنية "إن يغب عن مصر سعد" عام ١٩٢٨.

وقدم عبد الوهاب تحفته الغنائية وباكورة أعماله الوطنية: "حب الوطن فرض عليا" عام ١٩٣٦ ثم قدم الأغنية المقترنة باسمه: "أخي جاوز الظالمون المدى" كتجلٍ فني لنكبة ١٩٤٨[1].

- وفي عصر عبد الناصر توهجت شعلة الغناء الوطني على أيدي عمالقة الغناء والموسيقى من عبد الوهاب وأم كلثوم وعبد الحليم حافظ وغيرهم، وشعراء من أمثال صلاح جاهين وبيرم التونسي وعبد الرحمن الأبنودي، وملحنين من أمثال السنباطي وكمال الطويل ..الخ. خاصة مع ما واكب تلك الفترة من حس وطني متوقد، وأحداث هامة مرّ بها الوطن وتصدير حلم القومية العربية إلى سائر أقطار العرب، ومناطحة الإمبريالية الغربية، وساهم في ذلك ثورة الإذاعة التي بدأت بمصر عام ١٩٥٢.

صحيح أن التعبير السياسي عبر الغناء كاد يقتصر على اتجاه واحد فقط، هو الأغنية الوطنية، وامتد في بعض الأحيان ليصبح تمجيدا للحاكم ونظامه مع تجاوز كثير من رموز الفن تأييد مبادئ الثورة إلى تأييد الحاكم، ما يمكن اعتباره "فنا متواطئا". لكن هذا لا ينفي عبقرية وخلود كثير من تلك الأعمال وصدقها الفني والوجداني، التي لازال الشعب المصري يشدو ويترنم بها. كما لا يجب أن ننسى أن "ناصر" منع مواهب كبيرة كعبد الوهاب وأم كلثوم من الغناء في بداية حكمه.

صدح صوت أم كلثوم ببعض أجمال الأغاني الوطنية في تاريخ مصر حتى الآن مثل: "مصر التي في خاطري" عام ١٩٥٢ و"والله زمان ياسلاحي" عام ١٩٥٦. وحينما بدأ حلم القومية العربية في البزوغ كان لبقية الأقطار العربية نصيب أيضا، فغنت أم كلثوم، "بغداد يا قلعة الأسود" وأغاني أخرى لثورة العراق عام ١٩٥٨. كما غنت رائعة صلاح جاهين "ثوار ولآخر مدى"..

وغنى عبد الحليم "ثورتنا المصرية أهدافها الحرية"، و"حكاية الشعب" و"صورة"، وبعد هزيمة ١٩٦٧ غنى واحدة من أجمل الأغاني رغم حزنها "عدى النهار"، كما غنى "أحلف بسماها".

---

[1] ناصر عراق: سبق ذكره.

كل تلك الأغاني وغيرها التي عاشت وستعيش، على خلاف الأغاني الأخرى التي غناها البعض لعبد الناصر مباشرة، والتي ربما لا يزال لها صدى لدى أجيال الخمسينات والستينات، لكن من المؤكد أنه ما عاد لها أي صدى وجداني أو فني لدى الأجيال الحديثة التي سئمت تمجيد الحكام، كما لم تلمس منجزات ناصر لأنها اندثر معظمها بمجيء السادات. تلك الأجيال الجديدة التي أصبحت تتخذ من الديموقراطية عقيدة ومن دولة المؤسسات حلما منشودا.

يجد الباحث أن الأقرب للإنصاف هو اعتبار الأغاني التي قدمت لعبد الناصر "فنًا متواطئًا" لأن هؤلاء لم يكونوا ليجسروا على الغناء ضده أولا، ولأنه حينما ثبت خطأ سياسات عبد الناصر بوقوع نكسة ١٩٦٧ المخزية، لم يكن مستوى النقد أو توجيه اللوم في أعمال هؤلاء الفنانين على نفس الدرجة المتوقعة.

بيد أن ذلك العصر على ما تميز به من شمولية الدولة وتسلطها، والقمع البوليسي الدموي، إلا أن الأغنية المُعارِضة لم تختفِ، فقد شهدت ولادة الثنائي أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام، اللذين قدما ظاهرة فريدة في عالم الغناء العربي ستظل محفورة في الذاكرة. وعلى سبيل المثال قدم الفاجومي وإمام الأغنية اللاذعة "البقرة حاحا" وكذلك أغنية "خبطنا تحت بطاطنا" التي سخرت بمرارة من نكسة ١٩٦٧ بعد تكشف حجم الهزيمة والتضليل الإعلامي الفجّ الذي بثته ميكنة الإعلام الرسمي في ذلك الوقت[1].

كما كتب الفاجومي قصيدته البديعة "بهية" في معتقلات عبد الناصر عام ١٩٦٩، وهي التي ستظل جزءً هاما من الأغنية الوطنية. كما كانت لديه الجراءة أن يسخر من الأستاذ هيكل مع ما له من مقام إعلامي كبير في ذلك الوقت، فوجه له الأغنية القاسية "الأستاذ ميكي".

كما شهد العصر الناصري ثنائيا آخر مؤثرا تكون من الفنان عدلي فخري والشاعر سمير عبد الباقي، رغم كونهما أكثر راديكالية، لكن أعمالهما تميزت بالصدق وساعدت مع فنانين كثيرين في انتشال الجماهير من الإحباط واستعادة الروح الثورية والتحضير للقتال، حتى أن تلك الحالة التي خلقها الثنائي الأول والثاني وغيرهما ممن سار على نهجهما قد أطلق عليها "الثورة على الثورة" .. حيث أصدر فؤاد نجم والشيخ إمام أعمالًا هجائية للفنانين الكبار في ذلك الوقت مستنكرين غنائهم لعبد الناصر.

---

[1] فيلم الأغنية السياسية – فيلم وثائقي قصير من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية ٢٠٠٨.

وقدم الفنان محمد حمام واحدة من أجمل الأغاني الوطنية والسياسية معا، وهي الرائعة "يا بيوت السويس" التي تغنى بها كثير من الفنانين بعده.

ولم يكن ذلك الابتعاد عن النهج الرسمي دون تكلفة، فقد ذاق كل هؤلاء السجون والمعتقلات نتيجة لصدقهم وبحثهم الحثيث عن حرية الكلمة والفن.

- وفي عصر السادات منح انتصار أكتوبر المجيد دفقة أخرى للغناء الوطني، كانت الدفقة النوعية الأخيرة، التي حاول بها السادات استلهام التوهج الفني لعهد عبد الناصر، وحينما حاول الفنانون التعلم من أخطاء الماضي وعدم الغناء المباشر للزعماء، فغنى عبد الحليم أغنية النصر "عاش اللي قال"، غضب السادات بشدة كما تقول شهادات عديدة لأنه لم يذكر اسمه.

حاول السادات استخدام نفس أساليب عبد الناصر في الحشد الفني، لكنها خرجت هذه المرة أكثر فجاجة وأقل صدقا، فماتت أعمال من قبيل "السلام قال كلمته" لياسمين الخيام وهي الفنانة التي تبنتها جيهان السادات، وكذلك أغنية سيد مكاوي "تعيش يا سادات". ولم تمثل تلك الأعمال إضافة لتراث الأغنية الوطنية أو السياسية[١].

كما كانت سياسات السادات المتحولة اقتصاديا وسياسيا مصدر إلهام للأغنية المعارضة. فزادت انطلاقة وشعبية الثنائي "نجم والشيخ إمام" فقدما المزيد من الأعمال مثل "شرفت يا نكسون" وغيرها التي انتقدت توجهات السادات، كما منحت الانتخابات عام ١٩٧٦ فرصة للثنائي عدلي فخري وسمير عبد الباقي لإقامة الحفلات والمهرجانات الفنية بالجامعات والاحتكاك بالجمهور[٢].

بهذا الاستعراض الموجز، يمكن الاستنتاج أن عصر مبارك قد شهد تراجعا حادا للتعبير السياسي عبر الفن والغناء، بما في ذلك الأغنية الوطنية، فكل عصر من العصور المصرية الحديثة يمكن أن نذكره بأحد أعلام الغناء الوطني أو السياسي، بالمعارضين والمؤيدين، بالأغنية الوطنية والمتواطئة والمُعارضة.. أما عصر مبارك فيصعب على المرء أن يتذكر منه اسما لامعا، وحتى من أطلق عليهم "الفنانون الملتزمون" كان

---

[١] سارة سند: في عصر السادات.. الغناء للرئيس والسلام بالأمر – صحيفة اليوم السابع في ٢٠٠٩/٨/٦
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=124756&SecID=199&IssueID=70
(زيارة ٢٠١١/٧/٢٨).

[٢] فيلم الأغنية السياسية – سبق ذكره.

يتم التضييق عليهم، كما سنوضح لاحقا. كما يصعب أن تحصي أعمالا غنائية خالدة تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، على عكس الوفرة والغزارة كمًا وكيفًا في العصور السابقة، خاصة عصر عبد الناصر والعصر الليبرالي، إذ بدأ التراجع السريع منذ عصر السادات واتفاقية كامب ديفيد.

على أن انسداد أفق الحياة السياسية في مصر مبارك، وارتفاع كلفة التعبير السياسي، لا يفسران وحدهما ذلك التراجع الحاد للغناء الوطني والتعبير السياسي عبر الغناء.. ويمكن تلخيص أسباب تلك التراجع كما يلي:

أولًا: انحسار حرية الرأي والتعبير، وارتفاع كلفة معارضة النظام على النحو السابق تقريره.

لقد كان أغلب المصريين في العموم في معزل تام عن السياسة، أو بالأحرى: الفعِل السياسي. وكانت هذه العزلة تتبدى أوضح في شرائح نخبوية من المجتمع، مثل شريحة الفنانين، التي كانت لها - بشكل أو بآخر- روابط اقتصادية أو معنوية أو عائلية تربطها مع النخبة الحاكمة.

إن النظام الذي تقلقه الكلمة المكتوبة، تُرْعِبُه وتُفْزِعه الكلمة المسموعة، خاصة إن تحولت إلى أغنية يسمعها الملايين من الناس وكلمات تتردد على الألسنة. إن الفن هو أقوى طريقة للوصول لعقول الناس وإقناعهم خاصة في مجتمع تنهكه الأميّة ولم يكن لنظام استبدادي قمعي أن يتسامح مع ذلك أو يسمح به.

على أن الإنصاف يقتضي ألا نُحمّل الفنانين كل المسئولية، صحيح أن منهم من شارك دون تردد في مُمَالئة النظام، وآخرين لم يتوقفوا طويلا أمام معنى الفن ورسالته، إلا أن المناخ العام للمجتمع لم يكن مواتيا[1]. لكن أحدًا لا يستطيع أن ينكر افتقار الغالبية الكاسحة منهم لشجاعة التعبير والسباحة عكس التيار.

وكنموذج على ذلك القمع السلطوي، يؤكد الموسيقي حلمي بكر فكرة محاربة الغناء الجاد وبعض الفنانين مِنْ قِبَل الدولة، قائلًا: "وصل الأمر لمنع بعض أغانى على الحجار، ومحمد منير لأن أعمالهما تحمل نقدا لاذعا. وأنا شخصيا عندما كنت عضوًا

[1] عبد المعطي حجازي الثقافة ليست بخير – بل الوطن ككل

في لجنة الاستماع، كانت هناك تعليمات بمنع أي أغاني تحمل إسقاطا سياسيا أو اجتماعيا. وهو ما عَرْقلَ تيار الغناء الجاد"[1].

ثانيًا: ضعف اليسار: إذ ثمة علاقة قوية بين اليسار والفن، فكثير من الفنانين هم مثقفون يساريون، وقد ارتبط الغناء السياسي في العالم أجمع وليس في مصر وحسب، باليسار.. ليس أدلَّ على ذلك من تجربة الثنائي المؤثر: الشيخ إمام وأحمد فؤاد نجم التي أدت بهما إلى السجن في نظام السادات.

ومن المعروف أن القومية الاشتراكية ناهيك عن التيارات اليسارية الأخرى، أخذت في الانحسار نتيجة للتحول في سياسات البلاد على يد السادات مع ظهور طبقات صاعدة رأسمالية استفادت من الانفتاح الاقتصادي عن طريق ثقافة الاستهلاك والاستيراد، على حساب أغلبية فقيرة كادحة، نتيجة غياب الشفافية والتخطيط الاقتصادي العلمي، وتزامن ذلك مع مد ديني متصاعد أدى لهيمنة ثقافة "الحلال والحرام" وزيادة نسبة المحافظة في المجتمع وصلت في مرحلة من مراحله إلى العنف والإرهاب في حقبة التسعينات.

ومما لا شك فيه أن التحولات السابقة أثرت بالسلب على المشاركة الفنية في السياسة، من حيث أنها أضعفت اليسار - الرافد الأول للفن السياسي- وساهمت في تحولات رأسمالية متوحشة استطاعت الوصول إلى والتحالف مع النخبة الحاكمة، مما يعني غلق الأبواب أمام أي محاولات فنية تنحرف عن القطار الرئيسي الرسمي. (باعتبار أن الفضاء الخاص للغناء هو أيضا أحد أذرع القطار الرسمي نتيجة تزاوج المال والسلطة).

صحيح أن الإسلاميين مع صعود نجمهم أنتجوا فنًا "إسلاميًا" بدأ ينتشر تجاريا في مصر مع مطلع التسعينات، لكنه من ناحية كان حريصا على أن يبتعد عن السياسة للحفاظ على سُوقِهِ الصغيرة المتاحة، ومن ناحية أخرى فإنه حينما يقترب من السياسة يكون في مجمله فنًا انعزاليا معبرا عن الخطاب السياسي الإسلامي لمفاهيم الحماسة الجهادية والإيمان.. الخ، أي إنه لم يكن يحرص على تعزيز المشترك مع الجماهير، كما أنه لم يكن يشتبك مع قضايا السياسة الداخلية من استبداد أو فساد، وانحسر في

---

[1] الثورة أفرجت عن الأغاني الممنوعة – صحيفة الشروق في ٢٠١١/٣/١
http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=399396
(زيارة ٢٠١١/٧/٥).

القضايا الخارجية الملتهبة في فلسطين وأفغانستان والعراق وغيرها[١]. مما أدى في النهاية إلى ضعف الإقبال على هذا الفن بشكل واسع، وذلك على عكس الفن الذي أنتجه اليسار المصري بتنويعاته وكان له صدى لدى لجماهير، حتى وإن كان هو الآخر انعزاليا في بعض جوانبه.

ثالثا: اشبكت العوامل السياسية مع لعبة السوق، وتصاعد النزعة الاستهلاكية، إذ تحول الفن إلى عملية تجارية محضة، مع ضعف سوق الإنتاج في مصر (تسيطر الشركات الخليجية والقنوات الخليجية حتى الآن على أعمال معظم الفنانين المصريين)، مما أدى إلى قلة الفرص أمام الفنانين الشباب الذين يريدون أن يشقوا طريقهم إلى الجمهور العريض، ما يجعل ذلك الطريق في الغالب على حساب الجودة من باب "الاستسهال"[٢].

وإذا كان د. جلال أمين - كمتذوق للفن وليس متخصصا فيه- يرى أن أذواق الناس انحدرت في الستينيات والسبعينيات عن الثلاثينيات والأربعينيات، ويرى أن محمد عبد الوهاب مع كل مجده الفني، ارتكب أخطاءً كبرى بتغريب الموسيقى العربية والتنكر للتراث الموسيقي الشرقي،[٣] فإن لنا أن نتساءل عن مدى "الانحدار" الذي وصل إليه الفن بعد خمسين عامًا من ذاك الانحدار الأول!

أضف إلى ماسبق، انتشار الفساد في قطاع الإنتاج الرسمي، وهي الشكوى التي جأر بها معظم الفنانين بعد سقوط النظام[٤]

والخلاصة، إنه في غياب ملحوظ للفن الجيد، كان المجال مفتوحا ليملأه أي نوع آخر من الفن مع سيطرة الثقافة البصرية على الجماهير وتكريس النزعات الاستهلاكية التي تفتقر للإيمان بالقدرة على التجاوز؛ تجاوز الواقع وتجاوز الظروف

---

[١] عمرو مجدي: الأغاني الإسلامية.. من دُف الدعوة إلى لحن السوق، (بحث) من كتاب ملامح أسلمة الفضاء العام في مصر (تحت الطبع) – مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة.

[٢] عبّر الموسيقار اللبناني الكبير زياد الرحباني عن هذا الأمر بسخرية في تصريح قال فيه: على الفنان تجنب السياسة حتى لا يخسر روتانا، في إشارة للشركة الخليجية المسيطرة على نسبة كبيرة من السوق الغنائي العربي. ٢٠١٠/٣/٩ (زيارة ٢٠١١/٧/١)

http://www.arabnet5.com/news.asp?c=2&id=51759

[٣] د. جلال أمين، شخصيات لها تاريخ - الطبعة الثانية - دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٤٨ وص١٦٥.

[٤] هاني شاكر: الشعب المصري يستحق أن نقدم له فنًا محترمًا – حوار أمجد مصطفى بصحيفة الشروق في ٢٠١١/٢/١٥

وتجاوز الزمان.. أو بمعنى آخر تفتقر للإيمان بأي مطلق، سوى جني المزيد من الأرباح والاستغراق في مزيد من لذة الاستهلاك المنفصلة عن المعنى.

يختصر الموسيقار محمد علي سليمان تمازج تلك العناصر بقوله:

"إن قرارات منع الأغاني تنتمى لمدرسة العصر المنتهي، وهدفها كان تسفيه المجتمع، وتسطيحه، بحيث يصبح لا قرار ولا فكر ولا استراتيجية، خلال العهد الإعلامي الذى امتد لـ٣٠ عاما، كان الهدف هو أن يأكل المصرى، وينام فقط، لذلك تم حجب بعض الأغانى الوطنية الحقيقية التى ساهمت فى تشكيل الوجدان المصرى فى فترة من الفترات، لأن هذه الأغانى كانت تمثل خطرا على أى حكم غير ديمقراطي. لأنها سلاح فتاك ضدهم، ولم ولن تكون فى صالح مستقبلهم، وبقائهم، لذلك كان البديل هو تقديم الغناء الهابط، لأنه بالنسبة لهم أفضل وأربح"[١].

معايير التصنيف:

وقبل أن نقوم بتحليل محتوى بعض الأعمال الفنية لاستخلاص الملامح التي تميز بها التعبير السياسي عبر الغناء قبل الثورة، فإن الباحث يؤكد أن وظيفة البحث ليست إطلاق الأحكام القِيَميَة كالنفاق وغيره، على هذا العمل أو ذاك.

لكننا سنعود إلى التصنيفات التي أوضحناها في مقدمة البحث، "فالفن المتواطئ" ليس بالضرورة نفاقًا، إذ قد يكون التواطئ قهريا أو طوعيا، والفن المعارض قد يكون وصاية، والفن الوطني قد يكون متواطئًا! فما المعيار؟

ليست كلمات العمل الغنائي هي وحدها معيار الحكم على صدقه أو كذبه، وجودته أو تواضعه، وإنما ينبغي للحكم على العمل أن نأخذ بالاعتبار العديد من المعطيات، منها:

- اللحن والموسيقى والأداء ومدى اتساق ذلك كله مع الكلمات.
- مدى اتساق سلوك الفنان صاحب العمل مع ما يدعو إليه عبر فنِّه.
- نسبة تلك الأعمال "السياسية" التي قدمها إلى مُجمل أعماله.
- وفي أي مناسبة قدمها؟ وهل كان ثمة مناسبات أخرى وطنية أو قومية سكت فيها عن التعبير حين كان واجبًا، ومناسبات أخرى عبّر فيها حين كان السكوت متاحًا؟ .. الخ.

---

[١] الثورة أفرجت عن الأغاني الممنوعة، سبق ذكره.

إن جُملة المعايير السابقة حين أخذها بالاعتبار يمكن أن تساعدنا لاستخلاص حُكْم أقرب ما يكون إلى الصواب دون إجحافٍ أو مبالغة. وفي النهاية فإن هذا الحكم كما أسلفنا ليس حكمًا قيميًا على العمل وإنما حكم "وظيفي".

نماذج للتعبير السياسي عبر الفن في عصر مبارك:

يصعب أن نقوم بإحصاء أو استعراض شامل لكافة الأغاني التي قدمت، لكننا هنا فقط نقدم نماذج مهمة نستطيع من خلال استعراضها الوصول لحكم يمكن تعميمه على تلك الحقبة.

يمكن أخذ تجربة الفنان "عمرو دياب" كأحد أبرز الفنانين الذين صعدوا في عصر مبارك واستطاعوا تحقيق نجاح وجماهيرية كاسحة لدى الشباب.. كتجربة عميقة الدلالة. قدّم دياب أولى ألبوماته عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠١٠ كان قد أنتج نحو ٢٥ ألبومًا غنائيا.. كانت الأغاني (السياسية) فيها لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، ومنها أغنيتان مهديان للرئيس!

ولعل أشهر تلك الأعمال (السياسية) هي أغنية شواحد **مننا** الله **التي أهداها دياب إلى مبارك في عيد ميلاده عام ٢٠٠٨ .. ويقول فيها:**

(للى ضحى لاجل وطنه لاجل ما يعود النهار/واللى اسم مصر دايمًا كان له طاقة الانتصار/اللى حلمه حلمنا/واللى فرحه فرحنا/اللى نهر النيل بيجرى جوه دمه ودمنا/يبقى واحد مننا)[١]

يمكن بوضوح اعتبار تلك الأغنية "فنًا متواطئًا" فهو لم يقدمها لمبارك بمناسبة تعزيز الديمقراطية ولا قدمها له في بداية عهده حين أخرج المعتقلين من السجون واستبشر الناس خيرًا، لكنه قدمها له في إحدى قمم القمع وامتناع تداول السلطة لمدة ٣٠ عاما وسيطرة مشروع التوريث على كافة أجهزة الدولة[٢].

وحين قدم دياب عملا وطنيا آخر قبل ذلك بعنوان "أفريقيا" لم تكن المناسبة سوى "كرة القدم". وحين كان المناخ السياسي المحلي والإقليمي معطيا الضوء الأخضر

---

[١] منى القاضي: عمرو دياب يهدي أحدث أغانيه الوطنية للرئيس مبارك – موقع محيط في ٢٠٠٨/٥/٢٥ (زيارة ٢٠١١/٧/١)

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=128246&pg=3

[٢] حسام عبد الهادي: الفنانون بين الولاء للوطن والولاء للحكام – مجلة روزاليوسف في ٢٠١١/٥/٧

http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id=110996

(زيارة ٢٠١١/٧/٣١)

للغناء لفلسطين أثناء اندلاع الانتفاضة الثانية في مطلع الألفية الجديدة، قدم دياب أغنية "القدس دي أرضنا".. لكن حين فازت حكومة حماس بعد ذلك في الانتخابات البرلمانية وتعقدت الأمور السياسية وأصبح المناخ مضادا للفلسطينيين سكت الجميع عن التعبير رغم المذابح التي ارتكبتها إسرائيل في حرب ٢٠٠٦ على لبنان وحرب ٢٠٠٨ على غزة.

فحتى تأييد الفلسطينين والقضايا القومية يجب أن تكون متماشية مع الرأي السياسي الرسمي وأن تتقيد بقيوده ولا تتجاوز ذلك قيد أنملة. فأعمال أخرى مثل الأغنية الجميلة "يا الأقصى يا الجنة" التي قدمها إيمان البحر درويش في عز الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٢ لم تجد طريقها للتلفاز الرسمي، لأنها ليست مجرد عملاً "متواطئًا" لإرضاء الجماهير، لكنها كانت عملاً حقيقيا تتناول معاني سياسية من حق العودة للاجئين وغير ذلك، فيقول:

(لا عمرنا نسينا لا يافا ولا سينا/يا حيفا سامحينا على اللى كان منا)

في ناحية أخرى، يمكن أخذ نموذج استدلالي آخر ظهر في السنوات الأخيرة لنظام مبارك، هو نموذج الفنانة شيرين عبد الوهاب التي ولدت قبيل عهد مبارك عام ١٩٨٠، وظهرت على الساحة الفنية عام ٢٠٠٠ لتقدم نحو ٥ ألبومات حتى عام ٢٠١٠.. احتوت ٣ أغنيات فقط يمكن اعتبارها سياسية، كانت إحداها أغنية "ريسنا" التي كلفتها وزارة الإعلام بإعدادها تهنئة للرئيس على شفائه في مطلع عام ٢٠١٠ بعد علاجه في ألمانيا[١].

تقول كلمات الأغنية:

(دي أكتر مرة بنتلم وبنقلق وبنهتم/مش إنت كبيري أنا وغيري وبينا محبة وعشرة ودم/ دي أكتر مرة بنهتم وبندعي نقول يا رب في غير كده إيه وجع قلبي يا قلبي قد تعب الأب/لما قالوا إنك في شدة شفت صورة أبويا فيك/نفسي أطير وفي ثانية واحدة أمد إيدي ألمس إيديك/ريسنا ريسنا دا بجد إحساسنا/دا إنت اللي قلبك علينا ودايما رافع راسنا/دا معاك عمرنا ما نخاف وحبيناك أضعاف/رئيس وأب وقلب كبير/إرادة صلبة وعمره ما خاف/كلنا من غير ما نقصد جينا من غير اتفاق/مصر عايزة اللحظة ديا عايزة منا الإنتماء)

---

[١]نجوى الغيطاني: شيرين تغني للرئيس بمناسبة شفائه في ٢٠١٠/٣/٢٥ موقع في الفن
http://www.filfan.com/News.asp?NewsID=15340
(زيارة ٢٠١١/٧/٦).

ليست مشكلة أن تعبر الفنانة شيرين أو غيرها عن تأييدها لمبارك لكن المشكلة أن يتضمن ذلك التعبير تأييدا لفكرة الأبوة التي يمتلكها الحاكم، وتكريسًا متعمدًا للخلط بين الانتماء للوطن والانتماء للحاكم وكأنهما شيء واحد. ناهيك عن أن الفرصة التي حظيت بها "شيرين" لم تكن لتحظى بها لو أنها غنت نفس التعبيرات لشخص معارض للنظام.

الجدير بالذكر أن هذه الأغنية عام ٢٠٠٨ جاءت على ذات منوال أغنية عمرو دياب "٦٠ مليون فدائي" التي أهداها قبل ١٣ عامًا للرئيس بعد نجاته من محاولة الاغتيال في أثيوبيا عام ١٩٩٥، وكانت تقول:

(لو فين ما روح تلاقي ٦٠ مليون فدائي/بيردوا فى قلب واحد بيردوا عليك نداك/انت مش واقف لوحدك كلنا واقفين وراك/انت مهما تكون بعيد بتحس بينا/لو فى محنة بتجري وتخفف علينا/انت أب بمعنى كلمة أب لينا/انت رمز وحلم كل شاب فينا)

ويتضح من كلماتها أن شيئًا لم يتغير في عقلية الأغنية الوطنية لدى قطاع كبير من الفنانين، فعمرو دياب الذي ولد في الستينيات وبدأ مشواره في الثمانينيات، لم يختلف عن بنت العشرينيات "شيرين" التي بدأت مشوارها في القرن الجديد رغم التطور الهائل في وسائل الإعلام والتحولات المجتمعية التي تفرض مزيدا من التفتح في العقلية الإعلامية والأمنية.

أما الأغنية الأخرى الشهيرة لشيرين فهي "مشربتش من نيلها" وهي عمل جميل من الفنانة "شيرين" لكنها تعبر بشكل عميق - ولا واع في ذات الوقت- عن وجود "أزمة ما" تنتاب شعور المصريين إزاء بلدهم، بعد أن نالَ من إحساسهم بالفخر والوطنية معاولُ الفساد والاستبداد والتعذيب على يد مصريين أمثالهم.

تقول الأغنية:

(ما شربتش من نيلها/طب جربت تغنيلها/جربت في عز ما تحزن تمشي في شوارعها وتشكيلها/ما مشيتش فى ضواحيها/طيب ما كبرتش فيها/ولا ليك صورة ع الرملة كانت ع الشط في موانيها/دور جواك تلقاها هي الصحبة وهي الأهل/عشرة بلدى بتبقى نسيانها ع البال مش سهل/يمكن ناسي لإنك فيها/مش واحشاك ولا غيبت عليها/بس اللى مجرب وفارقها قال في الدنيا ما فيش بعديها/إن غبت بحنلها وأنسى الدنيا وأجيلها/وإن جيت أنسى تفكرنا بمليون ذكرى القلب شايلها/غالية بلدنا علينا وها تفضل فى عنينا/ومدام بنحب بلدنا تبقى ها تتغير بينا)

يتأكد هذا الشعور "بالأزمة" بشكل أوضح في أعمال غنائية أخرى، يمكن لمسها من خلال تجارب مغايرة لما سبق مثل تجربة الفنان "محمد منير".. الذي بدأ مشواره الفني في نهاية عصر السادات، وهي تجربة مليئة بالأعمال السياسية والوطنية الرائعة، بحيث يمكن اعتبار محمد منير أحد الفنانين القلائل الذين أصروا على تقديم لون مختلف، منتهجًا خطًا مغايرًا نسبيًا للسائد والمألوف.. وعلى الرغم من أن "منير" لم يتوانَ عن إعلان تأييده لمبارك في بعض التصريحات الرسمية، لكنه لم يقدم له أي عمل غنائي[1]، وكان واضحا في انحيازه للطبقات المهمشة والفقيرة رغم تراجع ذلك في ألبوماته الأخيرة.

وعلى سبيل المثال أغنية جميلة من أولى أعماله في بداية مشواره هي "اتكلمي" عام ١٩٨٣، تقول كلماتها:

(وليه تسكتي زمن اتكلمي/ليه تدفعي وحدك التمن اتكلمي/وتنامي ليه تحت الليالي اتكلمي/دي المشربية عيونك بتحكي ع اللي خانوكي/واللي سنين همّلوكي/جوا البيبان سلسلوكي/أنا ابن كل اللي صانك/رمسيس وأحمس ومينا/كل اللي زرعوا في وادينا/حكمة تضلل علينا)

وفي عام ١٩٩٤ قدم أغنيته الحزينة (قلب الوطن مجروح):

(قلب الوطن مجروح/لا يحتمل أكتر/نهرب وفين حنروح/لما الهموم تكتر.. لو حتى قلبي تاه/بين الشجن والآه/يا للي لقاكي حياة/أنا حبي ليك صلاة/يا مطيرة العصافير/رجع الهوا بالخير/لو قلبي عاد ضميه/اديه حنان وداديه/دا الصمت مش لينا.. خلي طريق البوح يصبح طريق مرمر)

ويكاد يكون منير من الفنانين القلائل الذين حرصوا على إنتاج أغنية وطنية واحدة على الأقل في كل ألبوم له، بحيث يمكن تصنيف الكثير من أعماله بين خانتي الفن الملتزم والفن الوطني أكثر من كونه "فنًا معارضًا". ومن أعماله أيضا: "بكّار، حدوته مصرية، عقد الفل والياسمين، جندي في جنودك، ايه يابلاد يا غريبة، علموني عنيكي، ساح يا بداح، الخواجة ابن ماريكا". كما يقول محبوه أن بعض أغانيه العاطفية هي ذات مغزى سياسي مثل أغنية "يونس" التي يقول فيها: ودا حب إيه دا اللي من غير أي حرية.

[1] البعض اعتبر أغنية منير "في حب مصر" موجهة للرئيس مبارك، بسبب تواكبها مع الحملة الانتخابية للرئيس مبارك وإذاعتها في التلفاز، لكن منير نفى ذلك.

وفي ذات الاتجاه، عمل قلة من الفنانين مثل وجيه عزيز ومحمد الحلو وعلي الحجار، وإن حازوا جماهيرية أقل، لأسباب مختلفة من بينها محاربة النظام لهم وتهميشهم[١]، فقدم الحجّار مثلاً أعمالاً مهمة مثل: "هنا القاهرة" و"يا مصري ليه دنياك لخابيط" ينطبق عليها أيضا فكرة "الأزمة" كما أوضحناها.

وتنطبق ذات الفكرة على أغاني بعض الأفلام خاصة ما أنتج في السنوات الأخيرة مثل أغنية "بحبك وحشتيني" و"مش فاضل مني غير شوية ضيّ".. وغيرها من الأغاني التي تتناول جميعا حالة الإحباط لدى المصريين وشعورهم بالغربة في وطنهم، دون أن تتعرض بالضرورة إلى رموز النظام السياسي القائم بشكل مباشر، مع التركيز على الأوضاع الاجتماعية دون السياسية حتى تفلت الأغنية من براثن الرقابة.

ومع تلك المساحة الضيقة للتعبير لم يكن أمام بعض الفنانين الأعثر حظا سوى استخدام أسلوب الإسقاط، أي استخدام تترات المسلسلات بحيث تكون مُفصّلة على المعركة الدرامية للمسلسل في حين أنها يمكن تفسيرها بوجه آخر سياسي[٢]. مثل أغنية "طلعت أنِّش" وغيرها من تترات المسلسلات التي قدمها علي الحجار.

المؤسف أن كثيراً من الفنانين لم يقدموا أعمالهم الوطنية إلا حينما رأوا الضوء الأخضر من النظام القائم أو المناخ العام، لن نتحدث هنا عن أغنيات قدمت بمناسبة عيد ميلاد الرئيس أو حملته الانتخابية، ولكن حتى في الانتفاضة الفلسطينية الباسلة عام ٢٠٠٠ تذكر غالبية الفنانين فجأة أن هناك "قضية فلسطينية" فبدأوا الغناء لها، لأن النظام السياسي كان مؤيداً لذلك وقتها،[٣] وفي عام ٢٠٠٩ بعد اشتعال الفتنة بين مصر والجزائر بمباركة رسمية، وجدها أغلبهم فرصة لـ"إعلان وطنيتهم" فخرجت أغانٍ مشوهة اللحن، ركيكة المعنى.

---

[١] علي الحجار: أمن الدولة حرمني "ليالي التلفزيون" لصالح كاظم – موقع دنيا الوطن في ١/٤/ ٢٠١١ (زيارة ٣/٨/٢٠١١).

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/04/01/172510.html

[٢] الثورة أفرجت عن الأغاني الممنوعة – الشروق، سبق ذكره.

[٣] يرى الناقد الفني طارق الشناوي إنه لايوجد فنان في العالم العربي يستطيع أن يدلي بتصريحات تخالف النظام السياسي القائم. خاصة كلما ازدادت نجومية ذلك الفنان، وما حدث في مصر والجزائر تصور الفنانيين لوجود موقف سياسي ضد الجزائر هو ما حذا بالفنانيين لمهاجمة الجزائر إلى حد قطع العلاقات (برنامج العاشرة مساءً - قناة دريم- حلقة ٢٧/١/٢٠١٠).

وعلى سبيل المثال: قدم محمد حماقي أغنية ولا أي كلام يقول فيها:

> (مصر بحبها/بلدي واللي يمسّها/اكله بسناني وانتهى/اللي يفكر غير كدا)

فلا مانع لدى حماقي في أن يوجه نصال التهديد إلى شعب عربي شقيق، لكن حصار غزة المستمر أو قتل شعب العراق أو تزوير الانتخابات أو موت آلاف المصريين في العبارة لم يُحرك بداخله شيئًا، من روح الوطنية، والأدهى أنه يقارن في الأغنية بين إنجازات

> (بلد عم نجيب/زويل وسومه والعندليب/داليدا وبليغ والخطيب/وناس كتير جامدين كده/بلد عمر الشريف عادل إمام أبو دم خفيف/حسن شحاته غني ع التعريف)

فبالنسبة للأغنية الوطنية "الحديثة" لا تحفظ من اعتبار إنجازات حسن شحاته وداليدا والخطيب بذات قدر إنجازات نجيب محفوظ وأحمد زويل وأم كلثوم[1].

الفرق المستقلة

بيْد أنه في نهاية عصر مبارك وفي السنوات الخمس الأخيرة مع الحراك السياسي الذي اجتاح البلاد في ٢٠٠٥ وإضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨ وأحداث المحلة وغيرها، نجحت بعض الفرق الشبابية المستقلة **Underground** في جذب الأنظار واستحواذ جماهيرية لا بأس بها من خلال المنافذ الثقافية المستقلة كساقية الصاوي ومسرح الجنينة ونقابة الصحفيين والمركز الثقافي الفرنسي والألماني وغيرها.. الخ. وبدا أن هناك أملًا في تعبير فني "موازٍ" للخط الرسمي، لا يهتم كثيرًا بأضواء التلفزيون.. وبالتالي فإن سقفه أعلى في التعبير، ولم تعد الأوضاع السياسية القائمة بمنأى عن "لسع" أوتار العود والجيتار[2].

من هذه الفرق اسكندريلا، ونغم مصري، ومسار إجباري، ووسط البلد، وبساطة، والشارع، والمحطة، وتاكسي باند، وتأفيل مصري.. الخ.

وقد تأسست معظم تلك الفرق وتكاثرت خلال السنوات الخمس الأخيرة، فيما عدا قِلة منها مثل فرقة وسط البلد التي تأسست عام ١٩٩٩، وكذلك فرقة اسكندريلا

---

[1] للإنصاف ينبغي أن نذكر أن بعض الفنانين رفضوا الانخراط في هذا الاتجاه، وقدموا أعمالًا مضادة مثل أحمد مكي الذي قدم أغنية "فوقوا" لكن هذا الاتجاه المضاد كان الاستثناء.

[2] نسمة صادق: بعيدا عن البكاء والحب، فرق غنائية مستقلة تغني للشارع المصري – اليوم السابع في ٢٠٠٩/٧/١٩ (زيارة ٢٠١١/٨/٤).

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=119639&SecID=48&IssueID=0

التي نشأت عام ٢٠٠٢ لكنها توقفت بسرعة، وكانت انطلاقتها الحقيقية مع التأسيس الثاني لها عام ٢٠٠٥، وقدمت أغاني الشيخ إمام وسيد درويش، وكان والد أحد مؤسسي الفرقة الفنان "حازم شاهين" صديقا للشيخ إمام[١].

كما قدمت أغانٍ سياسية لاذعة يمكن تصنيفها كأغان "معارضة" مثل أغاني "بشويش" و"يحكى أن" لكن المقام لا يتسع لذكر المزيد نظرًا لتقيد الباحث بمساحة محددة للبحث، وكذلك أغنية "كلمتين لمصر" لفرقة بساطة و"انسى يا مصري" لفرقة تاكسي باند.

وفي العموم فإن الغالب على تلك الفرق عدم انسياقها وراء ما سمّاه بعضهم "فن التيك أواي"، وتقديمهم أعمالًا مختلفة من ناحية الذائقة الفنية والألحان وكذلك الكلمات، كما توحي بذلك أسماء الفرق ذاتها، ونجحت وسط البلد في اختراق السوق التجاري بتقديم ألبوم "وسط البلد" عام ٢٠٠٧[٢]، الذي احتوى على سبيل المثال الأغنية الجميلة "عم مينا" عن الوحدة الوطنية.

على أن جماهير تلك الفرق ظلت في النهاية محدودة وتشكلت في الغالب من شباب الطبقات العليا والمتوسطة، والنخب المتعلمة والمثقفة، في ظل الحصار الرسمي لها وعدم تلقيها أي دعم أو تشجيع أو مساحة رسمية من خلال مهرجانات وزارة الثقافة والتلفاز والإذاعة الرسميين[٣]. ويأخذ عليها بعض المتخصصين إغراقها في الموسيقى الغربية دون الالتفات للتراث.

أغاني الراب.. الأندرجراوند الافتراضي!

في سياقٍ موازٍ لظهور وانتشار الفرق المستقلة، كانت ظاهرة أخرى لم تحظَ بحقها الوافي من الاهتمام وتسليط الضوء، وهي ظاهرة "الرابرز" المصريين على الإنترنت، والعرب عموما.

---

[١] حازم شاهين.. الموسيقى اتطورت كتير في مصر لكن الغنا اتأخر أوي، حوار: عمر الناغي – الدستور في ٢٠١٠/٥/١٣ (زيارة ٢٠١١/٨/٤)

http://www.dostor.org/art/news-and-variety/10/may/12/15912

[٢] وسط البلد المصرية: مشينا عكس التيار التجاري، بدأنا من الشارع – حوار: رشا حلوة موقع قديتا نت في ٢٠١٠/٨/١٥ http://bit.ly/qu0tr6 (زيارة ٢٠١١/٨/٥).

[٣] وليد أبو السعود: هموم الغناء المستقل على مائدة الشروق – صحيفة الشروق في ٢٠١١/٥/١٧
http://www.shorouknews.com/contentData.aspx?id=457544

(زيارة ٢٠١١/٨/٥)

والرابرز **Rappers** يعني "مغنو الراب" وهم عشرات من الشباب الذين الذين بدأوا في السنوات الأخيرة بث أغانٍ لهم (غالبا بموسيقى **genre** غربية؛ راب أو راي أو هيب هوب) على الإنترنت، وتكون تلك الأغاني مصنوعة في المنزل أو استديو صغير بواسطة إمكانات بسيطة **techno**. وهي أغانٍ لا تنتج بشكل تجاري، لكن بعضها يحقق انتشارا ساحقا.

ويرصد الصحفي "عمرو عزت" في تحقيق مهم له تلك الظاهرة: "من يقترب من العالم الموازي أو الافتراضي الذي يصنعه الشباب بالأساس يجد أن موسيقى الراب أصبحت عنوانا على مجتمع شبابي مستقل أو"تحت الأرض" له فرقه ونجومه وجمهوره بل ومعاركه أيضا. منتديات الراب على الإنترنت هي أرض هذا المجتمع، الذي كانت نواته قبل انتشار الإنترنت أفرادا ومجموعات من الشباب الذين جذبتهم موسيقى الراب"[١].

ويضيف: "بساطة التقنية التي لا تحتاج إلا إلى إيقاع وجمل لحنية قليلة تبدو مغرية لمن يريد أن يرتجل ويعبر بسرعة وقوة وسخط، وكثافة الكلمات في الراب واقترابها من الكلام العادي - مقارنة بالتكثيف والاختزال في القصائد الغنائية- تلتقط كالمغناطيس كل الأفكار والتعبيرات التي تشغل أذهان الشباب لتعرضها في وضوح"[٢].

هذا المجتمع الغنائي كان للأسباب أعلاه أقرب إلى هموم الشباب، صحيح أنه ركز على الأغاني العاطفية لكنه أنتج بغزارة الكثير من الأغنيات السياسية والاجتماعية، وإن كانت ركيكة المستوى في نظر الكثيريين.

لا يتسع المقام هنا لذكر نماذج عديدة لكن نذكر نموذجًا، وهي أغنية "إيجيبت ٢٠١٠"[٣] وهي تسخر مما عرف إعلاميا بفضيحة "صفر المونديال"، حين فشلت مصر في الحصول على أي صوت في تصويت استضافة كأس العام ٢٠١٠ الذي أجري عام ٢٠٠٤، وأنتج تلك الأغنية شاب "رابر" يطلق على نفسه "الحاتي".. وقد انتشرت الأغنية على الإنترنت وقتها بشكل واسع.

---

[١] عمرو عزت: غُنا الراكبين "رابع ورا" – صحيفة الشروق في ٢٠٠٩/٨/٤ (زيارة ٢٠١١/٨/٥).
http://amr-ezzat.blogspot.com/2009/08/blog-post.html

[٢] عمرو عزت: سبق ذكره.

[٣] اسمع الأغنية "إيجيب ٢٠١٠" على هذا الرابط **http://youtu.be/Yw5YakWnpYo**

تقول كلمات الأغنية:

(وكانت فضيحة كبيرة لما خدنا الصفر/والصدمة كانت شديدة معقولة خدنا صفر؟/الناس في الشارع اتلحسوا/وكله يكلم نفسه/وكام مليون انتحروا/والباقي حابس نفسه/كان إمتى وحصل إزاي/والكورة بتقولي واي/والفيفا تقولك ياي/سلملي ع الترومای/الناس عندها إحساس والحزن مالي الناس/والكل بقى بيعيط/ويقولك مصر خلاص/معقولة جنوب إفريقيا هي تاخد الكاس؟!/والشعب المصري واقف يتفرج كده محتاس؟/بيقولك بعتوا البعثة/ومعاها وفد خطير/رجعوا بالخيبه والوكسه وفضايح تانيه كثير/وصرفوا كام مليون مش عارف كان علي ايه؟/بيقولوا الصفر غالي الكيلو بعشره جنيه!/البعثة لازم تتحاكم يا ناخد بالقصاص/إدوهم حكم نهائي الرمي بالرصاص)

لم يذكر "حاتي مصر" سنه أو اسمه الحقيقي في صفحة الفيس بوك الخاصة به[1]، لكن صوته وصورته تدلان أنه لم يكن يتجاوز ٢٠ عامًا حين أنتج أغنيته عام ٢٠٠٤.

الجدير بالذكر أن نفس الرابر "حاتي مصر" أنتج فيما بعد - بعد ٦ سنوات في ٢٠١٠- أغنية أكثر نضجا، أهداها للشهيد خالد سعيد كانت صريحة في نقد النظام السياسي، وآلته البوليسية، ويقول فيها:[2] (لما تبقى جوا بلدك عايش زي العبيد/متحاط من كل حتة بسوار من حديد/عاوز تغير واقع وتكون إنسان جديد/يبقى المصير حيكون زي خالد سعيد). كما أنتج أغنية "القشية باقت معدن" قبل اندلاع ثورة يناير بأيام قليلة.

وعلى نفس نمط "حاتي مصر" أنتج الكثير من "الرابرز" - مثل "مودي راب" وفرقة "رابع ورا" وغيرهما- الأغاني السياسية على الإنترنت، فلم تجد طريقها للإنتاج التجاري، بل إن بعض أصحابها لم يسعوا إلى ذلك واكتفوا بالشهرة التي يتمتعون بها في الفضاء الالكتروني.

وإذا كانت الفرق المستقلة محدودة الجماهيرية على النحو الذي أوضحناه سابقا، فإن الرابرز أو مغني الراب بالتأكيد انحصرت شهرتهم في منتديات الإنترنت والجماهير التي تتعامل معها.

---

[1] صفحة حاتي مصر على الفيس بوك **http://www.facebook.com/7atyEgyptPage?sk=info** تضم ٣٩ ألف معجب.

[2] كتبت الصحفية بثينة كامل مقالا عن تلك الأغنية **http://www.dostor.org/node/21529** في ٢٠١٠/٧/٩ (زيارة ٢٠١٠/٨/٦)

ومهما تعددت سلبيات تلك الظاهرة من استخدام اللحن الغربي، أو ركاكة المصطلحات، وسوقيتها أحيانا، فإنها وصلت لقطاع كبير من الشباب عبر الإنترنت وساهمت بلا شك في كسر حاجز الخوف، إذ تميزت بكونها أكثر جرأة وصدقاً.. ولو على حساب اللغة أو اللحن، ولاشك أنها - فنيًا- ترضي ذائقة قطاع كبير من الأجيال الحديثة.

وفي ضوء النماذج السابقة، يمكن أن نرصد أبرز ملامح المشاركة السياسية عبر الغناء في عصر مبارك ما قبل الثورة كما يلي:

١- أن الأعمال في المجمل كانت ضعيفة وباهتة وقليلة العدد نتيجة للأسباب السابق تقريرها، إذا ما قارنا مجمل أعمال عصر مبارك (٣٠ عامًا) بالعصر الناصري (١٨ عاما) أو العصر الليبرالي.

٢- انتمت معظم الأعمال - على قِلتِها- إلى النوعين الوطني والمتواطئ، في حين كادت أن تختفي الأغنية المعارضة وكذلك الملتزمة[1].

٣- سيطرت القضايا القومية الخارجية على الأغنية السياسية، إذ توجهت معظم الأعمال إلى قضايا فلسطين والعراق وغيرها على حساب قضايا الداخل التي كان أمامها خط أحمر على الدوام، وارتبط تقديم الأغنية الوطنية بالضوء الأخضر من النظام كما في انتفاضة ٢٠٠٠ وأحداث الجزائر.

٤- كما سيطر الشعور بـ"الأزمة" على "الأغنية" بشكل لا واعي، حيث تحدثت الأعمال دوما عن ضرورة تجاوز المنغصات التي يعايشها المصريون في حياتهم، وأن لا يكون ذلك مؤثرًا على حبهم للوطن. وكان هذا اعترافاً ضمنيا لا إراديا من خلال الفن بوجود أزمة "وطنية" سببها النظام القائم.

٥- التحايل على الظروف المانعة عن طريق استخدام الإسقاط، وكان ذلك يتم من خلال تترات المسلسلات.. الخ كأعمال علي الحجار، أو البحث عن معانٍ آخرى في الأغنية العاطفية وإن لم يقصدها الفنان مثل أغنية "يونس" لمحمد منير.

٦- وفي النهاية فإن هذا الفراغ أفسح الطريق لفن هابط أو ضعيف الجودة كيّ يُقدم على أنه فن مُعارض أو سياسي شعبي، وكمثال على ذلك بعض أعمال المطرب شعبان عبد الرحيم[1].

---

[1] للتفصيل، راجع تصنيفات الغناء السياسي التي أوردناها في مقدمة البحث.

٧- ظهرت في السنوات القليلة الأخيرة فرق شبابية مستقلة، بالإضافة للرابرز "مغني الراب" على الإنترنت الذين كانوا أكثر جرأة في نقد الوضع السياسي، لكن هاتين الظاهرتين ظلتا ذات جماهيرية محدودة، وفي أوساط المثقفين والمتعلمين غالبا، لكن أثرها لاينكر.

=

(1) أحمد فؤاد نجم: بعد الشيخ إمام الأغنية الوطنية بقت تايواني – موقع اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني – في ٢٠١٠/٨/٣١ http://bit.ly/n2Hvfe (زيارة ٢٠١١/٨/٥)

المبحث الثاني
المشاركة السياسية عبر الغناء أثناء وبعد الثورة

ببعض التبسيط المُخّل يمكن القول بأن أداء الفنانين أثناء الثورة قبل تنحي مبارك، هو ببساطة إيغال في الاتجاه السائد قبلها، كما أوضحنا في المبحث الأول.. وإن كان التأييد انتقل هنا من الأغنية إلى التصريحات الصحفية المباشرة التي تساند مبارك ونظامه، فكانت مشاركة بعض الفنانين في القنوات الرسمية والخاصة أثناء الثورة وتحريضهم على المتظاهرين تمثل قمة من قمم الإفصاح عن أفكارهم، لكنها ليست عملا فريدًا من نوعه، بل امتداد لخطٍ انتهجوه على مدار سنوات مضت.

وعلى خلاف ذلك انضم بعض الفنانين إلى المتظاهرين من اليوم الأول، ومع استمرار الاعتصام واستمرار تمسك الثوار بمطالبهم، وتحرك رُمانة الميزان، التزم بعض الفنانين الصمت في انتظار ما ستسفر عنه الأحداث، في حين ذهب بعضهم إلى ميدان التحرير لخطب ودّ الثوار في الأيام الأخيرة بعد أن بدا أن النظام ساقطٌ لا محالة.

الأعمال الغنائية أثناء الثورة

كانت أغلبية الأعمال - سواء تلك التي يتغنى بها الثوار أو التي تذاع في التلفزة الرسمية والخاصة- هي أعمال ما يسمى "بزمن الفن الجميل" وخاصة أغاني العصر الناصري بما لها من وقع في نفوس المصريين، وكذلك أعمال الشيخ إمام والفاجومي، حتى أن قناة الجزيرة استخدمت جزءً من أغنية أم كلثوم "مصر تتحدث عن نفسها" كفاصل بين البرامج.

وكان هذا في حد ذاته أكبر دلالة عميقة على أن جُلّ الأعمال التي أنتجت في عهد مبارك لم تكن وطنية حقيقية، أو - على الأقل- لم تحفر بصمتها في وجدان المصريين، ولم يكن لها معهم وقفة أو ذكرى، على عكس أغاني حليم وشادية وأم كلثوم وعبد الوهاب ونجاة وغيرهم.

على أنه كانت ثمة بعض الأعمال الغنائية الجديدة أثناء الثورة، لكن غالبيتها كان وليد اللحظة، فاستخدمت للحشد ورفع الروح المعنوية للثوار في الميادين، بل إن بعضها أنتج في الميدان.

من تلك الأغاني واحدة حققت انتشارا كبيرا هي أغنية "ارحل" للفنان الشاب رامي عصام، وربما بسببها أطلق عليه "مغني الثورة"، وهي عمل بسيط، حيث ركب كلماتها من هتافات المتظاهرين ولحنها، فكانت الأغنية[١]:

(كلنا إيد واحدة/وطلبنا حاجة واحدة/ارحل/ارحل/ارحل/يسقط يسقط حسني مبارك/الشعب يريد إسقاط النظام/هوّا يمشي/مش حنمشي)

ومما لا شك فيه أن أغنية "إزاي" للفنان محمد منير، التي ظهرت قبيل تنحي مبارك، تمثل أحد أروع الأعمال الوطنية التي أنتجت في السنوات الأخيرة، ولاقت نجاحا منقطع النظير، حتى تحولت إلى "نغمة محمول" منتشرة، ومع ذلك فإن الباحث يصنّفها أغنية "ما قبل ثورية"، فهي لا تحض على الثورة وإنما تحرض على الرفض، كما لا تحتفي بالثورة أو نزول الناس للشارع، أو تتناول مطالب الثوار.. فالأغنية الثورية هي التي تفعل ذلك، أمّا أغنية "إزاي" فينطبق عليها ذات المعايير التي تناولنها في المبحث الأول، من حيث إنها تؤكد غربة المصري في بلده، وحيرته من الواقع ورفضه له، إلا أنها كانت أكثر جرأة من باقي أعمال منير، كما كان لحنها الحماسي وإيقاعها السريع سببا إضافيا - مع الكلمات- في التحريض على الرفض، بعكس الأعمال السابقة لمنير التي حملت في الغالب لحنًا حزينًا وبطيئًا مثل "شمس المغيب، واتكلمي، وقلب الوطن مجروح .. الخ". وكأنها تنحو للاستسلام.

ومن المعروف أن الأغنية بدأ إنتاجها قبل الثورة بعدة أسابيع[٢]، وحين اندلعت الثورة، تم إنتاج فيديو كليب سريع لها واضطر التلفزيون الرسمي لعرضها بعد الرفض، كمحاولة لاحتواء الجماهير الغاضبة، خاصة بعد إذاعتها على عديد من الفضائيات فأصبح المنع لا معنى له[٣]. لكن عرضها جعل منها أغنية للثورة، وتعد أول

---

[١] حققت أغنية "ارحل" مئات الآلاف من المشاهدات عبر موقع اليوتيوب **http://youtu.be/ahCwBBndlVY**

[٢] محسن محمود: مؤلف وملحن أغنية "إزاي" يرويان قصة الأغنية التي أصبحت نشيدا لثورة ٢٥ يناير – المصري اليوم في ٢٠١١/٣/٢ **http://www.almasryalyoum.com/node/336943** (زيارة ٢٠١١/٨/١٠).

[٣] سارة نعمة الله: التلفزيون المصري يتمسك بمنع عرض أغنية إزاي – بوابة الأهرام في ٢٠١١/٢/٧ **http://gate.ahram.org.eg/News/37783.aspx** (زيارة ٢٠١١/٨/١٠).

تجلٍ فعلي فني للثورة على التلفاز الرسمي، وإن كان مضمونها "ما قبل ثوري" كما أوضحنا.

كما أصدر الفنان أحمد مكي مع الفنان محمد محسن أغنية جميلة قبيل تنحي مبارك دافعت عن ميدان التحرير والثوار، بعنوان "كرامة المصري"، وهي أغنية "راب" كان واضح أن الهدف منها أيضا هو الحشد والدفاع عن الثورة، تقول كلماتها:

(كرامة المصري تسوى عنده كثير/نِفسُه يرجّع كرامته والفساد يطير/شهر يناير يوم ٢٥/أعظم تاريخ ثورة مصرية على مر السنين/شباب رفع راس مصر لفوق مش لابس طوق/عاوز حقوقه الشرعية وطلبها بكل ذوق/خدلك لفة ولفلف واتفرج فى ميدان التحرير/هتلقى وشك ابتسم قلبك قرب يطير/شباب فهم معنى الوحدة اتحد عمل تغيير/قيمة المصري النهاردة بعد الثورة أكبر بكتير.. واقفين زي الأسود إيد واحدة لأجل يحرروكي/في منهم اللي استشهدوا وبدمهم فادوكي/شكرا لكل شاب قال رأيه من غير ما يخاف/راجل من ضهر راجل خلى العالم بص وشاف)

في ذلك الوقت، كان عالم "الرابرز" على موعد مع الثورة، فهو الذي كان أكثر جراءة وصدقًا، وإن كان أقل من الناحية الفنية بكثير، فكما أوضحنا في المبحث الأول، إن الرابر على الإنترنت لا يحتاج أكثر من بعض جمل ملحنة تلحينا بسيطا مع أداء حماسي وموسيقى تكنو.

وكنموذج على أغاني "الراب" التي انتشرت على الإنترنت أغنية "ضد الحكومة" وهي أغنية راب قام بتلحينها وغنائها مغني الراب المعروف على الإنترنت باسم "رامي الدنجوان"[1]، ورغم أنه لم يقم بإنتاج تلك الأغنية بشكل تجاري لكنها حققت ما يربو على مليون مشاهدة عبر موقع "يوتيوب"[2].

وأغنية "ضد الحكومة" هي واحدة من عشرات الأغاني التي بثها الرابرز على منتديات الإنترنت أثناء الثورة، وإن لم تحظ غيرها بالشهرة والانتشار التي حظيت بها "ضد الحكومة".

---

[1] صفحة رامي الدنجوان على فيس بوك **http://www.facebook.com/RamyDonjewan?sk=info** (زيارة ٢٠١١/٨/١٠)

[2] شاهد الأغنية على هذا الرابط **http://youtu.be/S7n44IHSB3w** (زيارة ٢٠١١/٨/١٠)

تقول الأغنية:

(ضد الحكومة ضد البلطجة والظلم/ضد الحكومة ضد الحاكم ضد الحكم/ضد الحكومة وحبل الظلم طويل/ضد الحكومة وعندي ألف دليل/دمك مسيحينه/قتلك محليلنه/وطنك مبهدلينه/دينك مستهدفينه/صوتك هم اللي كاتمينه/حقك كمان واكلينه/أخوك لسه قاتلينه/وباقي الشعب طالع عينه/لو عشت تعيش هفية/لو مُت ملكش دية/تتكلم تبقى ضحية/تتعامل بوحشية/سياسة بلطجية/شوية عُصبجية.. الظالم والمظلوم/الحاكم والمحكوم/مين بس حشكي وعلى مين أنا حلوم/حلوم ع الشعب اللي بياخد بأوسخ جزمة ولسه ساكت/ولا على حكومة سايقاها وقلوبها ماتت/فلتسقط الحكومة/فليسقط النظام/فليسقط القانون/فليسقط الحكام/فليسقط الجبان/فليسقط اللي خان/فليسقط الطيب لو طيبته حتخليه يتهان/أنا ضد الحكومة ضد البلطجة والظلم/ضد الحكومة ضد الحاكم ضد الحكم/ضد الحكومة ضد الخاين والجبان/ضد الحكومة وضد اللي يقبل يتهان.. ما تساعد نفسك/ما تقولي وايه اللي يمنعك/لو حد زقك/مستني مين يجبلك حقك/ماسكك ودقك/وبقاله ٣٠ سنة بيدقك.. كفاية نوم كفاية موت كفاية خوف.. لو عندك دم بجد اهتف وبأعلى صوت)

سبب اختيار الباحث لتلك الأغنية ليس فقط شهرتها وانتشارها، ولكن لأنها تعد أنموذجا لنوعين من الأغاني: الأغنية الثورية، والأغنية الشبابية.

فمن ناحية أولى تعد "ضد الحكومة" أغنية ثورية من الطراز الأول، فهي لا تهجو الحكومة فقط، بل يطال النقد رأس النظام بشكل واضح، ثم لا تكتفي بذلك، بل إنها تهجو من يسكت على الظلم "اللي طيبته تخليه يتهان" وتوجه له الحديث "لو عندك دم بجد اهتف وبأعلى صوت".. وربما لهذا السبب فهي لن تجد طريقها للإنتاج التجاري الحريص على إرضاء كل الأذواق.

ومن ناحية ثانية فإنها أغنية تعبر بعمق عن روح الشباب الذين صنعوا الثورة، هؤلاء الذين ولدوا في عصر مبارك (رامي الدنجوان من مواليد ١٩٨٨) وحين بدأوا في الإدراك و(الوعي على الدنيا) وجدوا مشروع توريث الحكم للابن جاثما على أحلامهم، وطاردًا لهم من بلادهم، كما يتضح ذلك من كلماتها.

وعلى ذات المنوال كانت أغنية "ثورة ٢٥ يناير" للرابر كريم عبد الرحمن التي صورها أثناء جمعة الغضب ٢٨ يناير، وأوردها تقرير للبي بي سي[١].

وكانت أغنية "صوت الحرية" للفنان هاني عادل أحد أهم وأجمل الأعمال التي صدرت قبل التنحي أيضا فولدت من رحم الميدان، وتحولت إلى أيقونة للثورة بعد سقوط النظام، وأصبحت تبث على التلفزيون الرسمي، واعتبرها الناقد السينمائي "سمير فريد" أغنية الثورة المصرية[٢].

في ذات الوقت كانت أغنية "بحبك يابلادي" لرامي جمال وعزيز الشافعي، من أجمل الأغنيات وأصدقها التي صدرت قبل التنحي بيوم واحد. وهي مستلهمة من موسيقى "بحبك يا بلادي" للموسيقار بليغ حمدي التي تغنت بشهداء مدرسة "بحر البقر"[٣]. وقد تحولت أغنية الفنانين الشابين هي الأخرى لأيقونة للشهداء يناير، وأصبحت تبث بانتظام على التلفزيون الرسمي.

الأعمال الغنائية بعد الثورة

كان تنحي مبارك وانتصار الثورة (في تلك المرحلة على الأقل)، إيذانا بانطلاق الحريات من عنت النظام، فأنتجت في أسابيع قليلة عشرات الأعمال التي يصعب إحصائها.. فصدح بعض من صمتوا، وتحوّل بعض من انحازوا!

من الأعمال الجميلة التي صدرت بعد الثورة أغنية "يناير" للفنانة أنغام.. جمال هذا العمل لا يتعلق فقط بلحنه ولكن بمنطق كلماته، وربما تعمدت "أنغام" أن يخرج هذا العمل قصيراً، وكأنها تشدو على الأوتار اعتذارا حزينا و"بيانا" ضمنيا بأن هذا الجيل قدم ما عجزت الأجيال السابقة عن صنعه:

تقول كلمات الأغنية:

> (.. شلتوا عن عينا الستاير/وانكشف عالم جميل/درس من قلب الميدان/للي خايف من زمان/عدتوا ترتيب المكان/واحنا ليكم مديونين)

---

[1] Yolande Knell: Egypt's revolution inspires new trends in pop culture – BBC on 27/4/2011 http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-13193624 (last visit 12/8/2011)

[٢] سمير فريد: أغنية الثورة.. صوت الحرية – المصري اليوم في ٢٠١١/٥/٨ (زيارة ٢٠١١/٨/١٢).
http://www.almasryalyoum.com/node/427202

[٣] باسنت إبراهيم: بحبك يا بلادي.. توقيع عزيز الشافعي – صحيفة الوفد في ٢٠١١/٤/٢
http://bit.ly/o8Cci6

لم تكن الثورة لتمر دون غناء علي الحجار، الذي أصدر ألبوما كاملا للثورة، كما أصر الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودي ألا يغني أحد قصيدته الشهيرة "الميدان" سوى علي الحجار. فقدم الأغنية الأوبرالية "الاسم مصر" كما قدم الأغنية الحماسية "اتبسمي يا بلدنا" و"اصحى يناير" وغيرها..

التحوّل والتملق

على أن انهيار النظام لم يكن السبب الوحيد لإنتاج هذا الكم الهائل من الأغاني بشكل يصعب حتى ملاحقته، لكن سعي الفنانين إلى إرضاء الجماهير الغاضبة والخوف من "قوائم العار" التي صنفت بعض الفنانين كأعداء للثورة، بالإضافة إلى انبهار العالم بأسره بثورة يناير وإشادته بها، كل تلك كانت عوامل مهمة أيضا لمسارعة البعض بإنتاج الأعمال التي تشدو للثورة.

يريد الباحث أن يقول بوضوح بأن إنتاج الأعمال التي تتغنى بالثورة على هذا النحو الغزير، بعد القحط والجدب الفني السياسي الذي عايشه المصريون في عهد مبارك، لا يمكن أن يكون صادرا فقط عن حبٍ للثورة أو قناعة خالصة بها، وإنما تختلط تلك القناعة بالرغبة الحثيثة للفنانين في البقاء على الساحة الفنية حتى ولو عن طريق إرضاء الجماهير على حساب قناعة الفنان؛ أي التواطؤ.

بالمنطق السابق، شهدنا أغاني "للثورة" لكثير من الفنانين الذين تورطوا في الغناء لمبارك، بل وبعض من لم تجف أدمعهم بعد أثناء بكائهم على مبارك ونظامه على شاشة التلفاز المصري وهم يهاجمون المعتصمين في التحرير ويحرضون السلطات عليهم. من هؤلاء المتحولين على سبيل المثال "تامر حسني" و"محمد فؤاد" و"عمرو دياب".

وتركزت تلك الأعمال على الجانب العاطفي الأكثر توافقية بين من شارك في الثورة أو عارضها، وهو تضحيات الشهداء ودماؤهم، دون أن تقدم إدانة واضحة للنظام السابق وسلوكه، ودون أن تتناول مايحلم به الثوار لمصر أو حالة الحرية التي تنفسها المصريون.

فالغناء للشهداء أصبح "سبوبة"[١]، أو إذا أحسنا الظن فإنه لايزعج أحدا، فحتى النظام السابق قبل سقوطه كان قد اعترف بسقوط شهداء، وقال عنهم شهداء. أمّا

---

[١] طارق الشناوي: تامر حسني وعلي الحجار.. "سبّوبة" تملق ثورة يناير– موقع MBC في ٢٠١١/٧/١٩ http://bit.ly/qcwIwI (زيارة ٢٠١١/٨/١٢)

مهاجمة النظام السابق وعقلية إدارته للبلاد، أو الإصرار على مطالب الثوار التي تباطأ العسكر في تحقيقها فكل ذلك مما لا يشغل بال الفنانين الذين "تربوا في عز" النظام السابق.

وفي مشهد ذي دلالة فارقة في "التحول" قام الفنان "محمد نور" بتحويل أغنيته "حقَك علينا" التي وجهها للرئيس مبارك في ٣ فبراير إلى "حقِك علينا" لتصبح موجهة لمصر. ويستنكر فيها المظاهرات: "بس هوا الحق يتاخد كدا؟؟!" ويقول: "مش حننسالك جميلة.. آسفين وجايين نعتذر".

تتضح المفارقة حين نقارن ذلك بأغنية للفنان السوري العربي "سميح شقير" الذي لم ينتظر نظام الأسد أن يسقط، رغم التباس الوضع هناك، بل أصدر عمله المؤثر "يا حيف" الذي جمع بين قوة الكلمة وجرأة النقد، وصدق المعنى وجمال اللحن وعروبته. وهو الفنان الذي لم يألُ جهدا سابقا في الغناء للمقاومة ضد الصهيونية.

وفي سياق موازٍ، كان منطق "الاستسهال"، والمباشرة، وركوب الموجة سببا لضحالة وسطحية وركاكة كثير من الأعمال التي قدمت للثورة. وعلى سبيل المثال كانت أغنية حمادة هلال التي غنى فيها:

> (شهداء ٢٥ يناير/ماتوا في أحداث يناير/راحو وفارقوا الحياة/شهداء لازم نتباهى بيهم/وكمان مبروك عليهم الجنة والسما)

وقد نال هذا المقطع ما يخفي من سخرية الناقدين فشهداء يناير لابد من التأكيد أنهم ماتوا في أحداث يناير وليس أي شهر آخر. ويقول في مقطع آخر: (شهداء دول عملوا ناقلة ودور ومحدش ينكروا)

وعلى ذات منوال (الاستسهال) كانت أغنية محمد حماقي (دايما عايشين) التي يقول فيها:

> (الوشوش دي مش غريبة عن عينيك وعن عينيا/ناس بريئة كان هدفها بلدها تتغير شوية/كل ده من غير مصالح/كان ده كله بحسن نية/حاسس إن أعرفهم كلهم/حاسس إن أنا فيا منهم)

فالثورة بالنسبة لحمادة هلال وحماقي وأمثالهما من الفنانين هي مجرد "أحداث" أو "نقلة" أو "البلد تتغير شوية". ولا بأس من التغني بتضحيات الشهداء.

الأغنية المعارضة بعد الثورة

وعلى العكس مما سبق كان عالم "الرابرز" والفرق المستقلة، فكما ذهبنا آنفا أنهم كانوا أكثر جراءة وصدقا، فلم يستغرقوا وقتا حتى انتقلوا مرة أخرى لتقديم الأغنية المعارضة، فقدم "رامي الدنجوان" أغنية "رسالة إلى المشير" يقول فيها[١]:

(سيادة القائد طنطاوي/إزيك كيف أحوالك/بيتهيألي وصلك إن الشعب فاق وجالك/وبيطالب بالمطالب اللي طالب بيها من الأول/ومحدش فينا فاهم ليه الحق مجاش وطوّل)

وفي مقطع آخر: (واللي عملها أولاني سهل يعملها تاني/وأديك شايف بنفسك الكفة بتقلب فى ثواني/خلي بالك مش دايمالك وحط في بالك/لو معملتش اللي عليك هتلاقي الناس كلها واقفالك/أنا دم أخويا غالي غالي أوي يا طنطاوي واحنا ما بنتهددش)

وبذات المعنى كانت أغنية (استعباط) للفنان الشاب (محمد مهدي) التي يقول فيها[٢]:

(يوماتي بفطر أمل واتعشى بالإحباط/خيبتي بتركب جمل ودمي ريحته شياط/فيه خير كثير في البلد لكن مش للبلد/وش ياخد ابن البلد من مجلس الظباط؟!.. فينا مكفينا فبلاش بقى استعباط)

وأغنية (مراجيح) للفنان ياسر المناوهلي.. تقول كلماتها[٣]:

(ثورتنا بترقص ع السلم ويتتطوّح/ثورتنا بترقص ع السلم وتتمرجح/الديب متعور وكلابه لسه بتنبح/والأسد الرابض/حارسهم عاضض/بخطاوي الفيل أبو زلومة موش راح ننجح)

ورغم قوة كلمات تلك الأغاني واختلافها الجذري والنوعي عن أغنيات النواح على الشهداء التي أتقنها "الفنانون الرسميون" إلا أنها تبقى عملا مباشرا ووقتيا، ومرتبطا بوضع سياسي مؤقت.

---

[١] أغنية رسالة إلى المشير طنطاوي في ٢٠١١/٧/١٦ http://youtu.be/628NattQPMs

[٢] أغنية استعباط – محمد المهدي – من إنتاج WellsBox http://youtu.be/3qQVoLI-PiY في ٢٠١١/٧/٢١

[٣] أغنية مراجيح – ياسر المناوهلي – من إنتاج WellsBox http://youtu.be/5UB1yoKhst4 في ٢٠١١/٧/٢٨

في انتقاد المباشرة وتأثير التحولات السياسية على الشعر، يذهب الشاعر وأستاذ علم الجمال "حسن طلب" أبعد من ذلك حين يقرر إن "الثورة أضعفت الشعر"[1].

ففي رأيه إن "الشعر يضعف حين يكون تابعا للسياسة.. وأن الفن بحاجة إلى ثورة داخلية، يكون فيها بشكل عام عملا ثوريا منزها عن الغرض"، ويضيف إن: "الفيصل في بقاء تيار فني من غيره هو قدرته على تقديم قيم جمالية جديدة تلبي حاجتنا للخروج من الملل والتكرار، مع توافر شروط النص الجمالي".

ذات المعنى تقريبا يؤكده المثقف البريطاني جون مولينو حين يذكر إن "العمل الفنى غالبا ما يكون سياسيا ضمنيا، بدلا من أن يكون سياسيا بشكل صريح"[2] بمعنى أن المباشرة تقلل جودة العمل.

فخَ "المباشرة" والسطحية الذين وقعت فيهما أغلب الأعمال، يبدو أن عددا محدودا استطاع تجاوزها، من بينها أغنية الفنان "حمزة نمرة" بعنوان "هيلا هيلا يا مطر"، التي تعد أولى بشائر الثورة، إذ أهداها نمرة إلى الثورة التونسية، يوم ٢٠ يناير، وكانت عملا رائعا، بصوت مصري وكلمات وألحان تونسية.

(هِيلاَ هِيلاَ يا مَطَرْ/إغْسِلِي اوْراق الشَجَرْ/الحُلْم مثْل الوَرْد يكْبَرْ/والهلالْ يصبَحْ قَمَرْ/اُدْخُلِي بيُوت القَصَبْ/واسْقِي أزْهار الغَضَبْ/وخَبِّري دَمْعِةْ بِلادِي/إنّ ماسِحْهَا حَضَرْ.. ضُمِّينِي وبِلّي لِي رِيقِي/وغَطّي بِلْحافِكْ رَفِيقِيَ/مهْمَا عَثَّرْنِي طَرِيقِي/المَسِيرَةْ تَسْتمرّ)

ومن الأعمال الجيدة أغنية "الأجزخانة" للفنان محمود العسيلي، الذي لم ينسقَ فيها لموجة الغناء للشهداء لكنه انتقد فساد النظام الاجتماعي والسياسي السائد قبل الثورة، ورغم جدة العمل لكنه أيضا يُصنف عملا "ما قبل ثوريا" إذ أن الأمم والشعوب لا تحتاج إلى ثورة كل يوم كي يستطيع فنانوها تقديم عمل ينتقد الفساد في المجتمع والدولة.

في هذا السياق، يؤكد الملحن المعروف هاني شنودة إنه: "حتي الآن لم نرَ علي الساحة الغنائية سوى الأغاني الوطنية وهي أغانٍ بها حالة من الانفعال وتعتمد في

[1] شيرين يونس: "حسن طلب: الثورة أضعفت الشعر" – الجزيرة نت في ٢٠١١/٥/٢ (زيارة ٢٠١١/٨/١٤).
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/69978D88-3905-4F8D-AECF-CAC5D8294447.htm

[2] جون مولينو – عن السياسة والفن، سبق ذكره.

كلماتها وموضوعاتها علي طريقة التفكير التي سبقت الثورة، كما أنها أغنيات معظمها مستحضر من أغان قديمة في عصور سابقة"[١].

ذات المعنى يؤكده الموسيقي "هاني مهنى" إذ يرى أن: "معظم الأغنيات الوطنية المعاصرة باهتة ولا تعلق بالذاكرة وأغاني الثورة متسرعة ولم ترتق الكلمة واللحن إلى مستوى الحدث وختام الأغنية غير مستحب بهذا الشكل ولكن هذه الأغاني هي إفراز للمناخ الذي كان سائدًا"[٢].

ويذهب الشاعر جمال بخيت إلى القول أن الأعمال الفنية الأفضل لن تظهر إلا بعد أن تثبت الثورة أركانها ويصبح لها إنجازات ملموسة غير إسقاط النظام.

ويدلل بخيت على ذلك بأن "معظم الأعمال الفنية المنتمية للحقبة الناصرية والتي لا زلنا نحتفي بها ونسمعها حتى الآن لم تصدر سوى عام ٥٦ وما بعده، أي بعد ٤ سنوات على ثورة يوليو، حينما بدأت إنجازات الثورة في الاتضاح".[٣]

في ضوء ما سبق، يمكن للباحث أن يرصد عدة محددات تمثل أهم ملامح المشاركة السياسية عبر الغناء أثناء الثورة وبعدها:

١- هناك زيادة كمية وتدفق كبير في الإنتاج، على حساب الكيف والنوع.

٢- تعاني معظم الأعمال من نفس الأعراض "المرضية" التي عانت منها على مدى سنوات قبل الثورة، فهي تنحو نحو المباشرة والسطحية، مع ضعف الكلمة واللحن، مما يبعدها عن قلوب المصريين ويجعلها لا تخلد في أذهانهم، إلا أن ثمة شبه إجماع من جميع الباحثين والعاملين في المجال الفني على أن الأفضل لم يأت بعد.

٣- نلاحظ أن أفضل الأعمال هي تلك التي صدرت في الأيام الأولى قبل تنحي مبارك، لأنها صدرت عن تلقائية وجاهزية لمناصرة المطالب الثورية، إلا أن أغلبيتها استخدمت للحشد أو الرصد أو الدفاع عن ميدان التحرير، وليس للخلود والتعبير

---

[١] أحمد كيلاني: أغاني الثورة مسلوقة تم طهيها تحت الطلب بطريقة الدليفري – صحيفة الوفد في ٢٠١١/٤/١٠ http://bit.ly/q3VhoQ زيارة (٢٠١١/٨/١٤)

[٢] أحمد كيلاني: أغاني الثورة مسلوقة تم طهيها تحت الطلب بطريقة الدليفري – سبق ذكره.

[٣] من لقاء مع الشاعر جمال بخيت على إذاعة الشباب والرياضة.

٤- وعلى العكس من ذلك، يرى الباحث أن معظم الأعمال بعد التنحي هي نوع من الفن "المتواطئ" مع الثورة وليس المؤيد لها، فالفنانون حريصون على تملق المناخ الاجتماعي السياسي الجديد للبقاء على الساحة. ويتضح ذلك أكثر بالأخذ في الاعتبار ركاكة الأعمال وسطحيتها، بالإضافة لموقف معظم الفنانين المؤيد أو المتواطئ مع النظام السابق قبل وأثناء الثورة.

٥- من ناحية المحتوى، لا تحاول تلك الأعمال الخوض في مثالب النظام السابق، أو التأكيد على أهداف الثورة ومطالبها بشكل فني جميل، بل تقتصر فقط على ما اتفق عليه غالبية المجتمع وهو رثاء الشهداء، وهو ما يضفي مرة أخرى شكوكاً حول قناعتهم بالثورة.

٦- مناخ الحرية الكبير بعد الثورة أدى لميلاد سريع للأغاني المعارضة للمجلس العسكري الحاكم، وتباطؤه في تحقيق أهداف الثورة، لكن تلك الأغاني اقتصرت في الغالب على عالم الرابرز الإلكتروني والفرق المستقلة والفنانين الشباب.

٧- هناك استمرار لاستثمار الفراغ الفني الموجود من قبل فن رديء، تحت مسمى الفن الشعبي[1]، وهو مايتحمل مسئوليته بالدرجة الأولى مجتمع الفنانين الذي لم يحاول تقديم فن يرضي مختلف الطبقات الاجتماعية واستمر في انعزاليته ومخاطبة النخبة.

---

[1] نزار عابدين: لا تستسلموا لشعبان عبد الرحيم – موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠١/٣/١٧
http://www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid=1179664639039
(زيارة ٢٠١١/٨/١٤).

الخــاتــمة

ينحاز الباحث مبدئيا إلى أن عمق وجمال التعبير الفني السياسي يمثل أحد أشكال تقييم مدى صحة واستقامة الحياة السياسية في مجتمع ما.. فليس صحيحا أن التعبير الفني يزدهر في ظل النظم المستبدة والقمعية كمسار بديل عن الأنشطة السياسية التقليدية الحزبية والانتخابية، بل على العكس، فإنه كلما كان المجتمع أكثر صحة وكلما كان النظام السياسي أكثر تعددية وكلما كانت فرص المشاركة السياسية أمام الشباب والنشء أوسع، كلما زادت قوة ونضوج المشاركة السياسية عبر الفن، وتنوعت وتعددت الأعمال، وصارت أكثر جمالية.

من هذا المنطلق، ومن خلال تتبع سريع لمسار الأغنية الوطنية والسياسية من العصر الليبرالي وحتى الآن، فإن الباحث يخلص إلى المجتمع المصري من نهاية عصر السادات وبداية عصر مبارك شهد مراحل متتابعة من الانحطاط الفني، بشكل عام، مع تردي الأغنية الوطنية وانحسار التعبير السياسي عبر الغناء إلى مساحة التواطؤ واندثار الأغنية المعارضة والملتزمة.

على أنه من التحيز أن نحمل على الفنانين ونحملهم كل المسئولية، فالمجتمع في مجمله كان يعيش حالة من الانزواء والتغييب المتعمد، مع استخدام أدوات القمع البوليسي في إرهاب المعارضين وتكميم الأفواه، ويمكن إجمال أسباب تراجع التعبير السياسي عبر الفن والغناء في عصر مبارك، كما يلي:

١- التضييق على حرية الرأي والتعبير، باستخدام أدوات القمع السلطوي، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفن المرئي والمسموع الذي شهد أقل هامش من الحرية.

٢- التحولات السياسية الاقتصادية التي دشنها نظام السادات تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي، وضعف وإضعاف اليسار.

٣- تصاعد قوة التيار الديني في الشارع، مع سيطرة ثقافة الحلال والحرام، والعداء المبدئي للفن والفنانين مما قلّص فرصة الفن الملتزم.

٤- تراجع جمال المحتوى الفني بشكل عام، مع سيطرة مبدأ السوق، وتحول الفن إلى تجارة بحتة تطلب أموالا طائلة، وانحسار سوق الإنتاج في مصر لحساب المنتج الخليجي.

ومن خلال جملة من معايير التصنيف، يمكن رصد أبرز ملامح التعبير السياسي عبر الغناء في عصر مبارك، بعيدا عن الأحكام الأخلاقية على العمل وصاحبه، لكن التصنيف الوظيفي والموضوعي يجعلنا نضع غالبية الأعمال في خانة الفن المتواطئ مع قلة من الأعمال الوطنية والمعارضة.

تراجع الفنانون إذن عن التعبير عن أشواق الناس وطموحاتهم، ناهيك عن تورط بعضهم في تأييد الحاكم طوعا أو نفاقا، وإن كان ذلك التواطؤ سلوك القلة منهم، فإنه لا يمكن بحال إنكار أن الصمت كان "سِلوَ" غالبيتهم، فسكتوا حين وجب الكلام، وتكلموا حين أمكن الصمت.. وانحازوا إلى الخيارات الأسهل.

ليس أدلّ على ذلك من أن الأغنية الوطنية ارتبطت بالمزاج السياسي الرسمي، فحين يقرأ الفنانون المشهد كإشارة خضراء تسمح لهم بالتحرك.. فإنهم يتذكرون فجأة الوطن والأعمال الوطنية، ليس أدل على ذلك من انخراط الفنانين في أغانٍ تدافع عن القضية الفلسطينية وقت الانتفاضة الثانية في مطلع الألفية حينما كان الجو السياسي العام يسمح بذلك، ثمّ وفجأة سكوت كل تلك الأصوات وكأنها نبتت من العدم حينما انقلب المزاج السياسي الرسمي وتعقدت اللعبة السياسية بفوز حماس بالانتخابات التشريعية.

مثال آخر هو على أحداث الفتنة والوقيعة بين شعبي مصر والجزائر في نوفمبر ٢٠٠٩ حينما قرأ الفنانون المشهد السياسي وكأنه ترحيب بالهجوم على إخوة أشقاء.

الملمح الآخر المميز للغاية للأغنية الوطنية في عصر مبارك هو "الشعور المتنامي بالأزمة"، فمعظم الأعمال الوطنية - حتى للفنانين المؤيديين للنظام- كانت تعبر بشكل لا واعٍ عن شعور المصريين بالغربة في بلدهم، وتألمهم لحالهم، وتحاول أن تلتمس الصبر في بعض بقايا مشاعر طيبة يكنها المصريون لأرضهم، وبقايا تقاليد اجتماعية تضمهم أو ذكريات جميلة تجمعهم. وذلك دون أن تهجو النظام الجاثم فوق صدورهم والسبب الرئيسي في كل تلك الكوارث. والأمثلة فوق الحصر مثل "مشربتش من نيلها، قلب الوطن مجروح، هنا القاهرة، فيها حاجة حلوة.. الخ".

في ظل هذا التراجع، برزت في السنوات الأخيرة بعض الفرق المستقلة، بالإضافة لمجموعات من الشباب "الرابرز" على الإنترنت الذين استغلوا هامش الحرية النسبي في رفع نغمة النقد للأوضاع السائدة، وتقديم "مسار بديل" للغناء، إلا أن هاتين الظاهرتين ظلتا محدودتي الجماهيرية في أوساط النخب والمثقفين، مع سيطرة النخب الرسمية على المشهد الإعلامي والثقافي.

وحين قامت ثورة يناير كان هؤلاء هم الأصدق والأجرأ وأول من قدم الأغنيات المؤيدة للثورة والثوار والتحموا معهم في التحرير، حتى خرجت كثير من الأغنيات من رحم الميدان. وحتى بعد مرور أشهر من الثورة، ظلت الأغنيات التي قدمت في الأيام الأولى للثورة هي الأجمل والأكثر صدقا، وإن استخدم غالبيتها للحشد والدفاع عن الثوار، وليس للخلود والتعبير.

وبالإضافة لذلك، كان تغني المصريين جميعا - مؤيدين ومعارضين للثورة- بأغاني العهد الناصري أكبر دليل على أن نظام مبارك صدّر لنا الخواء والقحط الفني. فلم يلجأ المصريون لنبش ذاكرتهم، بل وجدوها عامرة بالأغاني الوطنية الحقيقية الخالدة في وجدانهم.

وقبيل تنحي مبارك، حين بدا أن الكفة بدأت تميل ناحية الثوار، ثم بعد تنحيه، هرع الفنانون واحدًا تلو الآخر لتقديم "قرابين" الولاء للثورة، من خلال أغنيات وأعمال فنية ركيكة وسطحية في مجملها، إن افترض الإنسان صدقها وإخلاصها، فإنه لا يستطيع أن يتفاعل معها لتواضع مستواها من ناحية اللحن والكلمات.

ويرى الباحث أن الإنصاف يقتضي القول بأن جّل الفنانين انتقلوا من التواطؤ مع النظام السابق، إلى تملق الثورة والثوار، من أجل بقائهم على الساحة وتفادي وضعهم في القوائم السوداء، حتى إن بعض هؤلاء الفنانين لم تجف أدمعه بعد على نظام مبارك وهو يحرض على المتظاهرين عبر التلفزيون الرسمي.

بيد أن مناخ الحرية الكبير بعد الثورة ساهم في سرعة ظهور الأغنية المعارضة للنظام الحاكم (المجلس العسكري) وتقصيره في تحقيق مطالب الثورة، وإن اقتصرت تلك النوعية على قلة من الفنانين الشباب والفرق المستقلة.

وفي كل الأحوال، فإنه قبل وبعد الثورة، استمر البعض في استثمار الفراغ الموجود بإنتاج فن رديء باعتباره فنا شعبيا، رغم أن الثورة قلصت نسبيا من مساحة ذلك الفن وحصرته في قنوات محددة لمن يريده، لكن ما يتفق عليه معظم الباحثين والعاملين في الفن أن الأفضل لم يأت بعد.. وأن أغنيات الثورة الحقيقية لا زالت في الطريق.

يبدو بصيص الأمل في اهتزاز عرش بعض من سيطروا على المشهد الفني لعقود، بالإضافة إلى أنه مع انهيار آلتي القمع البوليسي والتدجين الإعلامي، أصبح الناس - على الأقل- على مسافة متساوية من جميع الخيارات، فبإمكانهم إنجاح من يريدون وتجاهل ما لا يرضون عنه من أعمال، في حين يظل التحدي الأكبر في تجاوز آليات السوق التي لا تزال مسيطرة على عملية الإنتاج.. ويأمل الجميع في أن تتغير المعادلات التي تحكمها بعد الثورة.

خاتمة

أشكال المشاركة السياسية غير التقليدية في مصر

(اللاعبون- الوظائف- المآلات)

د. يـــاسر علوي

عضو المجلس الاستشاري بمنتدى البدائل العربي للدراسات

أولا: مقدمة

لا يستقيم أي نقاش حول الثورة المصرية، مقدماتها ومآلاتها، بدون تناول أشكال المشاركة السياسية غير التقليدية، القديمة منها (الغناء، الرسم الكاريكاتوري والسخرية..الخ)، والمستحدثة (مثال: المدونات ومواقع الإنترنت، المشاركة في البرامج الحوارية في التليفزيون)، التي ازدهرت في مصر خلال السنوات الأخيرة، وكانت معلما أساسيا من معالم الثورة.

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال قبول الرواية المبتذلة التي تختزل أحداث الثورة المصرية في حركة احتجاج "حداثية" في الفضاء الافتراضي، قامت بها مجموعات من الشباب، المتملكين لناصية أدوات الاتصال الحديثة، بدأوها على شبكة الإنترنت، فاستجابت لهم جموع الشعب، وكانت الثورة التي أسقطت واحدة من أعتى الدكتاتوريات في المنطقة.

فالحراك الشعبي خلال الثورة وبعدها أوسع بكثير من أن يختزل في شريحة عمرية أو اجتماعية، والدماء التي أزهقت في محافظات مصر المختلفة، وفي أفقر مناطقها بشكل خاص (حي الأربعين في محافظة السويس مثلا)، شاهد نفي قاطع لنظرية "الثورة التي انطلقت من الفضاء الافتراضي"[1].

---

[1] ليست مصادفة مثلا أن حسم معركة الثورة مع نظام مبارك تمت بعد أقل من أربعة أيام على دخول الطبقة العاملة المصرية ميدان المعركة، عندما قررت حكومة الفريق/ أحمد شفيق إعادة تشغيل جميع المصانع – في محاولة لإظهار سيطرتها على الوضع – فوفرت بذلك، دون أن تدري، الشروط الموضوعية لتجمع العمال المصريين في أماكن الإنتاج، وأعادت لهم إمكانية العمل الجماعي انطلاقا من المصانع، ومن ثم بدأت بشكل فوري سلسلة من الإضرابات واسعة النطاق التي سقط نظام مبارك في يومها الرابع. ولم تكن مصادفة أيضا أن المناطق العمالية في مدينة السويس (أكثر المدن المصرية تأثرا بالسياسات النيوليبرالية، حيث كانت نخبة الحكم في ظل حكومة أحمد نظيف، قد اختارت السويس كمختبر لتطبيق هذه السياسات قبل تعميمها على سائر محافظات مصر. وهكذا قدر للسويس أن تذوق مرارة الدعم النقدي، ونظام التأمين الصحي الجديد، وغيرها، وأن يفتدي أهلها ببؤس أوضاعهم عموم المصريين ويجنبوهم مخاطر تعميم بعض هذه السياسات النيوليبرالية) هي التي حملت على عاتقها استمرار الاحتجاج من مظاهرة ٢٥ يناير الافتتاحية إلى المظاهرات العارمة التي بدأت منذ ٢٨ يناير وحتى إسقاط مبارك. فخلال هذه الأيام الثلاثة الحاسمة كانت السويس –منفردة تقريبا– هي المكان الذي استمرت فيه المظاهرات الشاملة، لتحقق القفزة النوعية المطلوبة من مظاهرات كبيرة لكنها متقطعة شهدتها عدة محافظات مصرية في ٢٥ يناير، إلى ثورة شعبية مستمرة، التحقت بها القاهرة وسائر المدن المصرية اعتبارا من يوم ٢٨ يناير ولمدة أسبوعين حتى سقط مبارك. والمسألة هنا ليست السجال حول الدور المركزي الذي لعبه شبان الطبقة الوسطى في الثورة المصرية، والذي لا يمكن إنكاره أو التقليل منه، وإنما توضيح أن قطاعات اجتماعية أوسع، كان =

بطبيعة الحال، كان هناك فاعلون سياسيون جدد، وكانت هناك أشكال جديدة للمشاركة والاحتجاج لم تعرف مصر بعضها من قبل، ولم يستخدم البعض الآخر بهذا القدر من الفعالية. وقد تعرضت الفصول السابقة في هذا الكتاب لقطاعات من هؤلاء الفاعلين، وأنماط من الأشكال الجديدة لانخراطهم في العمل السياسي قبل وأثناء وبعد الثورة. أما القضية الأساسية هنا، فهي وضع هؤلاء الفاعلين، وتلك الأشكال في سياق تاريخي واجتماعي يفسر الشروط الموضوعية التي حكمت ظهورهم وساهمت في تحديد فعالية دورهم في مرحلة تاريخية معينة (قبل وأثناء ثورة ٢٥ يناير)، ومن ثم يؤسس لاستكشاف أفق هذا الدور في مرحلة تشكل النظام السياسي الجديد في مصر بعد الثورة.

وفي محاولة لتقديم إطار للإجابة عن الأسئلة السابقة، يطرح هذا الفصل خمس أفكار أساسية، هي:

أولا: أن الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية هي منتج لجيل جديد من الطبقة الوسطى المصرية[1]، وأن ظروفا تاريخية محددة عرفتها مصر في الأعوام الأخيرة أدت لتآكل سريع للقاعدة الاجتماعية للدولة المصرية، وتهميش الطبقة الوسطى المتعلمة وشرائح اجتماعية أخرى واسعة. هذه الظروف هي التي وفرت الشروط الموضوعية لحركة احتجاج واسعة خارج الأطر الحزبية والبرلمانية القائمة (=مشاركة سياسية غير تقليدية)، كان قسم كبير من مساهمة الجيل الجديد من الطبقة الوسطى المصرية فيها عبر أشكال مشاركة مبتكرة، مثلت إعلانا لا لبس فيه عن اغتراب هذه الطبقة - عماد الدولة المصرية الحديثة- عن دولتها وعن المجتمع الذي يفترض أنها تحكمه - بصيغ مختلفة- منذ صعود نجم طبقة الأفندية في أواخر القرن التاسع عشر.

=

دخولها للمعركة عنصرا أساسيا في حسم مصيرها، لم يتم حشدها في الفضاء الإلكتروني أو باستخدام وسائل مشاركة غير تقليدية، بما يظهر بجلاء حدود الروايات الاختزالية للثورة.

[1] حول الدور المركزي للطبقة الوسطى في ثورة ٢٥ يناير، وفي مختلف ساحات "الربيع العربي" بشكل عام، أنظر المقابلة التي أجراها مؤخرا المؤرخ البريطاني الأشهر إريك هوبسباوم مع البي بي سي على الرابط التالي: http://www.bbc.co.uk/news/magazine-16217726

وتتبنى هذه الدراسة الفكرة الأساسية في مقابلة هوبسباوم، غير أنها تسعى، في القسم التالي لهذه المقدمة، إلى تفسير دور الطبقة الوسطى وليس فقط الاكتفاء برصده، من خلال طرح فكرة "اغتراب الطبقة الوسطى وتآكل القاعدة الاجتماعية للدولة المصرية" مدخلا لفهم أسباب وملابسات تجذير الطبقة الوسطى المصرية والشروط الموضوعية للدور الذي قامت به في ثورة ٢٥ يناير.

ثانيا: غير أن هذه الخصوصية التاريخية للطبقة الوسطى المصرية، وموقعها الراسخ في القلب من معادلة الحكم في مصر على مدى أكثر من تسعة عقود، هي التي أهلت هذا الجيل الجديد من الطبقة الوسطى للاشتباك مع الحكم في مصر وبهذه الفاعلية. فبدأ شباب الطبقة الوسطى المصرية مشاركتهم الاحتجاجية في فضاءات آمنة نسبيا، ثم لم تلبث أن تطورت لمساحات أقل أمنا وأكثر انفتاحا على الشرائح الاجتماعية الأخرى (خصوصا بعد العام ٢٠٠٨)، وصولا إلى صدام مفتوح مع مراكز السلطة في مصر قبل الثورة وخلالها.

ثالثا: ومن الواضح أن الثورة، بما هي اقتحام قسري للجماهير للعملية السياسية لتغيير بعض أو كل معالمها، تمثل ظاهرة اجتماعية أعقد من أن تختزل في شريحة اجتماعية تبقى –برغم إسهامها المركزي في الثورة– محدودة العدد وغير كافية وحدها لتوفير الحشود وإنجاز الصراع السياسي الكبير الذي أسفر إسقاط حكم آل مبارك. إلا أن الثورة أيضا هي عملية إبداع جماعي مكثف، ينتج تعبيراته الجديدة في فضاءات أوسع من فضاء الممارسة السياسية المباشرة[1]، وهو ما حدث في الثورة المصرية بشكل واضح وثقته الفصول السابقة.

رابعا: تكمن المفارقة في أنه بمجرد نجاح أي ثورة ذات أفق ديمقراطي، تعود الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية لتحتل الصدارة، فالانتخابات مثلا –وما يستتبعها من بناء أحزاب، وتشكيل تحالفات انتخابية...الخ- تصبح هي الفيصل في توجهات ومآلات النظام السياسي بعد الثورة، كما قد تصبح وسيلة لسلب مكاسب الثورة وتعطيلها عن إنجاز مقاصها. ومن هنا، تظهر خطورة السؤال حول وظيفة الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية بعد ظل انفتاح فضاء المشاركة التقليدية، وغياب (بعض؟) الأسباب التي دفعت لانتعاش أشكال المشاركة البديلة؟ هل تقتصر وظيفة الأشكال غير التقليدية

---

[1] هذه قضية تكاد تكون مسلم بها في تحليل الثورات ونتائجها الاجتماعية والثقافية. والأمثلة هنا عديدة، من ارتباط الواقعية الاشتراكية في الأدب بانتصار الثورة البلشفية ونشوء الاتحاد السوفييتي، إلى ارتباط الواقية السحرية بالنضالات المجهضة بفعل دكتاتوريات عسكرية ساحقة في أمريكا اللاتينية. ويمكن قول الشيء نفسه على عدد من الفنون الأخرى كالفن التشكيلي والموسيقى. أنظر على سبيل المثال:

- عبد المنعم تليمة، مقدمة في نظرية الأدب، (القاهرة: دار الفجر، ١٩٧٨).
- فواز طرابلسي، غيرنيكا- بيروت: الفن والحياة بين جدارية لبيكاسو ومدينة عربية في الحرب، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١١).
- سمحة الخولي، القومية في موسيقا القرن العشرين، (الكويت: المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب،١٩٩٢).

Mike Gonzales, Diego Riverra: The Man Who Painted Walls, (London: Redwords, 2001)

للمشاركة مثلا على مساندة الأنماط التقليدية للمشاركة (مثال: استخدام الأغاني والرسوم في الحملات الانتخابية)؟ أم يكون لها قدر من الاستقلال النسبي ووظيفة غير مرتبطة بشكل مباشر بدعم المشاركة السياسية التقليدية في مرحلة ما بعد الثورة؟

خامسا: والشاهد في الحالة المصرية، أن تطورات الوضع السياسي في منذ الثورة تتجه حثيثا نحو إنتاج موجة جديدة من الاغتراب لأقسام واسعة من نفس الطبقة الوسطى الشابة التي أنتجت جل الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية التي تناولتها فصول هذا الكتاب. هذا النمط الجديد من الاغتراب، وكونه يتم في ظل تركيبة حكم جديدة ستكون بالضرورة أكثر تمثيلا للمجتمع من نظام مبارك في سنواته الأخيرة، من شأنه أن يبقي الحاجة لدور مستمر للأشكال الجديدة للمشاركة السياسية، ولكنه سيرسم أيضا حدودا على وظيفتها وفعاليتها، ويصعب من أن تقوم بنفس الدور التثويري الذي لعبته في الأعوام السابقة على ثورة ٢٥ يناير.

وسوف ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام إضافية –بخلاف هذه المقدمة– يركز أولها على محاولة التعريف العلمي بهوية "الفاعلين الجدد في الحياة السياسية المصرية"، والشروط التاريخية والموضوعية التي أبرزت دورهم. أما القسم الثاني فيدرس وظيفة الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية قبل وأثناء الثورة. ويبين القسم الثالث كيفية تشكل "الاغتراب الجديد" للطبقة الوسطى المصرية في مرحلة ما بعد الثورة وانعكاسه على وظيفة وجدوى "الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية".

ثانيا: من الاغتراب إلى الثورة: القادمون الجدد لساحات النضال السياسي لمصر

من أين أتى الجيل الجديد من المناضلين المصريين من مختلف المشارب الأيديولوجية والخلفيات الفكرية؟ وما هي الظروف الموضوعية التي أتاحت لهذا الجيل أن ينجز المهمة التى استعصت على أجيال سبقته – وهي الإسهام في إنجاز (بل وقيادة) ثورة شعبية بأفق ديمقراطي واضح وانحياز اجتماعي تقدمي.

ليس بخاف أن هذا الجيل ولد من رحم حالة غير مسبوقة من الإحباط الجماعي عاشها المصريون منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، وهي حالة أبرزتها المعاينة اليومية لتطورات الأوضاع الداخلية في مصر طوال السنوات العشر الأخيرة، بقدر ما وثقها "انفجار إبداعي" عاشته مصر في العقد الأخير، وتمثل في كم غير مسبوق من الأعمال الفكرية والأدبية والفنية المخصصة بالكامل تقريبا لرصد مرارات هذا "الإحباط الجماعي"، والتحذير

من تفاقمه وتحوله انفجارا يأتي على كل ما هو أخضر أو يابس في بر مصر. كان العنوان الرئيسي لهذا الإحباط هو "غربة المصريين" في بلد "لم تعد بلدنا" حسب التعبير الشائع. هل كان هناك أساس واقعي وعلمي لهذا الشعور المزمن بالإحباط والاغتراب؟

لا يمكن اختزال الإجابة عن هذا السؤال في الحديث عن قضية الديمقراطية، على أهميتها. فحالة الإحباط والغربة هذه لم يعرفها المصريون في عقود سابقة لم تكن بأية حال من الأحوال أكثر ديمقراطية، وإن كانت بلا شك أكثر تعبيرا عن مكونات المجتمع المصري وتمثيلا لها. المسألة ببساطة أن كل دولة - ديمقراطية أو دكتاتورية- تستند على قاعدة اجتماعية ما، على شرائح اجتماعية تمثلها هذه الدولة وتعبر عنها في سياساتها وقراراتها، بصرف النظر عما إذا كانت الدولة تتيح لهذه الشرائح حق انتخابها أو حتى إبداء الرأي في سياساتها!! المثال الأشهر هنا، هو النظم "العسكرية الشعبية" التي عرفتها بعض دول العالم الثالث، ومنها مصر (طوال سنوات العهد الناصري مثلا)، واستندت على تأييد شعبي لا يستهان به بصرف النظر عن عدم استيفائها للمعايير الديمقراطية.

وبشكل عام يمكن القول أن نظام الحكم في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ استند - برغم تغييبه الكامل للممارسة الديمقراطية- إلى قاعدة اجتماعية واسعة نسبيا، قامت على تأييد ثلاث شرائح اجتماعية أساسية، هي: الطبقة الوسطى المتعلمة (من أصول ريفية وحضرية) التي أتاح لها التعليم المجاني وسياسة توظيف الخريجين، فرصا أساسية للترقي والاستفادة من سياسات "دولة الرعاية" التي قامت في مصر منذ الستينات، ومن ثم ضمن قدرا معقولا من رضائها عن الدولة ودعمها لقيادتها. والشريحة الثانية هي الطبقة العاملة في المدن، خاصة بعد سياسات التصنيع الواسع والتحسن في الأوضاع القانونية والاجتماعية والمادية للعمال منذ ١٩٦١. مرة أخرى، ضمنت هذه السياسات تأييد هذه الشريحة الواسعة للحكم، حتى وإن بقيت مستبعدة عن إبداء رأيها في الحكم بالوسائل الديمقراطية المعروفة. والشريحة الثالثة هي الطبقة الوسطى الريفية المكونة من صغار الملاك والمستأجرين الذين استفادوا من القوانين الثلاثة للإصلاح الزراعي.

هذه القاعدة الاجتماعية الواسعة نسبيا أسست لشرعية النظام السياسي المصري لمدة تقترب من الأربعة عقود (حتى بداية التسعينات من القرن العشرين)، تخللتها أحيانا أزمات اجتماعية حادة، لكنها لم تصل أبدا لحالة الإحباط الجماعي الشامل التي عمت مصر في السنوات العشر الأخيرة من حكم مبارك، فما الذي حدث؟

ما حدث هو تآكل منتظم وسريع لهذه القاعدة خلال العقدين الأخيرين من خلال حزمة من السياسات والتطورات أدت إلى استبعاد كل من الشرائح الاجتماعية الثلاث التي

مثلت تقليديا قاعدة الحكم في مصر. فأوضاع شرائح الطبقة الوسطى المتعلمة تراجعت بشكل حاد في ظل تراجع فرص العمل المجزي، وتدهور مستويات الأجور الحقيقية في العمل الحكومي والمؤسسات الصغيرة للقطاع الخاص. لأسباب عديدة إذن، لم يعد التعليم والتوظف "بالشهادة" في مصر المدخل التقليدي للترقي الاجتماعي. بالإضافة لذلك، جاء التضخم المزمن الذي تعيشه مصر منذ نهاية التسعينات، وبشكل خاص منذ عام ٢٠٠٤، ليقوم بوظيفة خبيثة لإفقار كل الشرائح ذات الدخل الثابت الذي تتراجع قدرته الشرائية باستمرار بفعل التضخم، وعلى رأسها شريحة الموظفين (في القطاعين العام والخاص) من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة[١].

أما شريحة العمال في المدن فوقعت بين سندان قانون قطاع الأعمال العام الصادر عام ١٩٩١ ومطرقة قانون العمل الموحد الصادر عام ٢٠٠٣، وبينهما تداعيات برنامج الخصخصة والاستبعاد المنظم لعشرات الألاف سنويا من قوة العمل المصرية تحت عنوان "المعاش المبكر". إلام أدى ذلك؟ إلى تراجع سريع في "مكتسبات" هؤلاء العمال، من قبيل نسبتهم في الأرباح التي انخفض حدها الأدنى من ٢٥٪ إلى ١٠٪، وفي عضوية مجلس إدارة الشركات التي خفضت إلى عضو واحد بدلا من ٥٠٪ من الأعضاء[٢]، بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة بينهم وانخفاض مستويات أجورهم الحقيقية. ماذا كانت النتيجة؟ إعلان صاخب عن خروج هذه الشريحة من القاعدة الاجتماعية للدولة، اتخذ منذ عام ٢٠٠٦ شكل أكبر موجة من الاحتجاج العمالي عرفتها مصر منذ نشأة الحركة العمالية واسعة النطاق في الأربعينيات من القرن العشرين[٣].

---

[١] كانت أزمة الطبقة الوسطى من الحدة بحيث دفعت المفكر الاقتصادي رمزي زكي للقول بأن الطبقة الوسطى تنتهي وتتآكل (راجع: رمزي زكي، وداعا للطبقة الوسطى، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٧)، بينما جادل جلال أمين في كتابه الشهير "ماذا حدث للمصريين (القاهرة: دار الهلال ٢٠٠١)، بأن المشكلة ليست في تآكل الطبقة الوسطى، وإنما في نمط الحراك الاجتماعي الذي ساد في مصر منذ السبعينات، وغير تركيبة هذه الطبقة ليتراجع داخلها وزن الشرائح المتعلمة (ورثة طبقة الأفندية) لصالح شرائح أخرى حققت حراكا ماليا سريعا ودخلت صفوف الطبقة الوسطى ماليا، بدون أن تتشبع بقيمها. ودارت بين أنصار وجهتي النظر مناظرة ساخنة في نهاية التسعينات ومطلع الألفية.

[٢] عادل غنيم، أزمة الدولة المصرية المعاصرة (القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٥).

أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك، ط٢، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٨).

[٣] لمزيد من التفاصيل حول الإضرابات العمالية وتفاصيلها في هذه الفترة، راجع التقارير المنشورة على موقع مركز الأرض لحقوق الإنسان **http://www.lchr-eg.org**

وأما شريحة المستأجرين وصغار الملاك في الريف، المقدر عددهم مع أسرهم بحوالي ٥ ملايين مواطن، فقد تكفل باستبعادهم القانون ٩٦ لعام ١٩٩٢، الذي أشعل الإيجارات في الأراضي الزراعية، وفتح المجال لطرد المستأجرين الفقراء وأسرهم من أرض عاشوا عليها لأربعة عقود، لتفقد الدولة معهم ركنا أساسيا من أركان قاعدتها الاجتماعية١.

هذا الاستبعاد المنظم لشرائح اجتماعية كبيرة (تمثل بالحد الأدنى أربعة أخماس المصريين) ضيق قاعدة تأييد الدولة المصرية في مطلع الألفية الثالثة بشكل مثل تهديدا غير مسبوق للاستقرار السياسي، وقيدا ضاغطا على هامش التحرك والمناورة السياسي الذي يحتاجه كل نظام حكم. فلم يكن ممكنا لواحدة من أعرق دول العالم أن تقف على قاعدة مكونة فقط من كبار رجال الأعمال والشريحة العليا لكبار الموظفين، ليس فقط لضيق هذه القاعدة، وما تعنيه من أن الدولة المصرية بكل حجمها مطالبة بممارسة بهلوانيات يومية للوقوف فوق قاعدة اجتماعية بحجم "رأس الدبوس"، ولكن أيضا لما تعنيه من تخريج جيوش من الساخطين يبدأون في أهون الأحوال بالشكوى من أن "البلد لم تعد بلدهم"، لينتهوا إلى العنف الاجتماعي الذي شاع في مصر بمعدلات استثنائية في الأعوام العشرة الأخيرة من حكم مبارك، بدءا من العنف الفردي العشوائي مثل قيام فرد بتجريح أو إعطاب سيارة لا يعرف صاحبها، مرورا بالعنف الجماعي العشوائي (حفلات التحرش الجنسي التي أضحت سمة لموسم الأعياد في وسط القاهرة) أو الجرائم الاجتماعية المتنامية ضد "المجتمعات المسورة" التي تقيم فيها الشرائح الاجتماعية العليا على التخوم الغربية والشرقية للقاهرة الكبرى (محافظة ٦ أكتوبر، ومنطقة القطامية والقاهرة الجديدة على التوالي).

باختصار، أدى الضيق المنتظم للقاعدة الاجتماعية للدولة المصرية إلى تصاعد غير مسبوق للاحتقان الداخلي المدفوع بشعور واضح باغتراب جميع الشرائح الاجتماعية الأساسية التي مثلت القاعدة الاجتماعية للدولة المصرية الحديثة. غير أنه من بين الشرائح الاجتماعية الواسعة التي استبعدها نظام مبارك، خاصة في سنواته الأخيرة، كانت الطبقة الوسطى المتعلمة الأقدر على إيصال صوتها الاحتجاجي، ومنها جاء المناضلون الجدد ليشقوا بأشكال غير تقليدية طريقهم إلى ساحات المشاركة في العمل السياسي في مصر. لماذا الطبقة الوسطى تحديدا؟ الإجابة بطبيعة الحال لا يمكن أن تكون مجرد الحجم الكبير لهذه الطبقة (تتراوح التقديرات بين ٢٠ و٣٥ مليون مواطن، نصفهم تقريبا ممن ينتمون للشريحة العمرية

---

(1) **Robert Springborg *Egypt*, in Tim Niblock and Emma Murphy (eds.), *Economic and Political Liberalisation in the Middle East*, (London: British Academic Press. 1993)**

التي أنتجت "المناضلين الجدد")، فهي ليست أكبر مثلا من حجم العمال والفلاحين. واحتجاجاتها تقليديا لا تقارن بقوة احتجاجات العمال والفلاحين.

رغم ذلك، فإن أهمية أي احتجاج سياسي تقوم به الطبقة الوسطى المتعلمة نبعت بالأساس من أنها ظلت على مدار ما يقرب من قرن ونصف اللاعب السياسي الأول في مصر. فمنها كان تحالف الأفندية والضباط الذي قاد الثورة العرابية، ومنها كانت طبقة الأفندية والحقوقيين التي كانت واجهة ثورة ١٩١٩ التي دشنت الحقبة الليبرالية التي يعتبرها بعض المراقبين العصر الذهبي للطبقة الوسطى المصرية.

وكان التراجع المطرد في دور الطبقة الوسطى داخل حزب الوفد منذ منتصف الثلاثينات، إيذانا ببدء أزمة النظام الليبرالي برمته. ومع اتجاه عناصر الطبقة الوسطى لأحزاب أكثر راديكالية وأقل إيمانا بالليبرالية (الإخوان، مصر الفتاة، الحركة الشيوعية) وبالأخص مع دخولها الجيش المصري بعد معاهدة ١٩٣٦ التي أتاحت لأبناء الطبقة الوسطى الريفية بشكل خاص دخول الجيش لأول مرة. كانت هذه التحولات إعلانا عن انتهاء الحقبة الليبرالية، ومقدمة موضوعية لثورة ١٩٥٢، التي دشنت حقبة جديدة من حكم الطبقة الوسطى، وإن بأدوات وآليات مختلفة جذريا عن الحقبة الليبرالية.

يستنتج مما سبق، أن هذه الطبقة اعتادت الوجود في طليعة المشهد السياسي، ولها تراث في لعبة الحكم بتجلياتها المختلفة يقترب عمره من قرن ونصف (من هنا جاءت التسمية الشهيرة التي أطلقها عليها الراحل الشهير أحمد بهاء الدين باعتبارها "حاملة مشاعل النهضة").

لهذا، عندما ووجهت هذه الطبقة بالتهميش منذ نهاية التسعينات (نتيجة ما سبق شرحه من عوامل وعلى رأسها الصعود الصاروخي لنفوذ رجال الأعمال، وارتفاع معدلات التضخم التي أفقرت الطبقة الوسطى ذات الدخل الثابت غير المتناسب مع الأسعار التي ترتفع باطراد...الخ)، أقول أن هذه الطبقة عندما ووجهت بالتهميش، لم تقتصر على الاحتجاج المطلبي والقضايا المعيشية المباشرة، كما فعلت الطبقة العاملة وشريحة الفلاحين وصغار مستأجري الأراضي (التي لم تشارك في حكم مصر، وإنما كانت تؤيد حكم الطبقة الوسطى مقابل الحصول على بعض حقوقها الاقتصادية والاجتماعية)، وإنما قفزت فورا لطرح قضية الحكم، باعتبارها جوهر دورها السياسي، والقاعدة الأساسية لوضعها الاجتماعي المتميز (والمهدد بالتهميش إن خرجت من الحكم).

وتعددت أشكال الحلول التي اقترحتها الطبقة الوسطى لقضية الحكم في مصر، من المطالبة بتعديلات دستورية واسعة بدءا من عام ٢٠٠٥، إلى رفع شعار الدفاع عن "القلب الصلب للدولة"، حسب التعبير الشهير الذي صكه الباحث المعروف ضياء رشوان عام ٢٠٠٨،

في مواجهة ما يمثله جمال مبارك من تحالف البرجوازية الكبيرة مع الشرائح العليا من البيروقراطية[1]، إلى الالتفاف في عام ٢٠١٠ حول الدكتور محمد البرادعي، الذي بدا بهيئته وخطابه السياسي ونبرة تصريحاته، وكأنه الممثل التقليدي الطبقة الوسطى الليبرالية، وقد بعث مجددا في القرن الحادي والعشرين بعد غيبة ٥٠ أو ٦٠ عاما.

كان من الواضح إذن أن الطبقة الوسطى المتعلمة –عماد الحكم في مصر عبر ما يزيد على مائة عام– ترفض تهميشها لصالح شريحة كبار رجال الأعمال التي لمعت بشكل خاص في العقد الأول من الألفية، وباتت في موقع القلب من مشروع التوريث السياسي في مصر. فارتفعت عقيرة هذه الطبقة بالاحتجاج، وبطرح مسألة الحكم، مع فتح ملف الفساد وممارسات تحالف "الثروة والسلطة" (= تحالف كبار رجال الأعمال، والشريحة العليا من البيروقراطية على حساب الطبقة الوسطى) بشكل غير مسبوق.

كان في القلب من هذا الاحتجاج السياسي للطبقة الوسطى جيل جديد، قدم إلى حلبة السياسة في مصر، مسلحا بمعرفة بأدوات تقنية أتاحت له الالتفاف على القيود السياسية والأمنية والقانونية التي وضعها نظام كان قد تيبس بعد ثلاثة عقود في الحكم بدون تهديد جذري لوجوده[2]. وانعكس الانتماء الطبقي لهذا الجيل على جدول أعماله السياسي من ثلاث زوايا أساسية، هي:

أولا: الميل للعمل الجبهوي وتغليب القضايا الوطنية التوافقية العامة (الإصلاح السياسي مثلا أو دعم الكفاح الفلسطيني) على المسألة الاجتماعية والطبقية. فمن حركة كفاية ٢٠٠٥ (وفي داخلها حركة "شباب من أجل التغيير") إلى

---

[1] أنظر السلسلة الشهيرة التي كتبها ضياء رشوان في المصري اليوم، وأهم مقالاتها:

- ضياء رشوان، شيء غامض قادم في مصر، المصري اليوم، ٣٠/ ٦/٢٠٠٨.
- ضياء رشوان، سيناريوهات الشيء الغامض القادم في مصر، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٧/٧.
- ضياء رشوان، ما العمل؟ السؤال الغائب عن المعارضة المصرية، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٨/٢٠.
- ضياء رشوان، ما برنامج المعارضة لمواجهة مستقبل الرئاسة، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٩/٦.
- ضياء رشوان، مستقبل الرئاسة في مصر بين رؤيتين، المصري اليوم، ٢٠٠٨/٩/٢٠.

[2] تتضمن دراسة مريم مخيمر في هذا الكتاب توثيقا طريفا لصعود الجيل الجديد من الطبقة الوسطى المصرية ودخوله ساحة المشاركة السياسية من طرق غير تقليدية. وبرغم من أن الدراسة لا تشير صراحة إلى الهوية الطبقية لهؤلاء القادمين الجدد للساحة السياسية المصرية إلا أن السمات التي ترصدها لهذا الصعود (الحرص على الخروج عن الاستقطابات السياسية وطرح المسألة الوطنية بشكل "عام"، وتركيزها على القضايا التوافقية كالإصلاح السياسي داخليا ودعم القضية الفلسطينية خارجيا...الخ) تعكس بوضوح أجندة الطبقة الوسطى وسماتها، كما سنوضح في متن هذا الفصل.

حملات دعم ترشيح محمد البرادعي منذ عودته لمصر في فبراير ٢٠٠٩، كانت القضية السياسية (لا مسألة توزيع الدخل والإفقار) هي العنوان الأساسي لمشاركة القادمين الجدد في السياسة المصرية. وقد عكس ذلك الميل التقليدي للطبقة الوسطى المصرية لطرح دورها كطليعة حاملة لهم وطني عام عابر للشرائح الاجتماعية والمواقف الطبقية، وكان عنوانا ثابتا في العمل السياسي المصري في تلك المرحلة ووصولا إلى ثورة ٢٥ يناير[١].

ثانيا: ترجم ذلك الميل للعمل الجبهوي، وما ارتبط به من تقنية "التشبيك" سواء في الفضاء الإلكتروني، أو في الواقع العملي، إلى اعتياد للتفاعل مع شركاء في النضال السياسي من خلفيات أيديولوجية مغايرة[٢]، خاصة وأن القمع العنيف للنشطاء السياسيين في التسعينات أدى لانكفاء تنظيمي لدى مختلف التيارات السياسية، ومن ثم عزل جيل الألفية نسبيا عن الممارسات التنظيمية للأجيال السياسية السابقة عليه، والنزعات "الانغلاقية والعصبوية" التي سادتها (بفعل القمع الأمني والعجز عن إحداث تغيير سياسي جذري) وحدت من مستوى التنسيق العابر للأيديولوجيات.

ثالثا: وقد أدى هذا الانفتاح على تأثيرات فكرية من خارج "الأطر والمرجعيات التنظيمية"، إلى نتيجتين مزدوجتين. الأولى هي تجذير الوعي السياسي للجيل الجديد، وانتقاله –خاصة في حالة التيارات الإسلامية، الأكبر عددا على أية حال– من مرحلة "الصبر والاحتساب" (في حالة السلفيين) أو حتى "طلب الإصلاح التدريجي" (في حالة الإخوان المسلمين) إلى طلب التغيير الجذري على طريقة اليسار. والثانية، هي الالتقاء –لضرورات التنظيم والحشد من ناحية، ولغياب الوعي النظري والبرنامجي من ناحية أخرى- على عناوين عريضة كالإصلاح والديمقراطية والتحديث، بدون الدخول في نقاش تفصيلي حول البرامج السياسية. وقد أدت هذه النتيجة الأخيرة إلى تسهيل الحشد أثناء الثورة، غير أن حدودها ظهرت بجلاء في مرحلة ما بعد إسقاط مبارك، وعودة الاستقطاب السياسي الحاد.

---

[١] تشرح الدراسة الممتازة لعمرو عبد الرحمن في هذا الكتاب بشكل متميز قضية الهوية المتغيرة للطبقة الوسطى في مطلع الألفية وانعكاسها على الخطاب الذي أنتجته هذه الطبقة بالوسائط الإلكترونية المختلفة على شبكة الإنترنت.

[٢] راجع دراستي رابحة علام وحبيبة محسن في هذا الكتاب حول الأثر المركزي للتفاعل مع أطياف من تقاليد فكرية مغايرة على تكوين شباب الإسلاميين واليساريين بشكل خاص.

وفتحت تقنيات الاتصال الحديثة وسائل عديدة لهذا الجيل للتواصل فيما بينه أساسا (بالنظر لمحدودية تأثير هذه التقنيات، وما يرتبط بها من أشكال غير تقليدية للمشاركة السياسية والاحتجاج، خارج الطبقة الوسطى المتعلمة)، على نحو ما سنناقش في القسم القادم من هذا الفصل. كانت هذه الوسائل كافية لبلورة عناوين عريضة لحركته السياسية. وكان يمكن أن تقتصر هذه الحركة السياسية على الاحتجاج والتغيير، وبناء "وعي مضاد" لذلك الذي تنشره وسائل الإعلام الرسمية، لو لم يحدث تقاطع أساسي، اعتبارا من عام ٢٠٠٨ بشكل خاص، بين هذا التسييس –والتجذير– للطبقة الوسطى من ناحية، وبين احتجاجات شرائح اجتماعية أوسع (خاصة العمال).

وفي هذا السياق، يمثل تاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٨ علامة أساسية على هذا التقاطع بين دعوة لإضراب في القاهرة والمدن الرئيسية أعلنتها مجموعة من الشباب على شبكة الإنترنت (إسراء عبد الفتاح وأخواتها) ودعوات رتبتها قيادات مستقلة للحركة العمالية المصرية لإضراب عمالي عام في مدينة المحلة الكبرى. وكان اللقاء بين الإضرابين، وبخاصة الاحتجاجات العنيفة التي نشبت في المحلة الكبرى في ذلك اليوم، بمثابة "نوبة صحيان" للإمكانات التي يمكن أن يفرزها التقاطع بين حراك الطبقة الوسطى، وانتفاضة الشرائح الاجتماعية الأخرى، وخاصة الطبقة العاملة.

وبرغم أن هذا التقاطع لم يترجم تنظيميا (على أي مستوى جدي)، فإنه أسس لتقاطع واضح في الأجندات، فانتقل قطاع من الإضرابات العمالية والمهنية مثلا من مواقع العمل (الموقع التقليدي للعمل النقابي)، إلى منطقة وسط القاهرة (التي كانت مركزا للحراك السياسي للطبقة الوسطى المصرية منذ عام ٢٠٠٤). وبالمقابل دخلت مفردات العدالة الاجتماعية، والتضامن مع الإضرابات العمالية والفلاحية، بشكل أوضح على جدول أعمال القادمين الجدد للسياسة المصرية من الطبقة الوسطى المتعلمة، سواء في مدوناتهم أو بياناتهم، أو حتى في بعض أشكال المشاركة السياسية الاحتجاجية الرمزية (وقفات تضامنية مثلا، إصدار بيانات تأييد...الخ). وكان هذا التقاطع بين زخم الحراكين، بشكل ما، هو الأب الشرعي للحراك الجماهيري الكبير في يناير ٢٠١١.

الخلاصة، هي أن الأشكال غير التقليدية للتعبير السياسي، كانت نتاجا لجيل جديد من النشطاء السياسيين من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، استجاب لظروف الاغتراب في

العشر سنوات الأخيرة بفعل تآكل القاعدة الاجتماعية للدولة المصرية، بطرح مسألة الحكم –بحكم خلفيته الطبقية- ومستخدما فضاءات وتقنيات جديدة لم يكن النظام الهرم قد شملها بقبضته الرقابية الرهيبة، ليتقاطع تدريجيا مع حراك جماهيري أوسع – في الأوساط العمالية بشكل خاص- اعتبارا من عام ٢٠٠٨، فتتجذر أجندته السياسية، لتصل إلى ذروة غير مسبوقة مع الدعوة لمظاهرات في ٢٥ يناير ٢٠١١، تحولت بدورها - وبعد تقاطع آخر مع حراك في الأحياء العمالية في مدينة السويس بشكل خاص- إلى ثورة شعبية بالمعنى الدقيق توجت بإسقاط مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١.

ثالثا: تكتيكات النضال الإبداعي من أجل الوطن: أشكال المشاركة غير التقليدية قبل وأثناء الثورة

اغتراب الطبقة الوسطى أدى إذن إلى انخراطها في المشاركة السياسية، طارحة إشكالية الحكم، في إطار تصورها التقليدي عن نفسها باعتبارها قلب الحكم والوطن، ومن ثم فإن اغترابها عن الدولة يعني عمليا عزلة هذه الدولة عن بيئتها الحاضنة، وعدم صلاحية نظام الحكم نفسه للاستمرار.

وفي نفس الوقت فإن ضيق القاعدة الاجتماعية للدولة – والذي أفرز اغتراب الطبقة الوسطى المتعلمة، وغيرها من قواعد تأييد ومصادر شرعية الدولة المصرية– صحبه توحش متزايد للقمع الأمني بتكتيكات وأشكال لم تعرفها مصر من قبل[1]. وأدى ذلك إلى أن أصبحت المشاركة السياسية (التي تحتمها الرغبة في مقاومة اغتراب الطبقة الوسطى عن الحكم في مصر) عبر الطرق التقليدية مستحيلة تقريبا، وهو ما وفر حافزا إضافيا لازدهار أشكال التعبير والمشاركة غير التقليدية في السنوات العشر الأخيرة لعصر مبارك.

ويمكن رصد مقدمات هذه الظاهرة في حالة الانفجار الإبداعي (الروائي بشكل خاص) التي عاشتها مصر منذ عام ٢٠٠٠، سواء من حيث كم الروايات التي تصدر سنويا، أو من حيث نشاط دور نشر تقدمية تحرص على توفير منفذ لأشكال جديدة من التعبير الإبداعي

---

[1] من هذه الأشكال كان "تطبيع العنف وتعميمه"، فلا يصبح التعذيب (حتى الموت أحيانا) حكرا على الجهاز الأمني السياسي (أمن الدولة) وإنما ممارسة عادية في أقسام الشرطة، يموت ضحاياها أحيانا لأسباب لا تمت للسياسة بصلة (مثال: تورط عدد من ضباط قسم العباسية في مطلع الألفية في أحداث تعذيب أفضى للموت، وكان ضحيته أفراد عجزوا عن سداد ديونهم لبعض وجهاء الحي!!) ، ومنها توسيع حضور أجهزة الأمن في فضاءات التعبير (من دور مباحث أمن الدولة في اختيار قطاع كبير من رؤساء التحرير في الأعوام الثلاثة الأخيرة لعصر مبارك، إلى ما يرصده عمرو عبد الرحمن في دراسته الشيقة في هذا الكتاب، من تمدد الجهاز الأمني داخل جهاز تنظيم الاتصالات، المسئول عن تنظيم الفضاء الإلكتروني، بموجب تعديلات قانون جهاز تنيم الاتصالات).

المكتوب (دار ميريت بشكل خاص[1]، ولاحقا دار العين، وحتى دار الشروق، المحافظة تقليديا، قامت بإصدار سلسلة كتب مبنية على مدونات شابة، حقق بعضها مبيعات كبيرة). ويلاحظ وجود تنوع جيلي كبير نسبيا في هذا الشكل من أشكال المشاركة السياسية غير التقليدية، مقارنة بغيره من الأنماط التي سنعرض لها لاحقا في هذا القسم، مصدره بطبيعة الحال هو تقليدية هذه القناة كقالب للتعبير السياسي التقدمي.[2]

على كل، فمع تعمق الاغتراب والاستبعاد للطبقة الوسطى عن الحكم في مصر خلال السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة، تكثفت الأشكال البديلة للمشاركة السياسية والاحتجاج، والتي يمكن تقسيمها بشكل عام إلى شريحتين أساسيتين، هما: الأشكال التنظيمية غير التقليدية (الحركات الاحتجاجية الجديدة منذ ٢٠٠٣ بشكل خاص)، والأشكال التعبيرية باستخدام قنوات متنوعة.

فأما عن الأشكال التنظيمية، فكما ترصد دراستي مريم مخيمر وحبيبة محسن في هذا الكتاب، فقد وفرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، وبشكل أكبر الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، بيئة محفزة وعنصر تثوير لحركة احتجاج اجتماعي تشارك فيها الطبقة الوسطى (تحت شعار "وطني وقومي" عام يمكنها من الحفاظ على صورتها عن ذاتها كحاملة "للهم الوطني الجامع"، ويكون مدخلا تتناول منه سائر مشاكلها مع الحكم الذي يستبعدها لأول مرة منذ أكثر من مائة عام). ونتجت سلسلة من التجارب

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول الدور السياسي لدار ميريت بشكل خاص، أنظر:

http://www.goethe.de/ins/eg/kai/kul/mag/rev/ar7542300.htm

Abdalla F. Hassan, A loud voice for Egyptian resistance movement, *International Herald Tribune*, 12th January 2012, http://www.nytimes.com/2012/01/12/world/middleeast/12iht-m12-egypt-publisher.html?_r=1&scp=1&sq=Mohamed%20Hashem&st=cse

[2] فالعمل الروائي –مثل النص المسرحي، وبدرجة أقل العمل السينمائي- وفر حيلة كلاسيكية لنقد الواقع السياسي المتزمت في قالب جمالي منذ ستينات القرن العشرين على أقل تقدير. ومن ناحية أخرى، فإن تقليدية القالب لم تمنع بأي حال من الأحوال من جذرية المضمون. ففي مجال الرواية كانت أعمال بهاء طاهر الأخيرة، ومكاوي سعيد، وأحمد العايدي وعلاء الأسواني وحسام فخر (باختلاف منطلقاتها الجمالية والسياسية، وقيمتها الأدبية) جميعها تعتمد قالبا تقليديا للرواية والسرد مع مضمون نقدي وجذري، وهو نفس ما حدث في الموسيقى من خلال ألحان عمار الشريعي وفاروق الشرنوبي، ومن الأجيال الأصغر أحمد اسماعيل وحازم شاهين ومصطفى سعيد التي اعتمدت من حيث الشكل والخيارات اللحنية قوالب موسيقية وثيقة الصلة بالتقليد الموسيقي المصري في القرن العشرين (تنويعات على مدارس عبد الوهاب وسيد درويش وزكريا أحمد وتلميذيه سيد مكاوي والشيخ إمام ، بل وحتى محمد عثمان و التقليد الموسيقي المصري في القرن التاسع عشر في حالة مصطفى سعيد)، مع مضمون تقدمي سواء على صعيد الكلمة، أو على صعيد البناء الموسيقي المجدد والثري لحنيا ضمن هذا القالب التقليدي.

التنظيمية بدءا من الحركة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج) التي تأسست عام ٢٠٠١ (مع بدء جولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية)، وحركة ٢٠ مارس (التي تأسست في أبريل ٢٠٠٤)، وحركة تضامن (تأسست عام ٢٠٠٧ بأجندة اجتماعية أكثر حسما)، وبدون أن ننسى بطبيعية الحال حركة كفاية (تأسست عام ٢٠٠٤) أشهر هذه الأشكال التنظيمية الجديدة وأوسعها تأثيرا خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨[١].

وعلى الرغم من أن الحركات الجبهوية، ومحاولات بناء تحالفات عابرة للتحزب والأيديولوجيات هي من مفردات العمل السياسي المصري على مدار العقود الأربعة الماضية[٢]، إلا أن الموجة الجديدة من التنظيمات التي نشأت في السنوات العشر الماضية اتسمت بخاصيتين أساسيتين، ميزتاها عن التجارب السابقة، هما:

أولا: تراجع واضح في حضور ودور الأحزاب السياسية في بناء وإدارة هذه التحالفات. ففي الأغلب الأعم كانت هذه التحالفات تنشأ كرد فعل على قصور النظام الحزبي القائم على استيعاب "القادمين الجدد" والشرائح المحبطة من أداء الأحزاب على حد سواء. وفي حالة الأجيال الشابة بشكل خاص، تم ابتكار صيغة ما يسمى "بالائتلافات" التي كانت في الواقع مجموعات أصغر عددا، وأقل تجانسا من الناحية الأيديولوجية (تقتصر أحيانا على التوافق حول قضية واحدة تكون عنوانا "للائتلاف"[٣]، ولكنها تسمح بعمل خارج الأطر التنظيمية الهرمية التقليدية (الأحزاب والحركات الأقدم كالتنظيمات الإسلامية مثلا) التي تسيطر عليها أجيال أكبر. ولم تكن المسألة مجرد تراجع الدور الحزبي في التنظيم، وإنما كانت تراجعا أعمق لفكرة التحزب نفسها، وتغليبا واضحا –خاصة من الأجيال الأحدث– للاعتبارات الحركية، على التجانس السياسي والأيديولوجي.

---

[١] بدأت حركة كفاية في التراجع التدريجي بعد إعادة انتخاب مبارك عام ٢٠٠٥، وقد أدت وفاة رئيس الحركة التوافقي العلامة د. عبد الوهاب المسيري في ٢٠٠٨ من ناحية وظهور حركات أكثر جذرية اعتبارا من نفس العام من ناحية أخرى، إلى تراجع كبير في تأثير الحركة لصالح ائتلافات جديدة نشأت من رحمها، وعلى نسقها في أحيان كثيرة.

[٢] حول تاريخ التجارب الجبهوية في العمل السياسي في مصر منذ عودة التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، راجع: عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر، (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩١).

[٣] يشير عالم الاجتماع الأسباني الشهير مانويل كاستلز، إلى أن الائتلافات غير المتجانسة أيديولوجيا والتي تتمحور حول موضوع واحد هي سمة من سمات الاحتجاج الاجتماعي في الألفية الجديدة، أنظر: **Manuel Castells, The Power of Identity (London: Blackwell, 2000).**

ثانيا: حرص الأجيال الجديدة من "المناضلين الجدد" على التمايز على أساس جيلي، حتى داخل نفس التنظيمات (مثال: إنشاء حركة "شباب من أجل التغيير" داخل إطار حركة "كفاية"). في تمرد واضح على الهرمية والنزعة الأبوية في التنظيمات السياسية التقليدية. هذه النزعة للتمرد على الهرمية والسلطة الأبوية تبدو واضحة بشكل خاص في الانتقال، الذي توثقه بشكل دقيق دراسة جورج ثروت في هذا الكتاب، في أشكال الاحتجاج السياسي لدى الشباب القبطي، من احتجاج داخل الكاتدرائية، وبشعارات "داعمة لموقف القيادة الكنسية" في مواجهة السلطة السياسية، إلى التظاهر في الشارع احتجاجا على السلطة السياسية ومواقف القيادة الكنسية على حد سواء (اعتبارا من أحداث كنيسة العمرانية في نوفمبر ٢٠١٠، وبالأخص بعد الثورة من خلال مظاهرات "اتحاد شباب ماسبيرو" وائتلاف "أقباط بلا قيود").

وقد وفرت الخاصيتان السابقتان، (المرونة السياسية والتنظيمية، وغياب الهرمية والتراتبية) شروطا ضرورية لإنجاح ثورة ٢٥ يناير، وحالتا دون قدرة نظام مبارك على إسقاط الثورة عبر عقد صفقات مع "قيادتها" أو حتى قمع هذه "القيادات"[١]. غير أن تجربة ما بعد الثورة لهذا الغياب "للأيديولوجيا" والانضباط التنظيمي، كما سنوضح في القسم القادم من هذا الفصل.

وأما عن الأشكال التعبيرية للمشاركة غير التقليدية، فقد تعددت الوسائط من قوالب تقليدية (الصحافة المستقلة، والتعبير الروائي، وبعض أشكال التعبير الموسيقي والسينمائي) لقوالب حديثة وغير مألوفة (المشاركة عبر الوسائط الإلكترونية المتعددة التي أتاحتها شبكة الإنترنت). وبشكل عام، يمكن القول بأن هذه الأشكال أدت أربع وظائف أساسية، في الفترة التي سبقت الثورة، صبت كلها في نزع الشرعية عن السلطة التي همشت الطبقة الوسطى. هذه الوظائف هي:

---

[١] برزت أهمية هذه المسألة خلال الأسبوع الأول من الثورة بشكل خاص (٢٨ يناير - ٤ فبراير ٢٠١١)، فالنظام سعى، من خلال محاولة التفاهم مع "لجان حكماء" ثم لاحقا من خلال الدعوة "لحوار وطني" يقوده نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان فور تسلمه مهام منصبه، أن يصل "لرأس الثورة" ليتفاهم معه، أو حتى ليقمعه. وفي كل مرة كان "الحكماء" يقترحون ما لا يقبله الميدان (بتنظيمه الأفقي، ومرونته السياسية الناجمة من غياب الاستقطابات الأيديولوجية بين الثوار في تلك المرحلة)، كان الميدان يسقط مشاريع "الحكماء" في وقت قياسي وبدون مجهود تقريبا. وربما تكون "موقعة الجمل" الشهيرة يوم ٢ فبراير ٢٠١١، تعبيرا دقيقا عن يأس النظام من إمكانية التفاهم مع "رأس الميدان"، مما دفعه لمحاولة إزالة الميدان نفسه وإخلائه كحل وحيد لإنهاء "ثورة بلا رأس".

أ- توثيق الأزمة في قوالب جمالية، وهو ما قام به بشكل أساسي التعبير الروائي (سواء باستخدام القوالب التقليدية، أو باستخدام أشكال تجريبية للتعبير الأدبي)، والنثر الساخر[1]، والتعبير السينمائي بشقيه: سينما المؤلف، التي غلب عليها حضور أجيال أقدم من جيل الألفية، قامت برصد جمالي مرهف لأزمة مصر ولاغتراب الطبقة الوسطى، وتهميش الطبقات الكادحة، من خلال أعمال مخرجين مثل داود عبد السيد، ومحمد خان، ومجدي أحمد علي، والسينما المستقلة (أي الممولة –بكلفة منخفضة نسبيا - من خارج الاحتكارات التقليدية للإنتاج السينمائي في مصر) وهي منفذ استغله مخرجون جدد قادمون دخلوا الساحة السينمائية خلال الألفية محملين بهم جمالي وانحياز سياسي تقدمي واضح، مثل إبراهيم البطوط وأحمد عبد الله وتامر السعيد وغيرهم.

والملاحظ في هذا الشكل من التعبير كما سبق وذكرنا، التنوع الجيلي داخله من ناحية، وتحول "توثيق الأزمة" إلى خلطة رابحة تجاريا دفعت دور نشر تجارية كبيرة واحتكارات الإنتاج السينمائي في مصر لتبني أعمالا نقدية و"غير تجارية" في مؤشر على عمق الأزمة وتحول الحديث عنها لمفردة أساسية في جدول أعمال الطبقة الوسطى (المستهلك الأساسي لسينما المؤلف ومنتجات دور النشر الكبرى).

ب- التعبير المباشر عن هوية "اغترابية" جديدة للطبقة الوسطى المصرية: ويظهر ذلك ليس فقط في بعض الأعمال الروائية والسينمائية، وإنما بشكل خاص في قالبين أساسيين، هما:

(١) الغناء والموسيقى "المستقلة"، التي كان حضرت فيها بوضوح خيارات "انعزالية" عن التقليد الموسيقي المصري الراسخ، سواء من خلال اختيارات مقامية ولحنية، تعكس بالأساس تمردا على القوالب الموسيقية السائدة، وتكرس "نزعة أقلوية" للانحياز للهامش بعيدا عن التقليد الموسيقي المصري في القرن العشرين، وأحيانا خارج التقليد الموسيقي المشرقي كله (ظاهرة أغاني الراب الموجودة بشكل شبه حصري على شبكة الإنترنت).

---

[1] شهدت الأعوام السابقة على الثورة انتعاشا كبيرا في النثر الساخر، بكتب حققت مبيعات كبيرة وأعمدة مقروءة على نطاق واسع في الصحافة المستقلة، كان أبرز نجومها بلال فضل وجلال عامر وعمر طاهر وغيرهم.

(٢) التدوين من خلال الوسائط المختلفة التي أتاحتها شبكة الإنترنت، والتي أيضا قامت على خيارات أدبية و لغوية (استخدام العامية مثلا)، وموضوعية (الانحياز لقضية الحرية الشخصية، وتشويش الحدود بين الشخصي والعام) كان كسر التابوهات والتعبير عن الاحتجاج على، والغربة عن، القوالب التعبيرية التقليدية عنصرا أساسيا فيها.

وفي كل الأحوال، فالقضية هنا لم تكن هنا الإفصاح عن عمق "اغتراب" الطبقة الوسطى عن النظام السياسي المصري المأزوم، بقدر ما كانت أيضا أحد صيغ توسيع هامش الحرية - بالخيارات الشكلية والمضمون على حد سواء- في نظام سلطوي عتيد.

ج- الاحتجاج "بالأصالة" على "سقوط الحاضر": وهو توجه معاكس للوظيفة السابقة، لكنه لا يعكس بأي حال من الأحوال ميلا أصوليا نحو الماضي، وإنما موقفا نقديا واحتجاجيا على "سقوط الحاضر" (وهي صيغة شاعت في الأعوام الأخيرة، بتنويعات عديدة أشهرها البكاء على "الزمن الجميل"، تعكس إلى حد بعيد ثقة الطبقة الوسطى المصرية ورؤيتها لنفسها بشكل لا يخلو من نرجسية تعتبر أن الواقع الذي تهمش فيه الوسطى المصرية، هو واقع "مشوه" وساقط) عبر الإنتاج الأدبي والموسيقي في القوالب "الأصيلة". ورغم تقليدية الخيارات الشكلية لهذا الإنتاج (الأعمال الروائية باستخدام قوالب تقليدية والالتزام بسقف الخلطة التقليدية بين العامية والفصحى التي رسختها أعمال يحيى حقي ويوسف إدريس بدون الخوض في المزيد من التعبير بالعامية، أو الأعمال الموسيقية باستخدام خيارات لحنية ومقامية شرقية خالصة[1] إلا أن المضمون التقدمي والوظيفة النقدية —والتحريضية في أحيان عدة — لهذه الأشكال لا تخطئها العين.

والقيمة السياسية الاحتجاجية لهذا الشكل من أشكال التعبير المتمسك (بشكل يكاد يكون متزمتا) بالقوالب التقليدية للتعبير، تتمثل فيما أتاحه من أفق "لهجوم مضاد" على النظام الذي همش للطبقة الوسطى، عبر اتهامه "بالانحراف والسقوط".

---

[1] لم يسمح الوقت بمسح شامل، غير أن نظرة سريعة على أعمال ملحنين من أجيال مختلفة يعملون ضمن التقليد الموسيقي الرئيسي في مصر، مثل عمار الشريعي وفاروق الشرنوبي وأحمد اسماعيل وحازم شاهين ومصطفى سعيد، تظهر انحيازا واضحا في خياراتهم اللحنية لمقامات شرقية شائعة تستسيغها الأذن المصرية بشكل خاص، مثل: البياتي والراست والسيكا والحجاز، مع ميل تجريبي أكبر في الاختيارات المقامية لدى مصطفى سعيد في إطار حرصه على التماهي مع مدرسة القرن التاسع عشر الموسيقية.

د- الإعلام البديل: وهي وظيفة أدتها تقليديا الصحافة المعارضة والمستقلة في النظام السياسي المصري، غير أن الجديد هنا كان في توسيع قاعدة المساهمة في التوثيق المضاد والإعلام البديل عبر المدونات وسائر الوسائط التي تتيحها شبكة الإنترنت، وما تتيحه شبكة الإنترنت من مزج للوسائط يقوي من القيمة التوثيقية لهذا الإعلام البديل (مثال: كأن تدمج مشاهد فيديو حية في صلب مدونة حول وقائع انتهاك لحقوق الإنسان مثلا[١]، ويضفي عمقا بصريا على خطابه الساخر من الرواية الرسمية للأوضاع[٢].

قلنا في بداية هذا القسم أن الأشكال التعبيرية غير التقليدية التي ظهرت في مصر في السنوات العشر الأخيرة، كان من المفترض أن تكون وسائل أكثر "أمنا" للمشاركة السياسية في ظل نظام سلطوي. ويمكن القول أيضا أنه كان بالإمكان أن تقتصر وظيفتها على "التنفيس" والسخرية والتوثيق المضاد، بدون أن تقوم بأي تغيير نوعي في الواقع العملي. غير أن تطورين أساسيين –ومرتبطين- شهدتهما الأعوام الثلاثة الأخيرة السابقة على الثورة، أديا لخلق الرابط الضروري بين "الواقع الافتراضي" و"واقع اللحم والدم"، وهو ما مهد عمليا لقيام ثورة ٢٥ يناير. هذان التغيران هما:

أولا: التقاطع الذي سبقت الإشارة إليه في القسم السابق، اعتبارا من العام ٢٠٠٨، بين المشاركة السياسية غير التقليدية للطبقة الوسطى والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية التي تقوم بها الطبقات الكادحة (وخاصة في المدن العمالية الأساسية في مصر). وقد انعكس هذا التقاطع على تغير أساسي في أشكال التعبير غير التقليدي للطبقة الوسطى، بإدخال مفردات جديدة وجدول أعمال أكثر حساسية للبعد الاجتماعي لأزمة النظام السياسي المصري. كما دفع باتجاه الانتقال من التركيز على الأشكال التعبيرية الفنية والافتراضية تمثل بالأساس خطاب داخلي للطبقة الوسطى (المنتج والمستهلك لأغلب المنتجات السياسية والثقافية التي تتم عبر الأشكال غير التقليدية)، إلى إعطاء أولوية أكبر لأشكال المشاركة الأوسع نطاقا. فانتقلت أنشطة الغناء السياسي

---

[١] أنظر الدراسة القيمة لعمرو عبد الرحمن في هذا الكتاب، خاصة فيما يتعلق بدور الوسائط المختلفة على شبكة الإنترنت في تفكيك الرواية الرسمية للأحداث.

[٢] النموذج الأشهر هنا هو الحلقات الساخرة القصيرة لباسم يوسف، التي كانت تبث قبل وأثناء الثورة حصريا على موقع يوتيوب، قبل أن تتعاقد معه قناة "أون تي في" لتقديم هذه الحلقات على شاشتها بعد الثورة.

مثلا (وبخاصة من خلال الأنشطة التي نظمها "شباب من أجل التغيير" وحركة "تضامن" في السنوات الثلاث الأخيرة) من أماكن الطبقة الوسطى (المسارح المستقلة مثل ساقية الصاوي ومسرح الجنينة ومسرح "مكان"...الخ، بالإضافة لمسارح الجامعات الخاصة) إلى إقامة حفلات في أحياء شعبية (إمبابة والجيزة بشكل خاص). وبالمثل، دخلت المسألة الاجتماعية وقضية العدالة على جدول أعمال الأنشطة التنظيمية غير التقليدية (المظاهرات والوقفات الاحتجاجية) التي يقوم بها نشطاء الطبقة الوسطى.

ثانيا: وبالتزامن مع هذا التقاطع اعتبارا من العام ٢٠٠٨، وربما بسببه، بدأ التضييق الأمني الكبير على أنشطة كانت نسبيا خارج اهتمامات الجهاز الأمني (مثال: الحملات والمداهمات على المدونين ومقاهي الإنترنت، وصولا إلى الحادث الأشهر لاستشهاد خالد سعيد داخل أحد هذه المقاهي). والمفارقة الكبرى هنا –حيث يظهر دهاء التاريخ بأجلى معانيه- أن التضييق الأمني على الأنشطة في الواقع الافتراضي، دفع باتجاه تكثيف النشاط في "الواقع الحي". فبدلا من أن تردع الحملات الأمنية "ناشطي الإنترنت" دفعتهم للتحرك في الشارع (مثال: وقفات واحتجاج على اعتقال مدونين ومحاكمتهم أحيانا...الخ). وهكذا تقاطع تحرك الطبقة الوسطى مع تحرك الطبقات الكادحة، وتقاطع النضال الإلكتروني في الواقع الافتراضي مع النضال الميداني في "واقع اللحم والدم". فكانت ثورة ٢٥ يناير.

وخلال الثورة، كانت الوظيفتان الأبرز لأشكال المشاركة غير التقليدية (أخذا في الاعتبار أن الثورة نفسها، من حيث أنها عمل جماهيري على نطاق غير مسبوق، وممتد في الزمن، ومرتفع في سقف طموحاته السياسية، وقادر على تحقيق هذه الطموحات، كانت عملا غير تقليدي) هما: التوثيق والإعلام المضاد (عبر التدوين، واستخدام التليفون المحمول للمشاركة في البرامج الحوارية وفي التواصل مع الشبكات الفضائية المحلية والعربية والدولية المتعاطفة مع الثورة، خاصة في الفترة التي تم قطع خدمة الإنترنت فيها في مصر)، وتوفير مقومات الصمود للمتظاهرين (من خلال الأغنية السياسية بشكل خاص، التي بحكم قلة كلفتها وإمكانية إنتاجها في وقت سريع، كانت الشكل الفني الأسرع في التعبير عن الثورة، بالإضافة إلى الرسوم الكاريكاتورية، وإذاعة الميدان، والإعلام الساخر على شبكة الإنترنت وأشهر رموزه باسم يوسف...الخ). وفي نفس الوقت، كانت خصائص

الخبرات التنظيمية للأعوام السابقة على الثورة (الأفقية، وغياب التراتبية، والمرونة السياسية والتنظيمية) ذات دور حاسم في انتصار الثورة.

باختصار، كانت الأشكال التي أفرزها "القادمون الجدد" من أبناء الطبقة الوسطى، خاصة بعد توسع أجندتهم السياسية وانفتاحهم على قطاعات اجتماعية أوسع اعتبارا من العام ٢٠٠٨، عاملا مركزيا لإنجاح ثورة ٢٥ يناير. وبقي السؤال: هل هذه الأشكال والخبرات في المشاركة غير التقليدية، كانت قادرة أيضا على إنجاح معركة بناء نظام سياسي جديد بعد ثورة ٢٥ يناير؟

رابعاً: (الاغتراب الجديد) وآفاق المشاركة غير التقليدية بعد الثورة: استنتاجات أولية وفرضيات للاختبار

خلصت هذه الدراسة حتى الآن إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى هي أن الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية، التي أنتجتها الطبقة الوسطى المصرية كرد فعل على تآكل دورها السياسي في العقد الأخير بشكل خاص، لعبت دورا لا شك فيه في إنجاز ثورة ٢٥ يناير ذات الأفق الديمقراطي. والثانية: أن ازدهار هذه الأشكال ارتبط بالقيود السياسية والأمنية المفروضة على الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية في ظل نظام سلطوي. ولكن ما الذي يحدث عندما يصبح النظام السياسي أكثر تمثيلية (انتخابات لا بأس بشفافيتها ونزاهتها، تفرز برلمانا يعبر بشكل يصعب تجاهله عن أوزان القوى السياسية في الشارع المصري)؟ هل تصبح الأشكال غير التقليدية للمشاركة مجرد أدوات مساعدة للنضال السياسي في مجالاته التقليدية (العمل الحزبي والانتخابي.. الخ)؟

الواقع المصري في العام الأول بعد سقوط مبارك يشير إلى عكس ذلك. فلا الخريطة السياسية التقليدية (=الحزبية) بعد أول انتخابات ديمقراطية، عكست التنوع والثراء الموجود في الأشكال غير التقليدية والواقع الافتراضي، ولا شعر شباب الطبقة الوسطى بوجود تعبير كاف عنهم في بنى النظام السياسي المصري بعد الثورة. فالإحباط والشعور "بسرقة الثورة" يشيعان في أوساط شباب الطبقة الوسطى بشكل لا يحتاج لبرهنة، وينعكسان في مدونات هذا الجيل على شبكة الإنترنت، وفي حرص كثير من أبنائه على "تجاهل" العملية السياسية الرسمية بعد الثورة، والتمترس وراء الأشكال التعبيرية والتنظيمية التي نشطوا من خلالها في الأعوام السابقة (من استمرار "الائتلافات" وتضاعف أعدادها، ورفضها الذوبان في الأحزاب السياسية الجديدة مثلا، إلى التركيز في العمل الميداني على الحشد في مظاهرات ووقفات تضامنية، بدلا من العمل التنظيمي والحزبي الذي يفترض أن يسود في مرحلة الانفراج الديمقراطي النسبي بعد الثورة). فالثورة لا يبدو

—حتى الآن— أنها أنهت اغتراب الطبقة الوسطى المتعلمة، بل إن قطاعات واسعة منها (من جميع التيارات السياسية[1]) تشعر بأنها غريبة عن النظام السياسي بعد الثورة بنفس مقدار غربتها عن سلفه أو بأشد منها.

على أنه لا مفر هنا من الإشارة إلى المشكلة المنهجية في تفسير ظاهرة لازالت قيد التشكل، فنحن نتحدث عن مشهد سياسي لم يكتمل بعد وقت كتابة هذه السطور (حيث انتهت الانتخابات النيابية، ولم ينعقد البرلمان، ولم تتغير الحكومة، ولم ينتخب رئيس جمهورية أو يكتب دستور جديد). ومن هنا، فبخلاف المقولات التفسيرية التي طرحناها في القسمين السابقين، سنضطر في هذا القسم للاكتفاء بطرح إشكاليات وفرضيات تفسيرية لظاهرة "الاغتراب الجديد للطبقة الوسطى المتعلمة" لم يتح الوقت الكافي للبرهنة عليها. نوجز هذه الفرضيات في أربع مقولات أساسية، هي:

أولا: أن نفس عناصر القوة التي امتلكتها أشكال المشاركة الجديدة التي طورها شباب الطبقة الوسطى المتعلمة في مصر، ومكنتهم من إسقاط نظام مبارك بنجاح، تتحول بسرعة إلى نقاط ضعف عند الانتقال لمرحلة بناء نظام سياسي جديد. أقصد بذلك بشكل خاص "المرونة التنظيمية والفكرية".

فالتنظيمات الأفقية ذات العضوية المرنة كانت مفيدة لتحريك ثورة بلا رأس يمكن قطعها، غير أنها أصبحت علامة على قصور تنظيمي انعكس في أداء انتخابي هزيل للأحزاب التي يفترض أن تمثل قطاعات واسعة من الشباب الذي أنجز الثورة. وبالمثل، فإن السيولة الفكرية والفقر النظري[2]، وعدم الاهتمام بالقضايا الأيديولوجية والبرامجية تحول لنقطة ضعف لا تقل وضوحا في الانتخابات النيابية. والقضية هنا هي أن الهيمنة الانتخابية لأحزاب لا يتمثل فيها بشكل كاف شباب الطبقة الوسطى المتعلمة، نتيجة

[1] لا يستثنى من ذلك الإحباط حتى شباب الطبقة الوسطى المنتمين للتيارات الإسلامية، التي حققت فوزا ساحقا في الانتخابات، تشهد بذلك مدونات شباب الإخوان المسلمين، وبالأخص مدونات الشباب ذوي الخلفية الإسلامية الذين لا يربطهم (أو لم يعد يربطهم) انتماء تنظيمي بالإخوان المسلمين.

[2] مشكلة الفقر النظري موجودة لدى الشباب اليساري والإسلامي، ولكنها أوضح بشكل كبير لدى الشباب الليبرالي الذي يتبنى —كما تشير الملاحظة الذكية لدراسة نادين عبد الله في هذا الكتاب عن خصائص الشباب الليبرالي— "ليبرالية رد الفعل" التي تحدد هويته كليبرالي بطريقة المخالفة (أي أنه ليبرالي لأنه ليس إسلاميا أو يساريا). ولنا أن نتخيل القدرة التنظيمية والبرنامجية التي تنطلق من هذا الوعي النظري بالذات وبالموقف الأيديولوجي.

نقاط الضعف هذه، أسست لحالة شاذة من اغتراب شباب يشعر أنه قام بالثورة "واستبعد" — ولو بطريق الانتخاب الديمقراطي— من جني ثمارها.

ثانيا: أن الشرط الموضوعي لنجاح الثورة (التقاطع بين أجندة وتحركات الطبقة الوسطى وسائر الطبقات الكادحة منذ عام ٢٠٠٨ وحتى قيام الثورة) قد اختفى بشكل متسارع بعد سقوط مبارك، وشهدنا فجوة واضحة بين حراك شباب الطبقة الوسطى، الذي انكفأ في مرحلة ما بعد الثورة على الأهداف السياسية المتعلقة بقضايا الحرية السياسية والشخصية، ومدنية الحكم[١]، وبين حراك الطبقة العاملة الذي تركز على الإضرابات المعيشية، وتحقيق مكاسب مباشرة للثورة في مجال العدالة الاجتماعية.

وأدى هذا الانفصام إلى تعميق أزمة التنظيم والحشد لدى الأحزاب المعبرة عن شباب الطبقة الوسطى، بل وحتى إلى انفصال بعض الأحزاب التي ترفع شعارات جماهيرية جدية عن "الجمهور الطبيعي" الذي يفترض أن تعبر عنه هذه الأحزاب[٢].

ثالثا: أدت الفجوة المتجددة بين شباب الطبقة الوسطى والطبقة العاملة في أشهر ما بعد الثورة، بالإضافة إلى الخلل في القدرة التنظيمية والتعبوية لدى الأحزاب السياسية الجديدة (التي أنتجها شباب الطبقة الوسطى، وعجزوا في بعض الحالات مثلا عن أن يحشدوا عدد التوقيعات اللازمة لإشهارها[٣]) مقارنة بالأحزاب الإسلامية التقليدية (الإخوان المسلمين والسلفيين)، إلى اضطرار هذه الأحزاب لاعتماد أجندة ثقافية (تعكس حصريا أولويات الطبقة الوسطى دون سائر الشرائح التي دعمت

---

[١] لا يعني هذا الانفصال بأي حال من الأحوال تشكيكا في سلامة مقاصد الشباب، ولا نبل تضحياتهم التي يقدمونها باللحم والدم في ميادين التحرير في مصر منذ سقوط نظام مبارك، وإنما هو إشارة إلى أن هذه التضحيات —على ارتفاع كلفتها — لا تستوفي الشروط الموضوعية التي أنجحت الثورة، ومن ثم فإن فعاليتها في إنجاز أهداف الثورة ستبقى مشكوك بها.

[٢] لاحظ بشكل خاص الأداء الانتخابي لأحزاب اليسار، والذي يعكس، كما لاحظت حبيبة محسن في دراستها في هذا الكتاب، انفصالا واضحا بين "اليسار الأيديولوجي" (إقرا: يسار الطبقة الوسطى)، واليسار الاجتماعي (أقرا: القطاعات الواسعة من الطبقات الكادحة التي يفترض أن يعبر عنها هذا اليسار).

[٣] المثال الأبرز هنا هو حزب "مصر الحرية" ذو التوجه الليبرالي، والذي لم تحل جماهيرية مؤسسه "النائب/عمرو حمزاوي" ولا وجود عناصر شابة جادة ومتعلمة فيه إشكالية العجز عن حشد الأعداد الكافية من المؤسسين لإشهار الحزب رسميا قبل الانتخابات النيابية.

الثورة) في مواجهتها للأحزاب الإسلامية. فخاضت حملتها الانتخابية باسم الثورة، ولكن بشعارات منبتة الصلة بمطالب هذه الثورة (التي تحولت - بقدرة قادر- في خطاب الطبقة الوسطى بعد الثورة إلى "مطالب فئوية" لا يليق أن ننشغل بها عن "نهضة الوطن"). وكانت هزيمتها الساحقة أمرا طبيعيا[1]. ووجه الخطورة هنا هو أن المسألة لم تقتصر فقط على هزيمة انتخابية لأحزاب سعت لتمثيل الأجيال الأحدث من شباب الطبقة الوسطى، وإنما حدث شرخ واضح بين ميدان ثار تحت شعارات "الخبز، والحرية والعدالة الاجتماعية" وبرلمان يفترض أن ينطق باسم هذا الميدان، جاء أغلب نوابه على خلفية صراع حول شعارات "الدولة الإسلامية" و"الدولة المدنية".

رابعا: أدى الفقر التنظيمي والنظري لدى شرائح الطبقة الوسطى من الأجيال الأصغر عمرا، إلى إعادة إنتاج النخب التقليدية في القوى السياسية التي نشأت الأشكال التنظيمية الجديدة في السنوات العشر الأخيرة (كما بين القسم السابق) احتجاجا على هيمنتها[2]. يظهر ذلك بشكل خاص في أوساط اليسار والإسلاميين، الأمر الذي يضيف بعدا جيليا (متجددا) لاغتراب شباب الطبقة الوسطى.

الفكرة التي نطرحها هنا، هو أن تطورات الأشهر الأخيرة أفرزت "اغترابا جديدا" لشباب الطبقة الوسطى المتعلمة. وكان رد الفعل فورة جديدة في أشكال المشاركة غير التقليدية (ازدهار جديد للتدوين، بالإضافة للمجال الجديد الذي أتيح بعد الثورة وهو المشاركة المنتظمة لقطاع لا يستهان به من النخب الشابة في البرامج الحوارية بعد الثورة بشكل لم يكن متاحا قبلها)، وخطاب سياسي لدى بعض الفرقاء يستهين -بذريعة الثورية- بمغزى ودلالة الأشكال التقليدية للعمل السياسي (وعلى رأسها نتائج الانتخابات النيابية نفسها!!).

غير أن التاريخ لا يكرر نفسه، والانكفاء على وسائل المشاركة غير التقليدية، في وقت انفتح فيه العمل السياسي التقليدي، من شأنه أن يعمق الاغتراب بدلا من أن يعالجه،

---

[1] راجع مقالنا عن تداعيات غلبة "العناوين الثقافية" على نتائج الانتخابات النيابية في جريدة الشروق المصرية:
ياسر علوي، ميدان وبرلمان وبينهما أزمة: دراما الثورة في بر مصر، الشروق، ٤ ديسمبر ٢٠١١
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=04122011&id=95e8f493-0770-49df-9fa2-b55b3b9aa81c

[2] لاحظ محدودية تمثيل الأجيال الأحدث في المكاتب السياسية مثلا للأحزاب الإسلامية واليسارية.

ويهدد بإدخال شباب الطبقة الوسطى المتعلمة في حلقة خبيثة، قوامها اغتراب يؤدي لانكفاء عن النضال السياسي التقليدي، فتتعمق العزلة بين الشباب "الثوري" والنظام السياسي "الثوري" ويزداد الاغتراب. والمشكلة هنا، هي أن لوسائل "المشاركة غير التقليدية" قدرة لا يستهان بها على الحشد، ولكنها لا تحل أزمة القصور التنظيمي والبرنامجي التي كانت أساسا للاغتراب الجديد. فالمداواة لا يمكن أن تكون "بالتي كانت هي الداء"، والمسألة على الأرجح، ستكون مجرد قضية وقت قبل أن ننتبه إلى أن الشروط الموضوعية التي أنجحت الثروة كانت التقاء حراك الطبقة الوسطى مع جدول عمل قطاعات شعبية أوسع، وانتقال نضالهم من الاقتصار على "الأطر غير التقليدية" إلى دمج النضال "في الواقع الافتراضي" بالنضال في "واقع اللحم والدم". وأن الاغتراب الجديد الذي يعانيه شباب الطبقة الوسطى، قد يؤدي لانتعاشة ما في أشكال المشاركة غير التقليدية، غير أن هذه الأشكال، التي لم تغن قبل الثورة عن النضال باللحم والدم وعلى جبهة واسعة ملتحمة بقطاعات اجتماعية أوسع، ومتبنية لمطالب هذه القطاعات، لا يمكن لها أن تغني بعد الثورة عن الجهاد الأكبر المطلوب في ميادين "الواقع الحي"، واقع "اللحم والدم".